

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of ossoul El–deen
Master of hadith sharif



الجامعة الإسلامية - غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية أصول الدين
ماجستير الحديث الشريف وعلومه

تَعْقِبَاتُ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ خِلَالِ

كِتَابِهِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

(جمعاً ودراسةً من بداية تفسيره إلى نهاية سورة الأعراف)

The Keeper Ibn Kathir's Comments on Hadith
Narrators' in His Book 'Tafisr El-Qur'an El-adhim

إعداد الباحثة

آمنة عبد الناصر أحمد عواد

إشرافُ الدكتور

رائد بن طلال شعت

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ إِسْتِكْمَالاً لِمَنْطَلَبَاتِ الْخُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ
فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَعُلُومِهِ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

مايو/ ٢٠١٦م

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تعقبات الحافظ ابن كثير على المحدثين من خلال

كتابه تفسير القرآن العظيم

(جمعاً ودراسةً من بداية تفسيره إلى نهاية سورة الأعراف)

The Keeper Ibn Kathir's Comments on Hadith
Narrators' in His Book 'Tafisr El-Qur'an El-adhim

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	أمينة عبد الناصر عواد	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	٢٠١٦/٠٥/١٥	التاريخ:



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ امنة عبد الناصر احمد عواد لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين/ قسم الحديث الشريف وعلومه وموضوعها:

تعقبات ابن كثير على المحدثين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم جمعاً ودراسة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 08 شعبان 1437هـ، الموافق 2016/05/15م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. رائد طلال شعت	مشرفاً و رئيساً
د. هشام محمود زقوت	مناقشاً داخلياً
د. سالم أحمد سلامة	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية أصول الدين/ قسم الحديث الشريف وعلومه.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤف علي المناعمة



ملخص الرسالة باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز شخصية ابن كثير الحديثية من خلال تعقباته على المحدثين في كتابه تفسير القرآن العظيم، وكذلك معرفة منهجه فيها، والوصول إلى وجه الصواب في هذه التعقبات، وفيها محاولة للتعرف على مرتبة ابن كثير بين علماء الحديث، وبشكل عام كان بيان منهج العلماء في التعامل مع سابقهم، وكذلك الوقوف على شيء من هذه الجهود.

واتبعت في ذلك المنهج العلمي الاستقرائي التحليلي حيث قمت باستقراء تفسير ابن كثير من بدايته حتى نهاية سورة الأعراف، وجمعت تعقباته على العلماء في هذا الجزء، ثم قمت بدراستها دراسة تحليلية نقدية موسعة؛ لإبراز مواضع الصواب والخطأ في هذه التعقبات، فكننت أقدم بعنوان للمسألة، ثم القول المتعقب عليه، ثم تعقب ابن كثير عليه، ومن ثم الدراسة للمسألة، وقد أوردت المسائل مرتبة حسب ورودها في التفسير، وكررت المسائل حين الحاجة إلى ذلك، ورجعت إلى مصادر علم الحديث في دراسة المسائل، وكذلك غيره من علوم اللغة، وما لزم الأمر له، وحكمت على الأحاديث والرواة بحسب ما استلزمت الدراسة. وقسمت البحث إلى فصول ومباحث ومطالب بحسب الحاجة إلى ذلك، وكذلك وضعت الفهارس اللازمة.

وكانت أهم نتائج دراستي:

أولاً: المكانة العلمية العالية لكتاب ابن كثير التفسير، فهو يعد من أهم المراجع في علم التفسير، وأيضاً من اللافت ازدخاره بالفوائد الحديثية القيمة التي تستحق أن ينعم الباحثون فيها النظر.

ثانياً: اتسمت تعقبات ابن كثير في غالبها بالوضوح، واقترانها بالدليل الذي يؤكد صحتها.

ثالثاً: بينت الدراسة مدى احتواء كتاب التفسير على ما يبين الصناعة الحديثية عند ابن كثير في مختلف فنون علم الحديث، ووظف كل ذلك في سبيل الوصول إلى أدق المعاني في تفسير القرآن الكريم.

رابعاً: بلغت المسائل التي تمت دراستها (١٠١) مسألة وقد غلب عليها أنه يصيب فيها وجه الحقيقة، وقد حدث أنني وافقته في (٩٤) مسألة، وخالفته في (٧) مسائل.

وأما أهم التوصيات:

أولاً: إكمال تعقبات ابن كثير على المحدثين من خلال تفسيره، في الجزء المتبقي من تفسيره.

ثانياً: استخلاص المعالم الحديثية في شخصية ابن كثير من خلال دراسة مختلف مؤلفاته للخروج بقواعد نظرية وتطبيقية في مختلف علوم الحديث عند ابن كثير.

Abstract

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

Abstract

This study aims at highlighting Ibn Katheer Hadith identity through his comments on the narrators in his book- The Interpretation of the Holy Quran. It also aims at knowing the methods in his comments and their appropriate aspects. It is an attempt to identify the grade of Ibn Katheer among Hadith scientists, to generally manifest the scientists approach towards their predecessors, and to show some of those efforts.

The researcher followed the inductive analytical scientific method in inducing Ibn Katheer interpretation from the beginning till the end of Al-Araf Surah. She collected his comments on scientists in this part, then studied them analytically and comprehensively to highlight the appropriateness and inappropriateness in them. The researcher begins with the title of the issue followed by the comment on it; next, comes Ibn Katheer comment, the study of the issue respectively. The issues were arranged according to their arrangement in the interpretation and repeated when needed. The researcher referred to the references of Hadith and language sciences in studying those issues, and et al. She also arbitrated the Hadiths and the narrators when required.

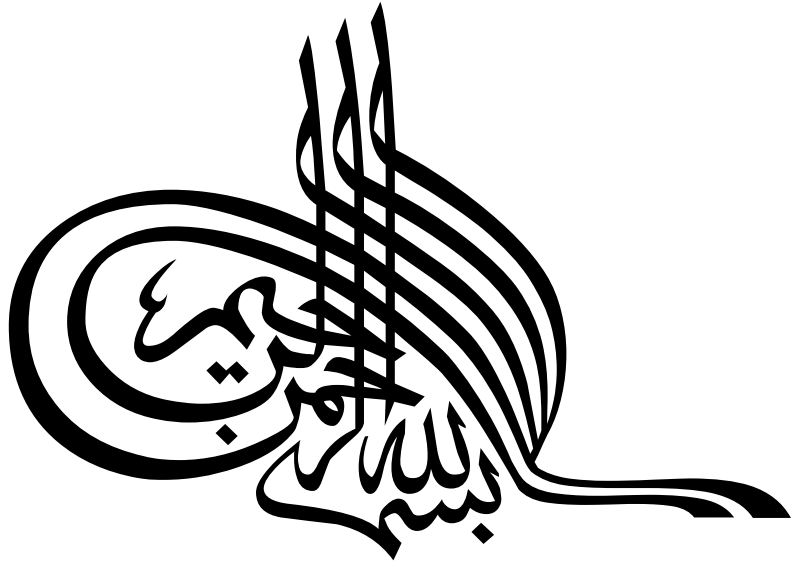
The study was divided into chapters followed by indices as needed.

The study reached to the following results :

- 1- The high scientific status of Ibn Katheer book 'Interpretation' as it is considered one of the most important references of interpretation science. It is remarkable that it is full of valuable Hadith benefits which deserve to be scrutinised by the researchers.
- 2- The comments of Ibn Katheer were mostly clear and supported with evidences prove their appropriateness.
- 3- The study showed the amount of evidences in the book of interpretation which manifest Hadith craftsmanship of Ibn Katheer in various Hadith science arts. Ibn Katheer used all that to reach to the exact meanings in the Holy Quran Interpretation.
- 4- The number of the issues discussed reached (101) where the majority was correctly truthful. The researcher agreed with Ibn Katheer in(94) issue and disagreed in another (7) issue.

Recommendations:

- 1- Completing Ibn Katheer comments on the narrators in his interpretation in the remained part of his interpretation.
- 2- Deduction of the modern features in Ibn Katheer personality by studying his different writings to reach to theoretical and practical rules in Ibn Katheer various Hadith sciences.



الإهداء

إلى بارئ روعي ومن بيده أمر قلبي .. فاطر السماوات والأرض قربة له
جلّ وعلا ..

إلى من تبنى الأعمار خدمة لسنته .. الرسول الخاتم والنبى الأعظم ﷺ ..
إلى قوافل العلماء والمحدثين إذ أفتني أثرهم وأقبس من نورهم .. سائلة ربي
أن يجمعني بهم في مستقر رحمته ..

....

لزوجي الغالي رفيقي في سفري نحو الخلود ...

إلى سبب وجودي و دعائم رفعتي من بهما يشد الأزر و ينبج الفكر ..
والدي الحبيبين ..

لفذات الكبد وسويداء الفؤاد ... صغيري صلاح الدين وإباء الأبية

لإخوتي وأخواتي منارات الهدى في مستقبل الأمة القريب ..

إلى كل مسلم يسير على طريق النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم ..

أهدي هذا الجهد المتواضع ..

شكر وتقدير

لله أهدي الشكر والتبجيلا .. وله الثناء منمقا معسولا

والحمد لله الكريم مليكنا يعطي ويمنح للأنام جزيلا

ثم الصلاة على الحبيب شفيعنا ... جمع الأنام على الصلاح قبيلا

بعد تقديم الحمد والثناء بين يديه جلّ في علاه، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على سيد

الورى، وخير من وطئ الثرى سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه الكرام.

آن لي أن أتقدم بعظيم الامتتان، وجزيل العرفان، إلى المربي الفاضل والمعلم الفذ الدكتور: رائد بن طلال شعت رئيس قسم الحديث الشريف وعلومه، الذي شرفني بموافقته على الإشراف على بحثي هذا، حيث منحني الكثير من وقته، وجهده، وتوجيهاته، ومدّ يد العون لي للسير قدماً بهذا البحث ليخرج في ثوبه القشيب، سائلة المولى عز وجلّ أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما وأتقدم بعظيم الشكر والامتتان إلى كل من الأستاذين الفاضلين:

الدكتور: حفظه الله.

الدكتور: حفظه الله.

الذين تقضلا مشكورين بدراسة هذا البحث وتمحيصه، لإخراجه بهذه الصورة فجزاهما الله عني خير الجزاء، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

كما ويتوجب عليّ أن أتقدم بوافر العرفان، وعظيم الامتتان إلى منارة العلم والعلماء، التي طالما خرجت العظماء من حملة هذا الدين وحماة هذا الوطن، كي تبقى قلوب المسلمين جميعاً، تهفو إليها، وتبقى أملاً للأمة.... إلى الجامعة الإسلامية الحبيبة.

وأخص منها الكلية الأم كلية أصول الدين، ممثلة بعميدها الدكتور الفاضل عماد الدين الشنطي حفظه الله، وبأقسامها المختلفة، وفي مقدمتها قسم الحديث الشريف وعلومه، ممثلاً بمدرسيه.

وحتى لا أنتقص فضلاً أو معروفاً، فأتقدم بشكري الجزيل إلى كل من أسدى إلي معروفاً، أو خدمة، كبيرة أو صغيرة، أودعا لي في ظهر الغيب فجزى الله جميعهم عني خير الجزاء، وجعلهم سنداً للإسلام وأهله.

فهرس المحتويات

ب	إقرار
ت	ملخص الرسالة باللغة العربية
ث	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
ح	الإهداء
خ	شكر وتقدير
د	فهرس المحتويات
ش	المقدمة
ص	أولاً: أهمية البحث، وبواعث اختياره:
ص	ثانياً: أهداف البحث:
ض	ثالثاً: الدراسات السابقة:
ظ	رابعاً: منهج البحث:
غ	خامساً: خطة البحث:
١	الفصل الأول: الإمام ابن كثير، وكتابه التفسير، ومعنى التعقبات
٢	المبحث الأول: الإمام ابن كثير
٣	المطلب الأول: عصر الإمام ابن كثير
٣	المقصد الأول: الحياة السياسية:
٧	المقصد الثاني: الحياة الاجتماعية:
٨	المقصد الثالث: الحياة العلمية:
٩	المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن كثير
٩	المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته:
٩	المقصد الثاني: مولده ونشأته:
١٣	المقصد الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي:
١٤	المقصد الرابع: وفاته:
١٦	المطلب الثالث: حياة الإمام ابن كثير العلمية
١٦	المقصد الأول: شيوخه وتلامذته:
٢٥	المقصد الثاني: رحلاته العلمية، وأقوال العلماء فيه:
٢٩	المقصد الثالث: مصنفاًه وأثاره العلمية:
٣٤	المبحث الثاني: تفسير القرآن العظيم
٣٥	المطلب الأول: التعريف بكتاب التفسير
٣٥	المقصد الأول: موضوع التفسير:
٣٦	المقصد الثاني: تاريخ تصنيف التفسير:
٣٨	المقصد الثالث: مخطوطات التفسير ومطبوعاته
٤١	المطلب الثاني: أهمية كتاب التفسير ومكانته
٤١	المقصد الأول: المكانة العلمية لتفسير ابن كثير:

٤٣	المقصد الثاني: خصائص تفسير ابن كثير:
٤٤	المقصد الثالث: انتقادات وملاحظات على تفسير ابن كثير:
٤٦	المطلب الثالث: منهجية تفسير ابن كثير العامة
٤٩	المبحث الثالث: معنى التعقبات
٥٠	المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحاً، والعلاقة بينهما
٥٣	المطلب الثاني: نشأة التعقبات وأهميتها
٥٦	المطلب الثالث: صيغ التعقبات الصريحة وغير الصريحة
٥٩	المطلب الرابع: مصطلحات ذات علاقة بمصطلح التعقبات
٦١	المطلب الخامس: منهج ابن كثير العام في ذكر التعقبات
٦٢	المطلب السادس: أثر هذه التعقبات على التفسير
٦٣	الفصل الثاني: التعقبات المتعلقة بالإسناد
٦٤	المبحث الأول: تعقباته في الرفع والوقف
٦٦	المسألة الأولى (١):
٦٩	المسألة الثانية (٢):
٧٤	المسألة الثالثة (٣):
٧٨	المسألة الرابعة (٤):
٨٠	المسألة الخامسة (٥):
٨٢	المسألة السادسة (٦):
٨٤	المسألة السابعة (٧):
٨٧	المسألة الثامنة (٨):
٩١	المسألة التاسعة (٩):
٩٤	المسألة العاشرة (١٠):
٩٧	المسألة الحادية عشر (١١):
٩٩	المسألة الثانية عشر (١٢):
١٠١	المسألة الثالثة عشر (١٣):
١٠٢	المسألة الرابعة عشر (١٤):
١٠٧	المسألة الخامسة عشر (١٥):
١٠٨	المسألة السادسة عشر (١٦):
١١١	المسألة السابعة عشر (١٧):
١١٢	المسألة الثامنة عشر (١٨):
١١٣	المسألة التاسعة عشر (١٩):
١١٤	المسألة العشرون (٢٠):
١١٦	المسألة الواحدة والعشرون (٢١):
١١٩	المسألة الثانية والعشرون (٢٢):
١٢١	المسألة الثالثة والعشرون (٢٣):
١٢٤	المسألة الرابعة والعشرون (٢٤):

١٢٦	المسألة الخامسة والعشرون (٢٥):
١٢٩	المبحث الثاني: تعقبته في الوصل والإرسال
١٣٢	المسألة الأولى (٢٦):
١٣٥	المسألة الثانية (٢٧):
١٣٦	المسألة الثالثة (٢٨):
١٣٩	المسألة الرابعة (٢٩):
١٤٠	المسألة الخامسة (٣٠):
١٤١	المسألة السادسة (٣١):
١٤٤	المبحث الثالث: تعقبته في التدليس
١٤٥	المسألة (٣٢):
١٤٨	المبحث الرابع: تعقبته في الاتصال والانقطاع
١٤٩	المسألة الأولى (٣٣):
١٥٢	المسألة الثانية (٣٤):
١٥٦	المسألة الثالثة (٣٥):
١٥٧	المسألة الرابعة (٣٦):
١٥٨	المسألة الخامسة (٣٧):
١٦٢	المبحث الخامس: تعقبته في الشاذ والمحفوظ
١٦٣	المسألة الأولى (٣٨):
١٦٦	المسألة الثانية (٣٩):
١٦٨	المسألة الثالثة (٤٠):
١٧٠	المبحث السادس: تعقبته على الغرابة والتفرد
١٧٣	المسألة الأولى (٤١):
١٧٤	المسألة الثانية (٤٢):
١٧٩	المسألة الثالثة (٤٣):
١٨١	المسألة الرابعة (٤٤):
١٨٣	المسألة الخامسة (٤٥):
١٨٥	المسألة السادسة (٤٦):
١٨٦	المسألة السابعة (٤٧):
١٨٨	المبحث السابع: تعقبته في قلب إسناد الحديث
١٨٩	المسألة الأولى (٤٨):
١٩١	المسألة الثانية (٤٩):
١٩٣	المسألة الثالثة (٥٠):
١٩٥	المسألة الرابعة (٥١):
١٩٦	المسألة الخامسة (٥٢):
١٩٩	المبحث الثامن: تعقبته في متابعات الحديث وشواهد
٢٠٠	المسألة الأولى (٥٣):

٢٠٢	المسألة الثانية (٥٤):
٢٠٤	المسألة الثالثة (٥٥):
٢٠٦	المسألة الرابعة (٥٦):
٢٠٨	المبحث التاسع: تعقبته في أصل الرواية وإخراجها
٢١٠	المسألة الأولى (٥٧):
٢١٤	المسألة الثانية (٥٨):
٢١٥	المسألة الثالثة (٥٩):
٢١٧	المسألة الرابعة (٦٠):
٢٢٠	المسألة الخامسة (٦١):
٢٢١	المبحث العاشر: تعقبته في التعريف بالرواة وتمييزهم
٢٢٢	المسألة الأولى (٦٢):
٢٢٦	المسألة الثانية (٦٣):
٢٢٩	المسألة الثالثة (٦٤):
٢٣١	المبحث الحادي عشر: تعقبته في المبهم
٢٣٢	المسألة الأولى (٦٥):
٢٣٥	المسألة الثانية (٦٦):
٢٣٦	المبحث الثاني عشر: تعقبته على الرواة جرحاً وتعديلاً
٢٣٨	المسألة الأولى (٦٧):
٢٤٠	المسألة الثانية (٦٨):
٢٤١	المسألة الثالثة (٦٩):
٢٤٣	المسألة الرابعة (٧٠):
٢٤٥	المسألة الخامسة (٧١):
٢٤٩	المسألة السادسة (٧٢):
٢٥١	المسألة السابعة (٧٣):
٢٥٣	المسألة الثامنة (٧٤):
٢٥٤	المسألة التاسعة (٧٥):
٢٥٥	المسألة العاشرة (٧٦):
٢٥٧	المسألة الحادية عشر (٧٧):
٢٦٠	المبحث الثالث عشر: تعقبته في الحكم على الأسانيد
٢٦١	المسألة الأولى (٧٨):
٢٦٧	المسألة الثانية (٧٩):
٢٧١	المسألة الثالثة (٨٠):
٢٧٥	المسألة الرابعة (٨١):
٢٧٩	المسألة الخامسة (٨٢):
٢٨١	المسألة السادسة (٨٣):
٢٨٢	المسألة السابعة (٨٤):

٢٨٤	المسألة الثامنة (٨٥):
٢٨٧	المسألة التاسعة (٨٦):
٢٨٩	المسألة العاشرة (٨٧):
٢٩٢	المسألة الحادية عشر (٨٨):
٢٩٣	المسألة الثانية عشر (٨٩):
٢٩٥	الفصل الثالث: التعقبات المتعلقة بالمتن
٢٩٦	المبحث الأول: تعقباته في الإدراج
٢٩٧	المسألة الأولى (٩٠):
٢٩٨	المسألة الثانية (٩١):
٣٠١	المبحث الثاني: تعقباته في غرابة المتن
٣٠١	المسألة الأولى (٩٢):
٣٠٣	المسألة الثانية (٩٣):
٣٠٨	المسألة الثالثة (٩٤):
٣١٠	المسألة الرابعة (٩٥):
٣١٢	المبحث الثالث: تعقباته في زيادة الثقة
٣١٣	المسألة (٩٦):
٣١٥	المبحث الرابع: تعقباته في شرح الحديث وحل مشكله
٣١٦	المسألة الأولى (٩٧):
٣١٨	المسألة الثانية (٩٨):
٣٢١	المبحث الخامس: تعقباته في تعارض الحديث مع صحيح السنة
٣٢٢	المسألة الأولى (٩٩):
٣٢٣	المسألة الثانية (١٠٠):
٣٢٥	المسألة الثالثة (١٠١):
٣٢٨	المبحث السادس: تعقباته في تعارض الحديث مع أصول العقيدة
٣٢٩	المسألة الأولى (١٠٢):
٣٣٠	المسألة الثانية (١٠٣):
٣٣٤	المسألة الثالثة (١٠٤):
٣٣٦	الخاتمة
٣٣٨	فهرس الأحاديث الشريفة
٣٤٨	فهرس الرواة
٣٥٤	فهرس المصادر والمراجع:

المقدمة

الحمدُ لله الذي فَتَحَ بِالْحَمْدِ كِتَابَهُ، وَعَلَّمَنَا كَيْفَ نَحْمَدُهُ، وَجَعَلَهُ آخِرَ دَعْوَى أَهْلِ جَنَّتِهِ،
وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَالْمُؤَيَّدِ بِالْكِتَابِ وَالْوَحْيِ الْمُبِينِ،
وَالَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ عِزًّا وَجَلَّ بِالْحِكْمَةِ وَالْقَوْلِ الْمَتِينِ فَقَالَ: ﴿لَوْ مَا يُنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا
وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤] لما أنزل الله كتابه، قال فيه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
[الحجر: ٩]، ومنذ ذلك الحين انبرى لهذا الحفظ رجالٌ حفظوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ،
فشرحوا وفصلوا، ودرسوا وحققوا، وجمعوا ونقحوا.

ولمَّا كانت كتب تفسير القرآن الكريم زاخرة بعلوم السُّنَّة النبوية - الشارحة لكلام ربنا ﷺ -
كان لابد لطالب العلم أن يقف أمام هذه الكتب، ذلك أنها إضافة إلى كونها شارحة للمصدر
الأول للتشريع، فهي المصدر الثاني للتشريع، لذلك لم يدخر المحدثون جهداً في العناية بها.
وكان من جهابذة هؤلاء العلماء الأفاضل ممن برع في علمي القرآن والسنة، الإمام الجليل
ابن كثير -رحمه الله-: الذي فضلاً عن بزوغ نجمه في التأريخ، فقد برع في علوم القرآن تفسيراً
ودراية، كما برع في مختلف علوم السنة النبوية.

ونظراً لما امتاز به هذا الإمام من غزارة علم، وتعدد الفنون التي تكلم فيها، وتميز
مؤلفاته على أقرانه من العلماء في زمانه، كان لهذا الإمام النصيب الكبير من اهتمام الباحثين
من طلاب العلم دراسة له ولمؤلفاته في مختلف ميادينها.

ومما ميز الإمام ابن كثير رحمه الله تفسيره للقرآن الكريم الموسوم بـ "تفسير القرآن
العظيم"، الذي امتاز عن غيره من التفاسير بقيمته العلمية، الأمر الذي أوجب على طلبة العلم
أن يقبلوا على دراسة هذا التفسير، ويراجعوا كل كلمة فيه، دراسة وتمحيصاً، وتحقيقاً وتدقيقاً.
وكان منهج الإمام ابن كثير الحديثي واضحاً في كتابه، وكانت تعليقاته وتعقباته
الحديثية كثيرة وبالغة الأهمية.

ولم يكن في تعقباته على العلماء مُنْتَقِصاً لهم، فلا يؤخذ عليه كثرة تعقباته عليهم، بل
هي مزيّة امتاز بها، دلّت على استقلال شخصيته العلمية الحديثية؛ وغزارة علمه وفهمه العميق
لكلام من سبقه من العلماء والمحدثين، ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع، وقد جعلته بعنوان:
"تعقبات ابن كثير على المحدثين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم: جمعاً ودراسة من بداية
تفسيره إلى نهاية سورة الأعراف".

أولاً: أهمية البحث، وبواعث اختياره:

١_ أهمية التعقبات وأثرها في بناء الشخصية العلمية المستقلة والملكة النقدية لدى علماء الحديث.

٢_ يعدُّ ابن كثير من المشتغلين بالحديث وعلومه، وكذا بنقد الرواة؛ لذا آثرت التعرف على تعقباته على من سبقه من المحدثين، سواء في الرواة جرحاً وتعديلاً، أو في الروايات تصحيحاً وتعليلاً، فقد امتاز بمكانة علمية في علوم الإسلام عامة، وعلم الحديث خاصة، تستوجب دراسة تعقباته، كما أن دراسة هذه التعقبات ومناقشتها تزيد القارئ قناعةً ورسوخاً في إمامة ابن كثير في علوم الحديث.

٣_ نقل الإمام ابن كثير في تفسيره عن كبار المحدثين نقولاتٍ مهمةً أيدهم في بعضها، واعترض عليهم في بعضها، مما يحتاج إلى تحريرٍ ووقوفٍ على الصواب فيها.

٤_ مكانة تفسير الإمام ابن كثير، فهو من أعظم كتب التفسير الجامعة، ولاشتمال الكتاب على آراء ابن كثير الحديثية التي تعقب فيها المحدثين؛ لذا حري بنا أن نفرده بالدراسة، ونخص منها تعقباته على العلماء المحدثين.

٥_ أن المتعقب عليهم غالباً هم من أئمة هذا العلم ومن أوعيته الجامعة؛ مما يجعل البحث في مسائل التعقبات أمراً جديراً بالدراسة والعناية.

٦_ قلة العناية من قبل الباحثين بموضوع التعقبات الحديثية على شهرتها وأهميتها، فإن ما كُتب في هذا الباب من العلم يُعدُّ بالآحاد، وهو قليل جداً بالنسبة إلى غيره من أبواب علم الحديث.

٧_ تعلق هذا الموضوع بمختلف أنواع علوم الحديث المتعلقة بالإسناد والمتن.

٨_ إثراء المكتبة العلمية وبخاصة الحديثية بموضوع مهم، والذي من شأنه أن يقدم خدمة جلية للباحثين وطلاب العلم المتخصصين.

٩_ أن الموضوع لم يكتب فيه رسالة علمية تجمع تعقبات ابن كثير على المحدثين ودراستها.

ثانياً: أهداف البحث:

١_ جمع تعقبات ابن كثير على من سبقه من المحدثين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم وتصنيفها، ومحاولة الوقوف على معانيها ومراده فيها.

٢_ معرفة منهج ابن كثير في تعقباته على المحدثين، والمصطلحات التي استخدمها في تعقباته.

٣_ الوصول إلى أصوب الأقوال في المسألة بعد عرضها ومناقشتها، ودراستها دراسة حديثة نقدية.

٤_ التعرف على مرتبة الإمام ابن كثير بين أئمة الحديث، هل هو من المعتدلين أم المتشددين أم المتساهلين؛ ويظهر هذا من خلال دراسة أقواله في التعقبات ومقارنتها بأقوال الأئمة.

٥_ بيان منهج العلماء في التعامل مع أخطاء من سبقهم والردّ عليهم، وبيان وجه الصواب، كل ذلك بالأدلة العلمية الموضوعية.

٦_ محاولة الوقوف على شيء من جهود العلماء السابقين ومناهجهم في الانتهاض والاعتراض، والنقد والتصويب.

ثالثاً : الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستفسار عن طريق سؤال بعض شيوخ وأساتذتي الأفاضل في قسم الحديث الشريف وعلومه، وبالبحث في العديد من قواعد المعلومات الخاصة بالرسائل الجامعية والمتعلقة بالجامعات الإسلامية والعربية، وبعد المراسلة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والبحث على شبكة المعلومات الإنترنت، تبين لي عدم وجود دراسة علمية مستقلة حول تعقبات ابن كثير على المحدثين في كتابه التفسير.

بيد أن هناك دراسات تناولت الإمام ابن كثير، ومنهجه في كتابه، من نواحي مختلفة، من هذه الدراسات:

١_ الحافظ ابن كثير وجهوده في الجرح والتعديل في تفسيره، عبد العزيز بن عبد الله الزبير، وهي رسالة ماجستير، من جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، سنة ١٤١٨هـ. تحدث فيها عن الجرح والتعديل بشكل عام.

٢_ منهج ابن كثير في نقد الروايات من خلال تفسيره للقرآن، خيرى قدري أيوب، وهي رسالة ماجستير، من جامعة القاهرة، كلية الآداب، سنة ١٩٩٧م. تحدث فيها عن منهج ابن كثير في نقد الروايات سنداً ومنتأً.

٣_ منهج الحافظ ابن كثير في نقد الرواة والمرويات من خلال تفسيره، للدكتور يوسف عبد اللاوي، وهي رسالة دكتوراه. وهي تشبه رسالة خيرى أيوب السابقة، غير أنه تحدث عن منهج ابن كثير في نقد الرواة بالإضافة إلى نقد الروايات.

٤_ الصناعة الحديثية عند الحافظ إسماعيل بن كثير في كتابه تفسير القرآن العظيم، للباحث: ياسر الشمالي، إشراف: حسيب حسن السامرائي، وهي رسالة ماجستير، من جامعة آل البيت، كلية الفقه والقانون، سنة ٢٠٠١م. تحدث فيها عن طريقته في عرض الأسانيد والمتون، وعن علوم الحديث في تفسير ابن كثير، فقسمها إلى: علوم حديث متعلقة بالمتن، وأخرى متعلقة بالسند، وذكر فيه أيضاً منهج ابن كثير في نقد المتون وردة للروايات والأحاديث.

٥_ الإمام ابن كثير وأثره في علم الحديث رواية ودراية مع دراسة تطبيقية منهجية على تفسير القرآن العظيم، لعدنان بن محمد شلش، وهي رسالة دكتوراه، من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في السودان، طبعة دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، ط الأولى ١٤٢٥هـ.

٦_ الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي حكم عليها الحافظ ابن كثير في تفسيره، للشيخ محمود ابن محمد الملاح. جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة ورتبها بحسب سور القرآن وآياته، واختصر السند إلا إذا كان الكلام عليه، وجاء بهذه الأحاديث وذكر حكم الإمام ابن كثير مختصراً.

٧_ كتاب هداية المستتير بتخريج أحاديث تفسير ابن كثير، تأليف عادل بن يوسف العزازي، طبعة المكتبة الإسلامية القاهرة، ط الأولى سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. وهو تخريج مختصر في مجلد واحد.

٨_ تخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير: المجلد الأول (يشتمل على ٧٢٧ حديثاً)، حميد العبادي. وتخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير: المجلد الثاني (يشتمل على ١٣٣٨ حديثاً)، الحسن أفقيرن، كلاهما إشراف الدكتور المكي أحمد أقلينة، من جامعة محمد الخامس، وهي رسالة ماجستير، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الإسلامية، سنة ١٩٩٥م.

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن هذه الدراسات لم يكن أساس موضوعها التعقبات، وإنما عنت هذه الدراسات بالحديث عن منهجه بشكل عام من زوايا متعددة بحسب تخصص كل دراسة، وفي هذه الدراسة سأعمل على جمع تعقبات الإمام ابن كثير على غيره من المحدثين، ودراستها دراسة حديثية نقدية.

رابعاً: منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية لموضوع البحث، من خلال كتاب تفسير القرآن العظيم، من بداية تفسيره إلى نهاية سورة الأعراف كما اعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي؛ لبيان معالم التعقبات الحديثة.

منهج البحث في الرسالة:

١_ تقسيم البحث تقسيماً علمياً، إلى فصول ومباحث ومطالب ومقاصد؛ بحسب الحاجة ومتطلبات الدراسة.

٢_ التوطئة بين يدي الفصول والمباحث والمطالب بما يخدم فكرة البحث من غير إطالة.

٣_ استخراج مواضع التعقبات في تفسير ابن كثير على المحدثين بعد قراءة فاحصة؛ بغرض إبراز جميع ألوان التعقبات الحديثة، حتى وإن قلّت في بعض الجوانب، ودراستها دراسة نقدية.

٤_ ترتيب التعقبات وفق العناوين التي يرجع لها كل تعقب، ثم في كل مبحث أرتبها بحسب ورودها في التفسير، أي: بحسب ترتيب السور والآيات.

٥_ تقديم القول المتعقب عليه، ثم أتبعه بتعقب الإمام ابن كثير، ثم تكون الدراسة للمسألة المتعقب فيها.

٦_ تكرار بعض المسائل في أكثر من مبحث بحسب الحاجة، إذا كانت المسألة تحتوي على أكثر من فائدة، وقد استقدت ذلك من منهج الإمام البخاري حيث كان يكرر الحديث على الأبواب كلما اقتضت الحاجة.

٧_ سياق الأمثلة التي يُستشهد بها بحسب الحاجة إما بتمام أسانيدها، أو بتمام متونها، أو بتمامها معاً، أو بالاقصار على محل الشاهد من المثال؛ حتى تكتمل الفائدة وتوضح أكثر.

٨_ التعليق على الأمثلة والشواهد بما يناسب حالها، أو يُستفاد منها في الموضوع، من خلال الرجوع إلى كتب المصطلح والعلل والرجال وغيرها، مما يخدم مسألة البحث.

٩_ ضبط الأسماء والأعلام والكلمات التي قد تُشكّل على القارئ غير العارف.

١٠_ عمل فهرس علمية متنوعة بحسب احتياجات الدراسة.

١١_ تخريج الأحاديث الواردة في الأمثلة من كتب السنة، فإذا كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما، وإذا كان في أحدهما اكتفيت بتخريجه من الكتب الستة، وإذا كان في

غيرهما توسعت في ذلك ما استطعت إليه سبيلاً، بما يناسب المقام، من غير إطالة، مع مراعاة التقاء طرق الحديث مع الحديث المطلوب المخرّج.

١٢_ عند تكرار الحديث في مواضع البحث للحاجة إلى ذلك، يُشار إليه بقول: "سبق تخريجه"، مع ذكر رقم الصفحة.

١٣_ استخدام بعض المصطلحات في التخريج التي تُنبئ عن مضمون الحديث، فإذا كان الحديث باللفظ نفسه لحديث الباب، يُقال: بلفظه أو بمثله، وإن كان قريباً منه، يُقال: بنحوه، وإن كان فيه إطالة، يُقال: مطولاً، وإن كان فيه اختصار، يُقال: مختصراً، وإن كان فيه قصة، يُقال: فيه قصة، فإن حُذفت منه، يُقال: من غير قصة، إن دعت الحاجة إلى ذلك.

١٤_ الحكم على الأمثلة والشواهد من الأحاديث غالباً، إلا إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، يُكتفى بوجوده فيهما عن الخوض في الحكم عليه، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ثم ترتيب الحكم على الحديث يكون بذكر الحكم الأصلي على سند الحديث بالضعف مثلاً، فإن كان يتقوى بالمتابعة ونحوها يُشار إليه بعد.

١٥_ الترجمة للراوي الضعيف والمختلف فيه، وكذا الثقة أحياناً بحسب طبيعة الموضوع، وبما يخدم مسألة البحث من غير إطالة، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال الأصلية، ومن ثمّ الحكم عليه بما توافر من أسباب الجرح والتعديل.

١٦_ إذا نُقل النصُّ من المصدر بحرفه، يُذكر اسم المصدر مباشرة، فإن كان النقل بتصريف، قيل: يُنظر.

١٧_ في توثيق المصادر أكتفي بالتوثيق مختصراً في الحواشي، وأوثقه توثيقاً كاملاً في فهرس المصادر والمراجع، مع ترتيب المصادر -في الجزئية الواحدة- غالباً بحسب سِنِّي الوَفَيَات. وكذلك بالنسبة لترتيب المصادر في التخريج فبحسب سني الوفيات أيضاً.

١٨_ توضيح غريب الحديث عند ذكر الشواهد والأمثلة، وذلك بالرجوع إلى مصادر غريب الحديث أو المعاجم اللغوية، وكذا كتب الشروح إن لم يوجد في كتب الغريب.

١٩_ التعريف بالأماكن والبلدان غير المشهورة، وذلك بالرجوع إلى مظانها من كتب معاجم البلدان ونحوها.

خامساً : خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وهي على النحو الآتي:
المقدمة وفيها أهمية البحث وبواعث اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

الفصل الأول:

الإمام ابن كثير، وكتابه التفسير، ومعنى التعقبات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإمام ابن كثير

المطلب الأول: عصر الإمام ابن كثير.

المقصد الأول: الحياة السياسية.

المقصد الثاني: الحياة الاجتماعية.

المقصد الثالث: الحياة العلمية.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن كثير.

المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المقصد الثاني: مولده ونشأته.

المقصد الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المقصد الرابع: وفاته.

المطلب الثالث: حياة الإمام ابن كثير العلمية.

المقصد الأول: شيوخه وتلامذته.

المقصد الثاني: رحلاته العلمية وأقوال العلماء فيه.

المقصد الثالث: مصنفاته وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: تفسير القرآن العظيم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بكتاب التفسير.

المقصد الأول: موضوع التفسير.

- المقصد الثاني: تاريخ تصنيف التفسير.
- المقصد الثالث: مخطوطات التفسير ومطبوعاته.
- المطلب الثاني: أهمية كتاب التفسير ومكانته.
- المقصد الأول: المكانة العلمية لتفسير ابن كثير.
- المقصد الثاني: خصائص تفسير ابن كثير.
- المقصد الثالث: انتقادات وملاحظات على تفسير ابن كثير.

المطلب الثالث: منهجية تفسير ابن كثير العامة.

المبحث الثالث: معنى التعقبات

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحاً والعلاقة بينهما.

المطلب الثاني: أهمية التعقبات ونشأتها.

المطلب الثالث: صيغ التعقبات الصريحة وغير الصريحة.

المطلب الرابع: مصطلحات ذات علاقة بمصطلح التعقبات.

المطلب الخامس: منهج ابن كثير العام في ذكر التعقبات.

المطلب السادس: أثر هذه التعقبات على التفسير.

الفصل الثاني: التعقبات المتعلقة بالإسناد

وفيه ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: تعقباته في الوقف والرفع.

المبحث الثاني: تعقباته في الوصل والإرسال.

المبحث الثالث: تعقباته في التدليس.

المبحث الرابع: تعقباته في الاتصال والانقطاع.

المبحث الخامس: تعقباته في الشاذ والمحفوظ.

المبحث السادس: تعقباته على الغرابة والتفرد.

المبحث السابع: تعقباته في قلب إسناد الحديث.

المبحث الثامن: تعقباته في متابعات الحديث وشواهد.

المبحث التاسع: تعقباته في أصل الرواية.

المبحث العاشر: تعقباته في التعريف بالرواة وتمييزهم.

المبحث الحادي عشر: تعقباته في المبهم.

المبحث الثاني عشر: تعقباته على الرواة جرحاً وتعديلاً.

المبحث الثالث عشر: تعقبته في الحكم على الأسانيد.

الفصل الثالث: التعقبات المتعلقة بالمتن

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعقبته في الإدراج.

المبحث الثاني: تعقبته في غرابة المتن.

المبحث الثالث: تعقبته في زيادة الثقة.

المبحث الرابع: تعقبته في شرح الحديث وحل مشكله.

المبحث الخامس: تعقبته في تعارض الحديث مع صحيح السنة.

المبحث السادس: تعقبته في تعارض الحديث مع أصول العقيدة.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وقد اشتملت على ١- فهرس الأحاديث الشريفة.

٢- فهرس الرواة.

٣- فهرس المصادر والمراجع.

الفصل الأول: الإمام ابن كثير، وكتابه التفسير، ومعنى التعقبات

المبحث الأول: الإمام ابن كثير

المطلب الأول: عصر الإمام ابن كثير

يقول الله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٨]، لقد عاش الإمام ابن كثير في القرن الثامن الهجري في دمشق حاضرة بلاد الشام؛ ولأنه لا بد للبيئة أن تعمل في الإنسان كانت هذه المقدمة حول الإمام، وفيها سنتعرض للظروف التي أحاطت به من النواحي السياسية والاجتماعية والعلمية؛ ليتجلى أثر البيئة المحيطة عليه، وتأثره بها واضحاً من خلال هذه المقاصد.

المقصد الأول: الحياة السياسية:

ولد الإمام ابن كثير في بداية القرن الثامن الهجري (٧٠١) هـ، وتوفي في أواخره (٧٧٤) هـ، فقد عاش نهاية الدولة الأيوبية صاحبة الفتوحات العظيمة، وعاصر بداية دولة المماليك، وقد تابعت دولة المماليك فتوحات الأيوبيين، فقاتلوا الإفرنج واستردوا مدناً مهمة، مثل: عكا وغيرها، وقاموا بأعمال عُمرانية عظيمة، وكان دورهم بارزاً في فتح المدارس والجوامع، إلا أن مقابل ذلك كان فيها من سوء وظلم الرعية الكثير الكثير، وكذلك فسدت أحوال البلاد نتيجة لكثرة التقلبات السياسية والاضطرابات التي كانت آنذاك.

وقد عايش الإمام ابن كثير أحد عشر خليفةً، وهم بحسب الترتيب الزمني:

١- **الملك الناصر ابن قلاوون:** السلطان أبو الفتح محمد بن قلاوون الصالحى (٦٨٤-٧٤١هـ)، ولي سلطنة مصر والشام سنة (٦٩٣هـ) وهو صبي، وخلع منها لحدائثة سنه (٦٩٤هـ)، وتسلمن زين الدين كتبغا المنصوري، ولُقّب بالملك العادل (٧٠٢هـ)، وأعيد ابن قلاوون للسلطنة سنة (٦٩٨هـ)، فأقام بالقلعة كالمحجور عليه، واستمر على ذلك حتى ضاق صدره، ثم خرج منها بحيلة، فأقام بالكرك وترك السلطنة، فأمر الأمير بيبرس الجاشنكير^(١) سلطاناً على مصر والشام عام (٧٠٨هـ)، وأمضى الناصر في الكرك قريباً من عام، ثم دخل دمشق وزحف إلى مصر وعاد إلى عرشه عام (٧٠٩هـ)، فهو من أعظم الملوك في زمانه وأطولهم حكماً^(٢).

(١) هو بيبرس الجاشنكير المنصوري، ركن الدين، الملك المظفر: من سلاطين المماليك بمصر والشام، شركسي الأصل، على الأرجح، كان من مماليك المنصور قلاوون، ونسبته إليه، وتأمّر في أيامه. ينظر: الزركلي، الأعلام ٢/ ٧٩.

(٢) ينظر: ابن أبيك الصفدي الوافي بالوفيات ٤/ ٢٥٢-٢٥٣، ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٨/ ٥٥-٤١، جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢/ ١١٢-١١٦.

٢- الملك المنصور سيف الدين أبو بكر بن الملك الناصر محمد بن قلاوون (٧٢٠هـ - ٧٤٢هـ)، ولي الملك بعد أن عهد إليه والده بذلك، في مرضه في أواخر ذي الحجة سنة (٧٤١هـ)، ومن ثم خلعه قوصون^(١) (٧٤٢هـ)، وأواخر صفر سنة (٧٤٢هـ)؛ وذلك لما اشتهر عليه من شرب المسكر، قال عنهم ابن حجر: "وانهمكوا في الشرب فكان يبدو منهم في تلك الحالة ما لا يليق من الكلام في الأمراء، وقيل: أنهم كانوا ينزلون في الخفية إلى النيل في الشخاتير^(٢) إلى غير ذلك"^(٣)، وقتل في أثناء هذه السنة بعد نفيه إلى قوص -من أعمال صعيد مصر-^(٤).

٣- الملك الأشرف علاء الدين كجك ابن الملك الناصر محمد بن قلاوون (٧٣٤هـ - ٧٤٦هـ) نصبه قوصون، بعد أن خلع أخاه المنصور أبا بكر سنة (٧٤٢هـ)، وكان الأشرف صغيراً، وعمره دون ست سنين، فتصرف قوصون بأمور المملكة، واضطربت أحوال البلاد، وثار الأمير أيدهم ش الناصري الطباخي^(٥)، واعتقله في دور الحرم، فأقام في الملك خمسة أشهر وأيام، ثم خلع في أول شعبان، واعتقل بالقلعة إلى أن مات سنة (٧٤٦هـ)^(٦).

٤- الملك الناصر شهاب الدين أحمد بن الملك الناصر محمد بن قلاوون (٧١٦هـ - ٧٤٥هـ)، تولى السلطنة عام (٧٤٢هـ)، أقام في الملك بمصر أربعين يوماً، ثم رجع إلى الكرك، حيث كان قبل توليه السلطنة، ولم يزل هناك حتى خلع يوم الخميس ثاني عشر المحرم سنة (٧٤٣هـ)، ثم قتل في أول سنة (٧٤٥هـ)، وكانت مدة حكمه ٧٢ يوماً^(٧).

٥- الملك الصالح إسماعيل عماد الدين بن محمد بن قلاوون (٧٢٦هـ - ٧٤٦هـ) بويغ بعد أخيه الناصر أحمد سنة (٧٤٣هـ)، وكانت أمور الدولة مختلفة فأصلحها، وحسنت سيرته، وكان يميل إلى السود مع العفة وكراهة الظلم والمثابرة على المصالح، ومات الصالح في ربيع الآخر

(١) الأمير سيف الدين الجاشنكير الناصري. أصله من مماليك الطباخي، وهو خوشدش الأمير علاء الدين أيدهم ش.

ينظر: ابن أبيك الصفدي، أعيان العصر وأعيان النصر ٢/ ٥٧٨.

(٢) الشخاتير واحدها شختور وهي برسم تعدية الناس من الشط إلى الآخر في إبان زيادة النيل واختراقه من مصر إلى الجيزة، والعكس، والنيل يركب أراضي مصر في إبان زيادته فلا يتوصل إلى قراها إلا في الشخاتير، العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام ص: ١٩٠.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٥٥٢.

(٤) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤/ ١٩١.

(٥) هو أيدهم ش بفتح الهمزة، وسكون الياء آخر الحروف، وضّم الدال المهملة، وسكون الغين المعجمة، وبعد الميم شين

معجمة: الأمير علاء الدين أمير أخور الناصري. ابن أبيك الصفدي، أعيان العصر وأعيان النصر ١/ ٦٥٢.

(٦) ينظر: جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢/ ١١٦.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٢/ ١١٦-١١٧.

سنة (٧٤٦هـ) وله نحو عشرين سنة ومدة سلطنته ثلاث سنين وثلاثة أشهر، وكانت أيامه طيبة والناس في دعة وسكون خصوصاً بعد قتل أخيه أحمد^(١).

٦- **الملك الكامل زين الدين شعبان بن محمد بن قلاوون** (٧٤٧هـ) ولي السلطنة بعد أخيه إسماعيل، وبعهد منه سنة (٧٤٦هـ)؛ لأنه كان شقيقه، وكان طائشاً متهوراً، وامتنع جماعة من الأمراء ثم وافقوا وسلطنوه في رابع شهر ربيع، وباشروا السلطنة بمهابة فخافوه، ولكنه أقبل على اللهو والنساء، فثار عليه يلغا اليحيوي^(٢) بدمشق، وأشاع خلع معتمداً على أن الناصر كان أوصاه، وأوصى غيره أن من تسلطن من أولاده ولم يسلك الطرائق المرضية، فجزوا برجله ومكوا غيره، فلما بلغ الكامل جهز إليه عسكرياً كثيفاً، فثار به من بقي من الأمراء بالقاهرة فخلعوه، فأقام سنة وأياماً، ثم خلع في جمادى الأولى سنة سبع وأربعين، وسجن وقتل، وكان من شرار الملوك ظلاماً وعسفاً وفسقاً^(٣).

٧- **الملك المظفر زين الدين حاجي بن محمد بن قلاوون**، أبو المحاسن (٧٣٢هـ-٧٤٨هـ)، ولي بعد مقتل أخيه الكامل شعبان سنة (٧٤٧هـ)، وأقبل على اللهو وشغف بالنساء وشغل باللهو بالحمام؛ لأنه كان صغيراً وساءت سيرته، ففتك ببعض القواد، وهم يقتل آخرين فعاجلوه بالقتل. فكان خلع في يوم الأحد ثاني عشر رمضان سنة ثمان وأربعين، وذبح من ساعته، مدة سلطنته سنة وأربعة أشهر^(٤).

٨- **الملك الناصر ناصر الدين حسن بن محمد بن قلاوون أبو المحاسن** (٧٣٦هـ-٧٦٢هـ)، بويج بعد مقتل أخيه حاجي المظفر سنة (٧٤٨هـ)، وكان عمره يومئذ إحدى عشرة سنة؛ فأقام في الملك إلى أن خلع سنة (٧٥٢هـ) وسجن بالقلعة، وأقيم بعده أخوه صالح، ثم خلع ناصر الدين حسن سنة (٧٥٥هـ)، وحبس بالقلعة، وأعيد الناصر حسن للسلطنة، فتم أمره وعظمت

(١) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/٤٥٢-٤٥٣، جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢/١١٧.

(٢) هو يلغا اليحيوي نائب دمشق يلغا اليحيوي الأمير الكبير سيف الدين ابن الأمير سيف الدين طابطا الناصري نائب الشام وحب وحماء. ينظر: ابن أبيك الصفدي، الوافي بالوفيات ٢٩/٢٢، ابن أبيك الصفدي، أعيان العصر وأعيان النصر ٥/٥٨٤.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/٣٤٤-٣٤٥، جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢/١١٧.

(٤) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/٩٩-١٠٢، جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢/١١٨.

دولته إلى أن وثب عليه مملوك له وقتله في ليلة الأربعاء تاسع جمادى الأولى سنة (٧٦٢هـ)، وكانت مدة سلطنته الثانية ست سنين وتسعة أشهر وأياماً^(١).

٩- **الملك الصالح صالح بن محمد بن قلاوون (٧٣٨هـ-٧٦١هـ)**، بويغ بعد خلع أخيه الملك الناصر حسن سنة (٧٥٢هـ)، وتولى تصريف أمور الدولة الأمير طاز بن عبد الله الناصري^(٢)، واستمر في الملك إلى أن خلع بيد أخيه حسن ولزم داره بقلعة الجبل إلى أن توفي عام (٧٦١هـ)، فكانت مدة سلطنته ثلاث سنين^(٣).

١٠- **الملك المنصور ناصر الدين أبو المعالي محمد بن المظفر حاجي**، تولى السلطنة بعد مقتل الناصر حسن سنة (٧٦٢هـ)، وبقي في الحكم إلى أن خلع في شعبان سنة (٧٦٤هـ)، وسجن بالقلعة إلى أن مات سنة (٧٨١هـ)، وكانت مدة سلطنته سنتان^(٤).

١١- **الملك الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون أبو المغاخر (٧٥٤هـ-٧٧٨هـ)**، ولقب وعمره يومئذ عشر سنين، وقرر في السلطنة بعد خلع ابن عمه الملك المنصور بن المظفر حاجي، وكان في أول أمره لا تصرف له في شيء، وإنما الحكم ليلبغا فلما قتل يلبغا استقل بالحكم، وكان يعزل ويولي من غير مشورة، وصار في الملك من غير منازع ولا معاند، وحسنت سيرته وأحبته الرعية وخرج إلى الحج في شوال؛ حتى إذا نزل بالبركة على عادة الحجاج، فأقام بها إلى يوم الثلاثاء ثاني عشرين شوال ورحل بعساكره وأمرائه إلى جهة الحجاز، ثم إذا كان رابع ذى القعدة، ففر من عقبة أيلة إلى القاهرة، فاخفى بالقاهرة في بيت مغنية، إلى أن قبض عليه ومات في سنة (٧٧٨هـ)، وعمره أربع وعشرون سنة^(٥).

يتضح من تراجم هؤلاء السلاطين الذين عاصروهم ابن كثير أن الأوضاع السياسية كانت في أسوأ حالاتها، فكلهم ماتوا قتلاً ونزاعاً على السلطة والحكم، ما خلا والدهم محمد بن قلاوون، ورغم أن إقليم مصر والشام كان موحداً، وكانت وقعة شقحب التي قادها قلاوون وانتصر فيها

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/ ١٤٧، جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢/ ١١٨.

(٢) هو طاز بن عبد الله الناصري، الأمير سيف الدين، أحد أعيان الأمراء بالديار المصرية، ثم نائب حلب، أصله من مماليك الملك الناصر محمد بن قلاوون، ومن خاصكته. ينظر: ابن تغري، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٦/ ٣٦٢.

(٣) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/ ٣٦٠، ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٠/ ٢٣١.

(٤) ينظر: جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢/ ١١٨.

(٥) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/ ٣٤٢-٣٤٣.

المسلمون، وتبعه الملك الأشرف فقام بقتال الصليبيين، إلا أن تعاقب الحكام وتتابع القتل فيهم أثر سلباً على الدولة من النواحي السياسية.

المقصد الثاني: الحياة الاجتماعية:

عمل السلاطين في هذا العصر على إنشاء المؤسسات المجتمعية كالمساجد والفنادق والخانات والحمامات والبيمارستانات^(١) وغيرها، حتى أنهم أكثروا من بناء المساجد والمدارس، وسموها بأسمائهم، ومنها: مازال يعرف حتى يومنا هذا بنفس الإسم، وأذكر هنا ما أورده ابن كثير في ذكر وفاة ابن قلاوون عن مدرسته: "ودفن بتربيته بمدرسته الهائلة التي أنشأها بين القصرين، التي ليس بديار مصر ولا بالشام مثلها، وفيها دار حديث ومارستان، وعليها أوقاف دارة كثيرة عظيمة"^(٢).

إلا أن الفساد الذي كان عليه الملوك آنذاك أثر سلباً على رعيته، يقول ابن كثير في ترجمة محمد بن حاجي بن محمد بن قلاوون: "لما كثر طمعه وتزايد شرهه، وساءت سيرته إلى رعيته، وضيق عليهم في معاشهم وأكسابهم، وبنى البنايات الجبارة التي لا يحتاج إلى كثير منها، واستحوذ على كثير من أملاك بيت المال وأمواله، واشترى منه قرايا كثيرة ومدنا أيضاً ورساتيق، وشق ذلك على الناس جداً، ولم يتجاسر أحد من القضاة ولا الولاة ولا العلماء ولا الصلحاء على الإنكار عليه، ولا الهجوم عليه، ولا النصيحة له بما هو المصلحة له وللمسلمين، انتقم الله منه فسلط عليه جنده، وقلب قلوب رعيته من الخاصة والعامة عليه؛ لما قطع من أرزاقهم ومعاليهم وجوامكهم^(٣) وأخبازهم، وأضاف ذلك جميعه إلى خاصته، فقلت الأمراء والأجناد والمقدمون والكتاب والموقعون، ومس الناس الضرر وتعدى على جوامكهم وأولادهم ومن يلوذ بهم، فعند ذلك قدر الله تعالى هلاكه على يد أحد خواصه"^(٤)، وكان الرعية يشعرون بالظلم والجور، وظهر الفساد في البر والبحر بما فعلوه من تولية صغار السن، ومن اشتهر بالفسق والمجون، ومن تسخير الناس في أعمال البناء، والعمارة وعمل الجسور وشق الطرق حتى أن الناس صارت تستتر ببيوتها خوفاً من السخرة. إضافة لهذه الفتن التي ابتلي المسلمون بها فقد

(١) البيمارستان بفتح الراء وسكون السين كلمة فارسية مركبة من كلمتين بيمار بمعنى مريض، وستان بمعنى مكان أو دار فهي إذا دار المرضى. ينظر: أحمد عيسى، تاريخ البيمارستانات في الإسلام ص: ٤، وقال الجوهري: المارستان بفتح الراء: دار المرضى وهو معرب. ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ٩٧٨.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية ١٣/ ٣١٧.

(٣) جمع جامكية وهي مرتب خدم الدولة من العساكر والموظفين، محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ص: ٥٦.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤/ ٢٧٨.

أصابته المسلمين فاقه، قال ابن كثير عن سنة ٧٠٠هـ: "وقد غلت الأسعار بدمشق جداً، حتى بيع خاروفان بخمسمائة درهم، واشتد الحال...."^(١).

المقصد الثالث: الحياة العلمية:

كانت الحياة العلمية في بلاد الشام ومصر، في القرن الثامن الهجري، على النقيض من الناحية السياسية، وكان الازدهار العلمي واضحاً ولموسماً، حتى من سلاطين المماليك ونوابهم وحكامهم، وكانت الظروف العامة تحفز الحركة العلمية، كما أن المرحلة التاريخية حملت علماء مصر والشام المسؤولية الكاملة بعد سقوط بغداد، وضياح الأندلس ووقوع النكبات في دور العلم، وإحراق الكتب.

وتظهر سمة بارزة في هذا العصر وهي كثرة إنشاء المدارس، وتسابق الحكام والأمراء على إنشاء دور العلم والمعاهد الدينية، ووقف المؤسسات الخيرية عليها. وكتب النعيمي في كتابه الدارس في تاريخ المدارس^(٢)، في ذلك وتوسع وعدد دور القرآن وكانت سبعة، وعدد دور الحديث وكانت تسعة عشر، وغيرها. وامتاز هذا القرن بكثرة العلماء في العالم الإسلامي عامة، وفي مصر والشام خاصة، وكانت القاهرة ودمشق تعجان بالعلماء، وهم قد شاركوا في النهضة العلمية في هذا القرن. وكان في هذا العصر ثلة من العلماء الأجلاء الذين ملأت سيرتهم الآفاق: كابن تيمية وابن القيم والمزي وغيرهم الكثير، وكان هؤلاء العلماء هم رأس الحرية في النود عن حياض الإسلام، في وجه أي من الفتن المتعلقة بالدين، سواء بالعقائد أو بالأحكام أو بالحديث وجميع فروع الدين.

ومن هذه البيئة التي ملئت بالفتن السياسية والقلقل خرج الإمام ابن كثير، الذي سكن دمشق التي كانت موئل العلماء، وتجمع فيها أهل العلم من كل البقاع، بعد أن ضيقت الأندلس وسقطت بغداد، فكانت الظروف مجتمعة متهيئة لتكوين هذا العالم الفذ، الذي ملأت سمعته الآفاق وارتحل إليه طلاب العلم ليسمعوا منه.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٦.

(٢) عبد القادر النعيمي، كتاب الدارس في تاريخ المدارس ص ١-٩١.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن كثير

المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام المحدث الحافظ المفسر الفقيه المؤرخ الكبير ذو الفضائل عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع القيسي القرشي البصري ثم الدمشقي الشافعي^(١).

المقصد الثاني: مولده ونشأته:

أولاً: مولده:

ولد -رحمه الله- بقرية مجيدل^(٢) من أعمال مدينة بصرى^(٣)، واختلف في سنة مولده على أقوالٍ جميعها يتراوح بين سنة سبعمائة^(٤) وإحدى وسبعمائة^(٥)، وأقوال أخرى لم تقطع بشيء^(٦)، ومنشأ هذا الخلاف من قول ابن كثير نفسه في البداية والنهاية، فقد قال: "ثم دخلت سنة إحدى وسبعمائة.... وفيها ولد كاتبه إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي المصري الشافعي عفا الله عنه"^(٧)، وقوله أيضاً: "توفى والدي في شهر جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعمائة، في

(١) ينظر: الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ ص: ٣٨، الذهبي، تذكرة الحفاظ ٤/ ٢٠١، ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٣٩، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٤٤٥، السيوطي، طبقات الحفاظ ص: ٥٣٤، الداوودي، طبقات المفسرين ١/ ١١١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١/ ٦٧، عمر كحالة، معجم المؤلفين ٢/ ٢٨٣.

(٢) هي بلدة صغيرة والتقييد بالقرية - الذي أورده الحافظ ابن ناصر الدين - للتمييز بينها وبين البلدة الكبيرة التي تسمى المجيدل وبدون تقييد وهي بلدة من بلاد فلسطين بين الناصرة وحيفا، وتسمى الآن بمجدل شمس ينظر: الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ ص: ٣٨، الحسيني، التتبيه والإيقاظ ص: ٢٦، وقال الذهبي هي: قرية صغيرة من قرى مدينة بصرى من أرض حوران في بلاد الشام. ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١/ ٦٧، وتقع القرية شرقي البلدة. ينظر: ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١١/ ١٢٣.

(٣) بصرى بلدة بالشام من أعمال دمشق، وهي قصبه كورة حوران، مشهورة عند العرب قديماً وحديثاً. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان ١/ ٤٤١، ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١١/ ١٢٣.

(٤) قاله ابن حجر، ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٣٩، والسيوطي، ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ ص: ٢٣٨ وابن العماد الحنبلي، ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١/ ٦٧.

(٥) قاله ابن تغري بردي، ينظر: ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١١/ ١٢٣، والداوودي، ينظر: الداوودي، طبقات المفسرين ١/ ١١٢.

(٦) وشك الذهبي فقال: (ولد بعد السبعمائة أو فيها)، ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ ٤/ ٢٠١، وقال ابن حجر: (ولد سنة ٧٠٠هـ أو بعدها ببسبر)، ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة ١/ ٤٤٥.

(٧) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤/ ٢١.

قرية مجيدل القرية، ودفن بمقبرتها الشمالية عند الزيتون وكنت إذ ذاك صغيراً ابن ثلاث سنين أو نحوها لا أدركه إلا كالحلم"^(١).

وقول الإمام نفسه عن تاريخ ميلاده يقطع الخلاف في ذلك، فهو -رحمه الله- مؤرخٌ حافظٌ، وأقواله معتبرة في تواريخ الميلاد والوفاة لمن ترجم لهم، فمن باب أولى اعتبار قوله في تاريخ ميلاده.

ثانياً: نشأته:

نشأ ابن كثير في بيت علم ودين، حيث اشتغل والده أبو حفص عمر بن كثير بالعلم عند أخواله بني عقبة ببصرى، فقرأ في الفقه واللغة حيث كان يقول الشعر الفائق الرائق، ثم انتقل إلى خطابة القرية شرقي بصرى، وتمذهب للشافعي وأخذ عن النووي وعن تقي الدين الغزاري، ثم تحول إلى خطابة مجيدل القرية، وتوفي في سنة ثلاث وسبعمائة^(٢)، وبذلك لم يحظ ابن كثير بأخذ العلم عن والده؛ لأنه كان صغيراً كما قال في وفاة والده: "وكنت إذ ذاك صغيراً ابن ثلاث سنين أو نحوها لا أدركه إلا كالحلم"^(٣).

بقيت أسرة ابن كثير في القرية مدة أربع سنين، حفظ فيها الإمام ما يحدث الناس به من خطب والده الشيقة وأقواله المأثورة وأشعاره المحفوظة، ثم انتقلت الأسرة إلى دمشق سنة سبع وسبعمائة بصحبة أخيه كمال الدين عبد الوهاب بن عمر بن كثير، الذي قال عنه ابن كثير: "وقد كان لنا شقيقاً، وبنا رفيقاً شفوفاً، وقد تأخرت وفاته إلى سنة خمسين، فاشتغلت على يديه في العلم فيسر الله تعالى منه ما يسر، وسهل منه ما تعسر"^(٤)، وقد كان هذا من حسن رعاية الله لابن كثير في بدايات عمره، فيسر له أخاه عبد الوهاب الذي كان بمثابة الأب والأستاذ له.

فكأنه سبحانه وتعالى يهيئ الظروف تبعاً حتى تُصقل شخصية العالم النابغة كما يشاء الله تبارك وتعالى، فكانت نشأته في أحضان دمشق جنة الشام، وكان لحسن عمارتها وبقعتها وكثرة أشجارها وفواكهها، ومياهها المتدفقة في مساكنها وأسواقها وجامعها ومدارسها؛ الأثر الواضح الذي ينعكس إيجاباً على كل من يعيش فيها^(٥).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٣٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٤ / ٣١.

(٣) المرجع السابق ١٤ / ٣٢.

(٤) المرجع السابق ١٤ / ٣٢.

(٥) ينظر: صفى الدين القطيعي، مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة والبقاع ٢ / ٥٣٤.

ويحدد ابن كثير مكان سكناهم بالتحديد، فيقول: "وفي هذه السنة كان قدومنا من بصرى إلى دمشق بعد وفاة الوالد، وكان أول ما سكننا بدرب سعور، الذي يقال له: درب بن أبي الهيجاء بالصاغة العتيقة عند الطوريين"^(١).

وفي دمشق اتجه ابن كثير للاشتغال بالعلم حيث استفاد من العلماء والمدارس والمقارئ والكتاب بها، حتى أنه ختم القرآن في سن مبكرة كما ذكر عن نفسه في ترجمة الشيخ نور الدين علي الكركي الشوبكي -رحمه الله- "كان معنا في المقرأة والكتاب، وختمت أنا وهو في سنة إحدى عشرة"^(٢)، وقرأ بالقراءات، حتى عده الداودي من القراء، وترجم له في طبقاتهم التي ألفها^(٣).

ثم توجه لدراسة الحديث الشريف فسمع صحيح مسلم في تسعة مجالس على الشيخ نجم الدين بن العسقلاني^(٤)، وسمع بدار الحديث الأشرفية في أيام الشتويات -كما قال- نحواً من خمسمائة جزء بالإجازات والسماع في الحديث، على الشيخ المسند المعمر أبي العباس المعروف بابن الشحنة كان ذلك عام (٧٣٠هـ)^(٥).

ثم أخذ الفقه على الشيخ برهان الدين الفزاري، وحفظ التنبيه للشيرازي في فروع الشافعية، ودرس أصول الفقه على أبي النقاء الأصفاني، وألف في صغره (أحكام التنبيه)، ولما اطلع عليه شيخه البرهان الفزاري أعجبه وأثنى عليه^(٦)، وأخذ النحو عن عبد الله الزبيدي النحوي^(٧).

فكان من تيسير الله له أن دمشق في المائة الثامنة كانت معدن العلم وموئل العلماء فتحت صدرها للعلماء الفارين إليها من وجه التتار، فأصبحت الحضان الآمن لهم، وتلقته مدارسها بالترحاب فملأوها علماء وكتباً، وبذلك تنوعت المدارس في دمشق فكانت مدارس الفقه

(١) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٤٦.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٣١٢.

(٣) ينظر: الداودي، طبقات المفسرين ١ / ١١٢.

(٤) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٤٩، وهو محمد بن محمد بن عبد الله العدل الكبير نجم الدين ابن العسقلاني الشروطي الدمشقي مولده في عاشر جمادى الأولى سنة تسع وأربعين وست مئة، وكان متحرياً في الشهادة، أقعد بأخيه، وتقرّد بالموطأ، وتوفي ليلة ثالث شهر ربيع الآخر سنة ثلاثين وسبع مئة بظاهر دمشق، ودفن بمقبرة الصوفية. الذهبي، معجم الشيوخ الكبير ٢ / ٢٧١، السبكي، معجم الشيوخ ص: ٤٤٦، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥ / ٤٥٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١٤ / ١٥٠، وسأترجم له في شيوخ ابن كثير.

(٦) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ١ / ٣٩.

(٧) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٠٧.

الحنبلي، والشافعي، والحنفي، وفيها أيضاً دور الحديث يتولى رئاستها علماء أفذاذ لهم باع طويل في علم الحديث.

ولم يزل ابن كثير ابناً باراً لدمشق فقد قضى عمره في ربوعها يكتب تاريخها ويسطر مجدها، ومن ثم بدأت مواهبه تتجلى وتكبر حتى تولى مشيخة المدرسة التتكرية، ومشيخة أم الصالح بعد موت الذهبي، وبعد موت السبكي مشيخة دار الحديث الأشرفية مدة يسيرة، ثم أخذت منه^(١).

فقد كانت الأسرة ابتداءً بالأب ويليهِ الأخ، وبجانبها القرية التي تعلم فيها مآثر والده، ومن ثم عاصمة العلم دمشق الحضارة موئل العلماء؛ كل هذه الظروف اجتمعت مسخرة لبيزغ هذا العالم الفذ العملاق ابن كثير.

(١) ينظر: الداودي، طبقات المفسرين ١/ ١١٢.

المقصد الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي:

أولاً عقيدته:

كان الإمام متين الديانة، حسن الاعتقاد، سلفي النحلة، يظهر ذلك جلياً من تقريره لعقيدة السلف في مؤلفاته وبشكل خاص في تفسيره، فنجد أنه يقرر أركان الإيمان^(١)، ويتضمن توحيد الألوهية^(٢)، والربوبية^(٣)، وتوحيد الأسماء والصفات^(٤). وكذلك الإيمان بالأمور الغيبية، وقد زاد الإمام عن حياض عقيدة السلف، ورد على طوائف البدع والضلال: كالمعتزلة^(٥)، والشيعة^(٦)، وغيرهم. وهذه بعض الدلائل على سلامة عقيدته، وجميع مؤلفاته تدل على سلامة عقيدته، وليس ذلك بغريب على إمامنا فهو تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد كان له الفضل الكبير في الرد على أصحاب البدع والضلالات وإبطال معتقداتهم، وابن كثير تتبعه في ذلك، فكان خير الخلف لخير السلف.

ثانياً مذهب الفقهي:

لابن كثير شخصية مستقلة فقهياً، فلم يكن تبعاً مقلداً، بل كان ينظر في الأدلة ويرجح بين الأقوال وكان يدور مع الدليل حيث دار، فهذه كانت طريقة شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية. وكان المذهب الشافعي في عصر ابن كثير هو الأكثر انتشاراً واتباعاً في دمشق، وكان أكثر شيوخ ابن كثير الذين تلقى عنهم العلم على المذهب الشافعي، إلا أنه كان يفتي في مسألة الطلاق الثلاث بلفظ واحد، قال القاضي ابن شعبة: "كانت له خصوصية بابن تيمية ومناضلة عنه واتباع له في كثير من آرائه، وكان يفتي برأيه في مسألة الطلاق، وامتنح بسبب ذلك وأوذى"^(٧).

وقد حفظ في صغره كتاب التنبية للشيرازي في الفقه الشافعي، وكان من مؤلفاته كتاب مناقب الإمام الشافعي رضي الله عنه^(٨)، كما أنه ألف كتاباً في طبقات الشافعية، وذكره القاضي

(١) ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير ٤٨٦/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٤٣٧/٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٥٣٩/٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٤١٨/٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢٠٢/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٢٥٥/٧.

(٧) ابن قاضي شعبة، طبقات الشافعية ٨٥/٣.

(٨) ينظر: ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١١/١٢٣.

ابن شهبه في طبقات الشافعية، وصرح الإمام بانتماؤه للمذهب الشافعي في تفسيره، ومثال ذلك: مسألة النصاب في حد السرقة: قال الإمام ابن كثير: "فعند الإمام مالك بن أنس رحمه الله النصاب ثلاثة دراهم مضروبة خالصة، فمتى سرقها أو ما يبلغ ثمنها فما فوقه، وجب القطع.

وذهب الشافعي رحمه الله إلى أن الاعتبار في قطع يد السارق بربع دينار أو ما يساويه من الأثمان أو العروض فصاعداً، والحجة في ذلك أن رسول الله ﷺ قال: "لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا" قال أصحابنا: فهذا الحديث فاصل في المسألة، ونص في اعتبار ربع الدينار لا ما ساواه. وذهب الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه في رواية عنه، إلى أن كل واحد من ربع الدينار والثلاثة دراهم مرد شرعي. وأما الإمام أبو حنيفة وأصحابه أبو يوسف ومحمد وزفر، وكذا سفيان الثوري، رحمهم الله، فإنهم ذهبوا إلى أن النصاب عشرة دراهم مضروبة غير مغشوشة"^(١).

وهو وإن كان يعطي اهتماماً للمذهب الشافعي فهو كثيراً ما يرجح قوله، فقد اهتم بالمذاهب الأخرى بإنصاف، فقد كان في بعض الأحيان يخالف الشافعي، ويأخذ برأي غيره، ومثال ذلك: تفسيره لقول الله تعالى: {ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا} [النساء: ٣]. يقول ابن كثير: "قوله: ذلك أدنى ألا تعولوا قال بعضهم ذلك أدنى ألا تكثر عيالكم، قاله زيد بن أسلم وسفيان بن عيينة والشافعي رحمهم الله ولكن في هذا التفسير هاهنا نظر؛ فإنه كما يخشى كثرة العائلة من تعداد الحرائر، كذلك يخشى من تعداد السراري أيضاً، والصحيح قول الجمهور ذلك أدنى ألا تعولوا، أي: لا تجوروا، يقال: عال في الحكم إذا قسط وظلم وجار"^(٢).

المقصد الرابع: وفاته:

أمضى ابن كثير عمره في ميدان العلم فكان نعم الطالب للعلم، وكان عالماً بارعاً في صنوف العلم التي دأب يكتبها، حتى كبرت سنه وضعفت قواه وكف بصره في آخر حياته^(٣).

وقد وافاه الأجل في يوم الخميس السادس والعشرين من شهر شعبان سنة (٧٧٤هـ)، وشيعته دمشق في جنازة حافلة مهيبه، ودفن بوصية منه بمقبرة الصوفية في تربة شيخ الإسلام ابن تيمية خارج باب النصر.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ١٠٩.

(٢) المرجع السابق ٢ / ٢١٢.

(٣) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة ١ / ٤٤٦.

وكان لموته -رحمه الله- كبير الأثر في نفوس من حوله من تلاميذ وجيران، أو حتى من سمع به أو عرفه، ورثاه بعض طلبته:

لقدك طلاب العلوم تأسفوا *** وجادوا بدمع لا يبيد غزير
ولو مزجوا ماء المدامع بالدماء *** لكان قليلاً فيك يا ابن كثير^(١).

(١) ينظر: ابن تغري، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٢ / ٤١٥، ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١١ / ١٢٣، الداودي، طبقات المفسرين ١ / ١١٣.

المطلب الثالث: حياة الإمام ابن كثير العلمية

المقصد الأول: شيوخه وتلامذته:

أولاً شيوخه:

تتلمذ الإمام ابن كثير على أيدي جهابذة العلم في عصره، وهنا نورد تعريفاً موجزاً ببعضهم مرتبين حسب سني الوفيات:

١- العلامة ذو الفنون جمال الإسلام كمال الدين أبو المعالي محمد بن علي بن عبد الواحد الزملكاني الشافعي قاضي قضاة دمشق.

ولد في شوال سنة سبع، وقيل: ست وستين وستمئة^(١) كان إماماً علامة، بصيراً بمذهبه وأصوله، قوى العربية صحيح الذهن، فصيحاً أدبياً ناظماً ناثرًا، أفتى وله نيّف وعشرون سنة، ومن مصنّفاته رسالة في الردّ على الشيخ تقي الدين ابن تيمية في مسألة الطلاق، ورسالة في الردّ عليه في مسألة الزيارة، وغير ذلك، وتولّى قضاء دمشق^(٢).

قال ابن كثير: "انتهت إليه رئاسة المذهب تدريسا وإفتاء ومناظرة. برع، وساد أقرانه، وحاز قصب السبق عليهم بذهنه الوقاد، وتحصيله الذي أسهره ومنعه الرقاد. وعبارته التي هي أشهى من السهاد، وخطّه الذي هو أنضر من أزاهير المهاد، إلى أن قال: أما دروسه في المحافل فلم أسمع أحداً من الناس يُدرّس أحسن منه، ولا أجلّ من عبارته، وحسن تقريره، وجودة احترازاته، وصحة ذهنه، وقوة قريحته، وحسن نظره"^(٣).

وتوفي في رمضان سنة (٧٢٧هـ)، ببلييس في مصر، وحمل إلى القاهرة، ودفن جوار قبة الشافعي، رحمه الله^(٤).

٢- الشيخ الإمام العالم كمال الدين أبو محمد عبد الوهاب بن نؤيب الأسدي الشهبي الشافعي، المعروف بابن قاضي شهبة.

ولد بجوران وهي بلدة في الشام في سنة (٦٥٣هـ)، وقدم دمشق، وسمع الحديث، وكان بارعاً في الفقه والنحو، وكان عارفاً بالمذهب الشافعي، وكان مجداً في تعليم الطلبة^(٥).

(١) ينظر: ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٩ / ٢٧٠، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ١٤٠.

(٢) ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ١٤٠.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٣١.

(٤) ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ١٤١.

(٥) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٢٧.

قال عنه ابن كثير: "شيخ الطلبة ومفيدهم....له حلقة يشتغل فيها تجاه محراب الحنابلة، وكان يعتكف جميع شهر رمضان، ولم يتزوج قط، وكان حسن الهيئة والشبية، حسن العيش والملبس متقللاً من الدنيا، ... ولم يُدرّس قط ولا أفتى، مع أنه كان ممن يصلح أن يأذن في الإفتاء، ولكنه كان يتورع عن ذلك"^(١). وتوفى بالمدرسة المجاهدية -وبها كانت إقامته- ليلة الثلاثاء حادي عشرين ذي الحجة سنة (٧٢٦هـ)، وصُلِّي عليه بعد صلاة الظهر، ودفن بمقابر باب الصغير بدمشق^(٢).

٣- العلامة شيخ الإسلام برهان الدّين إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري المصري الأصل الشافعي بل شافعي الشّام.

ولد في شهر ربيع الأول سنة (٦٦٠هـ)، كان من بيت علم فقد سمع الحديث من والده، وأخذ النحو عن عمّه، ودرّس بالبادرائية^(٣) بعد وفاة أبيه، وكان متميزاً في الفقه، وخلفه والده في إشغال الطلبة والإفتاء، وباشّر الخطابة بعد موت عمّه مدة يسيرة، فكان خطيباً مبرزاً، ثم تركها، وعرض عليه القضاء فامتنع، وانقطع للتدريس والعبادة، وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي بالشّام، وكان حسن الأخلاق، ورعاً كريماً، وله العديد من الكتب والمصنفات^(٤).

قال عنه ابن كثير: "هو الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ المذهب وعلمه ومفيد أهله، شيخ الإسلام مفتي الفرق بقية السلف..... وكان مقبلاً على شأنه عارفاً بزمانه مستغرقاً أوقاته في الاشتغال والعبادة ليلاً ونهاراً، كثير المطالعة وإسماع الحديث، وقد سمعنا عليه صحيح مسلم وغيره، وبالجملّة فلم أر شافعيّاً من مشايخنا مثله، وكان حسن الشكل عليه البهاء والجلالة والوقار، حسن الأخلاق"^(٥). وتوفى بالبادرائية في جمادى الأولى سنة (٧٢٨هـ) ودفن بباب الصغير^(٦) في دمشق.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٢٦.

(٢) ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى ١٠ / ١٢٤، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣ / ٢٣٩.

(٣) هي إحدى المدارس في دمشق، وتقع داخل باب الفراديس والسلامة شمالي جيرون وشرقي الناصرية، عبد القادر النعمي، الدارس في تاريخ المدارس ١ / ١٥٤.

(٤) ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ١٥٤.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٤٦.

(٦) ينظر: المرجع السابق ١٤ / ١٤٦، ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ١٥٤.

٤- شيخ الإسلام إمام الأئمة المجتهد المطلق تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني الحنبلي.

ولد سنة (٦٦١هـ)، كان إمام عصره بلا منازع في الفقه والحديث والأصول والنحو واللغة والتفسير والفرائض والحساب وغير ذلك، تأهل للفتوى وهو دون العشرين^(١)، قال عنه ابن كثير: "وما قطع في مجلس ولا تكلم معه فاضل في فن من الفنون إلا ظن أن ذلك الفن فنه، ورآه عارفاً به متقناً له، وأما الحديث فكان حامل رايته حافظاً له مميّزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله متضلعاً من ذلك، وله تصانيف كثيرة وتعاليق مفيدة في الأصول والفروع، كمل منها جملة وبيضت وكتبت عنه وقرئت عليه أو بعضها، وجملة كبيرة لم يكملها، وجملة كملها ولم تبيض إلى الآن"^(٢).

ويقول ابن حجر عن ابن كثير: "أخذ عن ابن تيمية ففتن بحبه وامتنح"^(٣). تعرض للإمام لكثير من الأذى والمحن بسبب عقيدته وبعض الفتاوى له، وقد كان لا يخشى في الله لومة لائم وحبس الإمام مرات عديدة، ومات في سجنه في قلعة دمشق، وكانت له جنازة مهيبة لم يسبق أن كانت في دمشق مثلها، وصلوا عليه الجنازة ثلاث مرات، وقد كانت وفاته في ليلة الإثنين العشرين من ذي العقدة في سنة (٧٢٨هـ)، ودفن بمقبرة الصوفية بدمشق^(٤).

٥- الشيخ الكبير مسند الدنيا شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن الصالحي الحجار المعروف بابن الشحنة.

ولد سنة (٦٢٣هـ)، وانفرد في الدنيا بالإسناد عن الزبيدي؛ ظهر سماعه للمحدثين سنة (٧٠٦هـ)، ثم ظهر اسمه في أسماء السامعين على ابن الزبيدي فحدث بالصحيح أكثر من سبعين مرة^(٥). كان الإمام حافظاً متقناً فقد كان إذا قلب عليه سند حديث يقول: لم أسمعته هكذا، وإنما سمعته كذا وكذا، طبق ما في الصحيح، وكان متواضعاً وكانوا يطلبونه للتحديث في القاهرة وغيرها، فسمع عليه من أهل الديار المصرية والشامية أمم لا يحصون كثرة، وانتفع الناس

(١) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٣٥-١٤٠، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ١٦٨، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ١٤٢.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٣٧.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ٤٤٥.

(٤) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٣٥-١٣٨، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ٣٩٩.

(٥) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ١٦٥.

بذلك كثيراً، قال عنه الذهبي: "حدّث يوم موته ونزل الناس بموته درجة"، وقال أيضاً: "كانت له همة وفيه عقل وفهم يصغي جيداً، وما رأيتُه نعس فيما أعلم، وثقل سمعه قليلاً في الآخر"^(١).
وتوفي الحجار يوم الاثنين خامس عشرين صفر سنة (٧٣٠هـ)، وصلي عليه بالمظفرى، ودفن بترية له عند زاوية الدومى، بجوار جامع الأفرم بدمشق، وكانت جنازته حافلة رحمه الله^(٢).

٦- الحافظ الحجّة جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف بن على بن عبد الملك بن أبى الزهر القضاعى الكلبى المزى.

ولد سنة (٦٥٤هـ) بظاهر حلب، كان إمام عصره، أحد الحفاظ المشهورين، حفظ القرآن، وتفقه قليلاً، ومهر في اللغة والتصريف، وتبحر في الحديث ومعرفة الرجال، وسمع بالشام والحرمين ومصر وحلب والإسكندرية وغيرها، لازمه ابن كثير وانتفع به، وسمع عنه أكثر تصانيفه، وتخرج على يديه، ثم صاهره فتزوج ابنته، وصار قريباً منه في بيته، ومتأثراً به، وترجم له، ووصف يوم وفاته، وكيف كانت جنازته في ذلك اليوم في كتابه البداية والنهاية^(٣)، قال عنه ابن حجر: "صنف تهذيب الكمال فاشتهر في زمانه، وحدث به خمس مرار، وحدث بكثير من مسموعاته الكبار والصغار عالياً ونازلاً وغالب المحدثين من دمشق وغيرها قد تلمذوا له واستفادوا منه وسألوه عن المعضلات فاعترفوا بفضيلته وعلو ذكره"^(٤)، ومات الإمام بين الظهر والعصر من يوم السبت ١٢ صفر سنة (٧٤٢هـ)^(٥).

٧- مؤرخ الإسلام محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركمانى الأصل الفارقي ثم الدمشقي الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي.

ولد في ثالث ربيع الآخر سنة (٦٧٣هـ)، طلب العلم وسمع الحديث في دمشق، ثم رحل إلى القاهرة والإسكندرية ومكة وغيرها من البلاد، ثم أقام بدمشق وتصدر للتدريس بمواضع منها بترية أم الصالح وغيرها^(٦).

(١) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ١٦٦.

(٢) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤/ ١٥٠، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ١٦٦، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨/ ١٦٢.

(٣) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤/ ١٩١.

(٤) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٦/ ٢٣٣، ابن تغري، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ١٠/ ٧٦-٧٧.

(٦) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥/ ٦٦.

كتب الذهبي في الحديث ومهر في علم الرجال، وعرف التراجم، وكتب في التاريخ كتباً عظيمة، حتى أنه كان أكثر أهل عصره تصنيفاً، ورغب الناس في كتبه وارتحلوا إليه بسببها، وتداولوها قراءة ونسخاً وسماعاً، وهي تقارب المائة، من أبرزها تاريخ الإسلام الكبير، وسير أعلام النبلاء. قال عنه ابن كثير: "الشيخ الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين..... وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظه رحمه الله"^(١). قال ابن حجر: "قرأت بخط البدر النابلسي في مشيخته، كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم، حديد الفهم ثاقب الذهن، وشهرته تغني عن الإطناب فيه"^(٢).

وكان الإمام قد أضر قبل موته بسنوات وكان يقول.. أنا ما زلت أعرف بصري ينقص قليلاً قليلاً إلى أن تكامل عدمه ومات في ليلة الثالث من ذي القعدة سنة (٧٤٨هـ)^(٣).

وهؤلاء قليل من كثير من شيوخه رحمه الله وكل منهم له قدم راسخ في العلم والمعرفة والتأليف، لأن المقام لا يتسع لذكرهم.

(١) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٢٢٥.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥ / ٦٨.

(٣) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥ / ٦٨.

ثانياً: تلاميذه:

عرف طلاب العلم لابن كثير مكانته العلمية في الشام فجلسوا إليه يستمعون منه ويتقنون على يديه، فسأورد فيما يلي تعريفاً موجزاً بأشهر تلاميذه مرتبين بحسب سني وفياتهم:

١- محمد بن علي بن الحسن بن ناصر الحسيني الدمشقي الشافعي الحافظ شمس الدين أبو المحاسن الدمشقي.

ولد سنة (٧١٥هـ)، طلب العلم فأكثر وكتب بخطه فبالغ، قال ابن كثير: "جمع رجال المسند وجمع كتاباً سماه التذكرة في رجال العشرة، اختصر التهذيب، وحذف منه من ليس في الستة، وأضاف إليهم من في المسند والموطأ ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة للهارثي". وولي مشيخة دار الحديث البهائية داخل باب توما، وكان يشهد بالمواريث واختصر الأطراف ورتبه على الألفاظ، وله مجيليد لطيف في آداب الحمام، وله العرف الذكي في النسب الزكي، وله ذيل على العبر للذهبي، ومات كهلاً في آخر شعبان سنة (٧٦٥هـ)^(١).

٢- الشيخ نور الدين علي بن أبي الهيجاء الكركي الشوبكي، ثم الدمشقي الشافعي

قال ابن كثير: "كان معنا في المقرئ والكتاب، وختمت أنا وهو في سنة إحدى عشرة، ونشأ في صيانة وعفاف.... وكان خفيف الروح تحبه الناس لذلك، ويرغبون في عشرته لذلك رحمه الله، وكان يستحضر المتشابه في القرآن استحضاراً حسناً متقناً كثير التلاوة له، حسن الصلاة يقوم الليل، وقرأ علي صحيح البخاري بمشهد ابن هشام عدة سنين، ومهر فيه، ثم مات بعد الظهر يوم الثلاثاء عاشر شوال سنة (٧٦٦هـ) بدرج العميد، وصلي عليه العصر بالجامع الأموي، ودفن بمقابر الباب الصغير عند والده في تربة لهم، وكانت جنازته حافلة وتأسف الناس عليه، رحمه الله^(٢)."

٣- محمد بن عبد الله بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل المصري الزركشي، أبو عبد الله.

ولد بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ) وعني بالاشتغال من صغره فحفظ كتباً وسمع الحديث بدمشق وغيرها، وكان فقيهاً، أصولياً، أدبياً، فاضلاً في جميع ذلك، ودرّس وأفتى، وولي مشيخة خانقاه كريم الدين، ومن اشتغاله بهذه العلوم -الفقه والأصول والحديث- أكمل شرح المنهاج... وكان رحل إلى دمشق فأخذ عن ابن كثير في الحديث وقرأ عليه مختصره ومدحه ببيتين وكان يكثر من ذكر الإمام ابن كثير في كتبه، ثم توجه إلى حلب فأخذ عن الأزرعي، قال ابن حجر: "كان

(١) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٣٠٧-٣٠٨، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥ / ٣١٣-٣١٤.

(٢) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٣١٢.

منقطعاً إلى الاشتغال لا يشتغل عنه بشيء، وله أقارب يكفونه أمر دنياه، إلا إلى سوق الكتب فقد كان يتردد إليه وإذا حضره لا يشتري شيئاً وإنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه^(١). ومات في ثالث رجب سنة (٧٩٤هـ) بالقاهرة بالقرافة الصغرى بالقرب من تربة بكمتر الساقى^(٢).

٤- سعد الدين بن يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن يعقوب بن سرور بن نصر بن محمد النّووي ثم الخليلي الشافعي.

ولد سنة (٧٢٩هـ) وقدم دمشق بعد (٧٤٠هـ) فاشتغل بها ومهر، وقرأ على ابن كثير مختصره في علم الحديث، وأذن له، وحدث، وأفتى، ودرّس وتصدر بجامع بني أمية فدرس فيه، ودرس في مدارس غيرها. قال ابن حجي: "كان ذا ثروة جيدة فاحترقت داره في الفتنة، وأخذ ماله فافتقر"^(٣). قال السخاوي: "برع وفاق وصار من العلماء الحذاق..."^(٤).

وكان أسن من بقي بالشام من الشافعية، وناب في الحكم بدمشق، وولي قضاء بعض القرى، وولي قضاء الخليل بفلسطين، ومات فيها في جمادى الأولى سنة (٨٠٥هـ)، بعد أن ولي مدة يسيرة^(٥).

٥- الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن المهراني العراقي الشافعي حافظ العصر.

ولد في جمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ)، حفظ التنبيه واشتغل بالقراءات ولازم المشايخ في الرواية، توغل في علم الحديث بحيث صار لا يعرف إلا به، وتقدم فيه وكان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه كالسبكي والعلائي وابن كثير وغيرهم. ورحل إلى حلب ودمشق والحجاز والإسكندرية.

صنف العديد من المصنفات القيمة، قال ابن العماد الحنبلي عنه: "ولم نر في هذا الفن أتقن منه، وعليه تخرّج غالب أهل عصره، ومن أخصهم به نور الدين الهيثمي، وهو الذي درّبه

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١٣٣/٥ - ١٣٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥٧٣ / ٨.

(٣) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٧٨ / ٩.

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢٥٤ / ٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٧٨ / ٩.

وعلمه كيفية التخريج والتصنيف"، وولي قضاء المدينة، فأقام بها نحو ثلاث سنين، ثم سكن القاهرة. وتوفي في ثاني شعبان سنة (٨٠٦هـ) وله إحدى وثمانون سنة وربع سنة^(١).

٦- أحمد بن حجي بن موسى بن أحمد الشهاب أبو العباس بن العلاء أبي محمد السعدي (نسبة لصحابي عطية بن عروة السعدي) الحسباني الدمشقي الشافعي ويعرف بابن حجي.

ولد في ليلة الأحد رابع المحرم سنة (٧٥١هـ)، بظاهر دمشق ونشأ فحفظ القرآن والتبنيه وتفقّه بأبيه ولازمه عشرين سنة، وقرأ بنفسه الكثير، وكتب الكثير، واستفاد من مشايخ عصره، وتخرج في علوم الحديث بالحافظين ابن كثير وابن رافع، وتميز وتقدم في الفقه والحديث، فأذن له في الإفتاء والإقراء وناب في الحكم مدة وولي خطابة الجامع الأموي، وأريد على القضاء الأكبر بدمشق مراراً وهو يمتنع، وكتب بخطه الحسن ما لا يحصر كثرة منه الذيل على تاريخ ابن كثير، وكتب في الفقه وانتهت إليه في آخر وقته رياضة العلم بدمشق وكان أشياخه ونظرائه يثنون عليه كل ذلك مع الدين والصيانة والانجماع على نفسه والملازمة لبيته والحظ من العبادة^(٢)، يقول ابن حجي عن شيخه الإمام ابن كثير: "ما اجتمعت به قط إلا استعدت منه، وقد لازمته ست سنين"^(٣). ومات في سادس المحرم سنة (٨١٦هـ)^(٤).

٧- محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشمس أبو الخير العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي المقرئ ويعرف بابن الجزري (نسبة لجزيرة ابن عمر قريب الموصل).

ولد بدمشق سنة (٧٥١هـ)، أخذ القراءات عن عبد الله بن السلامة وغيره، والفقه عن الأسنوي والبلقيني، والحديث عن ابن كثير. قال ابن حجر: "وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك وحدّث بالقاهرة بمسند أحمد، ومسند الشافعي وغير ذلك".

ولي التدريس في مدارس مختلفة، وابتنى بدمشق للقرآن مدرسة بل وُلِّي قضاءها بمالٍ وُعدَّ به في شعبان سنة ثلاث وسبعين، عوضاً عن الشرف مسعود وكتب توقيعه فيما قيل مما يحتاج لتحرير العماد بن كثير، وعزل بعد أيام قبل دخولها ثم تعرض لمحنة اضطرته أن يلجأ إلى بلاد العجم مدة من الزمن ثم عاد، فتحول لشيراز ونشر بها أيضاً القراءات والحديث وانتفعوا به وولي قضاءها وغيرها، ورحل إلى مصر مراراً، وسافر إلى اليمن، وإلى مكة للحج، وولي

(١) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ٢ / ٢٧٦-٢٧٧، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨٧-٨٨.

(٢) ينظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية ٤ / ١٣-١٤.

(٣) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ١ / ٣٩، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ٣٩٩.

(٤) ينظر: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١ / ٢٦٩-٢٧١.

قضاء شيراز، وكانت منيته بها قبل ظهر يوم الجمعة خامس ربيع الأول سنة (٨٣٣هـ) ودفن بمدرسته التي أنشأها هناك^(١).

(١) ينظر: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٩ / ٢٥٥-٢٥٨، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٩ / ٢٩٨.

المقصد الثاني: رحلاته العلمية، وأقوال العلماء فيه:

أولاً: رحلاته العلمية:

منذ فجر الإسلام اعتاد علماء المسلمين أن يرحلوا في طلب العلم، وكانت من الأهمية بمكان لطالب العلم لكن بعد ظهور المدارس في بلاد المسلمين -أي: منذ القرن السادس- لم تعد الحاجة ملحة للرحلة، وقلل ذلك من أهميتها في ميدان العلم.

وقد كانت القاهرة ودمشق مركزى العلم والمعرفة، وكانتا زاخرتين بالعلماء الأفذاذ الذين أمضوا أعمارهم في بناء الأجيال، وكان العلماء والطلاب يقصدونهما من جميع أقطار العالم الإسلامي؛ لذا لم أر في تراجم ابن كثير من يتكلم عن رحلاته سوى الإمام الزركلي في الأعلام حيث يقول: "ورحل في طلب العلم"^(١)، ولم يزد على ذلك. حتى إن الإمام ابن كثير نفسه لم يذكر عن رحلاته سوى اليسير، ولا يتعدى كونها إشارات إلى أسفاره، دون توضيح السبب الذي سافر من أجله. وبذلك يتضح أن أسفاره لم تكن تعني الرحلة في طلب العلم كما كان قديماً؛ ولكنه استفاد من بعض العلماء في أسفاره، وكان غالب حياته مستقراً في دمشق -بلد العلم وموئل العلماء- منذ أن رحل إليها صغيراً مع أخيه عبد الوهاب.

وهنا أود الإشارة إلى بعض أسفاره التي قام بها:

أولاً: القدس:

زارها الإمام سنة (٧٢٣هـ)، أورد ذلك في ترجمة الشيخ المقرئ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن الأنصاري القصري ثم السبتى (٧٢٣هـ)، فقال: "اجتمعت به وبحثت معه في هذه السنة حين زرت القدس الشريف، وهي أول زيارة زرتة"^(٢)، أما عن زيارته الثانية للقدس فكانت بعد عشر سنوات وقد أشار لها في ترجمته للشيخ شمس الدين أبي محمد عبد الله بن العفيف محمد بن الشيخ تقي الدين يوسف بن عبد المنعم ابن نعمة المقدسي النابلسي الحنبلي، فقال فيها: "قرأت عليه عام ثلاث وثلثين وسبعمئة مرجعنا من القدس كثيراً من الأجزاء والفوائد"^(٣).

ثانياً: نابلس:

إن ما يدل على رحيله إلى نابلس هي نفسها المقولة السابقة له التي قال فيها: "قرأت عليه عام ثلاث وثلثين وسبعمئة مرجعنا من القدس كثيراً من الأجزاء والفوائد"^(٤)، لكنها تشعر بأنه مكث وقتاً في نابلس يكفي لقراءة الكثير من الأجزاء والفوائد على شيخه شمس الدين أبو محمد النابلسي الحنبلي.

(١) الزركلي، الأعلام ١/ ٣٢٠.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤/ ١٠٩.

(٣) المرجع السابق ١٤/ ١٧٩.

(٤) المرجع السابق ١٤/ ١٧٩.

ثالثاً: بعلبك:

صرح ابن كثير بسفره إلى بعلبك سنة (٧٥٤هـ) لتهنئة الأمير ناصر الدين ابن الأقيس بنبابة بعلبك^(١)، وكانت هذه المرة الأولى. أما المرة الثانية فكانت في عام (٧٦١هـ) وكانت الإشارة لها في أنه ذكر مشاهدته للسيول التي وقعت آنذاك في المدينة، فقال: "وقع في هذا الشهر والذي قبله سيول كثيرة جداً في أماكن متعددة، من ذلك ما شاهدنا آثاره في مدينة بعلبك، أتلف شيئاً كثيراً من الأشجار، واخترق أماكن كثيرة متعددة عندهم، وبقي آثار سيحه على أماكن كثيرة، ومن ذلك سيل وقع بأرض جعلوص أتلف شيئاً"^(٢).

رابعاً: القاهرة:

ذكر الإمام ابن فهد صاحب لحظ الألفاظ في ترجمة الشيخ العراقي^(٣)، "أن الشيخ تقي الدين السبكي لما قدم القاهرة في سنة ست وخمسين وسبعمئة، أراد أهل الحديث السماع عليه فامتنع من ذلك، وقال: لا أسمع إلا بحضوره وكان غائبا في الإسكندرية، فمات قبل أن يصل ولم يحدثهم. وفي هذه الرحلة كتب عنه الحافظ عماد الدين بن كثير^(٤)، وهذا يدل على أن ابن كثير سمع من السبكي في هذه الرحلة.

خامساً: مكة في رحلة حج:

سافر الإمام ابن كثير سنة (٧٣١هـ) إلى مكة لأداء فريضة الحج، وقد تحدث الإمام عن حجه ومن حج معه من العلماء، فقال في وصف ذلك: "وخرج الراكب الشامي يوم الاثنين ثامن شوال وأميره عز الدين أيبك، أمير علم، وقاضيه شهاب الدين الظاهري. وممن حج فيه وذكر عدة من العلماء منهم: شمس الدين ابن قيم الجوزية. ثم قال: وكتابه إسماعيل ابن كثير، وآخرون من سائر المذاهب، حتى كان الشيخ بدر الدين يقول: اجتمع في ركبتنا هذا أربعمئة فقيه وأربع مدارس وخانقاه، ودار حديث، وقد كان معنا من المفتين ثلاثة عشر نفساً.... وكانت وقفة الجمعة ومطربنا بالطواف، وكانت سنة مرخصة آمنة"^(٥).

وأشار في موضع آخر لحجه أيضاً: "وأما الحجيج في أيام الموسم فحصل لهم بها رفق عظيم زائد عن الوصف، كما شاهدنا ذلك في سنة إحدى وثلاثين عام حججتنا"^(٦).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٢٤٨.

(٢) المرجع السابق ١٤ / ٢٧٤.

(٣) ينظر: تقي الدين الهاشمي، لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ ص: ١٤٣.

(٤) المرجع السابق ص: ١٤٥-١٤٦.

(٥) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٥٤.

(٦) المرجع السابق ١٤ / ١٢٣.

ثانياً: أقوال العلماء فيه:

يحتل الإمام ابن كثير منزلة عليّة في العلوم الشرعية، فقد كان بارعاً في الحديث، متقناً للتفسير، عالماً بالفقه، ملماً بالأصول، حافظاً للتاريخ، فهو الإمام الكبير الذي مدحه الشيوخ والتلاميذ، وحق لهم أن يمدحوا من كان راية خفاقة في علوم الدين وبخاصة في علم الحديث. وقد ذاع صيته وملاً الآفاق حتى إنّ شاباً أعجمياً من بلاد تبريز وخراسان حضر إلى دمشق، وزعم أنه يحفظ البخاري ومسلماً وجامع المسانيد والكشاف للزمخشري وغير ذلك من محاضيرها.... وفرح بكتابتي له - ابن كثير - بالسماع على الإجازة، وقال: أنا ما خرجت من بلادي إلا إلى القصد إليك، وأن تجيزني، وذكرك في بلادنا مشهور^(١). فكان من الطبيعي أن نجد شيوخه يترجمون له قبل تلاميذه، وأن يشهد له من عاصره ومن ترجم له بعد وفاته، فقد أجمعوا على طول باعه في العلم، لاسيما علم الحديث، فقد كان حافظاً ضابطاً، عارفاً بالرجال، ناقداً بصيراً.

وهنا بعض ما قيل عن الإمام ابن كثير: قال شيخه الذهبي (٧٤٨هـ): "وسمعت مع الفقيه المفتي المحدث ذي الفضائل عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البصري الشافعي، وله عناية بالرجال والمتون والفقه، خرج وألف وناظر وصنف وفسر وتقدم"^(٢). وقال الذهبي أيضاً: "فقيه متقن، ومتحدث متقن، ومفسر نقال، وله تصانيف مفيدة يدري الفقه ويفهم العربية والأصول، ويحفظ جملة صالحة، من المتون والتفسير، والرجال وأحوالهم، أذكر الإسناد سمع مني، وله حفظ ومعرفة، يدمج قراءته"^(٣)، ونقل عنه ابن حجر: الإمام المحدث المفتي البارع^(٤)، ونقل عنه السيوطي وابن حجر قوله فيه: الإمام المفتي المحدث البارع فقيه متقن محدث متقن مفسر نقال وله تصانيف مفيدة^(٥). وقال الحسيني (٧٦٥هـ): "أفتى ودرس وناظر وبرع في الفقه والتفسير والنحو، وأمعن النظر في الرجال والعلل"^(٦). وقال ابن العماد الحنبلي (٧٧٤هـ): "وكان كثير الاستحضر قليل النسيان جيد الفهم، حفظ التنبيه وعرضه سنة ثمان عشرة، وحفظ

(١) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٢٩٤.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ ٤ / ٢٠١.

(٣) الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين ص: ٧٥.

(٤) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ١ / ٣٩.

(٥) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ٤٤٦، السيوطي، طبقات الحفاظ ص: ٥٣٤.

(٦) الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ ص: ٣٨.

مختصر ابن الحاجب". وقال أيضاً: "وكان كثير الاستحضر، قليل النسيان، جيد الفهم، يشارك في العربية وينظم نظماً وسطاً"^(١).

ونقل ابن حجر قول ابن حبيب (٧٧٩هـ) فيه: "إمام ذوي التسيح والتهليل، وزعيم أرباب التأويل، سمع وجمع وصنف، وأطرب الأسماع بقوله وشفق، وحدث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير"^(٢).

وقال ابن حجي (٨١٦هـ): "وهو أحفظ من أدركناه بمتون الأحاديث وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك. وما أعرف أنني اجتمعت به على كثرة ترددي إليه إلا واستفدت منه"^(٣)، وقال ابن حجي أيضاً: "ما اجتمعت به قط إلا استفدت منه، وقد لازمته ست سنين"^(٤). وقال ابن ناصر الدين (٨٤٢هـ): "ثقة المحدثين عمدة المؤرخين علم المفسرين"^(٥). وقال ابن قاضي شعبة (٨٥١هـ): "أقبل على علم الحديث وأخذ .. وقرأ .. وسمع الكثير وأقبل على حفظ المتون، ومعرفة الأسانيد والعلل والرجال والتأريخ حتى برع في ذلك، وهو شاب وصنف في صغره"^(٦). وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ): "كان كثير الاستحضر حسن المفاكحة سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته"^(٧)، وقال أيضاً: "وكان كثير الاستحضر قليل النسيان جيد الفهم، وكان يشارك في العربية ويستحضر التنبيه ويكرر عليه إلى آخر وقت وينظم نظماً وسطاً"^(٨). ونقل ابن تغري عن العيني (٨٥٥هـ) قوله فيه: "كان قدوة العلماء والحفاظ، وعمدة أهل المعاني والألفاظ. وسمع وجمع وصنف ودرس وحدث وألف. وكان له اطلاع عظيم في الحديث والتفسير والتاريخ واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهى إليه علم التاريخ والحديث والتفسير، وله مصنّفات عديدة مفيدة"^(٩). وقال ابن تغري بردي (٨٧٤هـ): "لازم الاشتغال، ودأب وحصل وكتب، وبرع في الفقه والتفسير

(١) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ٣٩٧.

(٢) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ١ / ٣٩-٤٠.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية ١ / ٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ٣٩٩.

(٤) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ١ / ٣٩.

(٥) ابن ناصر الدين، الرد الوافر ص: ٩٢.

(٦) السبكي، طبقات الشافعية ٣ / ٨٥.

(٧) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ٤٤٥-٤٤٦.

(٨) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر ١ / ٣٩.

(٩) ابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١١ / ١٢٣.

والحديث.... وجمع وصنف ودرس وحدث وألف، وكان له إطلاع عظيم في الحديث والتفسير والفقه والعربية وغير ذلك، وأفتى ودرس^(١). وقال السيوطي (٩١١هـ): "له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله..... العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله واختلاف طرقه ورجاله جرحا وتعديلا"^(٢).

وقال الداودي (٩٤٥هـ): "كان قدوة العلماء والحفاظ وعمدة أهل المعاني والألفاظ، وأقبل على حفظ المتن، ومعرفة الأسانيد والعلل والرجال والتاريخ، حتى برع في ذلك وهو شاب"^(٣). وقال الشوكاني (١٢٥٠هـ): "وبرع في الفقه والتفسير والنحو وأمعن النظر في الرجال والعلل ومن جملة مشايخه شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية ولازمه وأحبه حبا عظيما كما ذكر معنى هذا ابن حجر في الدرر وأفتى ودرس وله تصانيف مفيدة"^(٤). وقال الكتاني (١٣٤٥هـ): "المحدث المتقن البارع ذي الفضائل والتصانيف التي سارت في البلاد في حياته"^(٥).

المقصد الثالث: مصنفاته وآثاره العلمية:

لقد أورث ابن كثير المكتبة الإسلامية تركةً علميةً عظيمةً متنوعة، فكان في كل ميدان له باع، ويشهد له ميدان التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ، وغير ذلك الكثير، إضافة لكونه منشغلا بالتدريس والإفتاء، حتى قال عنه ابن حجر: "سارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع بها الناس بعد وفاته"^(٦)، وذكر أنه كانت تقرأ السيرة النبوية في المسجد من خطه رحمه الله^(٧)، وامتازت إنتاجات ابن كثير بسلامة المنهج، والاعتماد على الكتاب والسنة، والدقة البالغة في تمحيص الأخبار، وكان عموماً يميل إلى الأسلوب المبسط في جميع مؤلفاته.

إلا أن هذا الإرث العظيم لم يصل لنا كاملاً فقد وصل بعضه والقسم الأكبر منه لم يهتد إلى مكانه، وبالتالي حرمت المكتبة الإسلامية من هذا الخير، حتى أن بعضاً مما وصل إلينا لم يزل مخطوطاً وبحاجة إلى تحقيق، لذا سأكتفي بذكر أشهر هذه المصنفات، مع تعليق يسير عليها:

(١) ابن تغري، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٢/ ٤١٥.

(٢) السيوطي، طبقات الحفاظ ص: ٥٣٤.

(٣) الداودي، طبقات المفسرين ١/ ١١٢.

(٤) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/ ١٥٣.

(٥) الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ص: ١٧٥.

(٦) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٤٤٥-٤٤٦.

(٧) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤/ ٢٩٤.

١_ **تفسير القرآن العظيم**: هو تفسير عظيم النفع، جليل القدر؛ يفسر القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة والتابعين. طبع الكتاب طبعات عديدة، وتم نشره وتداوله بكثرة، طبع بأربع مجلدات كبيرة عدة مرات في القاهرة ودمشق وبيروت، ومنها طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ، قال عنه الشوكاني: "منها التفسير المشهور وهو في مجلدات، وقد جمع فيه فأوعى ونقل المذاهب والأخبار والآثار وتكلم بأحسن كلام وأنفسه"^(١)، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً حيث إنه متضمن موضوع هذا البحث.

٢_ **اختصار علوم الحديث**: اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث وأضاف إليها بعض الفوائد، ثم شرحه وعلق عليه من بعده الشيخ عبد الرزاق حمزة، وسماه الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، ثم علق عليه الشيخ أحمد شاکر وأخرجه باسم الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، وطبع هذا الكتاب طبعات متعددة منها طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق أحمد محمد شاکر.

٣_ **البداية والنهاية**: يعد من أعظم المراجع التاريخية، ومن أوثقها، يشتمل الكتاب على تاريخ ما قبل الإسلام من الأنبياء والأمم، وسيرة الرسول ﷺ، وتاريخ المسلمين بعده، ويتكلم عن حوادث النهاية من أشراط الساعة، وغيرها. طبع الكتاب طبعات متعددة منها طبعة دار الفكر، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ومنها طبعة دار إحياء التراث العربي، تحقيق علي شيري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وغيرها.

٤_ **فضائل القرآن**: هو كتاب تابع للتفسير، ويعد مقدمة له، كما قال ابن كثير: "كما قررنا ذلك في كتاب فضائل القرآن الذي كتبناه مقدمة في أول كتابنا التفسير ولله الحمد والمنة"^(٢)، وهذا الكتاب مطبوع عدة طبعات بعضها محقق مثل تحقيق محمد إبراهيم البنا، وغيرها.

٥_ **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوام السنن**: وقد يسميه بالمسند الكبير، وقد يسميه بالسنن، وجمع فيه الإمام عشرة كتب: الكتب الستة، مسند أحمد، مسند البزار، مسند أبي يعلى، المعجم الكبير للطبراني. وربما زاد على ذلك^(٣).

نشرته دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت- لبنان، حققه عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، وهو مكون من عشرة أجزاء، قال الإمام عنه: "وسميت كتابي هذا (جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوام سنن) وهو المسند الكبير"^(٤).

(١) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع / ١ / ١٥٣.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية ٥ / ٣٤٧.

(٣) ابن كثير، جامع المسانيد والسنن ١ / ٦٠.

(٤) المرجع السابق ١ / ٦١.

٦_ التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: ذكر الإمام رحمه الله أنه جمع فيه بين تهذيب الكمال للمزي وميزان الاعتدال للذهبي، وزاد في تحرير الجرح والتعديل عليهما، ووصفه بأنه أنفع للفقهاء البارع، وكذلك للمحدث. فقال: "وقد جمعتُ في ذلك كتاباً حافلاً كافياً كافلاً كاملاً لأشتات ما تفرق في غيره، وسميته (بالتكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل) في عدة عشر مجلدات، هو كالمقدمة بين يدي كتابي هذا"^(١).

٧_ رسالة الاجتهاد في طلب الجهاد: كتبها للأمير منجك بناء على طلبه - لما حاصر الفرنج قلعة إياس - ليرغب الجنود في ثواب ما ألهم الله له من الرباط في الثغور التي هي حفظ حوزة الإسلام، وقد طبعه د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، في مجلد واحد، في دار اللواء، الرياض، سنة ١٤٠١هـ^(٢).

٨_ الفصول في سيرة الرسول: وهو يتحدث باختصار عن سيرة الرسول ﷺ، وهو نفسه المسمى بالسيرة المختصرة- تحقيق محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو، نشرته مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، في مجلد واحد.

٩_ مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذكر فيه الإمام بعض الأحاديث والآثار المتعلقة بمولد النبي صلى الله عليه وسلم المنقولة المقبولة عند الحفاظ المتقين، طبع هذا الكتاب في دار الكتب المصرية، عام ١٩٦١م، في مجلد واحد.

١٠_ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: طبعه عبد الغني الكبيسي، في دار حراء بمكة المكرمة سنة ١٤٠٦هـ.

١١_ طبقات الشافعيين: ذكره حاجي خليفة^(٣) ترجم فيه ابن كثير للإمام الشافعي أولاً، ومن ثم قسم التراجم في الكتاب إلى عشرة طبقات بحسب سني الوفيات، والكتاب مطبوع بتحقيق أحمد عمر هاشم، ومحمد زينهم محمد عزب، نشرته مكتبة الثقافة الدينية، عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٢_ الأحكام الكبير: وذكره الإمام ابن كثير في كتابه التفسير فقال: "وليس هذا موضع آخر يذكر فيه وهو كتاب النكاح من الأحكام الكبير"^(٤)، وقد طبع هذا الكتاب حديثاً نشرته دار النوادر، من تحقيق نور الدين طالب، وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء.

(١) ابن كثير، جامع المسانيد والسنن ١/ ٦٠.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ١.

(٣) المرجع السابق ٢/ ١٠٩٩.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية ٤/ ٩١.

١٣- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: وهو عبارة عن شرح لكتاب أدلة التنبيه في الفقه الشافعي للإمام الشيرازي نشرته دار الكتب العلمية، بيروت، من تحقيق علي إبراهيم مصطفى، وكذلك نشرته مؤسسة الرسالة، من تحقيق بهجة يوسف أبو الطيب، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٤- الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام: وهو رسالة صغيرة، وموضوعه أحكام دخول الحمام، وأقوال العلماء في ذلك، والأحاديث والآثار الواردة في ذلك، وهذا فصل منه والفصل الآخر في تحريم تبرج النساء وإبدائهن لزينتهن، والفصل الثالث في تورع بعض العلماء عن دخول الحمام، إلى غير ذلك، وهو مطبوع، ولم أعثر عليه.

وكذلك له مؤلفات قيمة أشير إليها في كتبه، وكتب غيره منها:

- ١- كتاب السماع: وهو كتاب في بيان أحكام الغناء في الإسلام، ذكره حاجي خليفة^(١).
- ٢- كتاب صفة النار: ذكره ابن كثير في تفسيره فقال: "وقد أوردناه في كتاب صفة النار"^(٢).
- ٣- مسند الشيخين: ذكره ابن كثير في فضائل القرآن، عند ذكره للقراء من أصحاب النبي ﷺ، وبيان أن أبا بكر ﷺ منهم، قال: "وقد بسطت تقرير ذلك في كتاب مسند الشيخين"، وهذا الكتاب يعتبر من كتب ابن كثير المفقودة.
- ٤- جزء في فضل يوم عرفة: ذكره ابن كثير في تفسيره فقال: "وقد أوردناه في جزء جمعناه في فضل يوم عرفة"^(٣)، وهو من الكتب المفقودة.
- ٥- الكواكب الدراري: في التاريخ. انتخبه من: (تاريخه الكبير)^(٤)، وهو من الكتب المفقودة.
- ٦- مشيخة علاء الدين القونوي: قال في ترجمة شيخه: "وخرجت له مشيخة سمعناها عليه"^(٥)، وهو من الكتب المفقودة.
- ٧- أحكام التنبيه: قال ابن العماد في شذرات الذهب: "وألف في صغره أحكام التنبيه"^(٦).
- ٨- الواضح النفيس في مناقب الإمام بن إدريس: ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون^(٧).
- ٩- صفة الجنة: أشار إليه في تفسيره فقال: "...الحديث بتمامه وهو مفرد في صفة الجنة"^(٨).

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ / ١٠٠١.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٨ / ٤٦٩.

(٣) المرجع السابق ١ / ٥٥٦.

(٤) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ / ١٥٢١.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٤٧.

(٦) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ٣٩٧.

(٧) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ / ١٨٤٠.

(٨) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٧ / ٥١٨.

١٠- جزء في بناء المساجد واحترامها وتوقيرها وتطيبها وتبخيرها: أشار ابن كثير له في تفسيره فقال: "وقد وردت أحاديث كثيرة في بناء المساجد واحترامها وتوقيرها وتطيبها وتبخيرها وذلك له محل مفرد يذكر فيه وقد كتبت في ذلك جزءاً على حدة، والله الحمد والمنة"^(١).

١١- جزء أحاديث كفارة المجلس: أشار إليه الإمام ابن كثير في تفسيره فقال: "وقد وردت أحاديث في كفارة المجلس: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك. وقد أفردت لها جزءاً على حدة والله سبحانه وتعالى أعلم"^(٢).

وله غير هذه المصنفات الكثير لكن منها جزء كبير مفقود .

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٦ / ٦٢ .

(٢) المرجع السابق ٧ / ٤٧ .

المبحث الثاني: تفسير القرآن العظيم

المطلب الأول: التعريف بكتاب التفسير

المقصد الأول: موضوع التفسير:

أولاً: معنى التفسير لغة:

قال ابن فارس: "الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه. من ذلك الفُسْرُ، يقال: فَسَّرْتُ الشيءَ وَفَسَّرْتُهُ. وَالْفُسْرُ وَالتَّقْسِيرُ: نظر الطبيب إلى الماء وحكمه فيه"^(١). وقال الفارابي: "الفسر: البيان. وقد فسرت الشيء أفسره بالكسر فسرّاً. والتفسير مثله. واستفسرته كذا، أي سألته أن يفسره لي"^(٢). فهو البيان والإيضاح.

ثانياً: معنى التفسير اصطلاحاً:

قال أبو حيان: "علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب، وتتمت لذلك"^(٣).

وعرّفه الزركشي بأنه: "علم يُفهم به كتاب الله المُنَزَّل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه"^(٤).

وقال محمد السيد حسن الذهبي: "علم التفسير علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية، فهو شامل لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى، وبيان المراد"^(٥).

وقال محمد الزحيلي: "إن علم التفسير أحد أهم العلوم التي تعتبر أهم العلوم الشرعية على الإطلاق، وهي من العلوم الضرورية التي يحتاج إليها -كلياً أو جزئياً- كل مسلم، لأن القرآن الكريم هو الدعامة الأولى للعقيدة الإسلامية"^(٦).

وقال أحمد مختار: "تفسير القرآن هو توضيح معانيه، وبيان وجوه البلاغة والإعجاز فيه، وشرح ما انطوت عليه آياته من أسباب نزول وعقائد وحكم وأحكام"^(٧).

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤ / ٥٠٤.

(٢) الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢ / ٧٨١.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير ١ / ٢٦.

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ١ / ١٣.

(٥) الذهبي، التفسير والمفسرون ١ / ١٤.

(٦) الزحيلي، ابن كثير الدمشقي ص: ٢٠٤.

(٧) أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة ٣ / ١٦٨٨.

فيكون تعريف التفسير: هو الكشف عن مراد الله ﷻ من كلامه حسب الوسع والطاقة.

فهذا العلم من الأهمية بمكان؛ لأن الانتفاع بالقرآن الكريم متوقف عليه، فهو الذي يوضح معاني كلام الله تعالى الذي أمر بتدبره وفهم معناه، قال تعالى: {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ} [النساء: ٨٢]، قال ابن كثير: "ذكر البخاري، رحمه الله، كتاب "فضائل القرآن" بعد كتاب التفسير؛ لأن التفسير أهم ولهذا بدأ به، فجرينا على منواله وسنته مقتدين به"^(١)، وقال أيضاً: "فالواجب على العلماء الكشف عن معاني كلام الله، وتفسير ذلك، وطلبه من مظانه، وتعلم ذلك وتعليمه، كما قال تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ تَمَنَّا قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ} [آل عمران: ١٨٧]"^(٢).

وقد سلك العلماء مسلكين في التفسير:

أحدهما: هو التفسير بالمأثور: وهو تفسير القرآن الكريم بالاعتماد على الرواية والنقل والأخبار، ويشتمل تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن من الصحابة، وما نقل عن التابعين، ومن أمثله تفسير الطبري، وابن كثير^(٣).

والثاني: التفسير بالرأي: وهو تفسير القرآن بالاجتهاد، اعتماداً على كلام العرب، ودلالة الألفاظ، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ومعرفة مقاصد الشريعة، وما تشير إليه الآيات من الدلائل، وفيه التفسير بالرأي المحمود والرأي المذموم^(٤).

ويعد تفسير ابن كثير أبرز التفاسير بالمأثور بعد تفسير الطبري، كما أن موضوع كتابه -الذي بعنوان تفسير القرآن العظيم كما نص على ذلك محقق تفسيره سامي سلامة^(٥)-، تفسير كتاب الله الكريم، واعتمد في ذلك التفسير بالمأثور كأساس لذلك، كما سنبين ذلك في منهجيته العامة إن شاء الله تعالى.

المقصد الثاني: تاريخ تصنيف التفسير:

لم أعتز على تاريخ بدء تصنيف الإمام ابن كثير لكتابه تفسير القرآن العظيم، ولا على تاريخ انتهائه منه، لكن هناك ما يشير إلى تاريخ انتهائه، ومن ذلك:

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ١٧.

(٢) المرجع السابق ١ / ٦.

(٣) ينظر: الذهبي، التفسير والمفسرون ١ / ١١٢، الزحيلي، ابن كثير الدمشقي ص: ٢١١.

(٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير ١ / ٢٦، الذهبي، التفسير والمفسرون ١ / ١٨٣.

(٥) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٣٣.

ذُكِرَ لشيخه المزي في كتابه التفسير في تفسير سورة الأنبياء آية ١٠٤ "وقد صرح جماعة من الحفاظ بوضعه - وإن كان في سنن أبي داود- منهم شيخنا الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي، فسح الله في عمره، ونسأ في أجله، وختم له بصالح عمله"^(١). وتوفي المزي سنة (٧٤٢هـ)، وبهذا يتبين أنه قد كتب أكثر من نصف كتابه في حياة الإمام المزي أي قبل تاريخ وفاته.

ونقل عنه الزيلعي في كتابه تخريج أحاديث الكشاف، فقال: "قال ابن كثير في تفسيره وقد ساق له الحافظ ابن عساكر متابعاً من طريق القاسم بن الحكم عن هارون بن كثير به"^(٢)، وقد توفي الإمام الزيلعي سنة (٧٦٢هـ)، وهذا يعني أن الكتاب انتشر في غضون هذه السنوات العشرين، أي: قبل وفاة ابن كثير بأكثر من اثنتي عشرة سنة.

ويقول محقق الكتاب سامي سلامة: "وتعتبر النسخة المكية أقدم النسخ التي وقعت بأيدينا، وقد جاء بآخرها: "آخر كتاب فضائل القرآن، وبه تم التفسير للحافظ العلامة الرحلة الجهد مفيد الطالبين الشيخ عماد الدين إسماعيل الشهير بابن كثير، على يد أقر العباد إلى الله الغني محمد بن أحمد بن معمر المقرئ البغدادي، عفا الله عنه ونفعه بالعلم، ووفقه للعمل به آمين... بتاريخه يوم الجمعة عاشر جمادى الآخرة من سنة تسع وخمسين وسبعمئة هلالية هجرية"^(٣). إلا أن كلام المحقق هنا يوحي بتأخر انتهاء التفسير كما جاء في المخطوطة التي ذكرها.

ويقول الدكتور محمد الفالح أنه من المحتمل أن يكون بدأ تصنيفه سنة (٧٣٧هـ)، بدليل ما جاء في النسخة الخطية، المحفوظة في المكتبة السلیمانية بتركيا برقم (١٢٣): "ووافق آخر التعليق يوم الجمعة رابع عشر ذو القعدة (٧٤١هـ)، فكتب الجميع في نحو أربع سنين"^(٤).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٥ / ٣٨٣.

(٢) الزيلعي، تخريج أحاديث الكشاف ٢ / ١٨٠.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ١٨.

(٤) محمد الفالح، حياة ابن كثير وكتابه التفسير ص: ٦٨. (نقلا عن رسالة السياق القرآني وأثره من خلال تفسير ابن كثير لعبد الرحمن المطيري، حيث لم أجد الكتاب).

المقصد الثالث: مخطوطات التفسير ومطبوعاته.

أولاً: مخطوطات التفسير:

١_ النسخة المخطوطة بالأزهر: وهي تقع في سبع مجلدات ومجموع أوراقها ٢١٩٥ ، تحت رقم (١٦٨ تفسير)، في سبعة مجلدات، وهي كاملة ولكن بها خرم في المجلد الثالث منها، وكتبها محمد بن علي الصوفي، وفرغ من كتابتها يوم ١٠ جمادي الأولى سنة ٨٢٥هـ.

قال الشيخ أحمد شاكر: "هذه النسخة يغلب عليها الصحة، والخطأ فيها قليل بما خبرته في مواضع كثيرة منها، وفي عملي في هذا الكتاب....."، وقال أيضاً: أن رشيد رضا لم ينصفها حين وصفها بأنها "ليست من الأصول الصحيحة التي يعتمد عليها، بل هي كثيرة التصحيف والتحريف والخطأ"، وذكر أحمد شاكر أيضاً أنه وجد في بعض المواضع في هوامش رشيد رضا يذكر ما في نسخة الأزهر ثم يبين أنه الصواب، وأن ما أثبت في أصل الكتاب هو الخطأ أو التصحيف^(١).

٢- نسخة الحرم المكي: وهي نسخة محفوظة بمكتبة الحرم المكي بمكة برقم (٩١) وتحتوي على تفسير أول سورة النمل إلى نهاية تفسير سورة الأحزاب، وهي نسخة رديئة وبها أثر الرطوبة، ويبدو أنها أكثر من نسخة جُمعت أجزاءها وكونت التفسير، لم يعرف الناسخ، أما تاريخ النسخ فلعله من خطوط القرن العاشر، عدد الأوراق ٢٣٦، مقاس ٢٩*٢٠ سم، عدد الأسطر ٣٧ سطراً.

٣- النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية: وهي عبارة عن خمس مجلدات مخطوطة، من نسخة عتيقة نفيسة الخطأ فيها نادر جداً، أحد هذه المجلدات من المكتبة الأزهرية، وهو المجلد الثالث. وهذه النسخة مقسمة إلى عشر مجلدات، وهي أقدم من النسخة الأزهرية كما يظهر من خطها، بل لعلها كتبت في حياة المؤلف، تبين ذلك مما كتبه ناسخها في هامش الصفحة ٨٥ منها عند آخر تفسير آية ٩٩ من سورة الأنعام (... من خط المؤلف عفا الله عنه)، فيبدو من هذا الدعاء أن المؤلف كان حياً.

ثانياً: مطبوعات التفسير:

طبع تفسير ابن كثير طبعات كثيرة سأكتفي بذكر أشهرها:

١- كانت الطبعة الأولى للتفسير بببلاق، طبع فيها بهامش تفسير آخر من سنة ١٣٠٠هـ _ ١٣٠٢هـ، وهي طبعة محرفة لا يكاد ينتفع بها نفعاً صحيحاً .

(١) ينظر: ابن كثير، عمدة التفاسير، تحقيق أحمد شاكر ١/١٨٠.

٢- وطبعه محمد رشيد رضا، ومعه تفسير البغوي، في مطبعة المنار في تسعة مجلدات، من سنة ١٣٤٣هـ _ ١٣٤٧هـ، واجتهد الأستاذ في تصحيحه ما استطاع، ولكن فاته من ذلك الكثير، قال أحمد شاکر: "ثم تناولت المطابع طبعه في طبعات تجارية، ليس فيها تصحيح ولا تحقيق ولا مراجعة، إنما اعتمدوا طبعة المنار فأخذوها بما فيها من أغلاط، ثم زادوها ما استطاعوا من غلط أو تحريف"^(١).

٣- وطبعته دار إحياء الكتب العربية في أربعة مجلدات، اشتملت على الزيادات التي أحقها ابن كثير أخيراً في التفسير، وهي من أكثر الطبقات انتشاراً.

٤- وطبعته مطبعة الفجالة بالقاهرة، قامت بنشره مكتبة النهضة الحديثة سنة ١٣٨٤هـ _ ١٣٨٨هـ، وعلق على حواشي هذه الطبعة الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، وصححها وأشرف على طبعتها محمد الصديق.

٥- وطبعته دار الأندلس ودار الفكر للطباعة والنشر ببيروت في سبعة مجلدات سنة ١٣٨٥هـ، وامتازت هذه الطبعة بفهرس تفصيلي للأحاديث النبوية وهي من أحسن الطبقات، وقد أعادت طباعته دار الفكر طبعة ثانية سنة ١٣٨٩هـ.

٦- قامت دار الشعب بتحقيق التفسير وطباعته وقد قام بالتحقيق كل من: عبد العزيز غنيم، ومحمد عاشور، ومحمد البناء، وكان في ثمانية مجلدات، تم ذلك في سنة ١٣٩٠هـ، وتعتبر هذه الطبعة من أجود الطبقات، وأصحها.

ثم تداولته المطابع ودور النشر طباعة وتصويراً على النحو التالي:

١- نشرته دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق حسن زهران في أربعة مجلدات سنة ١٤٠٨هـ. ونشرته أيضاً من تحقيق محمد حسين شمس الدين.

٢- نشرته مكتبة طيبة بالمدينة في أربعة مجلدات، وكانت ط٢، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، من تحقيق سامي بن محمد سلامة وكانت في ثمانية مجلدات.

٣- نشرته دار الراجية للنشر والتوزيع في الرياض وقد خرج منه ثلاثة أجزاء الأول والثاني بتحقيق الشيخ مقبل الوداعي، والثالث بتحقيق قاسم النفيعي وقاسم العديني، ومراجعة الشيخ مقبل الوداعي سنة ١٤١٤هـ.

(١) ابن كثير، عمدة التفاسير، تحقيق أحمد شاکر ص: ٩.

٤- نشرته دار ابن الجوزي في الدمام بتحقيق أبي إسحاق الحويني، وقد خرج منه مجلدان سنة ١٤١٧هـ _ ١٤١٨هـ، ونشرته أيضا من تحقيق الحويني و حكمت بشير ياسين ط١، سنة ١٤٣١هـ في سبعة أجزاء^(١).

٥- طبعته مكتبة أولاد الشيخ بالرياض في ١٥ مجلد. وحقق مرة أخرى في ١٢ مجلد، وكانت الطبعة الأولى منها سنة ١٤٢٥هـ، وقد قام على تحقيقه خمسة من الباحثين هم: مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد، محمد فضل العجاوي، وعلى أحمد عبدالباقي، وحسن عباس قطب.

٦- وطبعته دار التوفيقية للتراث ٢٠١٠م من تحقيق الشيخ هاني الحاج في ٤ مجلدات كبيرة تشمل ٨ أجزاء، وقام المحقق بذكر رتبة الاحاديث اعتماداً على كتب الشيخ الالباني ومقبل الوداعي رحمهم الله.

٧- وطبعته مكتبة التراث الإسلامي ٢٠٠٤م، وهي عبارة عن أجزاء صفحاتها قليلة ، كثيرة العدد تباع مقطعة ، وعليها احكام الالباني والارناؤوط واحمد شاکر وابن حجر والهيثمي، وهي منقحة وممتازة ، وفيها العزو أيضاً للتفاسير المسندة كالطبري وابن ابي حاتم.

٨- وطبعته مؤسسة الرسالة العالمية في سبعة مجلدات ونبه العلامة شعيب حفظه الله _ أن وضع اسمه على الكتاب غير صحيح في التحقيق ، فالشيخ لم يحقق الكتاب نعم؛ الشيخ شعيب راجع التخريجات وقد ذكر المعنتي في مقدمته ذلك، لكنه لم يحققه.

٩- ويقوم الدكتور محمد بن عبدالله الفالح بتحقيق الكتاب منذ نحو ربع قرن على فترات متباعدة. فقد كانت رسالته الدكتوراه بعنوان: تفسير القرآن العظيم من أول الكتاب إلى آخر الآية (١٤١) من سورة البقرة. تحقيقاً ودراسة، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد الشايع، فمنذ عام ١٤٠٩هـ، وحتى الآن وهو يعمل على تحقيقه لكن على فترات منقطعة، وقد بذل في تحقيقه جهداً كبيراً لم يسبق إليه، وذكر أنه تحصل على أكثر من ١٠٠ نسخة خطية^(٢).

(١) ينظر: سليمان اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير ص: ٦٦.

(٢) <http://www.ahlalloghah.com/showthread.php?t=9185> ملئقى أهل اللغة.

المطلب الثاني: أهمية كتاب التفسير ومكانته

المقصد الأول: المكانة العلمية لتفسير ابن كثير:

لقد استفرغ ابن كثير جهده في هذا التفسير، ووضع فيها عصارة علمه، واستودعه مكنون معلوماته، ونفيس فوائده، وكفى بها من نعمة أن الإمام ابن كثير هو صاحب هذا التفسير، الذي نال مكانة عالية بين التفسير، وصار مرجعاً للعلماء، وبغية للطلابين، تتداوله الأيدي، ويتنافس على اقتنائه المؤلفون، وينهل من معينه المستفيدون، ولا أدل على ذلك من تلك الشهادات الرائعة من العلماء اللاحقين لهذا التفسير الذي جمع في طياته محاسن جمّة، فمن ذلك:

قول السيوطي: "له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله والتاريخ"^(١). وقال الشوكاني: "وله تصانيف مفيدة منها التفسير المشهور وهو في مجلدات وقد جمع فيه فأوعى ونقل المذاهب والأخبار والآثار وتكلم بأحسن كلام وأنفسه وهو من أحسن التفاسير إن لم يكن أحسنها"^(٢). وقال الزرقاني: "وتفسيره هذا من أصح التفاسير بالمأثور إن لم يكن أصحها جميعاً"^(٣). وقال الشيخ الذهبي: "كان ابن كثير على مبلغ عظيم من العلم، وقد شهد له العلماء بسعة علمه، وغزارة مادته، خصوصاً في التفسير والحديث والتاريخ....وعلى الجملة.. فعلم ابن كثير يتجلى بوضوح لمن يقرأ تفسيره أو تاريخه، وهما من خير ما ألف، وأجود ما أخرج الناس"^(٤). وقال أحمد شاكر: "أحسن التفاسير التي رأينا وأجودها وأدقها بعد تفسير إمام المفسرين الطبري، ولسنا نوازن بينهما وبين أي تفسير آخر مما بأيدينا، فما رأينا مثلهما، ولا ما يقاربهما"^(٥). وقال محمد رشيد رضا: "هذا التفسير من أشهر كتب التفسير في العناية بما روي عن مفسري السلف، وبيان معاني الآيات وأحكامها، وتحامي ما أطال به الكثيرون من مباحث الإعراب ونكت فنون البلاغة، أو الاستطراد لعلوم أخرى لا يُحتاج إليها في فهم القرآن، ولا التفقه فيه، ولا الاعتراض به"^(٦).

(١) السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ ص: ٢٣٩.

(٢) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/ ١٥٣.

(٣) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن ٢/ ٣٠.

(٤) الذهبي، التفسير والمفسرون ١/ ١٧٤.

(٥) ابن كثير، عمدة التفاسير، تحقيق أحمد شاكر ١/ ٩.

(٦) مناع القطان، مباحث في علوم القرآن ص: ٣٩٥.

هذه بعض الكلمات التي صدرت من علماء أجلاء في حق هذا التفسير، وما هي إلا دلالة على المكانة الرفيعة التي يتبوها تفسير الإمام ابن كثير بين التفسير، فهو يحتل المكانة الثانية، إن لم تكن الأولى بين كتب التفسير، ومما يؤكد على أهميه عكوف العلماء عليه وعنايتهم به، ولا تزال الجهود تتوالى في الغوص في بحر هذا التفسير، فمن الجهود المبذولة:

١_ ميسر الوصول إلى لب الأصول: وهو مخطوط اختصره عفيف الدين عبدالله بن حسن الحنفي الكازروني، ت ١١٠٢هـ، موجود بالمكتبة الأزهرية، منسوخة بخط محمد كان.

٢_ مختصر تفسير ابن كثير: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الحنبلي البغلي المعروف بابن اليونانية (٧٠٧ - ٧٨٣هـ)، في أربعة مجلدات^(١).

٣_ مختصر تفسير ابن كثير، محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت - لبنان، ط ٧، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م، في ثلاثة مجلدات.

٤_ المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير، أعده جماعة من العلماء، طبع بإذن من المجلس العلمي في الهند لصاحبه الشيخ صفي الرحمن المباركفوري ١٤٢٩هـ، المكتبة الإسلامية، في ستة مجلدات.

٥_ عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، أحمد شاكر، دار الوفاء، ١٤٢٦هـ، في ثلاثة مجلدات.

٦_ تيسر العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير، محمد نسيب الرفاعي، طبع في أربعة مجلدات ١٣٩٢هـ.

٧_ مختصر تفسير ابن كثير، محمد راجح، نشر في دار المعرفة ببيروت، ١٤٠٩هـ.

٨_ لباب التفسير من ابن كثير، عبد الله الشيخ، ١٤١٤هـ.

أما على مستوى استفادة العلماء منه فهو مجال واسع من الصعب الإلمام به لكن هناك إشارات تدلل على استفادتهم منه ومن هؤلاء العلماء الذين استفادوا منه:

١_ الإمام الشوكاني في فتح القدير فهو يكثر من الاستفادة منه خاصة في الحكم على الأسانيد تصحيحاً وتضعيفاً.

٢_ الإمام جمال الدين القاسمي في محاسن التأويل، ويكثر من الاستفادة في الأحكام الشرعية.

(١) ينظر: ابن كثير، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة / ٥ / ٣٠٨.

٣_ الشيخ محمد أمين الشنقيطي في أضواء البيان واستفاد في جوانب أهمها تفسير القرآن بالقرآن.

٣_ سيد قطب في كتابه في ظلال القرآن فكان ينقل عنه بعض الآثار بأسانيد ومناقشات الإمام لها.

٤_ وكذلك الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير المنار، استفاد منه فنقل الكثير من الأحاديث والكلام على الأسانيد وغيرها.

هذا فيض من غيض مما استفاد منه العلماء من التفسير أو مما بذلوه من جهود تهدف إلى العناية بهذا التفسير.

المقصد الثاني: خصائص تفسير ابن كثير:

سلك ابن كثير منهجاً قوياً متميزاً، وانفرد عن غيره من التفسير بخصائص لا نكاد نجدها مجتمعة إلا فيه، فمن أهم هذه الخصائص:

١_ اختياره لأحسن الطرق في تفسير القرآن، حيث اعتمد تفسير القرآن بالقرآن أولاً، ثم تفسير القرآن بالسنة، ثم بأقوال الصحابة والتابعين، وقال في ذلك مناع القطان: "ومن مزاياه العناية بما يسمونه تفسير القرآن بالقرآن، فهو أكثر ما عرفنا من كتب التفسير سرداً للآيات المتناسبة في المعنى، يلي ذلك فيه الأحاديث المرفوعة التي تتعلق بالآية وبيان ما يُحتج به منها، يليها آثار الصحابة وأقوال التابعين ومن بعدهم من علماء السلف"^(١).

٢_ اهتمامه باللغة العربية وعلومها، واتخاذها مصدراً من مصادر التفسير.

٣_ تمسك الإمام بعقيدة السلف الصالح خلال تفسيره لآيات العقيدة، وكذلك كان يرد على أهل البدع من شيعة وخوارج وقدرية حين يستلزم الأمر.

٤_ اهتمامه بذكر الأسانيد للأحاديث والآثار مع تطبيقاته للصناعة الحديثية من تصحيح وتضعيف ونقد وإعلال وترجيح، وهذا لم يكن لغيره من المفسرين، لهذا اعتبر من أصح كتب التفسير.

٥_ اهتمامه بذكر القراءات، وأسباب النزول.

٦_ مناقشة أقوال المفسرين، وبيان الصحيح والضعيف والراجح من غيره منها.

٧_ اهتمامه بذكر الأحكام الأصولية والفقهية، وحسن عرضه للخلاف بين الأئمة، وسوق أدلتهم مع الترجيح دون التعصب لمذهب دون آخر.

(١) مناع القطان، مباحث في علوم القرآن ص: ٣٩٥.

- ٨_ يهتم بذكر المعنى الإجمالي للآيات، وكان أسلوب عرضه للتفسير شيق وسهل وبسيط قريب من العالم والمتعلم .
- ٩_ يكثر من نقل أقوال السلف مع نسبة كل قول لقائله، ولو كانت بمعان متقاربة مما يزيد المعنى وضوحاً وتأكيداً.
- ١٠_ موقفه المعتدل بالنسبة للأخبار الإسرائيلية، وتنبهه على الكثير منها وبيان خطئها وخطرها.
- ١١_ أمانته العلمية في النقل، حيث ينسب كل قول إلى مصدره، حيث تزيد الكتب التي أشار إليها في تفسيره على مئة كتاب.
- ١٢_ عدم استطراده في المباحث الكلامية والنحوية والبلاغية والفلكية والطبيعية وغيرها، والأخذ منها بحسب ما تقتضيه الحاجة لذلك.
- ١٣_ الأسلوب الذي اختاره الإمام يجمع بين القوة والجودة، والسهولة واليسر، حيث وقى بالمقصود من التفسير بأقصر عبارة وأوجزها^(١).

المقصد الثالث: انتقادات وملاحظات على تفسير ابن كثير:

خلق الله البشر ذوي قدرات متفاوتة فكان الأنبياء منهم معصومون عن الزلل، قال تعالى: **لَوْ مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ { النجم: ٣}**، ثم يليهم العلماء وهم ورثة الأنبياء الذين قال الله فيهم: **لَوْ مَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ { العنكبوت: ٤٣}**، وهم وإن تمتعوا بهذه المنزلة الرفيعة إلا أنهم ليسوا بمنأى عن الخطأ أو الوهم أو النسيان، ويتضح جلياً كم بذل ابن كثير جهداً مضنياً ليخرج تفسيره على ما هو عليه من المتانة والإتقان، ولكن لا بد من بعض الملاحظات التي أخذت على تفسيره.

أولاً: الإطالة: حرص ابن كثير على ذكر الأسانيد كاملة، وحرص أيضاً على إيراد الروايات المتكررة في الموضوع الواحد، وأكثر من الاستعانة بالشواهد، فهذا التوسع في عرض التفاصيل والجوانب المتفرعة والدقيقة، لا يستفيد منه إلا المتخصصون من العلماء والباحثين، وهذا ما دعا العلماء إلى اختصار تفسيره.

ثانياً: الإسرائيليات: تنبه ابن كثير لخطر الإسرائيليات وتعرض لها في مقدمة الكتاب، فهو المحدث الحافظ، وكان موقفه منها أشد من مواقف جميع المفسرين، ومع ذلك فقد أوردتها للاستئناس بها، وفي غالب الأحيان كان ينبه عليها فيذكر الرواية ومن ثم يصرح بأنها إسرائيلية، وقد يبين بطلانها وفسادها، لكن القارئ العادي سيقراها وقد لا ينتبه إلى كونها إسرائيلية حتى

(١) ينظر: سليمان اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير ص: ٤١٩.

وإن صرح المصنف ببطلانها فتعلق بذهنه، فالخطر والضرر في إثباتها أكثر بكثير من حذفها أو إغفالها، ولذلك نجد أنه قد يتردد على ألسنة العوام بعض القصص الإسرائيلية، ويقال: وردت في تفسير ابن كثير وهو إحياء بقبولها، لذا تجد من اختصر الكتاب يغفلها نهائياً، أو يشطبها كلياً.

ثالثاً: ذكر الإمام بعض الأحاديث والآثار الضعيفة سنداً وامتناً، وهو وإن ناقش أكثرها فقد فاتته شيء منها وذكر بعض الأحاديث بدون سند أو تخريج كما جاء في تفسير سورة القلم في الآية الثالثة عشر^(١)، وتساهل في إثبات لفظ بعض الأحاديث أو مصدره، ومثل هذه الملاحظات غالباً تتبعها المحققون وبينوها في تحقيقاتهم وهي ليست كثيرة مقارنة بالتفسير^(٢).

(١) ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير ٨/ ١٩٤.

(٢) ينظر: الزحيلي، ابن كثير الدمشقي ص: ٢٢٢، سليمان اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير ص: ٤٢٩.

المطلب الثالث: منهجية تفسير ابن كثير العامة

اختلفت مناهج المفسرين وتعددت، وقد اختار ابن كثير لنفسه أقوم هذه المناهج وأقربها إلى الحق وأبعدها عن الخطأ والزلل، وقد نص على هذا المنهج في مقدمة تفسيره، والتي نقلها من مقدمة شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير فقال: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رحمه الله: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن. قال الله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: ١٠٥]..... وحينئذ، إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك، لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختلفوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماءهم وكبرائهم، كالأئمة الأربعة والخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين، وعبد الله بن مسعود، رضي الله عنهم^(١).

يتبين مما سبق من كلام ابن كثير أنه رسم لنفسه طريقاً لتفسير القرآن، ألا وهو التفسير بالمأثور كعنوان رئيس:

أولاً: يبدأ الإمام ابن كثير بتفسير الآية بعبارة سهلة مختصرة توضح معنى الآية الإجمالي، ثم يبدأ بسوق الآيات التي تبين معنى الآية، ويذكر عدة آيات في هذا المقام فتجتمع الآيات بالمعنى المتشابه قال الشيخ الذهبي عن ذلك: "يذكر الآية، ثم يُفسرها بعبارة سهلة موجزة، وإن أمكن توضيح الآية بآية أخرى نكرها وقارن بين الآيتين حتى يتبين المعنى ويظهر المراد، وهو شديد العناية بهذا النوع من التفسير الذي يسمونه تفسير القرآن بالقرآن، وهذا الكتاب أكثر ما عُرف من كتب التفسير سرداً للآيات المتناسبة في المعنى الواحد"^(٢).

ثانياً: يأتي بالأحاديث التي توضح معنى الآية وغالباً ما يذكرها بأسانيدها، ليوضح التبيان النبوي للآية المراد تفسيرها مصداقاً لقول الله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} [النحل: ٤٤]، وقد تميز أيضاً بتفسير ابن كثير بهذا، فهو لم يتميز بكثرة الاستشهاد بالأحاديث واستحضارها فحسب، يضاف إلى ذلك مهارته في الصناعة الحديثية حيث

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٧ / ١.

(٢) الذهبي، التفسير والمفسرون ١ / ١٧٥.

كان يحكم على الأحاديث قبولاً ورداً، ويحكم على الرواة توثيقاً وتضعيفاً، وهو رحمه الله لم يُسبق إلى هذا الجمع بين التفسير والحديث في آنٍ معاً بهذا الشكل المتقن، يقول الشيخ الذهبي: "ثم بعد أن يفرغ من هذا كله، يشرع في سرد الأحاديث المرفوعة التي تتعلق بالآية، ونجد ابن كثير يُرَجِّح بعض الأقوال على بعض، ويُضَعِّف بعض الروايات، ويُصَحِّح بعضاً آخر منها، ويُعَدِّل بعض الرواة ويُجَرِّح بعضاً آخر. وهذا يرجع إلى ما كان عليه من المعرفة بفنون الحديث وأحوال الرجال"^(١).

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال الصحابة، يردف ابن كثير في تفسير الآية ما وصله من أقوال الصحابة في تفسير هذه الآية، حسب المؤهلات التي يمتلكونها. قال الشيخ الذهبي: "ويبين ما يُحتَجُّ به وما لا يُحتَجُّ به منها، ثم يردف هذا بأقوال الصحابة والتابعين ومن يليهم من علماء السلف"^(٢).

رابعاً: الاستئناس بأقوال التابعين وتابعي التابعين ومن يليهم من علماء السلف، وخاصة أهل القرون الأولى الذين شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية، وحملوا الدعوة والإسلام، وقد قال ابن كثير عن أقوالهم في التفسير: "فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافاً فيحكيها أقوالاً وليس كذلك، فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو بنظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتقطن اللبيب لذلك"^(٣).

خامساً: أورد ابن كثير حديث رسول الله ﷺ حيث قال: "بَلِّغُوا عني ولو آية، وَحَدِّثُوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، ثم قال: "رواه البخاري عن عبد الله؛ ولهذا كان عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يوم اليرموك قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك"^(٤). ومن هنا يتبين أن ابن كثير أخذ بهذا الحديث في إيراد الروايات الإسرائيلية، والتي كان منشأها روايات من بعض الصحابة وبعض التابعين مأخوذة من مصادر أهل الكتاب، وكان ابن كثير ينبه على الإسرائيليات والموضوعات في التفسير، تارة يذكرها، ويعقب عليها بأنها دخيلة على الرواية الإسلامية، ويبين أنها من الإسرائيليات الباطلة المكذوبة، وتارة لا يذكرها بل يشير إليها، ويبين

(١) الذهبي، التفسير والمفسرون ١ / ١٧٥.

(٢) المرجع السابق ١ / ١٧٥.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ١٠.

(٤) المرجع السابق ١ / ٨-٩.

رأيه فيها. ويقول الشيخ الذهبي في الإسرائيليات التي تحدث عنها ابن كثير: "أنها للاستشهاد لا للاعتضاد"^(١) ويقول أيضاً: "ومما يمتاز به ابن كثير، أنه يُنَبِّه إلى ما فى التفسير المأثور من منكرات الإسرائيليات، ويَحذِّر منها على وجه الإجمال تارة، وعلى وجه التعيين والبيان لبعض منكراتها تارة أخرى"^(٢).

سادساً: الأحكام الفقهية: يتعرض ابن كثير عند تفسير آيات الأحكام إلي بيان الأحكام الشرعية، ويستطرد في ذكر أقوال العلماء وأدلتهم ولكن بتوسط، ويخوض في المذاهب ويعرض أدلتهم، فكان يناقش ويرجح، وقد تناول رحمه الله هذه الأحكام بحدود المعقول والمقبول في تفسير القرآن فلم يهمل الكلام على الأحكام والمقام يتطلبه، ولم يحمل النص القرآني ما لم يدل عليه، وإن كان هناك استطراد في بعض المواضع فهو إلى حد مستساغ^(٣).

سابعاً: الشواهد اللغوية والشعرية: اعتمد ابن كثير على اللغة العربية في فهم كلام الله تعالى، فيجب أن يفسر حسب مقتضى الألفاظ، وأساليب اللغة، ودلالات الألفاظ، وشواهد الشعر التي تدل على المعنى وتوضح المراد^(٤).

ثامناً: الأعلام والرجال: حرص ابن كثير على ذكر الأعلام الذين نقلت عنهم الآراء، ليكون دقيقاً في نقله، مع المحافظة على الأمانة العلمية، فجاء تفسيره زاخراً بأسماء العلماء وأعلام الرجال، قال الشيخ الذهبي: "وكثيراً ما نجد ابن كثير ينقل من تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، وتفسير ابن عطية، وغيرهم ممن تقدّمه"^(٥).

تاسعاً: قوة الشخصية: عرض ابن كثير لأحاديث متعددة، وروايات كثيرة، وأقوال مختلفة، ولكنه لم يقف عند هذا الحد، بل كانت شخصيته العلمية واضحة وبارزة، وظاهرة، فكان يبين درجة الأحاديث، ويثبت صحة أكثره، ويضعف بعض الروايات، ويعدل بعض الرواة، ويجرح بعضاً آخر، وكل ذلك لباعه الطويل في فنون الحديث وأحوال الرجال، وسار على هذا النهج في إيراد الأحكام الفقهية، وآراء المذاهب فيعمد إلي بيان الراجح منه^(٦).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ١٠.

(٢) الذهبي، التفسير والمفسرون ١ / ١٧٥.

(٣) ينظر: سليمان اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير ص: ٣٠٨.

(٤) ينظر: الزحيلي، ابن كثير الدمشقي ص: ٢٢١.

(٥) الذهبي، التفسير والمفسرون ١ / ١٧٥.

(٦) ينظر: المرجع السابق ١ / ١٧٥، الزحيلي، ابن كثير الدمشقي ص: ٢٢١.

المبحث الثالث: معنى التعقبات

المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحاً، والعلاقة بينهما

أولاً: التعقب لغة:

قال ابن فارس: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، ومنه سُمِّي النبي ﷺ عاقب؛ لأنه عقب من كان قبله من الأنبياء عليهم السلام،.... وتعقبت ما صنع فلان أي تتبعت أثره، والأصل الآخر: العقبة طريق في الجبل وجمعها عقاب، ثم رد إلى كل شيء فيه علو أو شدة، وقال الخليل: كل شيء يعقب شيئاً فهو عقبيه، كقولك خلف يخلف، بمنزلة الليل والنهار إذا مضى أحدهما عقب الآخر"^(١).

وقال الزبيدي: "تعقب الخبر: تتبعه، ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية"^(٢). وقال ابن منظور: "تعقبت الخبر إذا سألت غير من كنت سألته أول مرة. ويقال: أتى فلان إلي خيراً فعقب بخير منه"^(٣). وقال المناوي: "وعقبه تعقيباً إذا جاء بعده، والليل والنهار يتعاقبان، أي: كل منهما يعقب صاحبه"^(٤).

قال تعالى: {وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ} [الرعد: ٤١]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "لا ناقض لحكمه"، وقال الفراء: "لا راد لحكمه"، وقال: "والمعقب الذي يكرُّ على الشيء ويتبعه، ولا يكرُّ أحدٌ على ما أحكمه الله، أي: لا مغير"^(٥).

ثانياً: التعقب اصطلاحاً:

لم يسبق أن وضع أحد من العلماء السابقين تعريفاً علمياً للتعقب، رغم أنه كان علماً شائعاً وممارساً في الواقع، وكان العلماء يعبرون عنه في كتاباتهم، ويستخدمونه كمصطلح متفق عليه فيما بينهم، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

قال السيوطي: "قد تعقب الحافظ ابن حجر على ابن الجوزي في هذه الأحاديث في القول المسدد، وألف في الرد عليه مؤلفاً سماه: قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج"^(٦).

(١) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤ / ٧٧.

(٢) الزبيدي، تاج العروس ٣ / ٤١٠.

(٣) ابن منظور، لسان العرب ١ / ٦١٧.

(٤) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف ص: ٢٤٤.

(٥) ينظر: الواحدي، التفسير البسيط ١٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥، الفيروز آبادي، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ص: ٢١٠.

(٦) جلال الدين السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢ / ١٠٣.

وفي مثال آخر قال الفتني^(١): "وقد بالغ الصغاني فحكم بوضعه، ولهذا تعقبه العراقي قال: وابن أبي مريم لم يتهم بكذب بل ولا شديد الضعف فهو حسن"^(٢).

وفي أحيان أخرى لا نجد لفظ التعقب، لكن نجد ما نفهم منه ذلك، وفي ذلك أيضاً أمثلة كثيرة، كأن يذكر الإمام حكماً على راوٍ معين، فيأتي غيره فيقول في نفس الراوي قولاً يخالف الإمام ويبين وهمه فيه، وتكثر الأمثلة في ذلك، لكن ليس مقامها هنا.

فمن التعريف اللغوي للتعقب ومما توافق العلماء عليه من استعمال لهذا المصطلح يتبين أن التعقب هو: "نظر العالم استقلالاً في كلام غيره، أو كلامه المتقدم تخطئة أو استدراكاً"^(٣).

وهذا يعني أن ما ينقله العالم عن غيره من العلماء لا يعد تعقباً، وكذلك الاختلافات بين العلماء لا تعد تعقباً، وأن التعقب يكون على الغير، أو أن يتعقب المتعقب نفسه، وأن يكون التعقب للكلام المتقدم، ولا يسمى التعقب تعقباً إلا إذا كانت فيه تخطئة للقول المتعقب عليه، وأما استدراكاً فيعني: أن يلزم المتأخر المتقدم بأشياء اشترطها، ولم يلتزم بها فيتعقب ذلك عليه^(٤)، كما قال الدارقطني في مقدمة كتابه الإلزامات: "ذكرنا مما أخرج البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركوا من حديثه شبيهاً به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات، ما يلزم إخراجها على شرطهما ومذهبهما"^(٥)، وغيره من الكتب التي تسير على هذا المنوال.

وتعريف آخر أراه أكثر دقة: "نظر العالم ابتداء في كلام غيره من أهل العلم استدراكاً أو تخطئة، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين"^(٦)؛ ومما جعله أكثر دقة أنه: أولاً: حصر النظر في كلام غيره، أما كلام العالم نفسه فكما قال: يعد تراجعاً^(٧).

(١) هو محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي، الفتني، جمال الدين: عالم بالحديث ورجاله. كان يلقب بملك المحدثين. نسبته إلى فتن (من بلاد كجرات بالهند) ومولده ووفاته فيها، ت: ٩٨٦هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام ٦/ ١٧٢.

(٢) الفتني، تذكرة الموضوعات ص: ١٩٩.

(٣) منصور نصار، تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب، إشراف ياسر الشمالي، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، اتفق فيها المناقشون على هذا التعريف ص: ٢٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ص ٢٢-٢٣-٢٤.

(٥) الدارقطني، الإلزامات ص: ٦٤.

(٦) ناصر العزري، تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، إشراف سلطان العكايلة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، نقل التعريف من الرسالة السابقة وعدل عليه ص: ١١.

(٧) ينظر: ناصر العزري، تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري ص: ١١.

ثانياً: قوله أو ما جرى مجرى هذين الأمرين، يشمل ما هو على شاكلتهما، فيكون أكثر دقة.
وعلى هذا يكون موضوع هذا العلم تقييم عمل الغير، والنظر فيه، وتتبعه في أحكامه،
والاستدراك عليه ببيان ما فاته أو وهم فيه، أو التبس عليه، أو أشكل^(١).

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي، مقدمة تحقيق كتاب تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي، تحقيق عبد الله شعبان ص: ٤.

المطلب الثاني: نشأة التعقبات وأهميتها

أولاً: نشأة التعقبات:

حرص العلماء على نقاء مصنفاتهم من الزلل والخطأ ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، فكان كل من يكتب شيئاً يتحرى الدقة والصدق في أدق الأمور؛ لأنه يعلم يقيناً أن هذا العلم سيكون نبعاً تتهل منه الأجيال القادمة، فمنها تفهم دينها؛ لذا فقد أولوها كبير العناية والاهتمام وما لبث المتأخرون أن قاموا بتصويب الأخطاء التي وقع فيها المتقدمون، بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة امتثالاً لقول الله تعالى: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [البقرة: ١١١]، فكان ذلك هو التعقب الذي بدأ منذ بدء العلم، فحدث أن الصحابة قد تعقب بعضهم على بعض، وكانوا هم أهل العلم الأوائل فمما تعقبت به عائشة رضي الله عنها على ابن عمر رضي الله عنه، ما روي عن هشام بن عروة عن أبيه يرحم الله أبا عبد الرحمن سمع شيئاً ولم يحفظ وإنما مرت على رسول الله ﷺ جنازة يهودي وهم يبكون عليه فقال: "أنتم تبكون وإنه ليعذب"^(١)، وهكذا دأب العلماء يكمل اللاحق ما بدأه السابق، فيستدركون عليهم ما بدا لهم أنه الصواب، ولا حرج عليهم في ذلك أبداً، بل كان لزاماً عليهم أن يبينوا ذلك؛ فهم مؤتمنون على هذا العلم، وعلى نهج الصحابة الأكارم سار من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين على هذا النهج، وفي هذا المقام أذكر قصة قالها أبو حيان التوحيدي: "قال أبو سعيد: كان أبو بكر ضعيفاً في التصريف والنحو خاصة، وفي كتاب (الجمهرة) خلل كثير، قلنا له: فلو فصلت بالبيان عن هذا الخلل وفتحت لنا باباً من العلم فقال: نحن إلى ستر زلات العلماء أحوج منا إلى كشفها، وانتهى الكلام، فلما نهضنا من مجلسه قال بعض أصحابنا: قد كان ينبغي لنا أن نقول له: حراسة العلم أولى من حراسة العالم، وفي السكوت عن أبي بكر إجلال ولكن خيانة للعلم"^(٢).

يقول ابن الوزير في ذلك: "فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو: كلام الله الحكيم، وكلام من شهد بعصمته القرآن الكريم. وكلّ كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب، وقشر ولباب. ولو أنّ العلماء رضي الله عنهم تركوا الذبّ عن الحقّ خوفاً من كلام الخلق: لكانوا قد أضاعوا كثيراً، وخافوا حقيراً"^(٣).

(١) ينظر: الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة ص: ١٠٢، أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب

الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ٤٤ / ٣، ح ٢١٠٩.

(٢) أبو حيان التوحيدي، البصائر والنخائر ٢٠/٩.

(٣) ابن الوزير، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم ١٧ / ١.

وهكذا بدأ العلماء في ترجمة هذا المصطلح المتعارف عليه إلى مصنفات جليلة منها ما جمعه الحافظ الزركشي في استدركات عائشة رضي الله عنها على الصحابة، وقام الإمام الزركشي بدراستها وبين رأيه فيها، ثم لخصه وزاد عليه السيوطي في كتابه عين الإصابة فيما استدركته عائشة رضي الله عنها على الصحابة، وغيرها الكثير كالمستدركات والنكت وغيرها.

يتبين مما سبق أن هذا العلم بدأ من عهد الصحابة الكرام، بل من عهد النبي ﷺ، ثم مع الزمن وحاجة العلم إلى أن يترجم في مصنفات بدأ العلماء يدونوه في مصنفاتهم، حتى غدا غيره من العلوم له من المصنفات الكثير.

ثانياً: أهمية التعقبات:

إن لكل علم من الأهمية ما يدفع أهله للخوض فيه والتعمق في بحاره، ولا بد من بيان هذه الأهمية التي هي من دوافع وأسباب دراسة هذا العلم فمنها:

١- أن دراسة التعقبات تثمر عن كشف لجهود العلماء الحثيثة، وتوضح أنها بعيدة كل البعد عن التقليد، ومن أركانها الأساسية التحري والدقة في التثبت، ووجود هذه المادة الكبيرة من التعقبات في هذه الرسالة، وغيرها يعد أكبر دليل على هذا المنهج للعلماء؛ لأنهم لن يتعقبوا قولاً إلا بعد طول نظر. ولما يتبين لهم أن الحق في هذا الجانب قالوا به، لا أنهم قلدوا تقليداً بغض النظر عن الحق، فحاشا وكلا فإن الرجال يعرفون بالحق، لا أن الحق يعرف بالرجال، وأثر عن الشافعي قوله: "وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، والله يغفر لنا ولهم"^(١)، وفي قوله إشارة إلى من يتعصب لمذهب دون دليل، وأن اللائق بالعلماء ترك التقليد واتباع الدليل.

٢- كل إنسان يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ، وكثير من أحكام الشرع خاضعة للاجتهاد والنظر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ"^(٢)، فمن أراد طريق المحققين لا يسعه التقليد، وما عليه إلا التزام البحث والنظر لمعرفة الصواب؛ لأن الصواب ليس محصوراً في شخص، ويتعقب العلماء على بعضهم البعض لبيان خطأ المتقدم بالنسبة للمنتقد، فبالدراسة لكلا القولين يصل الباحث بعون الله إلى وجه الحق الذي يترجح لديه.

(١) الشافعي، الرسالة ١/ ٤٢.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٠٨/٩ ح ٧٣٥٢.

- ٣- ومن فوائد دراسة التعقبات، معرفة مكانة العلماء العلمية، والقدر الذي عليه ذلك العالم الناقد الذي قل الخطأ في أقواله ومؤلفاته، مما يعطي الباحث الثقة في كثير من أقواله التي لم يتبين له فيها وجه الصواب.
- ٤- ينبه المتعقب على بعض القضايا المهمة التي قد يترتب عليها العمل ببعض الأحاديث أو ترك العمل بها، وكذلك بالنسبة للرواة، كما ستلاحظه من خلال قراءة هذا البحث.
- ٥- وأيضاً في التعقبات إثراء للعلم، وترسيخ للبحث العلمي المبني على التحقيق والتمحيص، وروح الحوار والمناظرة، وتقبل النقد.
- ٦- ومن ثمرات هذا العلم أيضاً تزويد المكتبة الإسلامية بكثير من الكتب المفيدة التي لا يسع المحقق جهلها؛ لما فيها من تحقيق لكثير من المسائل التي فيها خلاف بين العلماء.
- ٧- تبرز التعقبات الشخصية العلمية للمتعب، وتعطي القارئ فكرة عن مدى توسع العالم وإتقانه لهذا العلم، وبالتالي معرفة مكانة هذا العالم بين علماء المجال ذاته.
- ٨- تسهم التعقبات في جعل العلم بمجموعه أقرب إلى الصواب بشكل أكبر؛ لأن كل عالم يتعقب غيره يصوب ما بدر من سابقه من أخطاء فيقل الخطأ ويكثر الصواب، فيصبح العلم نقياً صافياً من الكدر.
- وغير ذلك من الفوائد المهمة التي لا تتحصل إلا بالنقد الهادف، والتعقب العلمي، وترك التقليد، ويشكل هذا البحث خطوة في درب النقد والتثبت وتمحيص المعلومات بدقة سيراً على نهج العلماء السابقين.

المطلب الثالث: صيغ التعقبات الصريحة وغير الصريحة

من خلال جمع تعقبات ابن كثير على العلماء، تبين لي تعدد الأساليب التي كان ابن كثير يستخدمها تعبيراً عن تعقبه لكلام العلماء، فمنها ما هو صريح مباشر، ومنها ما يفهم من سياق كلامه أنه يتعقبه.

أولاً: الصيغ الصريحة:

١ - التصريح بتخطأ رفع الحديث أو وقفه، ومثاله:

في تعقبه لابن جرير في حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: "المُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، إِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ، فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَلْيَأْكُلْهُ" حيث رفعه ابن جرير، وقال الإمام ابن كثير في ذلك: وهذا الحديث رفعه خطأ^(١).

٢ - التصريح بغرابة الحديث، أو القول المتعقب عليه، ومثاله:

قال الإمام ابن كثير متعقباً الحافظ أبا نعيم الأصبهاني في حديث أن النبي ﷺ قال: "وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي مِائَةَ أَلْفٍ"، هذا حديث غريب من هذا الوجه^(٢).

٣ - أن يتبع الرأي المتعقب بقوله: فيه نظر، ومثاله:

يذكر ابن كثير كلام ابن جرير وروايته، ثم يقول: "قلت: ثم في صحة هذا عن ابن عباس بهذا الإسناد نظر، والله أعلم"^(٣).

٤ - التصريح برد ادعاء ما، وإظهار الصواب، ومثاله:

ما ذكره الإمام من رواية المستدرك وتعليق الحاكم عليه بالصحة على شرط الشيخين، ثم قال: "وهذا الذي ادعاه فيه نظر"^(٤).

٥ - التصريح برد كلام المتعقب عليه، ومثاله:

يقول الإمام ابن كثير: بعد أن ذكر رواية الترمذي، ثم أتبعها برواية ابن جرير، ثم يقول: "وهذا كلام غريب، وهو مردود من وجوه...."^(٥).

٦ - التصريح بالتعجب من كلام المتعقب عليه، ومثاله:

(١) ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/٣٢٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/١٠٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١/٣١٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١/٢٠٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢/٣٨٣.

قال الإمام ابن كثير: "والعجب أن الحافظ أبا عبد الله الحاكم... وقال، صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه كذا قال، وقد رواه البخاري كما ترى من حديث إبراهيم بن نافع"^(١).

٧- التصريح بعدم انفراد الراوي بالرواية، ومثاله:

أورد الإمام رواية الترمذي وتعليقه عليها: "هذا الحديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة"، ثم يقول الإمام: "لم ينفرد به ابن لهيعة كما ترى، ولكن الآفة ممن بعده، وهذا الحديث بهذا الإسناد مرفوع منكر، والله أعلم"^(٢).

٨- التصريح بتأييد قول إمام بقوله: وهو الصواب، ومثاله:

بعد إيراد رواية من صحيح البخاري يقول الإمام ابن كثير: "وأصرح من ذلك دلالة على هذا ما رواه الإمام أحمد: حدثنا وكيع... وقد جاء مصرحاً به في هذا الحديث وفي غيره، وهو الصواب إن شاء الله"^(٣).

٩- التصريح بعدم صحة أكثر من قول، ومن ثم يأتي بالقول الصحيح، ومثاله:

يقول الإمام ابن كثير: "ولا يصح هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية، أنها أنزلت يوم عرفة"^(٤).

١٠- التصريح بثبوت رواية أكثر من أخرى، ومثاله:

بعد أن جاء برواية الإمام أحمد، ذكر رواية ابن جرير، وقال أنها أثبت، قال الإمام ابن كثير: "وهذا أثبت"^(٥).

ثانياً: الصيغ غير الصريحة:

١- التصريح بتصحيح قول دون آخر، ومثاله:

قوله بعد إيراد حديث في وصف سيدنا آدم عليه السلام: يرويه سعيد بن أبي عروبة، وقد رواه ابن جرير وابن مردويه من طرق، عن الحسن عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ مرفوعاً، والموقوف أصح إسناداً^(٦).

(١) ينظر: المرجع السابق ١ / ٤٣١.

(٢) ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٣١٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٣٩٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣ / ٢٩.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢ / ١٦٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٣ / ٣٩٨.

٢- أن يتبع القول المتعقب بقوله: وهو أشبه، ومثاله:

يتعقب الإمام ابن كثير ابن جرير فيورد له روايتين ثم يحكم على واحدة منهما بأنها أشبه فيقول: "وفي رواية من هذه الطريق عكاشة بن محصن، وهو أشبه، وإبراهيم بن مسلم الهجري ضعيف"^(١).

٣- أن يتكلم الإمام على الإسناد أو راو فيه بتعليل، فيشعر القارئ بأنه يتعقب قول السابق له، ومثاله:

أتى ابن كثير بحديث من رواية أبي داود، ثم أتبعه برواية النسائي للحديث، ثم قال: "وهذا إسناد قوي، رجاله كلهم ثقات، وهو حديث مشكل..."^(٢).

٤- أن يجرح الإمام راو في السند، ومثاله:

ذكر ابن كثير رواية لابن جرير، ثم أتبعها برواية لعبد الرزاق، ثم قال: "عبد الوهاب بن مجاهد لا يحتج به"^(٣).

٥- أن يتعقب الإمام غيره في تعريف راو، ومثاله:

تعقب ابن كثير الإمام ابن الأثير في تعريف راو، اسمه أبو سعيد، فقال بعد رواية الحديث: "فأبو سعيد هذا ليس بأبي سعيد بن المعلى كما اعتقده ابن الأثير في جامع الأصول ومن تبعه؛ فإن ابن المعلى صحابي أنصاري، وهذا تابعي من موالي خُزاعة، وذاك الحديث متصل صحيح، وهذا ظاهره منقطع إن لم يكن سمعه أبو سعيد هذا من أبي بن كعب، فإن كان قد سمعه منه فهو على شرط مسلم، والله أعلم"^(٤).

(١) ينظر: المرجع السابق ٣/ ٢٠٥.

(٢) ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ١٢٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٣/ ١٣٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٠٤.

المطلب الرابع: مصطلحات ذات علاقة بمصطلح التعقبات

أولاً: الاستدراك: مصطلح الاستدراك يعني: أن يتتبع إمام من الأئمة إماماً آخر في أحاديث فانتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواها في كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرك -بكسر الراء- هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى: "المستدرك" -بفتح الراء- غالباً أو ما في هذا المعنى^(١)، وقد يستعمل هذا اللفظ ويراد به التعقب، ومخالفة من سبق ومثال ذلك قول النووي: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاً بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزامه، وقد سبقت الإشارة إلى هذا، وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على ابن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع"^(٢).

ثانياً: النكت: والنكتة: هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإنعام، من: نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها وسميت المسألة الدقيقة: نكتة؛ لتأثير الخواطر في استنباطها^(٣)، ويستخدم العلماء هذا المصطلح بمعنى التعقب، واستخراج فوائد مهمة من كتاب ما والتعليق عليه، مثال ذلك ما أورده الدكتور ماهر الفحل في حاشية كتاب مقدمة ابن الصلاح: "نكّت عليه الزركشي فقال: قضيته جوازه مقيداً بلا خلاف، لكن حكى ابن الحاجب في مختصره قولاً أنه لا يجوز مقيداً أيضاً"^(٤).

ثالثاً: الانتقاد: ويمكن التعبير عن التعقب أيضاً بقولنا: انتقد عليه كذا، ويظهر من المعنى اللغوي والاصطلاحي للتعقب أن فيه موافقة له.

ومن أمثلة استخدام العلماء لهذا المصطلح قول ابن الحنبلي: "وأما من حيث عدم الشذوذ والتعليل فلأن ما انتقد عليه من الأحاديث أقل بخلاف مسلم"^(٥)، وقول نور الدين عتر: "فلذلك سمى كتابه "الاستيعاب" ورتبه على حروف المعجم، لكن انتقد عليه أنه فاته جمع من الصحابة كثير"^(٦).

(١) ينظر: أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٢٣٩.

(٢) النووي، شرح النووي على مسلم ١/ ٢٧. وتجدد الإشارة إلى أن الإلزامات كتاب، والتتبع كتاب آخر، وكلاهما للإمام الدارقطني، وكلاهما مختص بالصححين، فكتاب التتبع وهو: ما خرج في الصحيحين، وله علة، وكتاب الإلزامات يدور حول الأحاديث التي يلزم الدارقطني البخاري ومسلم بها ولأنها على شرطيهما. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/ ١٤٠٣، ١/ ٦٤١.

(٣) ينظر: الجرجاني، التعريفات ص: ٢٤٦.

(٤) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٢٨١.

(٥) ابن الحنبلي، قفو الأثر في صفة علوم الأثر ص: ٥٢.

(٦) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ١٢٧.

رابعاً: الاعتراض: يكثر العلماء من إطلاق لفظ الاعتراض ويراد منه معنى التعقب، أو تخطئة الآخر، ومن أمثلة ذلك: قال الزركشي: "كل حديث لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن فهو ضعيف، اعتُرض عليه بأنه لا حاجة إلى ذكر الصحيح؛ لأن ما قصر عن الحسن فهو على الصحيح أقصر"^(١)، ويقول برهان الدين الأبناسي: "اعتُرض عليه أيضاً بقوله: لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعاً، أي: من الصحيح"^(٢).

خامساً: الرد: ويستخدم العلماء كذلك كلمة الرد، مثل قولهم: "رد عليه فلان". وأيضاً يريدون بها معنى التعقب، ومثال ذلك قول السخاوي: "لاستلزامه تحسين المسكوت عليه عند أبي داود رد عليه فقال النووي: إنه ليس بصواب"^(٣)، وكذلك قول الأمير الصنعاني: "وهو السلامة من الشذوذ ثم رد عليه وجود العلة بعد"^(٤).

سادساً: المخالفة: ويستخدم العلماء لفظ المخالفة كقولهم: "خالفه فلان" ويراد بها معنى التعقب، مثال ذلك قول الإمام أحمد: "ولكنك يا بني تعرف طريقي في الحديث، لست أخالف ما يضعف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه"^(٥)، وقال الدارقطني: "قال: خالفه مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو، وهو الصواب"^(٦).

(١) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ / ٣٨٩.

(٢) الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١ / ١٠٢.

(٣) السخاوي، فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث ١ / ١٠٨.

(٤) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ١ / ٢٢٧.

(٥) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ / ٣٥٤.

(٦) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ص: ١٥٤.

المطلب الخامس: منهج ابن كثير العام في ذكر التعقبات

يتميز منهج ابن كثير بالدقة المتناهية في كتابه التفسير بشكل عام، وكان ذلك ملاحظاً في تعقباته على العلماء، وقد تميز الإمام أيضاً بتعدد مصادره في التفسير؛ الأمر الذي أدى إلى كثرة نقولاته لأقوال العلماء السابقين، والموازنة بين أقوالهم وفق المعايير التي اتفق العلماء عليها في مختلف المجالات، إضافة إلى استفادته من علمهم، وكان الإمام ابن كثير محدثاً ناقداً يعمل عمل أهل الحديث في تفسيره، فيضع كل قول تحت المجهر، ويبحث عن مدى مصداقية هذا القول، وفق قواعد المحدثين التي وضعوها والتزموا بها، وكثرة تعقبه للعلماء تدل على تجرعه في العلم، بحيث وجد عنده ما لم يوجد عند غيره من العلماء، فقد كان يتعقب المحدثين فرادى وجماعات، وكان أهم ما يميز منهجه رحمه الله:

أولاً: أنه اتبع منهج المحدثين في الدقة العلمية وتحري كل مسألة من مصادرها الأصلية الصحيحة، وردة على الأقوال التي تخالفه بالأدلة العلمية المناسبة لذلك.

ثانياً: أنه يعرض أقوال العلماء المختلفة في المسألة الواحدة ويوضحها، ويؤيد ما كان صحيحاً منها ويبطل ما كان خطأً.

ثالثاً: أنه كان يرد على العلماء بأسلوب لبق، فلم يكن يجرح فيهم أو يذمهم، بل كان ينتقد الآراء التي يقولونها في مقام العلم فقط، وبما تدعو الحاجة إليه.

رابعاً: يقوي الرأي الصحيح بما يحتاج إليه من الأدلة الصحيحة من مصادرها الأصلية.

خامساً: لا يرد قولاً إلا ويبين سبب رده له، بالدليل الواضح.

سادساً: يكثر من الرجوع في المسائل إلى كتب المتون الحديثية.

سابعاً: يقوم بتفنيد المسائل التي تحتاج إلى توسع بشكل واضح، ولو احتاج الأمر إلى أن تطول المسألة أكثر مما ينبغي، لكن ذلك لا يتعدى كونه من المطلوب علمياً لتلك المسألة.

المطلب السادس: أثر هذه التعقبات على التفسير

إن القارئ لكتاب التفسير يلحظ كم هو زاخر بعلم الحديث، وتوسع الإمام ابن كثير في هذا المضمار جعل للتفسير قيمة علمية أكبر، فاحتل التفسير بكونه تفسيراً بالمأثور المكانة الثانية بين التفاسير، وبما ألمه من علم الحديث وبخاصة التعقبات على المحدثين، فإنه يكاد لا يسبق في هذا المضمار، ولا يفوقه كتاب، ومن هنا فإن التعقبات قد أثرت في التفسير في نقاط أهمها:

- ١- زادت هذه التعقبات من قيمة التفسير العلمية، فهو يعد ثاني أفضل كتب التفسير، ولكن بهذه التعقبات فاق الكتاب الأول، من هذه الناحية؛ حيث خلا تفسير الإمام الطبري منها تقريباً.
- ٢- كثرة التعقبات والتوسع في المسائل، بحيث يجمع أطراف المسألة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً؛ مما أدى إلى كبر حجم التفسير مقارنة بغيره من التفاسير.
- ٣- غدا هذا التفسير مرجعاً حديثاً بامتياز؛ لتمحيص الروايات المتعلقة بتفسير آيات القرآن.
- ٤- أبرزت هذه التعقبات شخصية الإمام العلمية، وأوضحت بعض ما عنده من مكونات علمية متنوعة.
- ٥- في التفسير موازنة بين آراء العلماء في المسائل المختلفة، وبالتالي فيه عرض لأراء الكثير من العلماء، والتعقبات التي تخللتها جعلت القارئ يأخذ خلاصة هذه الأقوال من كلام الإمام ابن كثير، وجعلت من كتاب التفسير مادة علمية زاخرة لطلاب العلم، بحيث يستطيع أن يتتبع تعقبات ابن كثير على إمام بعينه، فيجمعها ويوازن بينها وبين مجموع روايات الإمام، ويخلص إلى نقد بناء لروايات ذلك الإمام.
- ٦- جعلت هذه التعقبات الإمام ابن كثير يوضح المنهج العلمي المتبع في كتابه؛ لدراسة هذه المسائل، ويتبين هذا المنهج من خلال استقراء المسائل التي قام الإمام بدراستها، دراسة علمية، وهي كثيرة.

الفصل الثاني: التعقبات المتعلقة بالإسناد

المبحث الأول: تعقباته في الرفع والوقف

أولاً: تعريف الرفع:

لغة: الراء والفاء والعين أصل واحد، يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعاً؛ وهو خلاف الخفض، رفع: في أسماء الله تعالى الرفع: هو الذي يرفع المؤمن بالإسعاد وأولياؤه بالتقريب، ورفع الرجل في حسبه ونسبه فهو رفيع مثل: شرف فهو شريف، ومرفوع الناقة في سيرها: خلاف الموضوع، يرفعه رفعاً: ضد وضعه، والفاعل رافع^(١).

اصطلاحاً: الحديث المرفوع: هو ما أُضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم^(٢).

قال ابن الصلاح: "ويدخل في المرفوع: المتصل، والمنقطع، والمرسل، ونحوها، فهو والمسند عند قوم سواء، والانقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعاً، وعند قوم يفترقان في أن الانقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع، ولا يقع المسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول الله ﷺ"^(٣).

ثانياً: تعريف الوقف:

لغة: وقف الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه، والوقوف خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقفاً ووقوفاً، فهو واقف، والجمع وقف ووقوف، ويقال: وَقَفَتِ الدَابَّةُ تَقِفُ وَقُوفاً، وَوَقَفْتُهَا أَنَا وَقُفّاً، وَوَقَّفَ الدَابَّةَ: جَعَلَهَا تَقِفُ، وَوَقَفْتَهُ عَلَى ذَنْبِهِ، أَي: أطلعته عليه، ووقفت الدار للمساكين وقفاً^(٤).

(١) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣ / ١٢٢١، ابن فارس، مقاييس اللغة ٢ / ٤٢٣، ابن منظور، لسان العرب ٨ / ١٢٩، أبو العباس الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١ / ٢٣٢، الزبيدي، تاج العروس ٢١ / ١٠٤.

(٢) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٤٥.

(٣) المرجع السابق ص: ٤٥.

(٤) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٤ / ١٤٤٠، ابن منظور، لسان العرب ٩ / ٣٥٩، ابن فارس، مقاييس اللغة ٦ / ١٣٥.

اصطلاحاً: الحديث الموقوف: هو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١).

قد يكون الحديث الموقوف متصلاً، وقد يكون غير متصل، ويطلق الموقوف مطلقاً ويُعنى بذلك على الصحابي، وقد يُخصص بمن دونهم من التابعين ومن بعدهم فيقال: موقوف على فلان (٢).

وقد يتعارض الوقف والرفع، بأن يروي الحديث بعض الثقات مرفوعاً، وبعضهم موقوفاً، وهذا مقيد بأن يكون الحديث واحداً، أي: متحداً في السند، أما إذا اختلف فلا يقدر أحدهما في الآخر، وفي هذه المسألة آراء:

أولاً: قال ابن الصلاح: الحكم للرفع؛ لأن روايه مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه؛ لأنه علم ما خفي عليه (٣).

ثانياً: قاله الخطيب نقلاً عن أكثر أصحاب الحديث: أن الحكم لمن وقف (٤).

ثالثاً: الأصوليون كالإمام فخر الدين الرازي وأتباعه، فهم على أن الاعتبار في المسألتين بما وقع منه أكثر، وزعم بعضهم أن الراجح من قول أنمة الحديث في كليهما التعارض، ونقل عن الشافعي رحمه الله أنه يحمل الموقوف على مذهب الراوي، والمسند على أنه روايته، يعني: فلا تعارض حينئذ. ونحوه قول الخطيب: "اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث ويرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مرة، ويذكر مرة على سبيل الفتوى بدون رفع، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً" (٥).

رابعاً: الترجيح حسب الأكثرية، قال ابن الجوزي: "إن البخاري ومسلماً تركا أشياء، تركها قريب، وأشياء لا وجه لتركها، فمما لا وجه لتركه أن يرفع الحديث ثقة فيقفه آخر، فترك هذا لا وجه له؛ لأن الرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، إلا أن يقفه الأكثرون ويرفعه واحد، فالظاهر

(١) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٤٦، النووي، التقريب والتيسير ص: ٣٣، ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٧، بدر الدين الكتاني، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص: ٤٠، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٤٥، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ٢٠٢.

(٢) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٤٦.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص: ٧٢.

(٤) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٤١١.

(٥) ينظر: المرجع السابق ص: ٤١٧، السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث ١/ ٢١٩-٢٢١.

غلطه، وإن كان من الجائز أن يكون حفظ دونهم، فالمبدأ هنا أنه يترجح الحديث الأصح وفقاً أو رفعاً بناءً على الأكثرية^(١).

وقد تعقب ابن كثير على العلماء في رفع الحديث ووقفه في مواطن عديدة، وكان يرجح حسب الأصح والأرجح، وهنا سأعرض أمثلة جمعتها ودرستها؛ لأتبين صحة أو عدم صحة كلام الإمام ابن كثير في المواطن التي تعقب فيها على العلماء، في وقف الأحاديث ورفعها، مرتبةً حسب ورودها في تفسيره.

المسألة الأولى (١):

حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: "مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

القول المتعقب عليه:

رفع ووقف الرواية عن ابن مسعود رضي الله عنه.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهكذا أخرجه الترمذي والنسائي، من طرق، عن سفيان الثوري، به، ورواه أبو داود، عن مسدد، عن أبي عوانة، عن عبد الأعلى، به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن. وهكذا رواه ابن جرير -أيضاً- عن يحيى بن طلحة اليربوعي، عن شريك، عن عبد الأعلى، به مرفوعاً، ولكن رواه محمد بن حميد، عن الحكم بن بشير، عن عمرو بن قيس الملائي، عن عبد الأعلى، عن سعيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فوقفه، وعن محمد بن حميد، عن جرير، عن ليث، عن بكر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوله، فالله أعلم^(٢)."

(١) الفتني، الموضوعات ١/ ٣٤، وينظر: السخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث ١/ ٢١٩-٢٢١.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ١٠-١١.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير التردد في رفع الرواية ووقفها عند الأئمة، فقد أخرجها عبد الرزاق^(١)، وأحمد^(٢)، والدارمي^(٣)، والترمذي^(٤)، والنسائي^(٥)، وأبو يعلى الموصلي^(٦)، وابن جرير^(٧)، والطحاوي^(٨)، والسمرقندي^(٩)، والطبراني^(١٠)، وابن بطة^(١١)، والخليلي^(١٢)، والقضاعي^(١٣)، والبيهقي^(١٤)، والخطيب البغدادي^(١٥)، وابن مردويه^(١٦)، وابن حجر^(١٧). جميعهم رووه مرفوعاً من طرق عن عبد الأعلى به. وأخرجه أبو داود من طريق آخر عن وَبَرَةَ بن عبد الرحمن، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه رضي الله عنهم^(١٨)، ولم أجد الطريق التي أشار إليها ابن كثير في سنن أبي داود من طريق عبد الأعلى.

(١) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق ١/ ٢٥٣ ح ٢.

(٢) أحمد، مسند أحمد ٣/ ٤٩٦ ح ٢٠٦٩، و٤/ ٢٥٠ ح ٢٤٢٩، و٤/ ٤١٤ ح ٢٦٧٥، و٥/ ١٢٢ ح ٢٩٧٤، و٥/ ١٥٥ ح ٣٠٢٤.

(٣) الدارمي، سنن الدارمي - باب اتقاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ١/ ٣٠٤ ح ٢٣٨.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ما جاء في الذي يفسر القرآن ٥/ ١٩٩ ح ٢٩٥٠، وح ٢٩٥١.

(٥) النسائي، السنن الكبرى - كتاب فضائل القرآن - باب من قال في القرآن بغير علم ٧/ ٢٨٥ ح ٨٠٣٠، وح ٨٠٣١.

(٦) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٤/ ٢٢٨ ح ٢٣٣٨، و٤/ ٥٨ ح ٢٥٨٥، و٥/ ١٠٩ ح ٢٧٢١.

(٧) ابن جرير، جامع البيان ١/ ٧٨، ح ٧٣، ح ٧٤، ح ٧٥.

(٨) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١/ ٣٥٨ ح ٣٩٢.

(٩) السمرقندي، الفوائد المنتقاة العوالي الحسان - من سئل عن علم فكتمه جاء يوم القيامة ص: ١٢٥ ح ٤١.

(١٠) الطبراني، المعجم الكبير ١٢/ ٣٥ ح ١٢٣٩٢.

(١١) ابن بطة، الإبانة الكبرى - باب النهي عن المرء في القرآن ٢/ ٦١٤ ح ٧٩٩، و٢/ ٦١٨ ح ٨٠، وفي باب بيان

كفر الجهمية ٦/ ١٤٦ ح ٤٢٢.

(١٢) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٣٩٦ ح ٩٥.

(١٣) القضاعي، مسند الشهاب القضاعي ١/ ٣٢٧ ح ٥٥٤.

(١٤) البيهقي، شعب الإيمان فصل في ترك الممارسة في القرآن ٣/ ٥٣٩ ح ٢٠٧٩، ح ٢٠٨٠.

(١٥) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - كتب أحاديث التفسير ٢/ ١٩٣ ح ١٥٨٤، الفقيه والمتفقه ١/ ١٩٩.

(١٦) ابن مردويه، جزء فيه أحاديث ابن حبان من كتب علماء جيء به يوم القيامة ص: ١١٤ ح ٥٣.

(١٧) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية باب الزجر عن كتان العلم ١٢/ ٦٤٠ ح ٣٠٤٨.

(١٨) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب العلم - باب في التشديد في الكذب على رسول الله ٣/ ٣١٩ ح ٣٦٥١.

أما الرواية الموقوفة فأحد الإسنادين كالرواية المرفوعة فيه عبد الأعلى، وأخرجها ابن بطة^(١)، وابن أبي شيبة^(٢)، وابن جرير^(٣)، جميعهم عن عبد الأعلى موقوفاً. وقال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به عبد الأعلى عنه، وهذا الحديث رواه الحسن بن علي بن زكريا عن شيبان عن أبي عوانة عنه"^(٤).

والآخر لم أجده إلا عند ابن جرير الطبري حيث قال: "حدثنا جرير، عن ليث، عن بكر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما"^(٥).

ومن مجموع الطرق يتبين أن عبد الأعلى عليه مدار الإسناد في جميع الروايات إلا الأخيرة عند ابن جرير، فقد كان عبد الرحمن لا يحدث عنه، وقال: "ما أدري كيف أحدث عن عبد الأعلى، واحد يقول عن ابن الحنفية، وآخر يقول عن أبي عبد الرحمن وآخر، يقول عن سعيد بن جبير"^(٦)، وكان يحيى بن سعيد يحدث عنه^(٧)، ونُقل عن ابن معين توثيقه لعبد الأعلى^(٨)، وقال أحمد: "كذا وكذا وحديثه، عن ابن الحنفية كتاب"^(٩)، وذكره البخاري في الضعفاء^(١٠)، وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه"^(١١)، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: "يضعف حديثه"^(١٢)، وقال النسائي: "ليس بذاك القوي"^(١٣)، وقال ابن أبي حاتم: "ليس بقوى"^(١٤).

وقال ابن حبان: "كان ممن يخطيء ويقلب؛ فكثير ذلك في قلة روايته، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد"^(١٥)، وقال ابن عدي: "قد حدث عنه الثقات ويحدث عن سعيد بن جبير،

(١) ابن بطة، الإبانة الكبرى - باب بيان كفر الجهمية ٦ / ٤٦٦ ح ٤٢٢.

(٢) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - من كره أن يفسر القرآن ٦ / ١٣٦ ح ٣٠١٠١.

(٣) ابن جرير، جامع البيان ١ / ٧٨ ح ٧٦.

(٤) ابن طاهر المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد ١ / ٤٣٥.

(٥) ابن جرير، جامع البيان ١ / ٧٨ ح ٧٧.

(٦) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٦.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٦ / ٢٦.

(٨) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٥٤٧، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ٨١. وذكره في كتابه

ولم يقل فيه شيئاً، ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ٣٤٢.

(٩) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢ / ٤٩٨.

(١٠) البخاري، الضعفاء الصغير ص: ٩١.

(١١) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٦.

(١٢) الجوزجاني، أحوال الرجال ص: ٥٧.

(١٣) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٦٩.

(١٤) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٦.

(١٥) ينظر: ابن حبان، المجروحين ٢ / ١٥٥.

وابن الحنفية وأبي عبد الرحمن السلمي بأشياء، لا يتابع عليها"^(١)، وقال الدارقطني: "غيره أثبت منه"^(٢)، وقال الذهبي: "لين ضعفه أحمد"^(٣)، وقال مرة: "وهو صالح الحديث"^(٤)، وقال العلائي: "هو متكلم فيه"^(٥)، وقال ابن حجر: "صدوق يهيم"^(٦). راجع في ترجمته أيضاً^(٧). فخلاصة القول فيه أنه ضعيف وحديثه لا يحتج به، فحديثه ضعيف.

المسألة الثانية (٢):

حديث "الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ كِتَابُ اللَّهِ".

المتعقب عليه:

رواه بالرفع أحمد، والترمذي، وابن جرير، وابن أبي حاتم.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد روي هذا موقوفاً عن علي رضي الله عنه، وهو أشبه، والله أعلم"^(٨).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير الرواية المرفوعة التي أخرجها ابن أبي شيبة^(٩)، وأحمد^(١٠)، والدارمي^(١١)، والترمذي أيضاً، حيث قال معقباً على الحديث: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٥٤٦.

(٢) الدارقطني، سنن الدارقطني ٢ / ١٦٨.

(٣) الذهبي، الكاشف ١ / ٦١١.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٤٥١، وينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ٣٦٤، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٥٣٠، ابن حجر، لسان الميزان ٧ / ٢٧٤، الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٢٣٤.

(٥) العلائي، جامع التحصيل ص: ٢١٨.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٣٣١، ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦ / ٩٥.

(٧) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٢٦، العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ٥٧، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٦ / ٣٥٤ - ٣٥٥، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٥٣٠، تقي الدين المقرئ، مختصر الكامل في الضعفاء ص: ٥٩٣، ٥٩٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦ / ٩٤، ٩٥، العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٢ / ١٥٧، ابن المبرِّد الحنبلي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ص: ٩٢.

(٨) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ١٣٧-١٣٨.

(٩) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب فضائل القرآن - في التمسك بالقرآن ٦ / ١٢٥ ح ٣٠٠٠٧.

(١٠) أحمد، مسند أحمد - مسند علي بن أبي طالب ١ / ٩١ ح ٧٠٤.

(١١) الدارمي، سنن الدارمي - كتاب فضائل القرآن - باب فضل من قرأ القرآن ٤ / ٢٠٩٩ ح ٣٣٧٥.

من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال^(١)، والبزار^(٢)، والفريابي^(٣)، وأبو يعلى^(٤)، وابن جرير^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦)، وابن الأعرابي^(٧)، والطبراني^(٨)، وابن بشران^(٩)، والبيهقي^(١٠)، جميعهم من طريق الحارث عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أما الرواية الموقوفة على علي رضي الله عنه فهي في تفسير ابن جرير بنفس الإسناد للرواية المرفوعة^(١١).

وقد ورد لهذا الحديث شاهد من حديث معاذ رضي الله عنه، حيث أخرجه أبو نعيم^(١٢)، والطبراني^(١٣)، كلاهما من طريق عمرو بن واقد، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

وفي الروایتين المرفوعة والموقوفة الحارث عن علي رضي الله عنه؛ والحارث^(١٤)، هذا ضعيف بإجماع الأئمة حيث قال الشعبي: "حدثنا الحارث وأشهد أنه أحد الكذابين"^(١٥)، وقال أيضاً: "ما كُذِبَ على أحد من هذه الأمة، ما كُذِبَ على علي"^(١٦)، وكان ابن سيرين يرى أن عامة ما

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب فضل القرآن - باب ما جاء في فضل القرآن ٥ / ١٧٢ ح ٢٩٠٦.

(٢) البزار، مسند البزار ٣ / ٧٠ ح ٨٣٤، ٣ / ٧١ ح ٨٣٦.

(٣) الفريابي، فضائل القرآن - باب فضل القرآن والاستماع وتعاهد القرآن ص: ١٨٢ ح ٧٩، ص: ١٨٤ ح ٨٠، ص: ١٨٥ ح ٨١.

(٤) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١ / ٣٠٢ ح ٣٦٧.

(٥) ابن جرير، جامع البيان ١ / ١٧١.

(٦) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٣٠ ح ٣٢، ٢ / ٦٦٥ ح ٣٦٠٤، ٣ / ٧٢١ ح ٣٩٠٣، ٣ / ٧٢٣ ح ٣٩١٤، ٣ / ٩٩٦ ح ٥٥٧١، ٤ / ١١٢٥ ح ٦٣٢٧، ٤ / ١٢٨٧ ح ٧٢٦٥، ٤ / ١٣٣٦ ح ٧٥٥٩، ٤ / ١٣٨٦ ح ٧٨٨٥.

(٧) ابن الأعرابي، معجم ابن الأعرابي ٢ / ٦٣٧ ح ١٢٦٦.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢٩ ح ١١٣٢، الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ١٧٤ ح ٩٧٨.

(٩) ابن بشران، أمالي ابن بشران ١ / ٤٠٢ ح ٩٢٩.

(١٠) البيهقي، شعب الإيمان - تعظيم القرآن ٣ / ٣٣٥ ح ١٧٨٨.

(١١) ابن جرير، تفسير الطبري ١ / ١٧٣ ح ١٧٦.

(١٢) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٥ / ٢٥٣.

(١٣) الطبراني، المعجم الكبير ٢٠ / ٨٤ ح ١٦٠، الطبراني، مسند الشاميين ٣ / ٢٥٨ ح ٢٢٠٦.

(١٤) الحارث الأعور هو ابن عبد الله بن كعب بن أسد، وكانت وفاته بالكوفة أيام عبد الله بن الزبير.

(١٥) ابن حبان، المجروحين لابن حبان ١ / ٢٢٢، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٩، الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ١٤١، العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢٠٨، سعدي الهاشمي، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي ٢ / ٥٨٧.

(١٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٥١، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٤، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٤٣٥.

يروون عن علي باطل^(١). وقال أبو إسحاق السَّبَّيحي: "كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث"^(٢)، وقال الأعمش: "أن الحارث الأعور قال: تعلمت القرآن في سنتين، والوحي في ثلاث سنين"^(٣)، ورُوي عن حمزة الزيات أنه قال: "سمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئاً فأنكره، فقال له: أقعد حتى أخرج إليك، فدخل مرة واشتمل على سيفه، وأحس الحارث بالشر فذهب"^(٤).

وكان ابن مهدي قد ترك حديث الحارث^(٥)، وقال أبو بكر بن عياش: "لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيره أَرْضَى منه، كانوا يقولون: أنه صاحب كتب"^(٦)، وقال ابن سعد: "وكان له قول سوء. وهو ضعيف في روايته"^(٧)، وقال يحيى بن معين: "ضعيف"^(٨)، وقال الدوري عن ابن معين: "الحارث قد سمع من ابن مسعود وليس به بأس"^(٩)، وقيل ليحيى: يحتج بالحارث فقال: "ما زال المحدثون يقبلون حديثه"^(١٠)، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: "ثقة" قال عثمان: "ليس يتابع ابن معين على هذا"^(١١)، وقال ابن المديني: "كذاب"^(١٢)، وقال أبو خيثمة: "الحارث الأعور كذاب"^(١٣)، قال أحمد: "هبيرة أحب إلينا من الحارث"^(١٤)، وضعف أحمد حديث عبد الأعلى عن ابن الحنفية عن علي، فقال: "شبه الريح، كأنه لم يصحها، قال عبد الله بن

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٥١.

(٢) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٨.

(٤) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.

(٦) المرجع السابق ٣ / ٧٨.

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٢٠٩.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.

(٩) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ٣٦٠، ولم أجد غير قوله هذا في كتابه، والأقوال الأخرى كانت في كتب غيره.

(١٠) الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٤٣٦.

(١١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٤٦.

(١٢) ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ١٤١، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٩، العقيلي، الضعفاء

الكبير ١ / ٢٠٩، ابن المديني، العلل ص: ٤٣.

(١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.

(١٤) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ١١٨.

أحمد قلت لأبي: لم؟ قال أبي: وقع إليه كتاب الحارث الأعور^(١)، وقال ابن أبي داود: "كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس"^(٢).

وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه"^(٣)، وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(٤)، وقال العقيلي: "حدثنا بندار، قال: أخذ يحيى وعبد الرحمن القلم من يدي فضربا على نحو من أربعين حديثاً من حديث الحارث عن علي رضي الله عنه"^(٥)، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه"^(٦)، وقال ابن حبان: "كان الحارث غالياً في التشيع، واهياً في الحديث"^(٧). وقال ابن عدي: "وللحارث الأعور عن علي، وهو أكثر رواياته عن علي، وروى عن ابن مسعود القليل، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ"^(٨)، وذكره الدارقطني في الضعفاء^(٩).

وقال الذهبي: "شيعي لين"^(١٠)، وقال أيضاً: "كان فقيهاً، كثير العلم، على لين في حديثه"^(١١)، وقال: "قد كان الحارث من أوعية العلم، ومن الشيعة الأول"^(١٢)، وقال: "قأما قول الشعبي: "الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه، ويعتقده بتعمد الكذب في الدين"^(١٣)، وقال: "ثم إن النسائي وأرباب السنن احتجوا بالحارث، وهو

(١) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ٤٣٥.

(٢) الذهبي، الكاشف ١ / ٣٠٣.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.

(٤) الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ١٤١، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٠٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢١٠.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.

(٧) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢.

(٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٥١.

(٩) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٤٨.

(١٠) الذهبي، الكاشف ١ / ٣٠٣.

(١١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٢.

(١٢) المرجع السابق ٤ / ١٥٣.

(١٣) المرجع السابق ٤ / ١٥٣.

ممن عندي وقفة في الاحتجاج به^(١)، وقال ابن حجر: "ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف"^(٢).
وينظر في ترجمته أيضاً^(٣).

كما أن هذا الحديث ورد في كتب الموضوعات^(٤)، ومجموع أقوال الأئمة تميل إلى
تضعيف الحارث إلا ما كان من قول أحمد بن صالح، وما قالوا من احتجاج النسائي به.

وقد قال ابن حجر: "قال أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه، وما
أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب، قال: لم يكن يكذب
في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه، وقرأت بخط الذهبي في الميزان: والنسائي مع تعنته في
الرجال قد احتج به، والجمهور على توهينه، مع روايتهم لحديثه في الأبواب، وهذا الشعبي
يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب حكاياته لا في الحديث، قلت - ابن حجر - : لم يحتج
به النسائي، وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وآخر في اليوم والليلة
متابعةً هذا جميع ما له عنده، وذكر الحافظ المنذري أن ابن حبان احتج به في صحيحه، ولم
أر ذلك لابن حبان، وإنما أخرج من طريق عمرو بن مرة عن الحارث بن عبد الله الكوفي عن
ابن مسعود حديثاً، والحارث بن عبد الله الكوفي هذا هو عند ابن حبان رجل ثقة غير الحارث
الأعور كذا ذكر في الثقات، وأن كان قوله هذا ليس بصواب، والله أعلم"^(٥).

وهذا التوضيح من ابن حجر يفند أي قول للموثقين له، فهو راوٍ ضعيف.

وأما قول ابن كثير: وقد روي هذا موقوفاً عن علي عليه السلام، وهو أشبه؛ أي: أن الصواب
فيه الوقف على علي عليه السلام، لا أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو كما قال، ويؤيده ما قاله الألباني:
"هذا حديث جميل المعنى، ولكن إسناده ضعيف؛ فيه الحارث الأعور، وهو لين، بل اتهمه
بعض الأئمة بالكذب، ولعل أصله موقوف على علي عليه السلام، فأخطأ الحارث فرفعه إلى النبي
صلى الله عليه وسلم".^(٦)

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٣.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ١٤٦.

(٣) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٩، المزي، تهذيب الكمال في أسماء
الرجال ٥ / ٢٤٥ - ٢٥٢، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٤٣٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٥.

(٤) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ ٣ / ١٣٤٨، الفتني، تذكرة الموضوعات ص: ٧٦.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٤٧.

(٦) أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري ص: ٧٦٩.

المسألة الثالثة (٣):

رفع حديث من قول كعب الأحبار ونسبته إلى النبي ﷺ.

القول المتعقب عليه:

رواية الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

التعقب:

قال ابن كثير: "قال الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله، في مسنده: حدثنا يحيى بن أبي بكير، حدثنا زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنه سمع نبي الله ﷺ يقول: "إن آدم عليه السلام لما أهبطه الله إلى الأرض... إلى آخر الحديث، وهكذا رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه، عن الحسن بن سفيان، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن يحيى بن بكير، به". ثم قال: "وهذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين، إلا موسى بن جبير هذا... ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال، وقد تقرد به عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ. وروي له متابع من وجه آخر عن نافع، ثم جاء بطريقتين أحدهما أخرجه ابن مردويه من طريق موسى بن سرجس، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: سمع النبي ﷺ يقول. فذكره بطوله، والآخر الطبري من طريق معاوية بن صالح، عن نافع، قال: سافرت مع ابن عمر رضي الله عنهما...، ثم قال ابن كثير: "وهذان -أيضاً- غريبان جداً، وأقرب ما في هذا أنه من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن كعب الأحبار، لا عن النبي ﷺ، كما قال عبد الرزاق في تفسيره، عن الثوري، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن كعب، قال...، ورواه ابن جرير من طريقين، عن عبد الرزاق، به، ورواه ابن أبي حاتم، عن أحمد بن عصام، عن مؤمل، عن سفيان الثوري، به، ورواه ابن جرير أيضاً: حدثني المثني، حدثنا المعلى -وهو ابن أسد- حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن موسى بن عقبة، حدثني سالم أنه سمع عبد الله ﷺ يحدث، عن كعب الأحبار، فذكره، فهذا أصح وأثبت إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبت في أبيه من مولاه نافع. فدار الحديث ورجع إلى نقل كعب الأحبار، عن كتب بني إسرائيل، والله أعلم"^(١).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٣٥٣-٣٥٤.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الأئمة روايتهم الحديث مرفوعاً، وقد أخرج هذا الحديث من طرق مرفوعة وأخرى موقوفة، أما المرفوعة: فقد أخرجه الإمام أحمد^(١)، وعبد بن حميد^(٢)، وابن أبي الدنيا^(٣)، وابن السني^(٤)، وابن حبان^(٥)، والبيهقي^(٦)، جميعهم من طرق عن يحيى بن بكير، عن زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن رجاء، عن سعيد بن سلمة، عن موسى بن جبير عن موسى بن عقبة، عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، ثم قال: "ورويانه من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً عليه وهو أصح، فإن ابن عمر رضي الله عنهما إنما أخذه عن كعب"^(٧).

وأما الطرق الموقوفة: أخرجه عبد الرزاق^(٨)، وابن أبي شيبة^(٩)، وابن أبي الدنيا^(١٠)، وابن أبي حاتم^(١١)، وأبو نعيم وقال: "غريب من حديث سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً"^(١٢)، والبيهقي وقال: "تفرد به زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، ... ثم

(١) أحمد، مسند أحمد ١٠/٣١٧ ح ٦١٧٨.

(٢) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص: ٢٥١ ح ٧٨٧.

(٣) ابن أبي الدنيا، العقوبات ص: ١٤٦ ح ٢٢٢.

(٤) ابن السني، عمل اليوم والليلة - باب ما يقول إذا رأى الهلال باب ما جاء في الزهرة ص: ٦٠٥ ح ٦٥٧.

(٥) ابن حبان، صحيح ابن حبان باب بدء الخلق - ذكر قول الملائكة عند هبوط آدم إلى الأرض: {أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ} [البقرة: ٣٠] / ١٤ ح ٦٣ ح ٦١٨٦.

(٦) البيهقي، شعب الإيمان - الإيمان بالملائكة - فصل في معرفة الملائكة ١/٣١٩ ح ١٦٠، البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب ما لا يحل أكله وما يجوز للمضطر من الميتة وغير ذلك - باب النهي عن التداوي بالمسكر ١٠/١٩٦٧٧ ح ٧.

(٧) البيهقي، شعب الإيمان - الإيمان بالملائكة - فصل في معرفة الملائكة ١/٣٢١ ح ١٦١.

(٨) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق ١/٢٨٣ ح ٩٧.

(٩) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب ذكر رحمة الله - ما ذكر في سعة رحمة الله تعالى ٧/٦٢ ح ٣٤٢١٤.

(١٠) ابن أبي الدنيا، العقوبات ص: ١٤٩ ح ٢٢٤.

(١١) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/١٩٠ ح ١٠٠٦.

(١٢) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٨/٢٤٨.

قال ابن أبي حاتم بعد أن ذكر هذا الحديث في علله: "هذا حديث منكر"^(١)، وذكر الدارقطني الاختلاف في الحديث ولم يوضح أين الصواب^(٢)، قال أبو عبد الله: "هذا منكر، إنما يُروى عن كعب"^(٣).

فلم يوثقه إلا الذهبي بينما يُفهم تضعيفه من ابن القطان، وابن حبان؛ فهو ضعيف، ومما يؤكد ضعف الحديث أن الأئمة نصوا على أنه منكر كما هو موضح.

أما المتابع له فقد قال ابن كثير: "وروي له متابع من وجه آخر عن نافع، كما قال ابن مردويه: حدثنا دعلج بن أحمد، حدثنا هشام بن علي بن هشام حدثنا عبد الله بن رجاء، حدثنا سعيد بن سلمة، حدثنا موسى بن سرجس، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: سمع النبي ﷺ يقول. فذكره بطوله"^(٤).

فموسى هذا لم أجد من تكلم فيه سوى ابن حجر، فقد قال فيه أنه مستور^(٥)، وكذلك ما سبق من كلام ابن حبان من أنه يخطئ ويخالف، وغيره من الأئمة كان يذكره دون جرح أو تعديل^(٦)، فلن يرقى حديثه لدرجة القبول على هذا وكل ما سبق يؤكد ضعف الرواية المرفوعة.

أما الرواية الموقوفة فقد نص الأئمة على أنها أصح كما سبق، وهي تُروى عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما، ومعلوم أن سالم أثبت من نافع كما قال ابن كثير، وذكر المزي في أن يحيى سئل: فسالم أعلم بابن عمر أو نافع؟ قال: يقولون: "إن نافعاً لم يحدث حتى مات سالم"^(٧)، وموسى بن عقبة الذي يروي الحديث عن سالم موقوفاً، قال فيه ابن معين: "ليس به بأس"^(٨)، وقال أحمد: "ثقة"^(٩)، وكذلك ابن أبي حاتم^(١٠)، فهو ثقة.

-
- (١) ابن أبي حاتم، علل الحديث لابن أبي حاتم ٤ / ٦٤١.
 - (٢) ينظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٢ / ٣٦٦ ح ٢٧٩٢.
 - (٣) ابن قدامة المقدسي، المنتخب من علل الخلال ص: ٢٩٦.
 - (٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٣٥٤.
 - (٥) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٥٥١.
 - (٦) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٩ / ٦٧، الذهبي، الكاشف ٢ / ٣٠٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٤٥.
 - (٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٠ / ١٥٢.
 - (٨) ابن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص: ١٠٩.
 - (٩) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢ / ٤٧٦.
 - (١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨ / ١٥٤.

وبذا يكون الصواب ما قاله ابن كثير بأن سالمًا أثبت في ابن عمر من نافع، والرواية الموقوفة أصح من الرواية المرفوعة، وقول ابن كثير بالغرابة هنا، يعني: الغرابة في الرفع أي؛ أنه ضعيف مرفوعاً، والله أعلم.

المسألة الرابعة (٤):

حديث: "حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ".

القول المتعقب عليه:

قول الترمذي: أنه لا يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه.

التعقب:

قال ابن كثير: "قد رواه الطبراني من وجه آخر، عن الحسن، عن جندب مرفوعاً، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير الترمذي في قوله عن الرواية: "لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه"^(٢). بأن الحديث روي من وجه آخر عند الطبراني.

وقد أخرج هذا الحديث عبد الرزاق^(٣)، والترمذي، ثم قال: "سألت محمداً عن هذا الحديث الحديث فقال: هذا لا شيء وإنما رواه إسماعيل بن مسلم، وضعف إسماعيل بن مسلم المكي جداً"^(٤)، وابن أبي عاصم^(٥)، والطبراني^(٦)، والدارقطني^(٧)، وأخرجه الحاكم^(٨)، ثم قال: "هذا حديث صحيح الإسناد وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم، فإنه غريب صحيح، وله شاهد صحيح على شرطهما جميعاً في ضد هذا"، وقال الذهبي في التعليق عليه:

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٣٦٥.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الحدود - باب ما جاء في حد الساحر ٤ / ٦٠ ح ١٤٦٠.

(٣) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق الصنعاني ١٠ / ١٨٤ ح ١٨٧٥٢.

(٤) الترمذي، العلل الكبير - أبواب الحدود - ما جاء في حد الساحر ص: ٢٣٧ ح ٤٣٠.

(٥) ابن أبي عاصم، الدييات ص: ٥٣.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ١٦١ ح ١٦٦٥.

(٧) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الحدود والديات وغيره ٣ / ١١٤ ح ١١٢، سنن الدارقطني ٤ / ١٢٠ ح ٣٢٠٤.

(٨) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الحدود ٤ / ٤٠١ ح ٨٠٧٣.

"صحيح غريب"، وأخرجه أبو نعيم^(١)، والبيهقي^(٢)، جميعهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب به.

وأخرجه أبو نعيم^(٣)، والطبراني^(٤)، كلاهما من طريق خالد بن عبيد الباهلي، مولى الباهلة عن الحسن به.

وقد قال ابن عبد البر: "وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: "حد الساحر ضربة بالسيف" إلا أنه حديث ليس بالقوي، انفرد به إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن النبي ﷺ، وهكذا رواه ابن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن مرسلاً، ومنهم من يجعله عن الحسن عن جندب"^(٥).

وقال الذهبي: "الصحيح أنه من قول جندب"^(٦)، وقال ابن القيم: "والصحيح أنه موقوف على جندب"^(٧). وبذلك يترجح ما ذهب إليه الإمام ابن كثير؛ بأن الحديث روي من وجه آخر.

(١) أبو نعيم، معرفة الصحابة ٢/ ٥٨٠ ح ١٥٩٠.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى ٨/ ٢٣٤ ح ١٦٥٠٠.

(٣) أبو نعيم، معرفة الصحابة ٢/ ٥٨٠ ح ١٥٨٩.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ١٦١ ح ١٦٦٦.

(٥) ابن عبد البر، الاستنكار ٨/ ١٦٠.

(٦) الذهبي، الكباير ص: ١٥.

(٧) ابن القيم، زاد المعاد ٥/ ٥٧.

المسألة الخامسة (٥):

حديث ابن عباس أن نبي الله ﷺ قال: "إن بني إسرائيل قالوا يا موسى هل يصبغ ربك قال: اتقوا الله، فناداه ربه يا موسى سألوكم هل يصبغ ربك فقل نعم أنا أصبغ الألوان الأحمر والأبيض والأسود والألوان كلها فمن صبغني فأنزله الله على نبيه ﷺ: {صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ} [البقرة: ١٣٨]. قال ابن كثير: "وقد ورد في حديث رواه ابن أبي حاتم وابن مردويه، من رواية أشعث بن إسحاق عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس ؓ" (١).

القول المتعقب عليه:

رفع ابن مردويه للرواية.

التعقب:

قال ابن كثير: "كذا وقع في رواية ابن مردويه مرفوعاً، وهو في رواية ابن أبي حاتم موقوف، وهو أشبه، إن صح إسناده، والله أعلم" (٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير رواية ابن مردويه المرفوعة، وقد أخرج الحديث ابن أبي حاتم (٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني (٤)، والضياء المقدسي (٥)، جميعهم من طريق أشعث بن إسحاق عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفاً، وأخرجه أبو نعيم موقوفاً على سعيد بن جبيرة (٦).

أما الرواية المرفوعة فيبدو أنه لم يروها غير ابن مردويه، ولم أجدها في كتبه المطبوعة؛ فأرجح أنها في كتاب له إما مخطوط أو مفقود، وعلى أي حال فإن كلاً من الطريقتين فيه أشعث ابن إسحاق، وجعفر بن أبي المغيرة، كما قال ابن كثير.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٤٥٠.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٤٥٠.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٢ / ٤٨٧ ح ٢٥٨٠.

(٤) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة ٢ / ٤٥٢.

(٥) الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة ١٠ / ١١٠.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٤ / ٢٧٦.

وإذا صحت الرواية الموقوفة كان بها، وكانت أشبه كما قال ابن كثير، وإن لم تصح فتكون الروایتان بنفس الدرجة.

ولننظر إذا صحت الرواية الموقوفة أم لا؛ فإن في إسنادها أشعث بن إسحاق، قال عنه أحمد بن حنبل: "صالح"، وقال يحيى بن معين: "ثقة"^(١)، وذكره ابن أبي حاتم، ولم يقل فيه شيئاً^(٢)، فهو ثقة.

وفيه أيضاً: **جعفر بن أبي المغيرة**: وقد أسقطه ابن كثير بين أشعث بن إسحاق وسعيد ابن جبیر. وقال عنه أحمد بن حنبل: "ثقة"^(٣)، وقال الذهبي: "وكان صدوقاً"^(٤)، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"^(٥)، ونقل عن ابن مندة قوله فيه: "ليس بالقوي في سعيد بن جبیر"^(٦)، قال أبو الشيخ الأصبهاني: "هو من التابعين، روى عن عبد الرحمن بن أبزي، ورأى ابن الزبير، ودخل مكة أيام عبد الله بن عمر مع سعيد بن جبیر"^(٧).

وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وذكره ابن شاهين أيضاً في الثقات^(٩)، فهو ثقة، أو ينزل إلى أقل من ذلك بقليل، خاصة لقول ابن منده في روايته عن ابن جبیر.

أما سعيد بن جبیر فهو أحد الثقات الأعلام^(١٠).

وعلى كلٍ فإن الطريق الموقوف يرتقي إلى درجة المرفوع؛ لأنه من قبيل الإخبار عن الأمام السابقة، مما لا يُقال بالرأي والاجتهاد.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٢٦٩، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣ / ٢٦٠، ولم أجد قول كلٍ منهما في كتابه.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٢٦٩.

(٣) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ١٠٢.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٣٨٨.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ١٤١.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٠٨.

(٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥ / ١١٣.

(٨) ابن حبان، الثقات ٦ / ١٣٤.

(٩) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات ص: ٥٥.

(١٠) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٠ / ٣٥٨.

المسألة السادسة (٦):

حديث "أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَحِيحٍ شَحِيحٍ تَأْمَلُ الْغِنَى وَتَخْشَى الْفَقْرَ".

القول المتعقب عليه:

رفع رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد رواه وكيع عن الأعمش، وسفيان عن زبيد، عن مرة، عن ابن مسعود، موقوفاً، وهو أصح، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

أخرج البخاري^(٢)، ومسلم^(٣)، الحديث من طريق أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وذكر ابن كثير أن الحاكم قد رفع رواية ابن مسعود رضي الله عنه، وهذا كلام غير صحيح، فالرواية في المستدرک موقوفة على ابن مسعود رضي الله عنه، وليست مرفوعة، فقد قال الحاكم: "حدثنا إسماعيل بن محمد الفقيه بالري، ثنا محمد بن الفرج الأزرق، ثنا أبو النضر، ثنا شعبة، عن منصور، وأخبرني أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ببغداد، ثنا إسحاق بن الحسن، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان، عن منصور، عن زبيد، عن مرة بن شراحيل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، في قول الله عز وجل: لَوَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ {البقرة: ١٧٧} قال: "يُعْطِي الرَّجُلُ وَهُوَ صَاحِبُ شَحِيحٍ يَأْمَلُ الْعَيْشَ وَيَخَافُ الْفَقْرَ" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"^(٤)، وترجيح ابن كثير للرواية الموقوفة على أنها هي الأصوب من المرفوعة يعني تصحيحه لرواية الحاكم هنا، لم تبين وقفها. ولعل ابن مسعود رضي الله عنه قد أخذ هذا المعنى من النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فإنه جاء إليه رضي الله عنه مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كما سبقت الإشارة إليه عند البخاري ومسلم.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٤٨٦.

(٢) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الزكاة - باب فضل صدقة الشحيح الصحيح ٢ / ١١٠ ح ١٤١٩.

(٣) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الزكاة - باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح ٢ / ٢١٧ ح ١٠٣٢.

(٤) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب التفسير - باب من سورة البقرة ٢ / ٢٩٩ ح ٣٠٧٨.

وقد أخرج الحديث موقوفاً عن ابن مسعود رضي الله عنه عبد الرزاق في تفسيره^(١)، ومصنفه^(٢)، وسعيد بن منصور^(٣)، وابن أبي حاتم^(٤)، والحاكم^(٥)، والبيهقي^(٦)، جميعهم من طريق الثوري.

وأخرجه ابن المبارك^(٧)، وأبو داود^(٨)، والحاكم^(٩)، والبيهقي^(١٠)، جميعهم من طريق شعبة. وأخرجه أبو نعيم^(١١)، من طريق مسعر. وأخرجه ابن أبي حاتم^(١٢)، من طريق الأعمش، جميعهم (سفيان الثوري، و شعبة، و مسعر، والأعمش) عن زيد به.

ولم أجد الرواية المرفوعة التي أشار إليها ابن كثير في المستدرک بل نفس السند الذي جاء به على أن روايته مرفوعة، وجدت الرواية فيه موقوفة.

ولكن في الطرق التي وجدتتها أورد ابن المبارك كلاماً يشي بأن هناك رواية مرفوعة، فقال بعد الحديث: "قال يحيى بن صاعد: وقد رفع بعض هذا الحديث مخلد بن يزيد، عن سفين، عن زيد"^(١٣)، وقال البيهقي في شعب الإيمان بعد الحديث أيضاً: "ورواه سلام بن سليمان المدايني، عن محمد بن طلحة، عن زيد، وهو ضعيف"^(١٤)، وقال أبو نعيم: "رواه الثوري، عن زيد، مثله موقوفاً. ورواه سلام، عن محمد بن طلحة، عن زيد، مثله مرفوعاً"^(١٥).

فيتبين من كلامهم أن الرواية المرفوعة لها طريقان: الأول: مخلد بن يزيد، عن سفين، عن زيد، والثاني: محمد بن طلحة، عن زيد، مثله مرفوعاً، وقد أشار البيهقي إلى ضعف هذه الطريق كما سبق، أما الأولى فأظن أن هناك تصحيحاً في اسم الراوي فلم أجد في شيوخ مخلد

(١) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق - باب سورة البقرة ١ / ٣٠٢ ح ١٦١.

(٢) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق الصنعاني - باب في وجوب الوصية ٩ / ٥٥ ح ١٦٣٢٤.

(٣) سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور ٢ / ٦٤٨ ح ٢٤٥.

(٤) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٢٨٨ ح ١٥٤٦.

(٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب التفسير - باب من سورة البقرة ٢ / ٢٩٩ ح ٣٠٧٨.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى - باب فضل صدقة الشحيح ٤ / ٣١٩ ح ٧٨٣٥.

(٧) ابن المبارك، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد ١ / ٨ ح ٢٤.

(٨) أبو داود، الزهد لأبي داود ص: ١٤٦ ح ١٤٣.

(٩) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب التفسير - باب من سورة البقرة ٢ / ٢٩٩ ح ٣٠٧٨.

(١٠) البيهقي، شعب الإيمان - باب الاختيار في صدقة التطوع ٥ / ١٣٦ ح ٣١٩٧.

(١١) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٥ / ٣٦، ٧ / ٢٣٨.

(١٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٢٨٨ ح ١٥٤٦.

(١٣) ابن المبارك، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد ١ / ٨ ح ٢٤.

(١٤) البيهقي، شعب الإيمان - باب الاختيار في صدقة التطوع ٥ / ١٣٦ ح ٣١٩٧.

(١٥) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٥ / ٣٦، ٧ / ٢٣٨.

من اسمه سفين لكن من شيوخه سفیان الثوري^(١)، ولم أجد فيها كلاماً غير ما قاله يحيى بن صاعد: "وقد رفع بعض هذا الحديث مخلد بن يزيد، عن سفين، عن زيد"^(٢)، وفي هذه الطريق يخالف مخلد الثقات، وهم: سفیان الثوري، والأعمش، و شعبة، وبالتالي الرواية المرفوعة لا اعتبار لها.

المسألة السابعة (٧):

خطأ في رفع حديث: "يُرَدُّ مِنْ صَدَقَةِ الْجَائِفِ فِي حَيَاتِهِ، مَا يُرَدُّ مِنْ وَصِيَّةِ الْمُجْنِفِ عِنْدَ مَوْتِهِ".

القول المتعقب عليه:

رفع ابن مردويه وابن أبي حاتم للحديث.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد قال ابن أبي حاتم: حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد، قراءة، أخبرني أبي، عن الأوزاعي، قال الزهري: حدثني عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: أنه قال: "يُرَدُّ مِنْ صَدَقَةِ الْجَائِفِ فِي حَيَاتِهِ، مَا يُرَدُّ مِنْ وَصِيَّةِ الْمُجْنِفِ"^(٣) عِنْدَ مَوْتِهِ"، وهكذا رواه أبو بكر بن مردويه، من حديث العباس بن الوليد، به، قال ابن أبي حاتم: وقد أخطأ فيه الوليد ابن مزيد. وهذا الكلام إنما هو عن عروة فقط. وقد رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، فلم يجاوز به عروة، وقال ابن مردويه أيضاً: حدثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم، حدثنا إبراهيم بن يوسف، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عمر بن المغيرة، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: "الْحَيْفُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكِبَائِرِ". وهذا في رفعه أيضاً نظر. وأحسن ما ورد في هذا الباب ما قال عبد الرزاق: حدثنا معمر، عن أشعث بن عبد الله، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ الْخَيْرِ سَبْعِينَ سَنَةً، فَإِذَا أَوْصَى حَافٍ فِي وَصِيَّتِهِ فَيُخْتَمَ لَهُ بِسُوءِ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ الشَّرِّ سَبْعِينَ سَنَةً فَيَعْدِلُ فِي وَصِيَّتِهِ فَيُخْتَمَ لَهُ بِخَيْرِ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ" قَالَ:

(١) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٧ / ٣٤٥.

(٢) ابن المبارك، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد ١ / ٨ ح ٢٤.

(٣) الْجَنْفُ: الميل والجور. يُقَالُ: جَنَفَ وَأَجْنَفَ: إِذَا مَالَ وَجَارَ، فَجَمَعَ فِيهِ بَيْنَ اللَّعْنَتَيْنِ. وَقِيلَ الْجَائِفُ: يَخْتَصُّ بِالْوَصِيَّةِ، وَالْمُجْنِفُ الْمَائِلُ عَنِ الْحَقِّ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٣٠٧.

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَقَرَأُوا إِنَّ شِئْتُمْ {تَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ} [النساء: ١٣] إِلَى {وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} [النساء: ١٤] (١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن مردويه، وابن أبي حاتم روايتهما الحديث "يُرَدُّ مِنْ صَدَقَةٍ الْحَائِفِ فِي حَيَاتِهِ مَا يُرَدُّ مِنْ وَصِيَّةِ الْمُجْنَفِ عِنْدَ مَوْتِهِ" مرفوعاً، ولم يخرج هذا الحديث غير أبي داود في المراسيل، وقد قال بعده: "لا يصح هذا الحديث، لا يصح رفعه" (٢)، وابن أبي حاتم وقد قال بعد الحديث: "أخطأ الوليد بن مزيد في هذا الحديث، وهذا الكلام عن عروة فقط، وقد روى هذا الحديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، ولم يجاوز به عروة" (٣). فرفع الحديث ضعيف بنص الأئمة على ذلك، وبأنه لم يروه أحد مرفوعاً.

أما الحديث الثاني: "الْحَيْفُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكِبَائِرِ". فقد أخرج هذا الحديث مرفوعاً: العقيلي (٤)، وابن أبي حاتم (٥)، والطبراني، وقال: "لم يرفع هذا الحديث عن داود بن أبي هند إلا عمر بن المغيرة" (٦)، والرامهرمزي (٧)، والدارقطني (٨)، والبيهقي (٩)، جميعهم من طرق عن عمر بن المغيرة، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٤٩٦.

(٢) أبو داود، المراسيل لأبي داود - باب في التجارة - ما جاء في الهبة ص: ١٧٦ ح ١٩٤.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم - قَوْلُهُ: {فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ} [البقرة: ١٨٢] ١/ ٣٠٢ ح ١٦١٨.

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ١٨٩.

(٥) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم - قَوْلُهُ تَعَالَى: {غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ} [النساء: ١٢] ٣/ ٨٨٨ ح ٤٩٣٩، قَوْلُهُ تَعَالَى: {غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ} [النساء: ١٢] ٣/ ٨٨٩ ح ٤٩٤٣، الخبر الذي فيه الإضرار في الوصية ٣/ ٩٣٣ ح ٥٢٠٩.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ٩/ ٨٩٤٧ ح ٥.

(٧) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص: ٣٣٦.

(٨) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الوصايا ٥/ ٢٦٦ ح ٤٢٩٣.

(٩) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الوصايا - باب ما جاء في قوله عز وجل {وَلْيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا} [النساء: ٩] وما ينهي نه من الإضرار بالوصية ٦/ ٤٤٤ ح ١٢٥٨٦.

وأخرجه العقيلي وقال: "هذا رواه الناس عن داود موقوفاً، لا نعلم رفعه غير عمر ابن المغيرة"^(١)، ابن أبي حاتم^(٢)، وأبو القاسم الطبري^(٣)، عبد الرزاق^(٤)، جميعهم من طريق سفيان الثوري. وأخرجه ابن أبي حاتم^(٥) من طريق عائذ بن حبيب. وأخرجه ابن أبي شيبة^(٦)، وابن أبي حاتم ثم قال أبو محمد: "لم يرفعه والصحيح أنه موقوف"^(٧) من طريق أبي خالد. وأخرجه النسائي^(٨) من طريق علي بن مسهر. وأخرجه ابن أبي شيبة^(٩) من طريق ابن إدريس. جميعهم (سفيان، وعائذ بن حبيب، وأبو خالد، وعلي بن مسهر، وابن إدريس) عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

وهذا الحديث مدار الإسناد فيه رفعاً على عمر بن المغيرة، وقد نقل ابن حجر عن البخاري قوله: "منكر الحديث مجهول"^(١٠)، قال أبو حاتم: "شيخ"^(١١)، وقال الذهبي: "ليس بالمتقن"^(١٢)؛ فهو ضعيف وبذلك لا يرقى الحديث مرفوعاً إلى درجة القبول، خاصة أن الرواية الموقوفة جاءت من طرق مختلفة، منها: سفيان الثوري، وهو كما قال عنه ابن سعد: "كان ثقة مأموناً ثبتاً كثير الحديث حجة"^(١٣)، وبذلك يكون الحديث موقوفاً أصح منه مرفوعاً.

-
- (١) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ١٨٩.
- (٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} [النساء: ١٣] ٣ / ٨٩٠ ح ٤٩٥٢، ٣ / ٨٩١ ح ٤٩٦١.
- (٣) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦ / ١١١٠ ح ١٩٢٠.
- (٤) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق الصنعاني - كتاب الوصايا - الحيف في الوصية والضرار ووصية الرجل لأم ولده وإعطائها ٩ / ٨٨ ح ١٦٤٥٦.
- (٥) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم قَوْلُهُ تَعَالَى: {غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ} [النساء: ١٢] ٣ / ٨٨٨ ح ٤٩٤٠، ٣ / ٤٩٤٤ ح ٤٩٤٤.
- (٦) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الوصايا - من كان يوصي ويستحبها ٦ / ٢٢٨ ح ٣٠٩٣٦.
- (٧) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم - الخير الذي فيه الإضرار في الوصية ٣ / ٩٣٣ ح ٥٢١٠.
- (٨) النسائي، السنن الكبرى - كتاب التفسير - قَوْلُهُ تَعَالَى: {تِلْكَ خُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} [النساء: ١٣] ١٠ / ٦٠ ح ١١٠٢٦.
- (٩) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الوصايا - من كان يوصي ويستحبها ٦ / ٢٢٧ ح ٣٠٩٣٣.
- (١٠) ابن حجر، لسان الميزان ٤ / ٣٣٢، وينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٤٧٤.
- (١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ١٣٦.
- (١٢) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٢٩٧.
- (١٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٥٠.

المسألة الثامنة (٨):

تفرد ابن مردويه بإخراج حديث مرفوعاً.

القول المتعقب عليه:

قال ابن مردويه: "حدثنا عبد الباقي بن قانع حدثنا الحسن بن المثنى، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ".

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد ورد فيه حديث مرفوع، وإسناده لا بأس به. لكن رواه الشافعي، والبيهقي من طرق، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنه يسأل: أيهل بالحج قبل أشهر الحج؟ فقال: لا، وهذا الموقوف أصح وأثبت من المرفوع"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن مردويه إيراده حديثاً مرفوعاً، وعند تخريج الحديث لم أجد أحداً رواه مرفوعاً غيره، وهناك جماعة من الأئمة أخرجوه موقوفاً، وهم: الشافعي^(٢)، وابن أبي شيبة^(٣)، والسمرقندي^(٤)، والدارقطني^(٥)، والبيهقي^(٦)، جميعهم من طرق عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه موقوفاً.

وقد قال الإمام الشوكاني أن هذا الحديث المرفوع قد أخرجه الشافعي في الأم، وابن أبي شيبة، وابن مردويه، والبيهقي، عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٥٤١.

(٢) الشافعي، مسند الشافعي - كتاب المناسك ص: ١٢١.

(٣) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الحج - من كره أن يهل بالحج في غير أشهر الحج ٣ / ٣٢٣ ح ١٤٦١٨.

(٤) السمرقندي، الفوائد المنتقاة العوالي الحسان - باب لا ينبغي لأحد أن يهل بالحج في غير أشهر الحج ص: ١٩٣ ح ٦٥.

(٥) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الحج ٣ / ٢٤٩ ح ٢٤٨٨.

(٦) البيهقي، السنن الصغير - كتاب المناسك - باب الإهلال بالحج والعمرة أو بهما ٢ / ١٤٨ ح ١٥١١، معرفة السنن والآثار - كتاب المناسك - باب وقت الحج والعمرة ٧ / ٤٣ ح ٩٢٣٤، البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب المناسك - باب وقت الحج والعمرة ٧ / ٤٣ ح ٩٢٣٥، السنن الكبرى - جماع أبواب وقت الحج والعمرة - باب لا يهل بالحج في غير أشهر الحج ٤ / ٥٦٠ ح ٨٧١٨.

بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ^(١)، لكن عند الرجوع إلى الكتب المذكورة لم أجد الحديث مرفوعاً بل وجدته موقوفاً.

فقد قال الشافعي في الأم: "أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرنا عمر بن عطاء عن عكرمة أنه قال: لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله عز وجل {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ} [البقرة: ١٩٧]"^(٢)، وكذلك قال في تفسيره^(٣). ومن الملاحظ أنه من حديث عكرمة، وهو تابعي^(٤)، وحديثه مقطوع.

وابن أبي شيبة كذلك لم يذكره مرفوعاً إنما ذكره موقوفاً على جابر رضي الله عنه، فقال: "حدثنا أبو بكر قال حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: "لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ"^(٥).

أما البيهقي فلم يذكره مرفوعاً، ولكن ذكره موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما فقد أخرج من هذه الطرق الأربعة موقوفاً من طريق الحكم عن مفسم، عن ابن عباس، قال: "لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ"^(٦).

فلم يبق إلا ابن مردويه، وبما أن تفسيره مفقود فلن نستطيع الجزم كيف رواه، لكن قول ابن كثير بأنه رواه مرفوعاً^(٧)، ويؤيده قول السيوطي في الدر المنثور: "وأخرج ابن مردويه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ"^(٨)، يؤكد أنه رواه مرفوعاً، وبما أنه تفرد بذلك فهذا يضعفه جداً، فلم يوجد له متابع، بخاصة أن أبا حذيفة في إسناده، واسمه موسى بن مسعود النّهدي^(٩). وقد قال فيه ابن سعد: "كان كثير الحديث ثقة إن

(١) ينظر: الشوكاني، فتح القدير ١/ ٢٣٣.

(٢) الشافعي، الأم ٢/ ١٦٩.

(٣) الشافعي، تفسير الإمام الشافعي ١/ ٣١٧.

(٤) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣، ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٣٩٧.

(٥) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٣٢٣ ح ١٤٦١٨.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى - جامع أبواب وقت الحج والعمرة - باب لا يهل بالحج في غير أشهر الحج ٤/ ٥٦٠ ح ٨٧١٩، ٤/ ٥٦١ ح ٨٧٢١، وفي البيهقي، السنن الصغير - كتاب المناسك - باب الإهلال بالحج والعمرة أو بهما ٢/ ١٤٨ ح ١٥١٠، وفي البيهقي، فضائل الأوقات ص: ٣٣٢ ح ١٦٥.

(٧) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٥٤١.

(٨) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١/ ٥٢٦.

(٩) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٧٠.

شاء الله تعالى، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار والثوري وزهير بن محمد^(١)، وقال يحيى بن معين: "هو مثلهم يعنى: مثل عبد الرزاق وقبيصة ويعلى وعبيد الله في الثوري"^(٢)، وقال أيضاً: "لم يكن من أهل الكذب، قيل: أن بنداراً يقع فيه، قال: هو خير من بندار ومن ملء الأرض مثله"^(٣)، وقال بندار: "موسى بن مسعود ضعيف في الحديث، كتبت عنه كثيراً ثم تركته"^(٤). وسئل أحمد بن حنبل: "أبو حذيفة أليس هو من أهل الصدق؟ قال: نعم أما من أهل الصدق فنعم"^(٥). وقال عنه أيضاً: "كان سفيان الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يحدث عنه الناس"، وقال في قبصة، وأبي حذيفة: "قبصة أثبت منه حديثاً في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً"^(٦)، وقال أبو حفص الفلاس: "لا يروي عنه من يبصر الحديث"^(٧)، وقال العجلي: "ثقة، صدوق"^(٨).

وقال الترمذي: "يضعف في الحديث"^(٩)، وقال ابن خزيمة: "لا أحدث عنه"^(١٠)، وقال مرة: "لا أحتج به"^(١١)، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق معروف بالثوري، كان الثوري نزل بالبصرة على رجل وكان أبو حذيفة معهم، فكان سفيان يوجه أبا حذيفة في حوائجه، ولكن كان يصحف، وروى أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث، وفي بعضها شيء". وسئل عن

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٢٢١.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٦٣.

(٣) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز ١ / ٧٨.

(٤) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٩ / ١٤٨، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ٤٦٩، الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٦٣.

(٦) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ١ / ٣٨٦، وينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٩ / ١٤٧، الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢٢، الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٨٧، الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٤٠٣، الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ص: ٥٧١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧٠.

(٧) الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٨٧، الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ص: ٥٧١، الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢١، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ٤٦٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧١.

(٨) العجلي، الثقات ص: ٤٤٥.

(٩) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٩ / ١٤٨، وينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٨٧، الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧١، العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ٩٦، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٠) ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٨٧، الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ص: ٥٧١.

(١١) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ٤٦٩، الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٤٠٣، الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧١.

أبى حذيفة ومحمد بن كثير؟ فقال: ما أقربهما وكانا مؤذنين، وسئل عن مؤمل بن إسماعيل وأبى حذيفة؟ فقال: في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ^(١).

وقال ابن قانع: "فيه ضعف"^(٢)، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: "ربما أخطأ"^(٣)، وقال الدارقطني: "قد أخرج له البخاري وهو كثير الوهم تكلموا فيه"^(٤)، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"^(٥)، وقال الذهبي: "صدوق يصحف"^(٦)، وقال مرة: "صدوق مشهور من مشيخة البخاري"^(٧)، وقال أيضاً: "صدوق إن شاء الله، يهمل"^(٨)، قال ابن حجر: "ما له عند البخاري عن سفيان سوى ثلاثة أحاديث متابغة وله عنده آخر عن زائدة متابغة أيضاً"^(٩).

فمن مجموع أقوال العلماء نستنتج أنه كان ثقة في نفسه لكنه كان يخطيء، وقد يكون رفع هذا الحديث من أخطائه. لكن قول ابن كثير عن إسناد الحديث المرفوع أنه لا بأس به، مشعر بأن الخل ليس في السند، وإنما لمجرد أنه تقرد برفعه، بينما بقية الأئمة وقفوه، فهذا السبب في كون الموقوف أصح، والله أعلم.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٦٤.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧١.

(٣) ابن حبان، الثقات ٧ / ٤٥٩.

(٤) الحاكم، سؤالات الحاكم للدارقطني ص: ٢٧٤، السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني ص: ٢٩٨.

(٥) الحاكم، الأسماء والكنى ٤ / ١١٢.

(٦) الذهبي، الكاشف ٢ / ٣٠٨.

(٧) الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٨٧.

(٨) الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢١، الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ص: ٥٧١.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧١.

المسألة التاسعة (٩):

حديث عائشة رضي الله عنهما: "طَلَّاقُ الْأُمَّةِ تَطْلِيْقَتَانِ، وَقُرْؤُهَا حَيْضَتَانِ".

القول المتعقب عليه:

رفع الحديث ووقفه، واختلاف العلماء على ذلك.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد أخرج الأئمة الأربعة من هذا العموم الأمة إذا طلقت، فإنها تعدد عندهم بقراءين؛ لأنها على النصف من الحرة، والقراء لا يتبعض فكل لها قرءان، ولما رواه ابن جريح عن مظاهر بن أسلم المخزومي المدني، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: "طَلَّاقُ الْأُمَّةِ تَطْلِيْقَتَانِ، وَقُرْؤُهَا حَيْضَتَانِ". رواه أبو داود، والترمذي وابن ماجه. ولكن مظاهر هذا ضعيف بالكلية. - هذا التعقب الأول - وقال الدارقطني وغيره: الصحيح أنه من قول القاسم بن محمد نفسه. - وهذا التعقب الثاني - ورواه ابن ماجه من طريق عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً. قال الدارقطني: والصحيح ما رواه سالم ونافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله. وهكذا روي عن عمر بن الخطاب ﷺ. قالوا: ولم يعرف بين الصحابة خلاف. وقال بعض السلف: بل عدتها كعدة الحرة لعموم الآية؛ ولأن هذا أمر جبلي فكان الإماء والحرائر في هذا سواء، والله أعلم، حكى هذا القول الشيخ أبو عمر بن عبد البر، عن محمد بن سيرين وبعض أهل الظاهر، وضعفه^(١).

فيكون هنا تعقبان: أحدهما: ضعف مظاهر، والآخر: رفعه إلى النبي ﷺ والصواب أنه موقوف على القاسم، ويبدو أن السبب في رفع الحديث هو مظاهر.

دراسة المسألة:

يقول ابن كثير أن الأئمة الأربعة على أن الأمة تعدد نصف عدة الحرة وذلك؛ احتجاجاً بحديث: "طَلَّاقُ الْأُمَّةِ تَطْلِيْقَتَانِ وَقُرْؤُهَا حَيْضَتَانِ". قال بذلك الحسن وابن سيرين وعكرمة وعبيدة ومسروق والزهري والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة، وكذلك سعيد بن المسيب ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر، جميعهم على أن عدة الأمة نصف عدة الحرة^(٢).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٦٠٦-٦٠٧.

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب ١٧/ ٧١، ابن قدامة، المغني ٧/ ٥٠٦.

وهذا الحديث أخرجه الدارمي^(١)، وأبو داود^(٢)، والترمذي^(٣)، والطحاوي^(٤)، والعقيلي^(٥)، والدارقطني^(٦)، والحاكم^(٧)، والبيهقي^(٨)، والطبراني^(٩)، جميعهم من طريق مظاهر بن أسلم، عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

وقد ضعف الأئمة هذا الحديث، فقد قال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، حديث عائشة رضي الله عنها حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق"^(١٠)، وقال أبو داود: "وهو حديث مجهول"^(١١)، نقل ذلك البيهقي، ثم قال: "وهذا منكر"^(١٢).

وروى الدارقطني^(١٣)، والبيهقي^(١٤)، قول أبي عاصم: "ليس بالبصرة حديث أنكر من حديث مظاهر هذا"، وروى الدارقطني قول أبي بكر النيسابوري: "والصحيح عن القاسم خلاف هذا"^(١٥). وقال البيهقي: "فإنه حديث أنكره عليه أهل البصرة، وضعفه البخاري، وغيره من الحفاظ، وكيف يصح ذلك، وفي رواية زيد بن أسلم، عن القاسم بن محمد أنه سئل عن ذلك

-
- (١) الدارمي، سنن الدارمي - كتاب الطلاق - باب في طلاق الأمة ٣ / ١٤٧٣ ح ٢٣٤٠.
- (٢) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الطلاق - باب في سنة طلاق العبد ٢ / ٢٥٧ ح ٢١٨٩.
- (٣) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الطلاق واللعان - باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان ٣ / ٤٨٠ ح ١١٨٢.
- (٤) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٣ / ٦٤ ح ٤٥٠٤.
- (٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ٢ / ١٤١.
- (٦) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره ٥ / ٧١ ح ٤٠٠٢، ح ٤٠٠٣.
- (٧) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الطلاق ٢ / ٢٢٣ ح ٢٨٢٢.
- (٨) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الخلع والطلاق - باب الرجعة ١١ / ٩٣ ح ١٤٨٨٤، ح ١٤٨٨٨، البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الرجعة - باب ما جاء في عدد طلاق العبد ومن قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ومن قال هما جميعاً بالنساء ٧ / ٦٠٦ ح ١٥١٦٩، ح ١٥١٧٠، جماع أبواب عدة المدخول بها - باب عدة الأمة ٧ / ٦٩٩ ح ١٥٤٥٧.
- المرجع السابق - جماع أبواب عدة المدخول بها - باب عدة الأمة ٧ / ٦٩٩ ح ١٥٤٥٦، ح ١٥٤٥٧.
- (٩) الطبراني، المعجم الأوسط ٧ / ٢٦ ح ٦٧٤٩.
- (١٠) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الطلاق واللعان - باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان ٣ / ٤٨٠ ح ١١٨٢.
- (١١) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الطلاق - باب في سنة طلاق العبد ٢ / ٢٥٧ ح ٢١٨٩.
- (١٢) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الخلع والطلاق - باب الرجعة ١١ / ٩٣ ح ١٤٨٨٦.
- (١٣) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره ٥ / ٧٢ ح ٤٠٠٤.
- (١٤) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الخلع والطلاق - باب الرجعة ١١ / ٩٣ ح ١٤٨٨٥، رواه نقلاً عن الإمام أحمد.
- (١٥) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره ٥ / ٧٢ ح ٤٠٠٤.

فقيل له أبلغك عن النبي ﷺ في هذا؟ فقال: "لا"^(١)، ونقل عن أحمد قوله: والذي يدل على ضعف هذا الخبر -وجاء بسند إلى زيد بن أسلم- أن القاسم بن محمد سئل عن عدة الأمة فقال: الناس يقولون حيضتان، وأنا لا نعلم ذلك في كتاب الله ولا في سنة نبيه ﷺ"^(٢).

وقال العقيلي بعد أن روى الحديث: "جميعاً غير محفوظين إلا عن مظاهر هذا"^(٣)، وقال البيهقي: "هذا حديث تفرد به مظاهر بن أسلم، وهو رجل مجهول لا يعرف بهذا الحديث، والصحيح عن القاسم بن محمد أنه سئل عن عدة الأمة؟ فقال: الناس يقولون حيضتان"^(٤).

وتفرد الحاكم بتصحيحه للحديث، فقال: "مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة، لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح، فإذا الحديث صحيح، ولم يخرجاه، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما حديث يعارضه"^(٥).

وأخرج الطحاوي^(٦) شاهداً له من طريق عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(١) البيهقي، السنن الصغير - كتاب الخلع والطلاق - باب الطلاق بالرجال، والعدة بالنساء ٣ / ١٣٠ ح ٢٧٠٩.

(٢) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الخلع والطلاق - باب الرجعة ١١ / ٩٣ ح ١٤٨٨٧.

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير ٢ / ١٤١.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب عدة المدخول بها - باب عدة الأمة ٧ / ٦٩٩ ح ١٥٤٥٧.

(٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الطلاق ٢ / ٢٢٣ ح ٢٨٢٢.

(٦) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٣ / ٦٤ ح ٤٥٠٥.

وما يؤكد ضعف الحديث هو ضعف الراوي الذي مدار الإسناد عليه، وهو مظاهر بن أسلم؛ فقد قال محمد بن سعد: "كان كثير الحديث، وليس يُحتج بحديثه؛ لأنه مرسل عن النبي ﷺ كثيراً، وليس له لقياً، وعامة أصحابه مدلسون"^(١)، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء"^(٢)، وذكر البخاري أن أبا عاصم كان يضعفه^(٣)، وقال أبو زرعة: ثقة^(٤)، وقال النسائي: ضعيف^(٥)، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث ضعيف الحديث مع أنه رجل لا يعرف"^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وقال الدارقطني: "ثقة"^(٨)، قال الذهبي: "ضعفه"^(٩)، وينظر في ترجمته أيضاً^(١٠). فأغلب الأئمة على تضعيفه فإن رفعه للحديث خطأ، والحديث إلى الوقف أقرب.

المسألة العاشرة (١٠):

نكارة رفع حديث: "القِنْطَارُ أَلْفُ أَوْقِيَّةٍ وَمِائَتَا أَوْقِيَّةٍ".

القول المتعقب عليه:

رفع أحمد، وابن جرير، للحديث.

التعقب:

ذكر ابن كثير رواية أحمد المرفوعة، وكذلك رواية ابن ماجة وكانت بلفظ: "القِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أَوْقِيَّةٍ، كُلُّ أَوْقِيَّةٍ خَيْرٌ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"، ثم ذكر أن ابن جرير رواه موقوفاً، وقال: "وهذا أصح"، ثم ذكر أنه جاء بلفظ مختلف عند ابن أبي حاتم "القِنْطَارُ أَلْفٌ وَمِائَتَا أَوْقِيَّةٍ". وذكر أن ابن جرير جاء بالحديث مرفوعاً يرويه أبي بن كعب بلفظ "القِنْطَارُ أَلْفُ أَوْقِيَّةٍ".

(١) العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ٤٩، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٤٣٩، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٨ / ٩٧، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ٨ / ٧٣، البخاري، التاريخ الأوسط ٢ / ١٢٨،

(٤) العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ٤٩.

(٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٨ / ٩٧، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٤٣٩.

(٧) ابن حبان، الثقات ٧ / ٥٢٨.

(٨) العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ٤٩.

(٩) الذهبي، الكاشف ٢ / ٢٧١.

(١٠) الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٦٣، الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ١٣١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠ / ١٨٣.

ومائتا أوقية"، وقال: "وهذا حديث منكر أيضاً، والأقرب أن يكون موقوفاً على أبي بن كعب رضي الله عنه،
كغيره من الصحابة"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على أحمد، وابن ماجه روايتهما لحديث: "القنطار اثنا عشر ألف أوقية، كل أوقية خير مما بين السماء والأرض"، مرفوعاً.

وهذا الحديث أخرجه أحمد^(٢)، والدارمي^(٣)، وابن ماجه^(٤)، وابن حبان^(٥)، جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، بلفظ: "القنطار اثنا عشر ألف أوقية، كل أوقية خير مما بين السماء والأرض".

وقد أعلّ الدارقطني هذا الحديث فقال: "يرويه عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه؛ فرواه عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو علي الحنفي عبيد الله بن عبد المجيد، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وغيره يرويه، عن حماد بن سلمة موقوفاً، وكذلك قال حماد بن زيد، عن عاصم، والموقوف أشبه"^(٦).

ويشهد لذلك ما رواه الطبري^(٧)، حيث روى الحديث بنفس الإسناد، ولكن موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء الطبري أيضاً بالحديث من طرق أخرى موقوفاً على الصحابة كمعاذ بن جبل رضي الله عنه^(٨)، وابن عمر رضي الله عنهما^(٩)، لكنه يأتي بعدها بالحديث مرفوعاً من طريق عطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب رضي الله عنه^(١٠)، بلفظ: "القنطار ألف أوقية ومائتا أوقية".

(١) ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٢٠.

(٢) أحمد، مسند أحمد ١٤ / ٣٦٦ ح ٨٧٥٨.

(٣) الدارمي، سنن الدارمي - كتاب فضائل القرآن - باب كم يكون القنطار ٤ / ٢١٧٧ ح ٣٥٠٧.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب الأدب - باب ير الوالدين ٢ / ١٢٠٧ ح ٣٦٦٠.

(٥) ابن حبان، صحيح ابن حبان - فصل في قيام الليل - ذكر كمية القناطر مع البيان بأن من أوتي من الأجر مثله ٦ / ٣١١ ح ٢٥٧٣.

(٦) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٨ / ١٦٩.

(٧) ينظر: ابن جرير، جامع البيان ٦ / ٢٤٤ ح ٦٧٠٠.

(٨) ينظر: المرجع السابق ح ٦٦٩٦، ح ٦٦٩٧.

(٩) ينظر: المرجع السابق ح ٦٦٩٨.

(١٠) ينظر: المرجع السابق ٦ / ٢٤٥ ح ٦٧٠١.

وقد أخرج الحديث أيضاً ابن أبي حاتم^(١)، وسعيد بن منصور^(٢)، الدارمي^(٣) من طريق أبي حصين، عن سالم عن معاذ رضي الله عنه موقوفاً، بلفظ: "الْقَنْطَارُ أَلْفٌ وَمِائَتَا أُوقِيَّةٍ"، ثم قال أبو حاتم: "وروي عن أبي الدرداء، وأبي هريرة رضي الله عنه، نحو ذلك"^(٤).

وللحديث طرق أخرى موقوفة جاءت بألفاظ متباينة، ذكرها ابن أبي حاتم، وهي:

من طريق يزيد الرقاشي، عن أنس رضي الله عنه بلفظ: "القنطار ألف دينار"^(٥)، ومن طريق حميد الطويل، ورجل، آخر سماه عن أنس رضي الله عنه، بلفظ: "قنطار يعني: ألف دينار"^(٦)، ومن طريق قتادة، عن سعيد ابن المسيب بلفظ "القنطار ثمانون ألفاً"^(٧)، ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح بلفظ: "القنطار مائة رطل"^(٨)، ومن طريق أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: "القنطار ملء مسك الثور ذهباً"^(٩)، ومن طريق جوير، عن الضحاك بلفظ: "من العرب من يقول القنطار ألف دينار، ومنهم من يقول اثنا عشر ألفاً"^(١٠)، ومن طريق عطاء الخراساني، عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ: "سبعون ألفاً"^(١١)، ومن طريق ابن أبي نجیح، عن مجاهد بلفظ: "القنطار سبعون ألفاً"^(١٢)، ومن طريق سعيد بن طريف، عن أبي جعفر، بلفظ: "القنطار خمسة عشر ألف مثقال، والمثقال أربعة وعشرون قيراطاً أصغرهما مثل أحد، وأكبرها ما بين السماء إلى الأرض"^(١٣).

ومما سبق يتضح أن هذا الحديث أقرب إلى الوقف منه إلى الرفع؛ لكثرة القائلين بوقفه، وقلة القائلين برفعه من جهة، ومن جهة أخرى ما نص عليه الدارقطني من أن الوقف أشبه، ثم ليس هناك ما يؤيد رفع هذا الحديث، وشدة اضطراب الحديث تجعلنا نؤكد أنه أبعد عن الرفع، فقد اختلف في وقفه ورفعه، واختلف على اللفظ أيضاً.

(١) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٦٠٨ ح ٣٢٥٤.

(٢) سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور ٢/ ١٩٧ ح ٢٤٢١.

(٣) الدارمي، سنن الدارمي - كتاب فضائل القرآن - باب كم يكون القنطار ٤/ ٢١٧٨ ح ٣٥١٢.

(٤) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٦٠٨ ح ٣٢٥٤.

(٥) المرجع السابق ٢/ ٦٠٨ ح ٣٢٥٥.

(٦) المرجع السابق ٢/ ٦٠٨ ح ٣٢٥٦.

(٧) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٦٠٨ ح ٣٢٥٧.

(٨) المرجع السابق ٢/ ٦٠٨ ح ٣٢٥٨.

(٩) المرجع السابق ٢/ ٦٠٨ ح ٣٢٥٩.

(١٠) المرجع السابق ٢/ ٦٠٩ ح ٣٢٦٠.

(١١) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٦٠٩ ح ٣٢٦١.

(١٢) المرجع السابق ٢/ ٦٠٩ ح ٣٢٦٢.

(١٣) المرجع السابق ٢/ ٦٠٩ ح ٣٢٦٤.

المسألة الحادية عشر (١١):

رفع أو وقف حديث ابن مسعود رضي الله عنه {اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ} [آل عمران: ١٠٢] قال: "أَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعْصَى، وَأَنْ يُذَكَّرَ فَلَا يُنْسَى، وَأَنْ يُشْكَرَ فَلَا يُكْفَرُ".

القول المتعقب عليه:

رفع ابن مردويه للحديث، وقال ابن كثير أن الحاكم رواه مرفوعاً أيضاً.

التعقب:

جاء ابن كثير برواية ابن مردويه مرفوعة، ثم قال: "وكذا رواه الحاكم في مستدركه، من حديث مسعر، عن زبيد، عن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً فذكره، ثم قال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، كذا قال، والأظهر أنه موقوف والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن مردويه، والحاكم روايتهما الحديث مرفوعاً، وقد أخرج هذا الحديث: عبد الرزاق^(٢)، والقاسم بن سلام^(٣)، وأبو حاتم^(٤)، والطبراني^(٥)، من طريق الثوري، والقاسم بن سلام^(٦)، وأبو حاتم^(٧)، وابن المبارك^(٨)، من طريق شعبة.

قال ابن أبي حاتم: "قال أبو محمد: وروي عن مرة الهمداني والربيع بن خثيم، وعمرو بن ميمون، والحسن وطاوس، وقتادة، وإبراهيم النخعي وأبي سنان، والسدي نحو ذلك"^(٩)، وقال

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٨٦-٨٧.

(٢) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق ١ / ٤٠٧ ح ٤٤١.

(٣) القاسم بن سلام، الناسخ والمنسوخ ص: ٢٦٠ ح ٤٧٥.

(٤) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣ / ٧٢٢ ح ٣٩٠٨.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٩٢ ح ٨٥٠٢.

(٦) القاسم بن سلام، الناسخ والمنسوخ ص: ٢٦٠ ح ٤٧٥.

(٧) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣ / ٧٢٢ ح ٣٩٠٨.

(٨) ابن المبارك، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد - باب التحضيض على طاعة الله عز وجل ١ / ٢٢٨.

(٩) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣ / ٧٢٢ ح ٣٩٠٨.

القاسم ابن سلام: "قال شعبة: فذكرت ذلك لعمر بن مرة، فقال: "يرحم الله زييداً، إنما كان مرة يذكر هذا عن الربيع بن خثيم" (١).

وكذلك أخرجه أبو داود (٢)، من طريق جرير بن حازم. والطبراني (٣)، وأبو نعيم (٤)، من طريق مسعر. والبيهقي (٥)، من طريق منصور، خمستهم (الثوري، وشعبة، وجرير، ومسعر، ومنصور) عن زييد. وأخرجه البيهقي أيضاً (٦) من طريق أبي إسحاق. كلاهما زييد، وأبو إسحاق عن مرة عن عبد الله ﷺ موقفاً.

وأخرجه أبو نعيم (٧) من طريق أبي النضر، ثنا محمد بن طلحة، عن زييد، عن مرة، عن عبد الله ﷺ، مرفوعاً.

ولم أجد من رواه مرفوعاً إلا عند أبي نعيم، وابن مردويه، حتى الحاكم أشار ابن كثير إلى أنه رواه مرفوعاً، إلا أنني وجدت الرواية موقوفة عنده (٨).

وقد قال أبو نعيم بعد الرواية الموقوفة: "رواه الناس عن زييد موقفاً، ورفع أبو النضر، عن محمد بن طلحة، عن زييد" (٩)، فكلامه مشعر بأن الجمهور على الرواية الموقوفة، وليس هناك من رفعه غير هذه الطريق الآتفة الذكر.

فقد صح تعقب الإمام ابن كثير على رواية ابن مردويه المرفوعة، لكنه لم يصح في رواية الحاكم؛ لأنها موقوفة، والله أعلم.

(١) القاسم بن سلام، الناسخ والمنسوخ ص: ٢٦٠ ح ٤٧٥.

(٢) أبو داود، الزهد لأبي داود ص: ١٤٧ ح ١٤٥.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ٩٢ ح ٨٥٠١.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٧/ ٢٣٨.

(٥) البيهقي، القضاء والقدر ص: ٢٣٠ ح ٢٩٢.

(٦) المرجع السابق، ص: ٢٣٠ ح ٢٩٣.

(٧) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٧/ ٢٣٨.

(٨) الحاكم، المستدرک على الصحيحين ٢/ ٣٢٣.

(٩) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٧/ ٢٣٨.

المسألة الثانية عشر (١٢):

رفع حديث موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

القول المتعقب عليه:

رواية سعيد بن منصور المرفوعة التي ذكرها ابن كثير فقال: "وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور، عن سفيان، عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "لَيْسَ عَلَى أُمَّةٍ حَدٌّ حَتَّى تُحْصَنَ -أو حتى تزوج- فَإِذَا أُحْصِنَتْ بِرَوْحٍ فَعَلَيْهَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ".

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد رواه ابن خزيمة، عن عبد الله بن عمران العابدي عن سفيان به مرفوعاً. وقال: رفعه خطأ، إنما هو من قول ابن عباس رضي الله عنهما، وكذا رواه البيهقي من حديث عبد الله بن عمران، وقال مثل ما قاله ابن خزيمة"^(١).

دراسة المسألة:

وافق ابن كثير ابن خزيمة، والبيهقي، في تعقبهما على سعيد بن منصور روايته هذا الحديث مرفوعاً، وهو موقوف. وقد أخرج هذا الحديث: عبد الرزاق^(٢)، وسعيد بن منصور^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤)، والبيهقي^(٥)، جميعهم من طريق عمرو، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

وأخرجه أيضاً الطبراني^(٦)، وابن شاهين^(٧)، وكذلك البيهقي^(٨) - أشار إلى الخطأ في رفعه، جميعهم من طريق عبد الله بن عمران العابدي قال: نا سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ٢٦٣.

(٢) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق الصنعاني - كتاب الطلاق - باب الرخصة في ذلك ٧/ ٣٩٧ ح ١٣٦١٩.

(٣) سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور ٣/ ١٢٢٦ ح ٦١٥، ٤/ ١٢٢٧ ح ٦١٦.

(٤) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الحدود - باب من قال ليس على الأمة حد حتى تزوج ٥/ ٤٩٣ ح ٢٨٢٩٧.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الحدود - باب ما جاء في حد المماليك ٨/ ٤٢٤ ح ١٧٠٩٥.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ١/ ١٥٣ ح ٤٧٨، ٤/ ١٤٧ ح ٣٨٣٤.

(٧) ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه - باب في حد الأمة الزانية ص: ٥٠١ ح ٦٧٣.

(٨) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الحدود - باب حد المماليك ١٢/ ٣٣٥ ح ١٦٩١٠.

وقال الطبراني: "لم يرفع هذا الحديث عن سفيان إلا عبد الله بن عمران العابدي"^(١). وقد قال البيهقي مبيناً الخطأ في رفع الحديث: "وقد غلط في حديث ابن عباس رضي الله عنهما بعض الرواة فرفعه، ثم ذكر الحديث، ثم قال: "وهذا خطأ، ليس هذا من قول النبي ﷺ، إنما هو من قول ابن عباس رضي الله عنهما، قاله أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة فيما أخبرنا أبو الفضل بن أبي سعد الهروي، أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمود الفقيه بمرو، قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: حدثنا عبد الله بن عمران العابدي...، فذكر الحديث، وذكر عقبه كلام ابن خزيمة هذا، وقد رواه سعيد بن منصور، وغيره عن سفيان، موقوفاً"^(٢).

لم أجد الرواية التي ذكرها ابن كثير مرفوعة عند سعيد بن منصور، بل وجدت البيهقي قد أشار إلى أن سعيد بن منصور وقف هذا الحديث على ابن عباس رضي الله عنهما، وكذلك من رواه مرفوعاً قد أشار إلى ضعفه، وكذلك الطبراني، والبيهقي، وكذلك ابن شاهين فقد أورد الحديث على أنه منسوخ بحديث آخر عن أبي هريرة ؓ، أن رسول الله ﷺ: "سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال: "إِنْ زَنْتَ فَاجْلُدُوهَا. ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلُدُوهَا. ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلُدُوهَا. ثُمَّ بِيَعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ"، ثم قال بعد الحديث: "وأحسب أن هذا الحديث ناسخ للأول، وحديث مسعر قد علل، وقيل: إنه روي موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما، ولم أعلم أحداً أسنده وجوده إلا عبد الله بن عمران العابدي، والله أعلم"^(٣).

ومدار الإسناد هنا على عبد الله بن عمران العابدي وقد قال فيه ابن حبان: "يخطيء ويخالف"^(٤) وقال أبو حاتم: "صدوق"^(٥) فيما أنه لم يوثقه أحد، فلا مجال للشك بأن الحديث موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما، وأن رفعه خطأ.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ٤٧١ ح ٣٨٣٤.

(٢) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الحدود - باب حد المماليك ١٢/ ٣٣٦ ح ١٦٩١٢، ح ١٦٩١١.

(٣) ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه ص: ٥٠١ ح ٦٧٤.

(٤) ابن حبان، الثقات ٨/ ٣٦٣.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٤٢.

المسألة الثالثة عشر (١٣):

تعقب على البزار، وابن أبي حاتم لروايتهما حديثاً مرفوعاً.

القول المتعقب عليه:

رواية البزار، وابن أبي حاتم، عن أبي عاصم النبيل، عن شبيب بن بشر، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَا الْكَبَائِرُ؟ قَالَ: "الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

التعقب:

قال ابن كثير: "وفي إسناده نظر؛ والأشبه أن يكون موقوفاً، فقد روي عن ابن مسعود نحو ذلك"، ثم جاء بالحديث عند ابن جرير، وقال: "وكذا رواه من حديث الأعمش وأبي إسحاق، عن وبرة، عن أبي الطفيل، عن ابن مسعود، به ثم رواه من طرق عدة، عن أبي الطفيل، عن ابن مسعود ﷺ. وهو صحيح إليه بلا شك"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن أبي حاتم والبزار روايتهما الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وعند تخريج هذا الحديث تبين أن البزار لم يروه، إنما تفرد بذلك ابن أبي حاتم^(٢)، حيث رواه من طريق شبيب بن بشر، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ كَانَ مُتَكِنًا فَدَحَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا الْكَبَائِرُ؟ فَقَالَ: "الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَهَذَا أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ".

أما الرواية الموقوفة على ابن مسعود ﷺ، فقد أخرجها معمر بن راشد^(٣)، وعبد الرزاق^(٤)، وابن أبي الدنيا^(٥)، وأبو القاسم الرازي^(٦)، جميعهم عن وبرة، عن عامر أبي الطفيل.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ٢٧٨.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٩٣١ ح ٥٢٠١.

(٣) معمر بن راشد، جامع معمر بن راشد - باب الكبائر ١٠/ ٤٥٩ ح ١٩٧٠١.

(٤) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق ١/ ٤٤٨ ح ٥٥٦.

(٥) ابن أبي الدنيا، التوبة - أكبر أربع كبائر ص: ٣١ ح ٥٤.

(٦) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦/ ١١١٠ ح ١٩٢١.

وأخرجه الطبراني^(١)، من طريق وَبَرَّةَ، عن عامر، عن أبي الطفيل. والبيهقي^(٢)، من طريق وَبَرَّةَ، عن أبي الطفيل. والطبراني^(٣)، من طريق وَبَرَّةَ، عن عبد الملك بن ميسرة، عن أبي الطفيل. والحسين بن حرب^(٤)، من طريق ابن المبارك، عن الأشعث عن الشعبي.

والطبراني^(٥)، من طريق عارم أبو النعمان، ثنا حماد بن زيد، ثنا عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل. وأخرجه أبو القاسم الرازي^(٦)، من طريق عبد العزيز بن رفيع، عن أبي الطفيل. ثلاثتهم (أبو الطفيل، وأبو وائل، والشعبي) عن ابن مسعود رضي الله عنه، موقوفاً.

ولم أجد الحديث عند البزار، وليس هناك من رواه غير ابن أبي حاتم، فالحديث موقوف؛ لأن ابن أبي حاتم تفرد بهذه الرواية ولم يوجد لها متابع، بينما الرواية عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً كثرت متابعتها، مقارنة بهذه.

المسألة الرابعة عشر (١٤):

حديث "أُحِلَّتْ لَكُمْ مَيْتَاتَانِ وَدَمَانٍ، فَأَمَّا الْمَيْتَاتَانِ، فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ، فَالْكَبْدُ وَالطَّحَالُ".

القول المتعقب عليه:

رواية أحمد، وابن ماجه، والدارقطني، والشافعي، والبيهقي، جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأسامة، وعبد الله، ثلاثتهم عن ابن عمر مرفوعاً.

التعقب:

قال ابن كثير: "وثلاثتهم ضعفاء، ولكن بعضهم أصلح من بعض. وقد رواه سليمان بن بلال أحد الأثبات، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنه، فوقفه بعضهم عليه. قال الحافظ أبو زرعة الرازي: وهو أصح"^(٧).

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ١٥٦ ح ٨٧٨٤.

(٢) البيهقي، شعب الإيمان - الرجاء من الله تعالى ٢/ ٣٤٠ ح ١٠١٩.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ١٥٦ ح ٨٧٨٣.

(٤) الحسين بن حرب، البر والصلة - باب عقوق الوالدين ص: ٥٦ ح ١١١.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ١٥٦ ح ٨٧٨٥.

(٦) أبو القاسم الرازي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦/ ١١١٠ ح ١٩٢٢.

(٧) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ١٥.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الأئمة روايتهم عن الرواة الثلاثة الضعفاء رواية مرفوعة، وقد أخرجه أحمد^(١)، وعبد بن حميد^(٢)، ابن ماجة^(٣)، والدارقطني^(٤)، والبيهقي^(٥)، جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مرفوعاً. وأخرجه الدارقطني^(٦)، من طريق عبد الله بن زيد مرفوعاً. قلت: الرواة الثلاثة الذين قال ابن كثير بضعفهم، هم:

١ - عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: وهو راوٍ ضعيف فقد كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه^(٧)، وقال ابن سعد عنه: "كان كثير الحديث ضعيفاً جداً"^(٨)، وقال يحيى بن معين: "ليس حديثه بشيء، ضعيف"^(٩)، وقال علي بن المديني: "ضعيف الحديث"^(١٠)، كان الإمام أحمد يضعفه^(١١)، والترمذي مثله^(١٢)، وأبو زرعة^(١٣)، وكذلك النسائي^(١٤)، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي الحديث كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً"^(١٥).

فعبد الرحمن ضعيف، لا يحتج بحديثه.

(١) أحمد، مسند أحمد ١٠ / ١٥ ح ٥٧٢٣.

(٢) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد - ص: ٢٦٠ - ح ٨٢٠.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب الصيد - باب صيد الحيتان والجراد ٢ / ١٠٧٣ ح ٣٢١٨، كتاب الأظعمة - باب الكبد والطحال ٢ / ١١٠٢ ح ٣٣١٤.

(٤) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الأشربة وغيرها - باب الصيد والذبائح والأظعمة وغير ذلك ٥ / ٤٩٠ ح ٤٧٣٢.
(٥) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الصيد - باب الجراد ١٣ / ٤٦٦ ح ١٨٨٥٣، السنن الكبرى - كتاب الصيد والذبائح - باب ما جاء في أكل الجراد ٩ / ٤٣٢ ح ١٨٩٩٧، السنن الكبرى - جماع أبواب ما لا يحل أكله، وما يجوز للمضطر من الميتة وغير ذلك ٩ / ٤٣٢ ح ١٨٩٩٧.

(٦) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الأشربة وغيرها - باب الصيد والذبائح والأظعمة وغير ذلك ٥ / ٤٩٠ ح ٤٧٣٢.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٣٣.

(٨) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٤٨٤.

(٩) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٤٨٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٣٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٠) ينظر: الترمذي، العلل الكبير ترتيب علل الترمذي الكبير ص: ٨٤، البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ٢٨٤، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١١) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ٢٧١، ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٣٣، أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص: ٢٢٥.

(١٢) ينظر: الترمذي، العلل الكبير ترتيب علل الترمذي الكبير ص: ٨٤.

(١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٣٤.

(١٤) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٦٦.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٣٣.

٢- أسامة: وهو أسامة بن زيد بن أسلم قال عنه ابن سعد: "وكان كثير الحديث وليس بحجة"^(١)، وقال ابن معين: "هؤلاء أخوة وليس حديثهم بشيء جميعاً"^(٢)، وقال: "ضعيف الحديث، ليس حديثه بشيء"^(٣)، وقال علي بن المديني: "هو ثقة، وأثنى عليه خيراً"^(٤)، وقال مرة: "ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة وفي رواية عن علي أنه ضعف عبد الرحمن ابن زيد وذكر عن إخوته أسامة وعبد الله صلاحاً"^(٥)، وقال أحمد ابن حنبل: "منكر الحديث ضعيف"^(٦)، وقال: "أخشى ألا يكون بقوي في الحديث"^(٧)، وقال البخاري: "أسامة وعبد الله ابنا زيد بن أسلم لا بأس بهما، وذكرهما علي بن عبد الله بخير، وأما عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فلا أروي عنه"^(٨).

وسئل أبو زرعة عن أسامة بن زيد بن أسلم وعبد الله بن زيد بن أسلم أيهما أحب إليك؟ قال: "أسامة أمثل"^(٩)، وقال ابن حبان: "كان أسامة يهتم في الأخبار فيرفع الموقوف ويوصل المقطوع ويسند المرسل"^(١٠)، وقال ابن عدي: "لم أجد له حديثاً منكرًا جداً، لا إسناداً ولا متناً وأرجو أنه صالح"^(١١)، وقال الذهبي: "رجل صالح ضعفه أحمد بن حنبل وغيره لسوء حفظه"^(١٢).

فأسامة هذا ضعيف بالجملة، والتوثيق الذي ورد له من ابن معين صراحة، أو من البخاري ضمناً إنما هو توثيق له في نفسه، أما الأحاديث التي يرويها ففيها ضعف؛ وذلك لما قاله غيرهم من الأئمة، كما سبق..

٣- عبد الله بن زيد بن أسلم: وهذا الثالث ضعيف مثلهم أيضاً، لكن عبد الرحمن بن مهدي كان يحدث عنه^(١٣)، وقال ابن سعد: "وكان أثبت ولد أسلم في الحديث"^(١٤)، وكذلك قال يحيى

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٤٨٣.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ١٥٧.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٢٨٥، ولم أجد قوله هذا في كتابه، ولكن القول السابق موجود، كما سبق.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ٢٣.

(٥) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٧٩، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٩٥.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٢٨٥، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٧) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢ / ٤٧٣.

(٨) الترمذي، العلل الكبير ترتيب علل الترمذي الكبير ص: ٣٩٠، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٢٨٥.

(١٠) ابن حبان، المجروحين ١ / ١٧٩.

(١١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٨٢.

(١٢) الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ٦٦، ينظر: الذهبي، الكاشف ١ / ٢٣٢.

(١٣) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٥٩.

(١٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٤٨٣.

بن معين: "بنو زيد بن أسلم ثلاثتهم ليس حديثهم بشيء، ضعفاء كلهم"^(١)، وسئل يحيى بن معين عن حديثه فقال: "ضعيف"، وقال عنه: "ضعيف يكتب حديثه"^(٢)، وقال علي بن المديني: "ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة"^(٣)، وقال أحمد بن حنبل عنه: "ثقة"^(٤)، وسئل أحمد بن حنبل عن ولد زيد بن أسلم: أيهم أحب إليك قال: "أسامة قلت ثم من قال عبد الله"^(٥)، وقال مرة: "فأسامة، وعبد الرحمن متقربان ضعفاً، وعبد الله ثقة"^(٦). وقال البخاري: "لا يصح حديثه"^(٧). أما فقال أبو زرعة: "ضعيف"^(٨)، وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(٩)، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس"^(١٠). وقال ابن حبان: "كان شيخاً صالحاً كثيراً الخطأ فاحش الوهم يأتي بالأشياء عن الثقات التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد عليها بالوضع"^(١١)، قال الذهبي: "وثقه أحمد وضعفه غيره"^(١٢).

فهو ضعيف كما رأينا، ولكن هناك من وثقه كالإمام أحمد، ولكن البقية على التضعيف إجمالاً. وبذلك يتبين لنا أن الثلاثة ضعفاء على تفاوت في الضعف فمنهم من يوثقه البعض، ويجرحه البعض، ومنهم من لا يوثقه أحد.

أما الرواية الأخرى الموقوفة التي فيها سليمان بن بلال فهو ثقة وقال محمد بن سعد: "وكان ثقة كثير الحديث"^(١٣)، ولما قاله يحيى بن معين عنه أنه: "ثقة صالح"، وسئل عنه:

(١) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٥٩، ابن حبان، المجروحين ٢ / ١٠، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٣٠٦.

(٢) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٥٩، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٣٠٦، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٣) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٣٠٦، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٢٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٤) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢ / ١٣٦.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٥٩.

(٦) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٣٠٦، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٢٣.

(٧) البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ٩٤.

(٨) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٢٣.

(٩) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٦٣.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٥٩.

(١١) ابن حبان، المجروحين ٢ / ١٠.

(١٢) ينظر: الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٢١٦، الذهبي، الكاشف ١ / ٥٥٤.

(١٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٤٩٠. ينظر: العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٤٣٢.

سليمان بن بلال أحب إليك أو الدَّرَاوَزِيُّ؟ فقال: "سليمان وكلاهما ثقة" (١)، وقال: "ثقة" (٢)، وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به ثقة" (٣)، وقال: "صالح الحديث" (٤)، وقال أبو زرعة: "سليمان بن بلال أحب إلي من هشام بن سعد"، وقال أبو حاتم: "سليمان بن بلال متقارب" (٥)، وذكره ابن حبان في الثقات (٦).

فرواية سليمان أصح من رواية أبناء زيد بن أسلم؛ لأنه أوثق منهم، وقد أخرج البيهقي الحديث، من طريق سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، موقوفاً. ثم قال: "هذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند وقد رفعه أولاد زيد عن أبيهم" وقال: "وهذا أصح، وهو في معنى المرفوع" (٧).

وأخرجه البيهقي أيضاً، من طريق عبد الرحمن، وأسامة، وعبد الله، بنو زيد بن أسلم، عن أبيهم، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً. ثم قال: "أولاد زيد هؤلاء كلهم ضعفاء جرحهم يحيى بن معين وكان أحمد بن حنبل وعلي بن المدني يوثقان عبد الله بن زيد، إلا أن الصحيح من هذا الحديث هو الأول" (٨).

(١) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٠٣/٤، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز ١/ ٩٩.

(٣) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٠٣/٤، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٤) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ص: ١٦٥.

(٥) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٠٣/٤.

(٦) ابن حبان، الثقات ٦/ ٣٨٨.

(٧) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب ما يفسد الماء - باب الحوت يموت في الماء والجراد ١/ ٣٨٤ ح ١١٩٦، كتاب الصيد والذبائح - باب ما جاء في أكل الجراد ٩/ ٤٣٢ ح ١٨٩٩٧، جماع أبواب ما لا يحل أكله، وما يجوز للمضطر من الميتة وغير ذلك ٩/ ٤٣٢ ح ١٨٩٩٧، معرفة السنن والآثار - كتاب الصيد - باب الجراد ١٣/ ٤٦٦ ح ١٨٨٥٥.

(٨) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب ما يفسد الماء - باب الحوت يموت في الماء والجراد ١/ ٣٨٤ ح ١١٩٧، كتاب الصيد والذبائح - باب ما جاء في أكل الجراد ٩/ ٤٣٢ ح ١٨٩٩٧، البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الصيد - باب الجراد ١٣/ ٤٦٦ ح ١٨٨٥٤.

المسألة الخامسة عشر (١٥):

رفع حديث موقوف.

القول المتعقب عليه:

رفع ابن أبي الدنيا لحديث: "اجْتَنِبُوا الْخَمْرَ، فَإِنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ، إِنَّهُ كَانَ رَجُلًا فِيمَنْ خَلَا قَبْلَكُمْ يَتَعَبَّدُ وَيَعْتَزُّ النَّاسَ،... إلخ" (١).

التعقب:

قال ابن كثير: "رواه البيهقي وهذا إسنادٌ صحيح. وقد رواه أبو بكر بن أبي الدنيا في كتابه "ذم المسكر" عن محمد بن عبد الله بن بزيع، عن الفضيل بن سليمان النميري، عن عمر بن سعيد، عن الزهري به مرفوعاً، والموقوف أصح، والله أعلم" (٢).

دراسة المسألة:

هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق (٣)، والنسائي (٤)، كلاهما من طريق معمر. وأخرجه النسائي (٥)، والبيهقي وقال بعده: "وهو المحفوظ موقوفاً" (٦)، كلاهما من طريق يونس. كلاهما (معمر، ويونس) عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبيه موقوفاً على عثمان. وأخرجه سعيد بن منصور (٧)، وابن أبي الدنيا (٨)، والبيهقي (٩)، جميعهم من طريق سفيان ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، موقوفاً على عثمان. جميعهم أخرجه

(١) ابن أبي الدنيا، ذم المسكر - اجتنبوا أم الخبائث ص: ٤٩ ح ١.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ١٨٨.

(٣) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق الصنعاني - كتاب الأشربة - باب ما يقال في الخمر ٩ / ٢٣٥ ح ١٧٠٦٠.

(٤) النسائي، سنن النسائي - كتاب الأشربة - ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر، من ترك الصلوات، ومن قتل النفس التي حرم الله، ومن وقوع على المحارم ٨ / ٣١٥ ح ٥٦٦٦، السنن الكبرى - كتاب الأشربة - ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر، من ترك الصلوات، ومن وقوع على المحارم ٥ / ١٠١ ح ٥١٥٦.

(٥) النسائي، السنن الكبرى - كتاب الأشربة - ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر، من ترك الصلوات، ومن قتل النفس التي حرم الله، ومن وقوع على المحارم ٥ / ١٠١ ح ٥١٥٧.

(٦) البيهقي، شعب الإيمان - المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنها ٧ / ٤٠٧ ح ٥١٩٨، السنن الكبرى - كتاب الأشربة والحد فيها - باب ما جاء في تحريم الخمر ٨ / ٥٠٠ ح ١٧٣٣٩، ح ١٧٣٤٠.

(٧) سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور ٤ / ١٦٠٩ ح ٨٢٣.

(٨) ابن أبي الدنيا، ذم المسكر - إياكم والخمر ص: ٥٠ ح ٣.

(٩) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الأشربة والحد فيها - باب ما جاء في تحريم الخمر ٨ / ٥٠٠ ح ١٧٣٤٠، جماع أبواب ما لا يحل أكله، وما يجوز للمضطر من الميتة وغير ذلك - باب النهي عن التداوي بالمسكر ١٠ / ١٩٦٧٨ ح ١٠.

موقوفاً على عثمان. وأخرجه ابن أبي الدنيا^(١)، وابن حبان^(٢)، والبيهقي^(٣)، ثلاثتهم من طريق عمر بن سعيد، عن الزهري، مرفوعاً.

قلت: فيبدو من ذلك أن الطريقتين عن الزهري، أحدهما: يرويه عمر بن سعيد، والآخر: يرويه معمر، ويونس، وهما من أثبت الناس في الزهري^(٤)، فطريقهما أثبت من غيرهما في الزهري، وبالتالي فالموقوف أصح من المرفوع. وقد سئل الدارقطني عن الحديث؟ فقال: "يرويه الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبيه، واختلف عنه؛ فأسنده عمر بن سعيد بن سريج، عن الزهري، ووقفه يونس، ومعمر، وشعيب بن أبي حمزة، وغيرهم، عن الزهري. والموقوف هو الصواب. وروى هذا الحديث، عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحسن بن عمارة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن النبي ﷺ. ووهم فيه الحسن في موضعين في رفعه، وفي روايته إياه عن سعيد بن المسيب، والذي قبله أصح"^(٥)، ذكر ذلك عنه أيضاً ابن الجوزي^(٦). فنثبت أن الموقوف أصح من المرفوع، كما قال ابن كثير.

المسألة السادسة عشر (١٦):

رفع ابن جرير، والبيهقي لحديث موقوف.

القول المتعقب عليه:

قال الإمام ابن جرير: "من حرم ذبيحة الناسي، فقد خرج من قول جميع الحجة، وخالف الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ في ذلك"، وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: "الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَلْيَأْكُلْهُ".

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا الحديث رفعه خطأ، أخطأ فيه معقل بن عبيد الله الجزيري؛ فإنه وإن كان من رجال مسلم إلا أن سعيد بن منصور، وعبد الله بن الزبير الحميدي رواه عن

(١) ابن أبي الدنيا، ذم المسكر - اجتنبوا أم الخبائث ص: ٤٩ ح ١.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان - ذكر ما يجب على المرء من مجانية الخمر - فصل في الأشربة ١٢ / ١٦٨ ح ٥٣٤٨.

(٣) البيهقي، شعب الإيمان - المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنها ٧ / ٤٠٦ ح ٥١٩٧.

(٤) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ١١٦.

(٥) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٣ / ٤١.

(٦) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ٢ / ١٨٦.

سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن أبي الشعثاء، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، من قوله. فزادا في إسناده "أبا الشعثاء"، ووقفاً^(١) والله تعالى أعلم. وهذا أصح، نص عليه البيهقي وغيره من الحفاظ، وقد نقل ابن جرير وغيره عن الشعبي، ومحمد بن سيرين، أنهما كرها متروك التسمية نسياناً، والسلف يطلقون الكراهية على التحريم كثيراً، والله أعلم، إلا أن من قاعدة ابن جرير أنه لا يعتبر قول الواحد ولا الإثنين مخالفاً لقول الجمهور، فيعده إجماعاً، فليعلم هذا، والله الموفق^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن جرير احتجازه بحديث مرفوع، بأن هذا الحديث لا يصح مرفوعاً، إنما الصواب أنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما.
قلت: وقد أخرج هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس عبد الرزاق^(٣)، وسعيد بن منصور^(٤)، والدارقطني^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧)، والخليلي^(٨).

(١) (وقفاه) ينظر: ابن كثير، حاشية تفسير ابن كثير من تحقيق سلامة ٣ / ٣٢٦.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٣٢٦.

(٣) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق - كتاب المناسك - باب التسمية عند الذبح ٤ / ٤٧٩ ح ٨٥٣٨، و٤١٨٥٤١ ح ٤ / ٨٥٤٨ ح ٤٨١.

(٤) سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور ٥ / ٨١ ح ٩١٤، و ٥ / ٨٣ ح ٩١٥.

(٥) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الأشربة وغيرها - الصيد والذبائح والأطعمة ٥ / ٥٣٤ ح ٤٨٠٦.

(٦) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الأضاحي - كتاب الذبائح ٤ / ٢٦٠ ح ٧٥٧٢.

(٧) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الصيد - تسمية الله عند الإرسال ١٣ / ٤٤٧ ح ١٨٧٩١، البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الصيد والذبائح - باب من ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته ٩ / ٤٠١ ح ١٨٨٩١، البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الصيد والذبائح - باب من ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته ٩ / ٤٠١ ح ١٨٨٩٢، البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الصيد والذبائح - باب من ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته ٩ / ٤٠١ ح ١٨٨٩٣.

(٨) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١ / ٣٧٤.

وقد رواه مرفوعاً إلى النبي ﷺ: الدارقطني^(١)، والبيهقي، وقال بعده: "والمحفوظ رواية سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن أبي الشعثاء، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفاً عليه كما مضى"^(٢)، ورواه مرة أخرى مرفوعاً في السنن الكبرى^(٣)، وأشار إلى أن هناك روايات غيرها موقوفة وهي التي خرجناها آنفاً.

والراوي الذي أخطأ في الحديث هو معقل بن عبيد الله الجزيري فقد قال فيه ابن معين: "ليس به بأس"^(٤)، وقال أيضاً: "ثقة"^(٥)، وقال ابن المديني: "ثقة"^(٦)، وقال أحمد بن حنبل: "صالح الحديث"^(٧) وقال مرة: ثقة"^(٨)، وقال النسائي: ليس به بأس"^(٩)، وقال الذهبي: "صدوق مشهور ضعفه ابن معين وحده"^(١٠)، وقال أيضاً: "وما عرفت له شيئاً منكراً فأذكره، وحديثه لا ينزل عن رتبة الحسن"^(١١). فهو على ثقته إلا أنه أخطأ هنا؛ لأن الذين أخرجوا الحديث مرفوعاً أخرجوه كما أغلب العلماء الذين أخرجوا الحديث موقوفاً مرة أخرى، فالأرجح على ذلك أن هذا الحديث موقوف.

إذاً الخبر لم يثبت مرفوعاً، وبالتالي فإن قول ابن جرير بعدم تحريم ذبيحة الناسي غير مستند لدليل ثابت، ولكن قول ابن كثير بأنه نقل عن ابن جرير، أنه كره مكروه التسمية نسياناً، يعني: أن ابن جرير يحرم ذبيحة الناسي؛ لأن السلف يطلقون الكراهية على التحريم كثيراً.

(١) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الأشربة وغيرها - الصيد والذبائح والأطعمة ٥ / ٥٣٥ ح ٤٨٠٨.

(٢) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الصيد - تسمية الله عند الإرسال ١٣ / ٤٤٧ ح ١٨٧٩٣.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الصيد والذبائح - باب من ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته ٩ / ٤٠١ ح ١٨٨٩٠.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٢٨٦.

(٥) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز ١ / ١٠١.

(٦) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص: ١٧٣.

(٧) أحمد، اللعل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢ / ٣١٠.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٢٨٦.

(٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٢.

(١٠) الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٦٩.

(١١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٢.

المسألة السابعة عشر (١٧):

رواية الترمذي لحديث مرفوع، وقوله: لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسين.

القول المتعقب عليه:

قال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حسين بن قيس، وحسين بن قيس يضعف في الحديث، وقد روي هذا بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً^(١).

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد رواه ابن مردويه في تفسيره، من حديث شريك، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّكُمْ مَعْشَرُ الْمَوَالِي قَدْ بَشَّرَكُمُ اللَّهُ بِخَصْلَتَيْنِ بِهَا هَلَكَتِ الْفُرُؤُ الْمُنَقَدِمَةُ: الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ"^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الترمذي قوله بأنه لا يعرف الحديث مرفوعاً إلا من طريق حسين بن قيس، بينما يروي الحديث مرفوعاً من طريق آخر ابن مردويه، كما قال ابن كثير.

قلت: أخرج هذا الحديث مرفوعاً من طريق حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، الترمذي^(٣)، والطبراني^(٤)، والحاكم^(٥).

وأخرجه من طريق آخر: -وهو الطريق الذي قال ابن كثير أن ابن مردويه رواه به مرفوعاً- البيهقي^(٦)، فقد أخرجه من طريق الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وأخرجه أيضاً من طريق أبي علي الرحبي، عن عكرمة، عن

(١) الترمذي، سنن الترمذي ٣ / ٥١٣.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٣٦٤.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب البيوع - باب في المكيال والميزان ٣ / ٥١٣ ح ١٢١٧.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٢١٤ ح ١١٥٣٥.

(٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين ٢ / ٣٦ ح ٢٢٣٢.

(٦) البيهقي، شعب الإيمان - الأمانات وما يجب من أدائها لأهلها ٧ / ٢٢١ ح ٤٩٠٤، البيهقي، السنن الكبرى - جماع

أبواب السلم - باب ترك التطيف في الكيل ٦ / ٥٣ ح ١١١٦٧.

ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً^(١)، فتعقب ابن كثير على الترمذي في مكانه فقد روي الحديث من غير طريق حسين بن قيس.

المسألة الثامنة عشر (١٨):

حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "الشمس والقمر يطلعان يومئذ من المغرب مقرونين، وإذا انتصفا السماء رجعا ثم عادا إلى ما كانا عليهما".

القول المتعقب عليه:

رواية ابن مردويه للحديث مرفوعاً.

التعقب:

قال ابن كثير: "حديث ابن عباس، رضي الله عنهما: رواه الحافظ أبو بكر بن مردويه في تفسيره من حديث عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، فذكر حديثاً طويلاً غريباً منكراً رفعه، وفيه: "أن الشمس والقمر يطلعان يومئذ مقرونين، وإذا نصفا السماء رجعا ثم عادا إلى ما كانا عليه". وهو حديث غريب جداً بل منكر، بل موضوع، والله أعلم إن ادعى أنه مرفوع، فأما وقفه على ابن عباس رضي الله عنهما أو وهب بن منبه - وهو الأشبه - فغير مدفوع، والله أعلم"^(٢).

دراسة المسألة:

لم أجد هذا الحديث عند أحد، وقد عزاه ابن كثير لابن مردويه، ولم أجد له مرفوعاً ولا موقوفاً، في أي كتاب مطبوع، وبما أنه لم يشر له أحد من الأئمة؛ فأرجح أنه ضعيف كما قال ابن كثير، والله أعلم.

(١) البيهقي، شعب الإيمان - الأمانات وما يجب من أدائها لأهلها ٧ / ٢٢١ ح ٤٩٠٥، البيهقي، السنن الكبرى - جماع

أبواب السلم - باب ترك التطيف في الكيل ٦ / ٥٣ ح ١١١٦٦.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٣٧٦.

المسألة التاسعة عشر (١٩):

حديثٌ موقوفاً أصح منه مرفوعاً.

القول المتعقب عليه:

رواية ابن جرير، وابن مردويه الحديث مرفوعاً فقد قال ابن جرير: "حدثنا القاسم قال، حدثنا الحسين قال، حدثني حجاج، عن أبي بكر، عن الحسن، عن أبي بن كعب قال، قال رسول الله ﷺ: كان آدم كأنه نخلةٌ سَحُوقٌ، كثيرٌ شعر الرأس، فلما وقع بالخطيئة بدت له عورته، وكان لا يراها، فانطلق فارّاً، فتعرضت له شجرة فحبسته بشعره، فقال لها: أرسليني! فقالت: لست بمرسلتك! فناداه ربه: يا آدم، أمّني تفرّ؟ قال: لا ولكني استحييتك^(١).

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد رواه ابن جرير، وابن مردويه من طرق، عن الحسن، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، والموقوف أصح إسناداً"^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن جرير وابن مردويه روايتهما الحديث مرفوعاً من طريق، ويقول: أن الموقوف أصح.

قلت: بالرجوع إلى الرواية المرفوعة، التي تكلم عنها ابن كثير عند ابن جرير فهي من رواية حجاج عن أبي بكر عن الحسن^(٣)، أما الرواية الموقوفة فهي عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن.

(١) ابن جرير، جامع البيان ١٢ / ٣٥٢.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٣٩٨.

(٣) ابن جرير، تفسير الطبري جامع البيان ١٢ / ٣٥٢ ح ١٤٣٩٨.

ولمعرفة الأصح منهما لابد أن نعرف من أوثق ممن؟، فأما سعيد بن أبي عروبة فهو أعلم الناس بحديث قتادة^(١)، أما قتادة فقد قال: "جالست الحسن اثنتي عشرة سنة، أصلي معه الصبح ثلاث سنين"، فهو أيضاً من أوثق تلاميذ الحسن فيه^(٢).

أما حجاج بن المنهال فهو ثقة فاضل ثبت^(٣)، أما أبو بكر فهو همام بن يحيى بن دينار العوذِيُّ الْمُحَلِّمِيُّ، وهو أيضاً ثقة ثبت. لكن سعيداً أوثق منه في قتادة، فهو يروي عن الحسن، وعن قتادة، وسعيداً أوثق منه^(٤).

فإن سعيد بن أبي عروبة أوثق في شيخه من همام بن يحيى -وكلاهما ثقة- فكانت الرواية الأصح رواية سعيد، وهي الرواية الموقوفة.

المسألة العشرون (٢٠):

رفع حديث موقوف، وهو: "هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ، وَكَانَ بِهَذَا الْحَرَمِ يَدْفَعُ عَنْهُ، فَلَمَّا حَرَجَ أَصَابَتْهُ اللَّيْثَةُ الَّتِي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهَذَا الْمَكَانِ، فَدُفِنَ فِيهِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهَبٍ، إِنْ أَنْتُمْ نَبَشْتُمْ عَنْهُ أَصْبَبْتُمُوهُ مَعَهُ"، فَأَبْتَدَرَهُ النَّاسُ فَاسْتَخْرَجُوا الْغُصْنَ.

القول المتعقب عليه:

رواية الحديث مرفوعاً عند أبي داود وغيره.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهكذا رواه أبو داود، عن يحيى بن معين، عن وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه، عن ابن إسحاق، به. قال شيخنا أبو الحجاج المزي: وهو حديث حسن عزيز. قلت: تفرد بوصله "بُجَيْرِ بْنِ أَبِي بُجَيْرٍ" هذا، وهو شيخ لا يعرف إلا بهذا الحديث. قال ابن معين: ولم أسمع أحداً روى عنه غير إسماعيل بن أمية. قلت: وعلى هذا، فيخشى أن يكون وهم

(١) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ٤/ ٦٢، الذهبي، الكاشف ١/ ٤٤١، أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣/ ٣٠٨.

(٢) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٣.

(٣) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ١٦٧.

(٤) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٩٨، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٨/ ٤٤٢.

في رفع هذا الحديث، وإنما يكون من كلام عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، مما أخذه من الزاملتين^(١). قال شيخنا أبو الحجاج، بعد أن عرضت عليه ذلك: وهذا محتمل، والله أعلم^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على أبي داود روايته الحديث متصلًا، والراوي الذي وصل الحديث مجهول وهو بُجَيْرِ بْنِ أَبِي بُجَيْرٍ، ويرجح ابن كثير أن الحديث من كلام عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

قلت: أخرج هذا الحديث متصلًا: ابن أبي عاصم^(٣)، والطحاوي^(٤)، وابن حبان^(٥)، والطبراني^(٦)، البيهقي^(٧)، جميعهم من طرق عن يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم. وأخرجه أبو داود^(٨)، والطحاوي^(٩)، والبيهقي^(١٠)، جميعهم من طرق عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق. كلاهما (روح بن القاسم، ومحمد بن إسحاق) عن إسماعيل بن أمية، عن بُجَيْرِ بْنِ أَبِي بُجَيْرٍ، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وأخرجه مرسلًا: معمر بن راشد^(١١)، وعبد الرزاق^(١٢)، أرسله عند كليهما إسماعيل بن أمية.

(١) قال ابن منظور: "الزاملة: البعير الذي يُحْمَلُ عليه الطعامُ وَالْمَتَاعُ". ابن منظور، لسان العرب ١١ / ٣١٠، ويروي أحمد بن حنبل عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: "وجدت في بعض الكتب يوم غزونا اليرموك... إلخ" أحمد، فضائل الصحابة ١ / ١٠٣، فهي كتب لأهل الكتاب وجدها على بعير يوم اليرموك.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٤٤٣.

(٣) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٣ / ١٨٩ ح ١٥٢٦.

(٤) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ٩ / ٣٧١ ح ٣٧٥٣.

(٥) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب بدء الخلق - ذكر وصف دفن أبي رغال سيد ثمود ١٤ / ٧٨ ح ٦١٩٨.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ١٥٨ ح ٢٧٨٨، ٨ / ٢٤٦ ح ٨٥٣٣.

(٧) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب صدقة الورق - باب ما يوجد منه مدفوناً في قبور أهل الجاهلية ٤ / ٢٦٣ ح ٧٦٥٣، البيهقي، دلائل النبوة - كتاب الشمائل ونحوها - باب إخباره عليه السلام عن قبر أبي رغال ٦ / ٢٩٧.

(٨) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الخراج والإمارة والفيء - باب نبش القبور العادية يكون فيها المال ٣ / ١٨١ ح ٣٠٨٨.

(٩) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ٩ / ٣٧٢ ح ٣٧٥٤.

(١٠) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب صدقة الورق - باب ما يوجد منه مدفوناً في قبور أهل الجاهلية ٤ / ٢٦٢ ح ٧٦٥٢، البيهقي، دلائل النبوة - كتاب الشمائل ونحوها - باب إخباره عليه السلام عن قبر أبي رغال ٦ / ٢٩٧.

(١١) معمر بن راشد، جامع معمر بن راشد - باب التحريش بين البهائم، وقبر أبي رغال ١١ / ٤٥٤ ح ٢٠٩٨٩.

(١٢) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق ٢ / ٨٤ ح ٩١٦.

والراوي بُجير هذا الذي وصل الحديث لا يعرف حيث لم يذكر فيه العلماء جرحاً أو تعديلاً، إضافة إلى أنه لم يرو عنه إلا إسماعيل بن أمية، قال ذلك ابن معين، وابن أبي حاتم، وغيرهم^(١).

فقد أصاب ابن كثير حينما قال أن هذا الراوي شيخ لا يعرف إلا بهذا الحديث، واستند بذلك على أن الحديث لا يكون مرفوعاً، وصوّب رواية من أرسل الحديث؛ لأن الرواة أوثق من هذا المجهول الذي وصل الحديث.

المسألة الواحدة والعشرون (٢١):

حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِنُعْمَانَ. يَعْنِي عَرَفَةَ فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا فَفَنَّرَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قُبُلًا قَالَ: {الْأَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى سَهْدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ} [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣].

القول المتعقب عليه:

رواية النسائي والإمام أحمد الحديث مرفوعاً.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد روى هذا الحديث النسائي في كتاب التفسير من سننه، عن محمد بن عبد الرحيم - صاعقة - عن حسين بن محمد المرزوي، به. ورواه ابن جرير وابن أبي حاتم من حديث حسين بن محمد به. إلا أن ابن أبي حاتم جعله موقوفاً. وأخرجه الحاكم في مستدركه من حديث حسين بن محمد وغيره، عن جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، به. وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بكلثوم بن جبر، هكذا قال. وقد رواه عبد الوارث، عن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فوقفه وكذا رواه إسماعيل بن علي، عن سعيد بن جبيرة، عن جبير، عن أبيه، به. وكذا رواه عطاء بن السائب، وحبيب بن أبي ثابت، وعلي بن بذيمة، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) ينظر: ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ١٢٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٢٥، البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١٣٩، مسلم، المنفردات والوحدان ص: ٢٥١، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٢٩٧، العيني، معاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٨٩.

قوله، وكذا رواه العوفي وعلي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما فهذا أكثر وأثبت، والله أعلم^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على من روى الحديث مرفوعاً بأن الروايات الموقوفة أكثر وأثبت، وقد أخرج هذا الحديث موقوفاً: عبد الله بن أحمد^(٢)، والفريابي^(٣)، والآجري^(٤)، وابن بطة^(٥)، وابن منده^(٦) من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت. وأخرجه الفريابي من طريق حماد بن زيد^(٧)، ومن طريق ربيعة بن كلثوم^(٨)، وأخرجه ابن أبي حاتم^(٩) من طريق جرير بن حازم، ثلاثتهم (جرير بن حازم، حماد بن زيد، ربيعة بن كلثوم) عن كلثوم بن جبر. وأخرجه الدارمي^(١٠)، والفريابي^(١١)، وابن بطة^(١٢)، من طريق المسعودي، والبيهقي^(١٣)، من طريق عبد الرحمن بن عبد الله كلاهما (المسعودي، وعبد الرحمن بن عبد الله) عن علي بن بزيم. وأخرجه الفريابي^(١٤)، والآجري^(١٥)، وابن بطة^(١٦)، وابن منده^(١٧) من طريق ابن جريج عن الزبير بن

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٥٠١.

(٢) عبد الله بن أحمد، السنة ٢ / ٤٠٣ ح ٨٧٦.

(٣) الفريابي، القدر - باب ما روي في الأهواء وتكذيب أهل القدر ص: ٥٦ ح ٦٨.

(٤) الآجري، الشريعة ٢ / ٨٦٥ ح ٤٤١.

(٥) ابن بطة، الإبانة الكبرى - الباب السادس في الإيمان بأن الله عز وجل أخذ ذرية آدم من ظهورهم فجعلهم فريقين فريقاً للجنة وفريقاً للسعير ٣ / ٣١٦ ح ١٣٣٨، ٤ / ١٥٧ ح ١٦١٤، ٤ / ١٦٣ ح ١٦٣٣.

(٦) ابن منده، الرد على الجهمية ص: ٣٢.

(٧) الفريابي، القدر - باب ما روي في الأهواء وتكذيب أهل القدر ص: ٥٩ ح ٧٠.

(٨) المرجع السابق - باب ما روي في الأهواء وتكذيب أهل القدر ص: ٧١ ح ٦٠.

(٩) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٥ / ١٦١٣.

(١٠) الدارمي، الرد على الجهمية - باب ذكر علم الله تبارك وتعالى ص: ١٤٤ ح ٢٥٦.

(١١) الفريابي، القدر - باب ما روي في الأهواء وتكذيب أهل القدر ص: ٥٧ ح ٦٩.

(١٢) ابن بطة، الإبانة الكبرى - الباب السادس في الإيمان بأن الله عز وجل أخذ ذرية آدم من ظهورهم فجعلهم فريقين فريقاً للجنة وفريقاً للسعير ٣ / ٣١٣ ح ١٣٣٦، ٣ / ٣١٩ ح ١٣٤١، ٤ / ١٦٤ ح ١٦٣٤.

(١٣) البيهقي، القضاء والقدر - باب ذكر البيان أن الله تعالى حيث أخذ الميثاق من بني آدم ص: ١٤٢ ح ٦٧.

(١٤) الفريابي، القدر - باب ما روي في الأهواء وتكذيب أهل القدر ص: ٥٨ ح ٦٩.

(١٥) الآجري، الشريعة ٢ / ٨٦٦ ح ٤٤٢.

(١٦) ابن بطة، الإبانة الكبرى - الباب السادس في الإيمان بأن الله عز وجل أخذ ذرية آدم من ظهورهم فجعلهم فريقين فريقاً للجنة وفريقاً للسعير ٣ / ٣١٨ ح ١٣٤٠.

(١٧) ابن منده، الرد على الجهمية ص: ٣٣ ح ١٠.

موسى. وأخرجه ابن منده^(١) من طريق أبي بشر، عن الحكم. جميعهم (حبيب بن أبي ثابت، وكلثوم بن جبر، وعلي بن بزيمة، والزيبر بن موسى، والحكم) عن سعيد بن جبير.

وأخرجه عبد الرزاق^(٢)، وابن منده^(٣) من طريق أبي صالح، وأخرجه ابن أبي حاتم^(٤)،

من طريق أبي جمرة، وأخرجه ابن أبي حاتم^(٥)، وأبو القاسم الرازي^(٦)، والبيهقي^(٧)، عن علي بن أبي طلحة، وأخرجه ابن بطة^(٨) من طريق حبيب بن أبي ثابت، جميعهم (سعيد بن جبير، وأبو جمرة، وعلي بن أبي طلحة، وحبيب بن أبي ثابت) عن ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفاً.

وقد أخرج الحديث مرفوعاً: أحمد^(٩)، وابن أبي عاصم^(١٠)، والنسائي^(١١)، والطحاوي^(١٢)، وابن منده^(١٣) والبيهقي^(١٤)، جميعهم من طريق حسين بن محمد المروزي. وأخرجه الحاكم^(١٥)، والبيهقي^(١٦) من طريق وهب بن جرير بن حازم. كلاهما من طريق جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ.

(١) المرجع السابق ص: ٣٣.

(٢) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق ٢/ ٩٨ ح ٩٥٤.

(٣) ابن منده، الرد على الجهمية ص: ٣٤.

(٤) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٦١٣.

(٥) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٦١٤.

(٦) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٦٢٠ ح ٩٩٢.

(٧) البيهقي، القضاء والقدر - باب ذكر البيان أن الله تعالى حيث أخذ الميثاق من بني آدم ص: ١٤٢ ح ٦٨.

(٨) ابن بطة، الإبانة الكبرى - الباب السادس في الإيمان بأن الله عز وجل أخذ ذرية آدم من ظهورهم فجعلهم فريقين فريقاً للجنة وفريقاً للسعير ٣/ ٣١٢ ح ١٣٣٤.

(٩) أحمد، مسند أحمد ٤/ ٢٦٧ ح ٢٤٥٥.

(١٠) ابن أبي عاصم، السنة - باب ذكر أخذ ربنا الميثاق من عباده ١/ ٨٩ ح ٢٠٢.

(١١) النسائي، السنن الكبرى - كتاب التفسير - باب قوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ} [الأعراف: ١٧٢] ص: ٢٨.

[١٧٢] ١٠/ ١٠٢ ح ١١١٢٧.

(١٢) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١٠/ ٢٩ ح ٣٨٨٩.

(١٣) ابن منده، الرد على الجهمية - باب في قوله جلَّ وعزَّ: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ} [الأعراف: ١٧٢] ص: ٢٨.

(١٤) البيهقي، الأسماء والصفات - باب ما ذكر في اليمين والكف ٢/ ١٤٩ ح ٧١٤، القضاء والقدر - باب ذكر البيان أن الله تعالى حيث أخذ الميثاق من بني آدم ص: ١٤٠ ح ٦٥.

(١٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين ١/ ٨٠ ح ٧٥، ذکر آدم ﷺ ٢/ ٥٩٣ ح ٤٠٠٠.

(١٦) البيهقي، الأسماء والصفات - باب إسماع الرب جل ثناؤه كلامه من شاء من ملائكته ورسله وعباده ١/ ٥١٨ ح ٤٤١.

ومن هذا يتبين أن الطرق الموقوفة أكثر، كما قال ابن كثير، أما قوله أنها أثبت، فمدار الإسناد في الروايات المرفوعة على كلثوم بن جبر، فقد قال ابن سعد: "وكان معروفاً وله أحاديث"^(١)، وقال ابن معين: "ثقة"^(٢)، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة"^(٣)، وقال النسائي: "وكلثوم هذا ليس بالقوي، وحديثه ليس بالمحفوظ"^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء"^(٦)، فهو في مرتبة الصدوق، ولا يوجد من يتابعه في الرواية المرفوعة، أما في الموقوفة فله متابعات، وبذلك يثبت أن الرواية الموقوفة أثبت من المرفوعة، إلى جانب أنها أكثر.

المسألة الثانية والعشرون (٢٢):

حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال، قال رسول الله ﷺ: "لِوَأْدٍ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ" {الأعراف: ١٧٢} قَالَ: "أَخَذَ مِنْ ظَهْرِهِ، كَمَا يُؤْخَذُ بِالْمَشْطِ مِنَ الرَّأْسِ، فَقَالَ لَهُمْ: {الَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى} {الأعراف: ١٧٢} قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ لَشَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ {الأعراف: ١٧٢} يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ.

القول المتعقب عليه:

رواية ابن جرير للحديث مرفوعاً.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قوله، وكذا رواه جرير، عن منصور، به. وهذا أصح، والله أعلم"^(٧).

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/ ١٨١.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ١٦٤، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٣) المرجع السابق ٧/ ١٦٤، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٤) النسائي، السنن الكبرى - كتاب التفسير - باب قوله تعالى: {وَأَدْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ} {الأعراف: ١٧٢} ١٠/ ١٠٢ ح ١١١٢٧، وينظر: النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٤١.

(٥) ابن حبان، الثقات ٥/ ٣٣٦.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٤٦٢.

(٧) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ٥٠٢.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الطبري روايته الحديث مرفوعاً، وهو أصح موقوفاً، فقد أخرج الحديث الطبري^(١) من طريق أحمد بن أبي طيبة، عن سفيان بن سعيد^(٢)، عن الضحاك، وعن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً.

وأخرجه مرة أخرى من طريق يحيى بن سعيد، عن سفيان^(٣). وأخرجه مرة أخرى^(٤) من طريق جرير، كلاهما (سفيان، وجرير) عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه موقوفاً. ولم أجد أحداً أخرج هذا الحديث، ولكن قال ابن جرير: "وأولى القولين في ذلك بالصواب، ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان صحيحاً، ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقوه على عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ولم يرفعه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة عنه. وإن لم يكن ذلك عنه صحيحاً، فالظاهر يدل على أنه خبر من الله عن قيل بن بني آدم بعضهم لبعض، لأنه جل ثناؤه قال: {وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا} [الأعراف: ١٧٢]، فكأنه قيل: فقال الذين شهدوا على المقرين حين أقروا، فقالوا: "بلى": شهدنا عليكم بما أقرتم به على أنفسكم، كيلا تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين"^(٥).

وعند الرجوع إلى ترجمة أحمد بن أبي طيبة نجد أن ابن أبي حاتم قال عنه: "يكتب حديثه"^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وقال ابن عدي: "كان رجلاً صالحاً، ولا أظن أنه كان يعتمد الكذب، ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط وقد حدث جماعة من الكبار مع ورقاء، عن أبي

(١) ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٢٣٢ ح ١٥٣٥٤.

(٢) عند الطبري سماه سفيان بن سعيد بن الأجلح، ينظر: ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٢٣٢ ح ١٥٣٥٤، ولكن يبدو أن هذا خطأ من المحقق أو ما شابه، لأنه في موضع آخر يقول أن رواية الثقات عن سفيان الثوري أصح من رواية أحمد بن أبي طيبة، ينظر: ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٢٥٠، فالصحيح أنه عن سفيان بن سعيد، عن الأجلح.

(٣) ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٢٣٣ ح ١٥٣٥٥.

(٤) المرجع السابق ١٣ / ٢٣٣ ح ١٥٣٥٦.

(٥) ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٢٥٠.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٦٤.

(٧) ابن حبان، الثقات ٨ / ٣.

طيبة"^(١). وقال الجرجاني: "كان قاضي جُرْجَان وِلاه المأمون أمير المؤمنين"^(٢)، وقال الخليلي: "وله أحاديث يتفرد بها"^(٣)، وقال الذهبي: "صالح الحديث"^(٤).

أما يحيى بن سعيد فهو إمام مشهور ثقة، فقد قال ابن سعد: "وكان ثقة مأموناً رفيعاً حجة"^(٥)، فهو أوثق من أحمد بن أبي طيبة؛ فبالتالي حديثه الموقوف أصح، كما قال ابن كثير.

المسألة الثالثة والعشرون (٢٣):

حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه: "وَلَمَّا وُلِدَتْ حَوَاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ -وَكَانَ لَا يَعْيشُ لَهَا وُلْدٌ- فَقَالَ: سَمِيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ؛ فَإِنَّهُ يَعْيشُ، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَعَاشَ وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ".

القول المتعقب عليه:

رواية الأئمة لحديث معلول، أحمد، وابن جرير، والترمذي؛ وقد حسنه، والحاكم، وابن أبي حاتم، وأبو بكر بن مردويه.

التعقب:

قال ابن كثير: "وشاذ" هذا هو: هلال، وشاذ لقبه. والغرض أن هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه: أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به. ولكن رواه ابن مردويه من حديث المعتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً فالله أعلم. الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه، ليس مرفوعاً، كما قال ابن جرير: حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، عن أبيه. وحدثنا ابن علية عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء بن الشخير، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، قال: سمي آدم ابنه "عبد الحارث". الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً، لما عدل عنه". ثم جاء بالروايات المسندة إلى الحسن في تفسير هذه الآية من قوله وقال: "وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن، رحمه الله، أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٤٥٤.

(٢) الجرجاني، تاريخ جرجان ص: ٥٩.

(٣) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢/ ٧٨٩.

(٤) الذهبي، الكاشف ١/ ١٩٦.

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/ ٢١٥.

التفاسير وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ﷺ، لما عدل عنه هو ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله وورعه، فهذا يدل على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب، من آمن منهم، مثل: كعب أو وهب بن منبه وغيرهما، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع، والله أعلم^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الأئمة روايتهم لحديث معلول مبيناً أسباب علته؛ وقد أخرج هذا الحديث: ابن أبي حاتم^(٢)، من طريق هلال بن الفياض. وأخرجه الترمذي، وقال: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه"^(٣)، والرويانى^(٤)، والطبري^(٥)، والحاكم^(٦) من طريق عبد الصمد. وأخرجه الطبراني^(٧)، وابن بشران^(٨)، من طريق شاذ بن الفياض. ثلاثتهم (هلال بن الفياض، وعبد الصمد، وشاذ بن الفياض) عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة مرفوعاً.

أما علل هذا الحديث فالأولى في الراوي؛ حيث قال ابن كثير: "أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به. ولكن رواه ابن مردويه من حديث المعتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة مرفوعاً فالله أعلم"^(٩).

وهذا الراوي عمر بن إبراهيم قال فيه ابن عدي: "يروي، عن قتادة أشياء لا يوافق عليها ... وحديثه، عن قتادة خاصة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"^(١٠). وقال ابن معين: "صالح"، وسئل عنه في قتادة؟ فقال: "ثقة"^(١١)، وسئل الإمام أحمد عنه أهو ضعيف؟ فقال:

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٥٢٦-٥٢٧.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٥ / ١٦٣١.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة الأعراف ٥ / ٢٦٧ ح ٣٠٧٧.

(٤) الرويانى، مسند الرويانى ٢ / ٥٢ ح ٨١٦.

(٥) ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٣٠٩ ح ١٥٥١٣.

(٦) الحاكم، المستدرک على الصحيحين ٢ / ٥٩٤ ح ٤٠٠٣.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ٧ / ٢١٥ ح ٦٨٩٥.

(٨) ابن بشران، أمالي ابن بشران - الجزء الأول ص: ٣٣٤ ح ٧٧٨.

(٩) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٥٢٦-٥٢٧.

(١٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٨٥ - ٨٨.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٩٨، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١ / ٢٧١، ولم أجد ذلك في كتابه.

"هاه، له أحاديث مناكير، كان عبد الصمد يحدث عنه"^(١) وسئل عنه أيضاً أتعرفه؟ فقال: "نعم ثقة لا أعلم إلا خيراً"^(٢)، وقال أيضاً: "وهو يروي عن قتادة أحاديث مناكير، يخالف"^(٣). وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"^(٤)، وقال ابن حبان: "كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد فأما فيما وافق الثقات، فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً"^(٥)، وقال الذهبي: "وثق وقال أبو حاتم لا يحتج به"^(٦). وقال ابن حجر: "صدوق ربما خالف"^(٧). فهو ينزل عن مرتبة الاحتجاج لأن الجرح الذي فيه واضح ومفسر خاصة في روايته عن قتادة؛ فهو كما قال ابن كثير أحد الأسباب المعللة للحديث.

أما العلة الثانية: قال ابن كثير: "أنه قد روي من قول سمرة رضي الله عنه نفسه، ليس مرفوعاً، كما قال ابن جرير: حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، عن أبيه. وحدثنا ابن علي عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء بن الشخير، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، قال: سمي آدم ابنه "عبد الحارث"^(٨).

وكلام ابن كثير هنا صحيح فقد روى الطبري هذا من كلام سمرة رضي الله عنه موقوفاً فقال ابن جرير: حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، عن أبيه. وحدثنا ابن علي عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء بن الشخير، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، قال: سمي آدم ابنه "عبد الحارث"^(٩).

أما العلة الثالثة: فقد قال ابن كثير: "أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً، لما عدل عنه"^(١٠).

وقد روى ذلك الطبري فقال: "حدثنا ابن وكيع قال: حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن: {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا} [الأعراف: ١٩٠] قال: كان هذا في بعض أهل

(١) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ١٠٨.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٩٨، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١ / ٢٧٠، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١ / ٢٧٠، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٩٨.

(٥) ابن حبان، المجروحين ٢ / ٨٩.

(٦) الذهبي، الكاشف ٢ / ٥٥.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ١٩٦.

(٨) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٥٢٦-٥٢٧.

(٩) ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٣١٠ ح ١٥٥١٤، ح ١٥٥١٥.

(١٠) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٥٢٦-٥٢٧.

الملل، ولم يكن بآدم^(١)، وقال في رواية أخرى: "حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر قال. قال الحسن: "عني بهذا ذرية آدم، من أشرك منهم بعده"^(٢)، وفي رواية ثالثة قال: "حدثنا بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قال: كان الحسن يقول: "هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولادا فهودوا ونصروا"^(٣).

ويعلق ابن كثير على هذا العلة بعد ثبوت هذه الأسانيد عن الحسن في تفسير الآية فيقول: "وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن، رحمه الله، أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ﷺ، لما عدل عنه هو ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله وورعه، فهذا يدل على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب، من آمن منهم، مثل: كعب أو وهب بن منبه وغيرهما، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع، والله أعلم"^(٤). وبعد وضوح هذه العلل الثلاث يتبين أن الحديث لا يصح مرفوعاً كما قال ابن كثير.

المسألة الرابعة والعشرون (٢٤):

حديث جابر رضي الله عنه: "مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَتْهُ لَهُ قِرَاءَةً".

القول المتعقب عليه:

رواية الإمام أحمد الحديث مرفوعاً.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، وهو في موطأ مالك عن وهب بن كيسان، عن جابر موقوفاً، وهذا أصح"^(٥).

(١) ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٣١٤ ح ١٥٥٢٦.

(٢) ابن جرير، جامع البيان ١٣ / ٣١٥ ح ١٥٥٢٧.

(٣) المرجع السابق ١٣ / ٣١٥ ح ١٥٥٢٨.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٥٢٦-٥٢٧.

(٥) المرجع السابق ٣ / ٥٣٧.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الإمام أحمد روايته الحديث مرفوعاً، بأن الرواية الموقوفة عند مالك هي الأصح حيث أخرج أحمد الحديث فقال: حدثنا أسود بن عامر، أخبرنا حسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقَرَأْتُهُ لَهُ قِرَاءَةً"^(١). وأخرجه مالك فقال عن أبي نعيم: وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول: "مَنْ صَلَّى رُكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا وَرَاءَ الْإِمَامِ"^(٢).

والرواية التي يضعفها ابن كثير فيها أبو الزبير، وهو مدلس وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين^(٣)، وهذا يعني: أنه لا تصح روايته إلا إذا صرح بالسماع، وهنا لم يصرح بالسماع، وبالتالي فروايته ضعيفة. أما وهب بن كيسان الراوي عن جابر رضي الله عنه في الرواية الموقوفة فقد قال يحيى بن معين: "ثقة"^(٤)، وكذلك قال أحمد^(٥)، وقال البخاري أنه سمع من جابر رضي الله عنه^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وهو بذلك ثقة وغير مدلس فحديثه أصح.

وما يؤكد ذلك أن الدارقطني سئل عن الحديث فقال: "يرويه الحسن بن صالح، عن جابر الجعفي، عن أبي الزبير، عن جابر. وعن ليث، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، ولا يصح رفعه"^(٨). فيتأكد بذلك ما قاله ابن كثير من أن الرواية الموقوفة التي يرويها وهب بن كيسان، أصح من الرواية المرفوعة التي يرويها أبو الزبير.

(١) أحمد، مسند أحمد ٢٣ / ١٢ ح ١٤٦٤٣.

(٢) مالك، موطأ مالك - كتاب الصلاة - باب ما جاء في أم القرآن ١ / ٨٤ ح ٣٨.

(٣) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: ٤٥، وينظر: جلال الدين السيوطي، أسماء المدلسين ص: ٩١.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٢٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٥) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢ / ٥١٦.

(٦) البخاري، التاريخ الكبير ٨ / ١٦٣.

(٧) ابن حبان، الثقات ٥ / ٤٩٠.

(٨) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٣ / ٣٤١.

المسألة الخامسة والعشرون (٢٥):

قول ابن عباس رضي الله عنهما: "السور الذي بين الجنة والنار، وأصحاب الأعراف بذلك المكان، حتى إذا بدأ الله أن يعافهم، انطلق بهم إلى نهر يقال له الحياة".

القول المتعقب عليه:

رواية ابن أبي حاتم، عن أبيه، عن يحيى بن المغيرة، عن جرير، عن منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

التعقب:

قال ابن كثير: "وكذا رواه ابن أبي حاتم، عن أبيه، عن يحيى بن المغيرة، عن جرير، به. وقد رواه سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن عبد الله بن الحارث، من قوله وهذا أصح، والله أعلم. وهكذا روي عن مجاهد والضحاك وغير واحد"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على رواية ابن أبي حاتم، برواية سفيان الثوري؛ حيث يروي الحديث مقطوعاً -موقوفاً على عبد الله بن الحارث-، بينما يرويه ابن أبي حاتم موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد أخرج الحديث مقطوعاً: ابن أبي حاتم^(٢)، من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد، عن أبي سنان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل من قوله. وأخرجه الطبري^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤)، وهناد بن السري^(٥)، جميعهم من طريق وكيع. وأخرجه هناد ابن السري^(٦)، من طريق قبيصة. وأخرجه البيهقي^(٧)، من طريق يعلى بن عبيد. ثلاثتهم (وكيع، وقبيصة، ويعلى بن عبيد) عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن عبد الله بن الحارث من قوله.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٤٢٠.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٥ / ١٤٨٦.

(٣) ابن جرير، جامع البيان ١٢ / ٤٥٦ ح ١٤٦٩٥.

(٤) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الجنة - ما ذكر في الجنة وما فيها مما أعد لأهلها ٧ / ٤٠ ح ٣٤٠٤١.

(٥) هناد بن السري، الزهد - باب أصحاب الأعراف ١ / ١٥٠ ح ١٩٨.

(٦) هناد بن السري، الزهد - باب أصحاب الأعراف ١ / ١٥٠ ح ١٩٩.

(٧) البيهقي، البعث والنشور - باب ما جاء في أصحاب الأعراف ص: ١٠٨ ح ١١١.

أما الرواية الموقوفة على ابن عباس رضي الله عنهما فقد أخرجها ابن أبي حاتم^(١)، وهناد بن السري^(٢)، من طريق عبدة بن حميد، عن منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبيد الله بن الحارث. وأخرجها ابن أبي حاتم^(٣) من طريق أبي سعيد الأشج، عن عقبة بن خالد، عن إسرائيل، عن جابر، عن مجاهد. وأخرجها سعيد بن منصور^(٤)، وابن أبي حاتم^(٥)، من طريق سفيان، عن عبيد الله بن أبي يزيد. وأخرجها ابن أبي حاتم^(٦)، وابن المبارك^(٧)، من طريق ابن المبارك، عن جوير، عن الضحاك. وأخرجها ابن المبارك^(٨)، من طريق أبي عمر بن حيوية، عن يحيى، عن الحسين، عن الخفاف، عن سعيد، عن قتادة. وأخرجها ابن المبارك^(٩)، من طريق الخفاف، حدثنا سليمان التيمي، عن أبي مجلز. وأخرجها البيهقي^(١٠)، من طريق أبي زكريا بن أبي إسحاق المزكي، عن أبي الحسن الطرائفي، عن عثمان بن سعيد، عن عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة. وأخرجها هناد بن السري^(١١)، من طريق وكيع، عن سفيان، عن جابر، عن مجاهد. جميعهم (عبيد الله بن الحارث، ومجاهد، وعبيد الله بن أبي يزيد، والضحاك، وقتادة، وأبو مجلز، وعلي بن أبي طلحة) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه.

فالرواية التي من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن عبيد الله بن الحارث لم يتابع ابن أبي حاتم عليها سوى هناد، بينما الأولى التي فيها مجاهد، وكانت موقوفة على عبد الله بن الحارث من قوله كان لها متابعات وكانت الأكثر طرقاتاً، وهذا يشير إلى أنها الأصح، ويبقى أن نتأكد أين يكون السند متصلًا.

فبالرجوع إلى تراجم الرواة نجد أن من شيوخ حبيب بن أبي ثابت: ابن عمر، وابن عباس، وأم سلمة، وحكيم بن حزام، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، وزيد بن أرقم، وأبي وائل، وزيد بن وهب، وعاصم بن ضمرة، وأبي الطفيل، وأبي عبد الرحمن السلمي، وإبراهيم بن

(١) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٤٨٣.

(٢) هناد بن السري، الزهد- باب أصحاب الأعراف ١/ ١٥٠ ح ٢٠٠.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٤٨٣.

(٤) سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور ٥/ ١٤٨ ح ٩٥٧.

(٥) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٤٨٣.

(٦) المرجع السابق ٥/ ١٤٨٦، ١٤٨٨.

(٧) ابن المبارك، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد - باب ذكر النار ٢/ ١٢٠.

(٨) المرجع السابق - باب فضل ذكر الله عز وجل ١/ ٤٨٣ ح ١٣٧٢.

(٩) ابن المبارك، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد - باب فضل ذكر الله عز وجل ١/ ٤٨٣ ح ١٣٧٣.

(١٠) البيهقي، البعث والنشور - باب ما جاء في أصحاب الأعراف ص: ١٠٤ ح ١٠٠، البيهقي، شعب الإيمان - فصل

في فداء المؤمن ١/ ٥٨٧.

(١١) هناد بن السري، الزهد- باب أصحاب الأعراف ١/ ١٥٢ ح ٢٠٤.

سعد بن أبي وقاص، وذر الهمداني، وأبي صالح ذكوان، والسائب بن فروخ، وطاووس، وأبي المنهال عبد الرحمن بن مطعم، ونافع بن جبير، وكريب، وعروة، عبدة بن أبي لبابة، وعمارة بن عمير. ولم نجد في شيوخه مجاهد بن جبر^(١).

أما مجاهد، فمن شيوخه: أبو أيوب، وزيد، وعائشة، وأبو هريرة، وأسامة بن زيد، رضي الله عنهم، وعدة. أما تلاميذه: زيد بن أسلم، وصفوان بن سليم، وعمرو بن دينار، وهلال بن علي، وشريك بن أبي نمر، ووجدت حبيباً من تلاميذ مجاهد^(٢).

وأما عبد الله بن الحارث، فمن شيوخه: عمر، وعثمان، وأبي بن كعب، وعلي، والعباس، رضي الله عنهم، وكعب الأحبار، وطائفة، وأرسل حديثاً^(٣).

إذا يروي حبيب عن مجاهد، لكن لم أجد ما يدل على اتصال بين مجاهد، وعبد الله بن الحارث، فبذلك أرجح أن الرواية المقطوعة، أصح من الموقوفة كما ذكر ابن كثير.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥ / ٢٨٩، وينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥ / ٣٥٨.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ٤٤٩، وينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٧ / ٢٢٨.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ١ / ٢٠٠.

المبحث الثاني: تعقبته في الوصل والإرسال

أولاً: تعريف الوصل:

لغة: الواو والصاد واللام أصلٌ واحد يدل على ضمَّ شيءٍ إلى شيءٍ حتَّى يعلِّقَهُ، وَالْوَصْلُ: صِدُّ الْهَجْرَانِ، وخلاف الفصل، ويعني كلُّ شيءٍ اتصلَ بشيءٍ فما بينهما وصلة^(١).
اصطلاحاً: الوصل هنا بمعنى الاتصال، والاتصال هو أول شروط صحة الحديث^(٢)، والحديث المتصل: ما اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه^(٣). وقد يكون المتصل مرفوعاً، أو موقوفاً.

ثانياً: تعريف الإرسال:

لغة: الرء والسين واللام أصل واحد مُطَرِّدٌ مُنْقَاسٌ، يَدُلُّ عَلَى الْإِنْبِعَاثِ وَالْإِمْتِدَادِ، ويأتي بمعنى الإطلاق والإهمال، وبمعنى الترك، وكذلك عدم المنع، والنَّخْلِيَّةُ، والتَّنْزِيلُ^(٤).
اصطلاحاً: المرسل: هو ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ، مما سمعه من غيره^(٥).
وقد اختلف في تحديد مصطلح المرسل على وجوه:

الوجه الأول: ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ فيخرج بذلك ما أضافه صغار التابعين ومن بعدهم. والوجه الثاني: إضافة التابعي إلى النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير. والوجه الثالث: ما سقط منه رجل وهو على هذا هو والمنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين. والوجه الرابع: قول غير الصحابي رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: فيدخل في عمومه كل من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره^(٦).

(١) ينظر: الفراهيدي، العين ٧/ ١٥٢، ابن فارس، مقاييس اللغة ٦/ ١١٥، ابن منظور، لسان العرب ١١/ ٧٢٦.

(٢) ينظر: ماهر فحل، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء ص: ٢٣٢.

(٣) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٤٤، برهان الدين الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث ص: ٦٤، ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث ١/ ١١٢، محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث ص: ١٧١.

(٤) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ٢/ ٣٩٢، ابن منظور، لسان العرب ١١/ ٢٨٥.

(٥) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٥١، العلائي، جامع التحصيل ص: ٢٣، برهان الدين الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث ص: ٦٨، محمد سلامة، لسان المحدثين ٥/ ٧٧.

(٦) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٥٤٣.

وللمرسل أنواع عند علماء الحديث والأصول، منها: مرسل الصحابي، وهو أن يروي الصحابي عن النبي ﷺ ما لم يدركه أو يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه^(١)، وهذا النوع من المراسيل محتج به عند جمهور المحدثين، لقول ابن الصلاح: "ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي، مثلما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قاذحة، لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم"^(٢).

إلا أن بعض العلماء ذكروا أنه لا يحتج به، فقد ذكر ابن حجر أن ابن القطان قد رد أحاديث مراسيل الصحابة^(٣). ومنهم أيضاً: أبو بكر الباقلاني، والغزالي، وابن الأثير، وغيرهم^(٤)، احتجوا بأنهم لم يعرفوا عمَّن يروي الصحابي، ولو علموا أنه يروي عن صحابي لم يكن لهم إلا القول بحجيته.

ولكن الرأي الراجح في مسألة مرسل الصحابي هو الاحتجاج به، فقد قال السيوطي: "الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشتربون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى؛ لأن أكثر رواياتهم، عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رَوَّها بيَّنوها، بل أكثر ما رواه الصحابة، عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيلية، أو حكايات، أو موقوفات"^(٥)، فخلاصة الأمر في مرسل الصحابي أن الإجماع منعقد على الاحتجاج به، على رأي الجمهور.

أما مرسل غير الصحابي فقد اختلف العلماء في الاحتجاج به:

منهم من ضعف الحديث المرسل، وقال بعدم العمل به، وعلى هذا جمهور المحدثين، والأصوليين، وجماعة من الفقهاء^(٦)، ويقول الخطيب في حكم المرسل: "وكذلك الحكم فيمن أرسل حديثاً عن شيخ، إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه، وسمع ما عداه، وقد اختلف العلماء في وجوب العمل بما هذه حاله، فقال بعضهم: إنه مقبول ويجب العمل به، إذا كان المرسل ثقة عدلاً، وهذا قول مالك وأهل المدينة وأبي حنيفة وأهل العراق وغيرهم، وقال محمد بن إدريس

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ٢٣٤.

(٢) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٥٦.

(٣) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ١ / ١٥٤.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٥٤٧.

(٥) جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ٢٣٤.

(٦) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب ١ / ٦٠.

الشافعي وغيره من أهل العلم: لا يجب العمل به، وعلى ذلك أكثر الأئمة من حفاظ الحديث ونقاد الأثر، واختلف مُسَقِّطو العمل بالمرسل في قبول رواية الصحابي خبراً عن النبي ﷺ^(١)، ويقول الإمام مسلم: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"^(٢). فخلاصة الأمر أن جماهير العلماء على أن مرسل غير الصحابي لا يحتج به.

ومنهم من قبل الحديث المرسل، واحتج به، كأبي حنيفة، ومالك، وأحمد، قال النووي: "وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد وكثيرون من الفقهاء أو أكثرهم يحتج به"^(٣)، وقد نقل السخاوي قول ابن كثير في المرسل: "المبهم الذي لم يسم، أو سمي ولم تعرف عينه لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لها بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند أحمد وغيره من هذا القبيل كثير، وكذا يمكن الانفصال عن الأخير؛ بأن الموقوف لا انحصار له فيما اتصل، بخلاف المحتج به"^(٤)، وهذا يشير إلى أن ابن كثير من هذا القسم الذي يحتج بالمرسل.

وينبغي التنبيه على أن من يقبل الحديث المرسل إنما يقبله إذا صح باقي الإسناد، أما إذا كانت فيه علة أخرى فلا يقبلونه^(٥)، وأمر آخر أن المرسل للحديث إذا كان غير متحرز في الرواية، أي: يرسل عن الضعفاء، فلا يقبل مرسله مطلقاً، بل يجب أن يكون ممن لا يرسل إلا عن الثقات، وفي هذا قال ابن عبد البر: "والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقف عما أرسله؛ حتى يسمي من الذي أخبره"^(٦).

وأما عن تعارض الوصل والإرسال: عندما يروى الحديث مرسلًا في حين، وفي حين آخر متصلًا، فإن للعلماء في ذلك أقوال، حيث لا يوجد في ذلك قاعدة، لكن يختلف الأمر بحسب المرجحات لكل رواية، مثل الراوي الأحفظ، وكثرة الرواة، وملازمة التلميذ للشيخ، وما إلى ذلك من المرجحات، وأقوالهم مختصرة على النحو الآتي: ترجيح الرواية الموصولة على

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٣٨٤.

(٢) مسلم، صحيح مسلم ١/ ٣٠.

(٣) النووي، المجموع شرح المذهب ١/ ٦٠.

(٤) السخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث ١/ ١٨٢.

(٥) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٥٦٩.

(٦) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ١٧.

المرسلة؛ لأنه من قبيل زيادة الثقة. وقيل: ترجيح الرواية المرسلة. وقيل: الاعتبار لأكثر الرواة عدداً. وقيل: الترجيح للأحفظ. وقيل: التساوي بين الروایتين والتوقف^(١).

وليتضح منهج ابن كثير في الوصل والإرسال، وكيف تعقب على العلماء في المواطن التي تكلم فيها العلماء في هذا الباب؛ سنعرض لما تعقب فيه ابن كثير على غيره من العلماء في الوصل والإرسال:

المسألة الأولى (٢٦):

رواية ابن أبي لیلی عن معاذ رضي الله عنه قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَغَضِبَ أَحَدُهُمَا حَتَّى أَنَّهُ لِيَحْتَلِ إِلَيَّ أَنْ أَنْفَهُ لِيَتَمَرَّعُ مِنَ الْغَضَبِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ يَقُولُهَا هَذَا الْغَضْبَانُ لَذَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ".

القول المتعقب عليه:

أن عبد الرحمن بن أبي لیلی لم يلق معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ فروايته عنه مرسلة، حكاها الترمذي^(٢).

التعقب:

قال ابن كثير معقياً على كلام الترمذي في سماع عبد الرحمن من معاذ رضي الله عنه: "وقد يكون عبد الرحمن بن أبي لیلی سمعه من أبي بن كعب رضي الله عنه كما تقدم، وبلغه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ فإن هذه القصة شهدها غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم"^(٣).

دراسة المسألة:

يرى ابن كثير أن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ رضي الله عنه، إنما كان سماعه من أبي رضي الله عنه؛ ولأن القصة شهدها أكثر من صحابي؛ فيكون قد تحقق له السماع عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وبلغه الحديث عن معاذ رضي الله عنه ولم يسمعه منه.

(١) ينظر: السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث ١/ ٢١٦، الولوي، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث

١/ ١٣٧، ماهر فحل، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ص: ٢٠٠.

(٢) ينظر: الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الدعوات - باب ما يقول عند الغضب ٥/ ٣٤٥٢ ح ٥٠٤.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ١١٢.

وقد أخرج هذا الحديث: أبو داود الطيالسي^(١)، والإمام أحمد^(٢)، وعبد بن حميد^(٣)، والطبراني^(٤)، وابن السني^(٥)، والترمذي^(٦)، والنسائي^(٧)، وابن أبي شيبة^(٨)،

وهناد بن سري^(٩)، جميعهم من طريق عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ رضي الله عنه.

وأخرج النسائي الحديث: من طريق يزيد بن زياد عن عبد الملك بن عمير، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب رضي الله عنه^(١٠)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النسائي قدم قبل هذا الحديث، بقوله: "وذكر الاختلاف على عبد الملك بن عمير في خبر أبي بن كعب رضي الله عنه"^(١١)؛ فقوله مشعر بتصحيحه للخبر عن أبي رضي الله عنه، لا عن معاذ رضي الله عنه.

وروى البخاري^(١٢)، ومسلم^(١٣) هذا الحديث من وجه آخر من طريق عدي بن ثابت، عن سليمان بن سرد.

فالحديث ثابت كما رأينا عند البخاري ومسلم، من طريق آخر، فيكون الطريق الذي فيه معاذ رضي الله عنه صحيحاً لغيره.

ولكن رواية عبد الملك بن عمير، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، فيها انقطاع بين عبد الرحمن بن أبي ليلى ومعاذ بن جبل رضي الله عنه، ففي ترجمة ابن أبي ليلى يذكر المزي في شيوخه أبي بن كعب رضي الله عنه، ومعاذ بن جبل رضي الله عنه^(١٤)، لكن البزار قال: "عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع

-
- (١) ينظر: الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي ١/ ٤٦٣ ح ٥٧١.
(٢) ينظر: أحمد، مسند أحمد ٣٦/ ٤٠٥ ح ٢٢٠٨٦، وأيضاً ٣٦/ ٤٢٥ ح ٢٢١١١.
(٣) ينظر: عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص: ٦٨ ح ١١١.
(٤) ينظر: الطبراني، المعجم الكبير ٢٠/ ١٤٠-١٤١ ح ٢٨٦، وح ٢٨٧، وح ٢٨٨، وح ٢٨٩.
(٥) ينظر: ابن السني، عمل اليوم والليلة - باب ما يقول إذا غضب ص: ٤٠١ ح ٤٥٤.
(٦) ينظر: الترمذي، سنن الترمذي - باب ما يقول عند الغضب ٥/ ٣٤٥٢ ح ٥٠٤.
(٧) ينظر: النسائي، السنن الكبرى - باب ما يقول إذا غضب ٩/ ١٥٠ ح ١٠١٤٩.
(٨) ينظر: ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - باب ما ذكر في الغضب مما يقوله الناس ٥/ ٢١٦ ح ٢٥٣٨٣، وأيضاً باب ما يقول الرجل إذا اشتد غضبه ٦/ ٧٥ ح ٢٩٥٨٢.
(٩) ينظر: هناد بن السري، الزهد باب الغضب ٢/ ٦٠٩.
(١٠) ينظر: النسائي، السنن الكبرى ٩/ ١٥١ ح ١٠١٥١، وأيضاً النسائي، عمل اليوم والليلة ص: ٣٠٦ ح ٣٩١.
(١١) النسائي، عمل اليوم والليلة ص: ٣٠٦.
(١٢) ينظر: البخاري، صحيح البخاري - باب صفة إبليس وجنوده ٤/ ١٢٤ ح ٣٢٨٢.
(١٣) ينظر: مسلم، صحيح مسلم - باب فضل من يملك نفسه عند الغضب ٤/ ٢٠١٥ ح ٢٦١٠.
(١٤) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٧/ ٣٧٢-٣٧٧.

من معاذ رضي الله عنه ^(١)، وقال الدارقطني رداً على من قال أن سماعه منه صحيح: "فيه نظر؛ لأن معاذاً رضي الله عنه قديم الوفاة، مات في طاعون عمواس، وله نيف وثلاثون سنة" ^(٢)، لكن في تعقيبه على هذا الحديث يقول الدارقطني: "يرويه عبد الملك بن عمير، واختلف عنه؛ فرواه الثوري، وإسرائيل، وزائدة، وجريز، عن عبد الملك، عن ابن أبي ليلى، عن معاذ رضي الله عنه، خالفه يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن عبد الملك، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، والصحيح قول من قال: عن معاذ رضي الله عنه" ^(٣).

وهذا القول للترمذي يؤيد ما ذهب إليه ابن كثير عندما قال: "وقد يكون عبد الرحمن ابن أبي ليلى سمعه من أبي بن كعب رضي الله عنه كما تقدم، وبلغه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ فإن هذه القصة قد شهدها غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم" ^(٤).

ويقول ابن العراقي: "وبخط الحافظ الضياء أنه لم يسمع من معاذ بن جبل رضي الله عنه، .. قلت: هذا الذي ذكر العلائي أنه وجد بخط الضياء حكاة الحافظ أبو محمد عبد العظيم المنذري عن الترمذي وابن خزيمة، وقال المنذري وهو ظاهر جداً، وقال البيهقي: إنه لم يدرك معاذاً رضي الله عنه ولا عبد الله بن زيد، ثم روى عن ابن خزيمة أنه لم يسمع منهما وفي العلل للدارقطني أنه قيل له يصح سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من معاذ رضي الله عنه فقال فيه نظر لأن معاذاً رضي الله عنه قديم الوفاة مات في طاعون عمواس" ^(٥). وقد ذكره ابن أبي حاتم في المراسيل، ولم يذكر في سماعه من معاذ رضي الله عنه شيئاً ^(٦).

والإسناد الذي عند النسائي رجاله ثقات، رجال الشيخين غير يزيد بن زياد، وهو ابن أبي الجعد، فقد روى له البخاري في "خلق أفعال العباد" ^(٧)، والنسائي ^(٨)، وابن ماجه ^(٩)، وهو صدوق

(١) الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار ١ / ٢٢٦.

(٢) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٦ / ٦٠.

(٣) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٦ / ٥٧.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ١١٢.

(٥) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٢٠٥.

(٦) ينظر: ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ١٢٥.

(٧) ينظر: البخاري، خلق أفعال العباد ص: ٦٠.

(٨) ينظر: النسائي، السنن الكبرى - باب ما يقول لمن أهدي له ٩ / ١٢١ ح ١٠٠٦٢.

(٩) ينظر: ابن ماجه، سنن ابن ماجه - باب تقصير الصلاة في السفر ١ / ٣٣٨ ح ١٠٦٤.

حسن الحديث^(١)، وقال المنذري: "رواه أبو داود والترمذي والنسائي كلهم من رواية عبد الرحمن ابن أبي ليلى عنه وقال الترمذي هذا حديثٌ مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ ابن جبل رضي الله عنه. مات معاذ في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام ابن ست وسنين، والذي قاله الترمذي واضح؛ فإن البخاري ذكر ما يدل على أن مولد عبد الرحمن بن أبي ليلى سنة سبع عشرة، وذكر غير واحد أن معاذ ابن جبل رضي الله عنه توفي في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة، وقيل: سنة سبع عشرة، وقد روى النسائي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب رضي الله عنه وهذا متصل، والله أعلم"^(٢).

وبذلك يتضح أن رواية ابن أبي ليلى عن معاذ رضي الله عنه مرسلة، والصحيح روايته عن أبي بن كعب رضي الله عنه؛ لأن الأئمة نصوا على عدم سماع ابن أبي ليلى من معاذ رضي الله عنه كما تقدم.

المسألة الثانية (٢٧):

رواية عبد الرحمن بن سابط عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواية عطاء بن سائب عن عبد الرحمن، حيث قال ابن أبي حاتم: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "دُحِيتِ الْأَرْضُ مِنْ مَكَّةَ، وَأَوَّلُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ الْمَلَائِكَةُ، فَقَالَ اللَّهُ: إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً، يَعْنِي مَكَّةَ".

القول المتعقب عليه:

إرسال عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعدم سماع عطاء من عبد الرحمن.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا مرسل، وفي سنده ضعف"^(٣).

(١) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٢ / ١٣٠-١٣١، قاله الأرنؤوط في حاشية أبو داود، سنن أبي داود ١٦١ / ٧.

(٢) المنذري، الترغيب والترهيب - كتاب الأدب وغيره الترغيب في الحياء ٣ / ٣٠٣ ح ٤١٧١.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٢١٧.

دراسة المسألة:

روى ابن أبي حاتم حديث: "دحيت الأرض من مَكَّة متصلاً^(١)، وابن كثير يرى أنه مرسل؛ لأن عبد الرحمن بن سابط ليس صحابياً؛ لأن كتب تراجم الصحابة ذكرت أنه تابعي فقد سئل ابن معين عن سماع عبد الرحمن عن جابر؟ فأجاب: "عبد الرحمن بن سابط يرسل عنهم ولم يسمع منهم" ذكر ذلك ابن أبي حاتم^(٢)، ونقل ابن الأثير عن أبي عبد الله بن منده قوله: "عبد الرحمن بن سابط، عن النبي ﷺ مرسل"^(٣)، وقال المزي في ترجمته: "تابعي، أرسل عن النبي ﷺ"^(٤)، وقال ابن حجر: "وأما هو فتابعي كثير الإرسال، ويقال: لا يصح له سماع من صحابي، أرسل عن النبي ﷺ كثيراً"^(٥)، فإذا كان لم يسمع من الصحابة فمن باب أولى أن لا يكون قد سمع من النبي ﷺ، وبهذا يتأكد إرسال عبد الرحمن للحديث عن النبي ﷺ.

المسألة الثالثة (٢٨):

رواية ثور بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

القول المتعقب عليه:

رواية الإمام مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما، بدون عكرمة بينهما^(٦).

التعقب:

قال ابن كثير: "قلت: وقد رواه الإمام مالك في الموطأ، عن ثور بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، ورواه الدراوردي عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما وزاد: "وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ"، وهذا أصح"^(٧).

(١) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٧٦.

(٢) ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ١٢٨.

(٣) ابن الأثير الجزري، أسد الغابة ٣ / ٤٤٦.

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٧ / ١٢٣.

(٥) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة ٥ / ١٧٥.

(٦) ينظر: مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري - كتاب الرضاع - باب ما جاء في رضاعة الصبي ٢ / ١١٧٣٨.

(٧) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٦٣٣.

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير الإمام مالكا، وذلك في روايته الحديث الموقوف من طريق ثور بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وثور بن زيد: قال فيه أحمد وأبو حاتم: "صالح الحديث"^(١)، وقال يحيى القطان: "ثقة"^(٢)، ومثله قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي^(٣)، زاد يحيى: يروي عنه مالك، ویرضاه^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥). وقال البيهقي: "مجهول"^(٦)، وقال ابن عبد البر: "وهو صدوق، ولم يتهمه أحد يكذب وكان ينسب إلى رأي الخوارج والقول بالقدر، ولم يكني، قال: يدعو إلى شيء من ذلك"^(٧).

وقال الذهبي: "شيخ مالك اتهمه بالقدر محمد بن البرقي وكأنه شبه عليه"^(٨)، وقال أيضاً: "ثقة"^(٩)، قال ابن حجر: "وقرأت بخط الذهبي في الميزان: أتهمه ابن البرقي بالقدر ولعله شبه عليه بثور بن يزيد انتهى. والبرقي لم يتهمه؛ بل حكى في الطبقات أن مالكا سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد، وذكر غيرهما وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: كانوا لأن يخرؤا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة وقد ذكر المزي أن مالكا روى أيضاً عن ثور بن يزيد الشامي فلعله سئل عنه؟ وذكره ابن المديني في الطبقة التاسعة من الرواة عن نافع"^(١٠).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٦٨، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤ / ٤١٧، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٣٨٤، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٢.

(٢) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات ص: ٥٣.

(٣) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ١٩٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٦٨، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤ / ٤١٧، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٣٨٤، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٢.

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤ / ٤١٧.

(٥) ابن حبان، الثقات ٦ / ١٢٨.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٣.

(٧) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢ / ١.

(٨) الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ١٢٤، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٣، الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٥٨.

(٩) الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٣، الذهبي، الكاشف ١ / ٢٨٥.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٢.

وقد سئل مالك بن أنس لقي ثور بن زيد ابن عباس؟ قال: "لا لم يلقه"^(١)، روى عن عكرمة^(٢)، وقال ابن حجر: "قوله أرسل عن ابن عباس رضي الله عنهما يخالفه قول ابن الحذاء، حيث ذكره في رجال الموطأ، فذكر عن ابن البرقي أن مالكا ترك ذكر عكرمة بين ابن عباس رضي الله عنهما وثور"^(٣)، وقال ابن العراقي: "قال بشر بن عمر الزهراني قلت لمالك بن أنس لقي ثور بن زيد ابن عباس فقال لا لم يلقه"^(٤)، وذكر المزي من شيوخه عبد الله بن عباس، وقال: "ولم يدركه"^(٥).

فهو لم يرو عن ابن عباس رضي الله عنهما مباشرة؛ لأنه لم يدركه كما قال الأئمة، إنما روى عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وسواء هو الذي أسقط عكرمة أم أسقطه مالك، فالأصح الرواية التي بينه وبين ابن عباس رضي الله عنهما عكرمة، كما قال ابن كثير.

-
- (١) ينظر: العلائي، جامع التحصيل ص: ١٥٣، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٤٦، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤/ ٤١٦، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣/ ٣٨٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢.
- (٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٨، البخاري، التاريخ الكبير ٢/ ١٨١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٤٦٨، ابن حبان، الثقات ٦/ ١٢٨.
- (٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢.
- (٤) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٤٦.
- (٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤/ ٤١٦.

المسألة الرابعة (٢٩):

رواية الزبيرقان عن الصحابي زيد بن ثابت رضي الله عنه.

القول المتعقب عليه:

رواية أحمد حيث قال: حدثنا يزيد، حدثنا ابن أبي ذئب عن الزبيرقان أن رهطاً من قريش مرّ بهم زيد بن ثابت رضي الله عنه، وهم مجتمعون، فأرسلوا إليه غلامين لهم؛ يسألانه عن الصلاة الوسطى؟ فقال: هي العصر، فقام إليه رجلان منهم فسألاه، فقال: هي الظهر. ثم انصرفا إلى أسامة بن زيد رضي الله عنه فسألاه، فقال: هي الظهر؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر بالهجير، فلا يكون وراءه إلا الصف والصفان، والناس في قائلتهم وفي تجارتهم، فأنزل الله: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة: ٢٣٨]، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَيَنْتَهِيَنَّ رَجَالٌ أَوْ لِأَحْرَقَنَّ بُيُوتَهُمْ".

التعقب:

قال ابن كثير: "الزبيرقان: هو ابن عمرو بن أمية الضمري، لم يدرك أحداً من الصحابة. والصحيح ما تقدم من روايته، عن زهرة بن معبد، وعروة بن الزبير رضي الله عنه"^(١).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير على الإمام أحمد في روايته عن ابن أبي ذئب عن الزبيرقان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

والزبيرقان قال عنه يحيى بن سعيد: "ثقة"^(٢)، ومثله قال النسائي^(٣)، وذكره البخاري^(٤)، وقال علي بن المديني: "كان صاحب حديث"^(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٦)، وذكره ابن

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٦٤٦.

(٢) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال ٥ / ٣٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٣١٠.

(٣) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٢٣٧، الذهبي، الكاشف ١ / ٤٠١، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٩ / ٢٨٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٣٠٩، العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٣٢٧، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٤٣٤.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٣١٠، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال ٥ / ٣٣.

(٦) ابن حبان، الثقات ٦ / ٣٤٠.

خلفون في الثقات^(١). روى عن أسامة بن زيد رضي الله عنه ولم يسمع منه، وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه ولم يسمع منه، قاله أبو زرعة، والمزي، والذهبي، وابن حجر^(٢).

فهذا يؤكد أنه لم يلق أحداً من الصحابة حتى أن المزي قال: "والصحيح عن زهرة، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه"^(٣)، أما روايته عن عروة بن الزبير فهي صحيحة فقد ذكره المزي أيضاً من شيوخه^(٤).

فتأكد كلام ابن كثير بأن روايته عن الصحابة خطأ، وإنما روايته عن عروة بن الزبير، وزهرة.

المسألة الخامسة (٣٠):

حديث جابر رضي الله عنه عن الملائكة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَوْ قَالَا لَا لَأَمْطَرَ عَلَيْهِمُ الْوَادِي نَارًا".

القول المتعقب عليه:

وصل ابن مردويه، والحاكم للحديث.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقال أبو بكر بن مردويه: حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا أحمد بن داود المكي، حدثنا بشر بن مهران، أخبرنا محمد بن دينار، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جابر رضي الله عنه قال: "قدم على النبي صلى الله عليه وسلم العاقب والطيب، فدعاهما إلى الملائكة فواعدها على أن يلاعنا الغداة. قال: فغدا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذ بيد علي وفاطمة والحسن والحسين، ثم أرسل إليهما فأبيا أن يجيئا وأقرا بالخراج، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَوْ قَالَا لَا لَأَمْطَرَ عَلَيْهِمُ الْوَادِي نَارًا"، قال جابر رضي الله عنهما: فيهم نزلت ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] قال جابر: {وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ} رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي بن

(١) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣٣.

(٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٩/ ٢٨٥، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٠٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٩، ينظر: صفى الدين الساعدي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص: ١٢٠، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣/ ٢٣٧.

(٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٩/ ٢٨٥.

(٤) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٩/ ٢٨٥.

أبي طالب {أَبْنَاءَنَا} الحسن والحسين {وَنِسَاءَنَا} فاطمة"، وهكذا رواه الحاكم في مستدركه، عن علي بن عيسى، عن أحمد بن محمد الأزهرى عن علي بن حجر، عن علي بن مسهر، عن داود ابن أبي هند، به بمعناه. ثم قال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، هكذا قال. وقد رواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن المغيرة عن الشعبي مرسلًا، وهذا أصح وقد روي عن ابن عباس والبراء رضي الله عنهم نحو ذلك^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن مردويه والحاكم روايتهما الحديث موصولًا، وقد أخرج هذا الحديث الحاكم^(٢)، والواحدي^(٣)، وأبو نعيم^(٤)، جميعهم من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعًا. وقد قال الحاكم بعد الحديث: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، ولم أجد من أخرجه غيرهم.

ولم أجد هذه الرواية عند أبي داود الطيالسي، وكذلك لم أجد الرواية التي أشار إليها ابن كثير عن ابن عباس، والبراء رضي الله عنهم.

المسألة السادسة (٣١):

رواية الطبري عن قتادة حديثًا مرسلًا.

القول المتعقب عليه:

قال قتادة: {لَمَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ} [النساء: ٧٩] عقوبة يا ابن آدم بذنبك. قال: ودُكر لنا أن نبي الله ﷺ كان يقول: "لَا يُصِيبُ رَجُلًا خَدَشُ عُوْدٍ وَلَا عَثْرَةٌ قَدَمٍ وَلَا اخْتِلَاجُ عِزْقٍ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَمَا يَغْفُو اللَّهُ أَكْثَرَ".

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٥٥.

(٢) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين - ذكر نبي الله وروحه عيسى ابن مريم صلوات الله وسلامه عليهما ٢ / ٦٤٩ ح ٤١٥٧.

(٣) الواحدي، أسباب النزول ص: ١٠٧.

(٤) أبو نعيم، دلائل النبوة ص: ٣٥٣ ح ٢٤٤، وأبو نعيم، تاريخ أصبهان أخبار أصبهان ٢ / ٣٣٩.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا الذي أرسله قتادة قد روي متصلاً في الصحيح: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، وَلَا نَصَبٌ، حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على قتادة روايته الحديث مرسلًا، واستدل به هذا الحديث على هذا الوجه دون أن يسنده مع أن هذا الحديث الذي رواه قتادة مرسلًا قد جاء في الصحيح مرفوعاً، مرة من حديث عائشة رضي الله عنها^(٢)، وأخرجه أيضاً البخاري^(٣)، والترمذي^(٤)، وأبو داود^(٥)، والنسائي^(٦) جميعهم من طرق عن عائشة رضي الله عنها. وقال الترمذي بعد الحديث: "وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص، وأبي عبيدة بن الجراح، وأبي هريرة، وأبي أمامة، وأبي سعيد، وأنس، وعبد الله بن عمرو، وأسد بن كرز، وجابر بن عبد الله، وعبد الرحمن بن أزهر، وأبي موسى. حديث عائشة حديث حسن صحيح". وأخرجه غيرهم خلق كثير واقتصرت على الكتب الستة مخافة الإطالة من غير أن يكون لها داع هنا.

وأخرجه مسلم مرة أخرى من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وأبي هريرة رضي الله عنه^(٧)، وكذلك البخاري^(٨)، والترمذي^(٩)، وغيرهم.

وهذا القول لقتادة قد رواه الطبري بسنده إلى قتادة في تفسير الآية^(١٠)، فيكون ابن كثير يتعقب على الطبري رواية الحديث مرسلًا عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويستدل بأن الحديث روي في الصحيح، وقد ثبت ذلك كما سبق، فصح تعقب ابن كثير على الطبري.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٣٦٣.

(٢) مسلم، صحيح مسلم - كتاب البر والصلة والآداب - باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، أو حزن، أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها ٤ / ١٩٩١ ح ٢٥٧٢.

(٣) البخاري، صحيح البخاري - كتاب المرضى - باب ما جاء في كفارة المرض ٧ / ١١٤ ح ٥٦٤٠.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الجنائز - باب ما جاء في ثواب المريض ٣ / ٢٨٨ ح ٩٦٥.

(٥) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الجنائز - باب عيادة النساء ٣ / ١٨٤ ح ٣٠٩٣.

(٦) النسائي، السنن الكبرى - كتاب الطب - كفارة المريض ٧ / ٤٨ ح ٧٤٤٣.

(٧) مسلم، صحيح مسلم - كتاب البر والصلة والآداب - باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، أو حزن، أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها ٤ / ١٩٩٢ ح ٢٥٧٣.

(٨) البخاري، صحيح البخاري - كتاب المرضى - باب ما جاء في كفارة المرض ٧ / ١١٤ ح ٥٦٤١.

(٩) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الجنائز - باب ما جاء في ثواب المريض ٣ / ٢٨٩ ح ٩٦٦.

(١٠) ينظر: ابن جرير، جامع البيان ٧ / ٢٤١.

المبحث الثالث: تعقبته في التدليس

التدليس:

لغة: الدَّالُّ وَاللَّامُ وَالسِّينُ أَصْلٌ يُدُلُّ عَلَى سَثْرٍ وَظُلْمَةٍ. الدَّلْسُ، بِالتَّحْرِيكِ: الظُّلْمَةُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَا يُدَالِسُ، أَي لَا يُخَادِعُ. والمُدَالَسَةُ: المُخَادَعَةُ. وَمِنْهُ التَّدْلِيْسُ فِي البَيْعِ، وَالتَّدْلِيْسُ فِي البَيْعِ: كِتْمَانُ عَيْبِ السِّلْعَةِ عَنِ المُشْتَرِي، فَكَأَنَّهُ خَادَعَهُ وَأَتَاهُ بِهِ فِي ظَلَامٍ. قَالَ الأزْهَرِيُّ: وَمِنْ هَذَا أُخِذَ التَّدْلِيْسُ فِي الإسْنَادِ، وَهُوَ أَنْ يَحْدِثَ المَحْدِثُ عَنِ الشَّيْخِ الأَكْبَرِ، وَقَدْ كَانَ رَأَاهُ إِلا أَنَّهُ سَمِعَ مَا أَسْنَدَهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ دُونِهِ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّبَغَاتِ (١).

اصطلاحاً: ينقسم التدليس إلى ثلاثة أقسام: الأول: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمع منه، موهماً أنه سمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر، ومثال ذلك أن يقول: قال فلان أو عن فلان، ولا يقول حدثنا، ولا أخبرنا فلان (٢). وصورة ذلك: وهو أن يسقط اسم شيخه الذي سمع منه، ويرتقي إلى شيخ شيخه بعن وأن وقال، أو يسقط أداة الرواية، ويسمي الشيخ فقط فيقول: فلان مثلاً (٣).

وأما عن حكمه: فقد اختلف في أهل هذا القسم، فقليل: يرد حديثهم مطلقاً سواء أثبتوا السماع أم لا، وأن التدليس نفسه جرح، والصحيح التفصيل؛ فإن صرح بالاتصال كقوله سمعت أو أخبرنا فهو مقبول يحتج به، وأن يأتي بلفظ يحتمل فحكمه حكم المرسل.

أما القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف (٤).

أما القسم الثالث: وهذا لم يذكره ابن الصلاح: وهو شر أقسام التدليس، وهو تدليس التسوية، وصورته: أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف غير ثقة عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأولى، فيسقط الضعيف من السند، ويجعل

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة ٢/ ٢٩٦، ابن منظور، لسان العرب ٦/ ٨٦.

(٢) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٧٣، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٥٥، الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١/ ١٧٣.

(٣) برهان الدين الحلبي، التبيين لأسماء المدلسين ص: ١٢.

(٤) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٧٤، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٣٥٧، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٥٥.

الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني، بلفظ محتمل فيسوي الإسناد كله ثقات؛ ولهذا سمي تدليس التسوية^(١).

ولبيان منهج ابن كثير في التدليس نورد المسألة التالية التي تكلم فيها بهذا الشأن:

المسألة (٣٢):

رواية أبي الزبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأُحْدٍ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْوَابِ طَيْرٍ خُضِرٍ، تَرُدُّ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، وَتَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلٍ مِنْ ذَهَبٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَشْرِبِهِمْ، وَمَأْكُلِهِمْ، وَحُسْنَ مُنْقَلَبِهِمْ قَالُوا: يَا لَيْتَ إِخْوَانُنَا يَعْلَمُونَ مَا صَنَعَ اللَّهُ لَنَا، لِنَلَّا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ، وَلَا يَنْكُلُوا عَنِ الْحَرْبِ" فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَبْلِغُهُمْ عَنْكُمْ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ: ﴿لَوْلَا تَحَسَّبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] وَمَا بَعْدَهَا".

القول المتعقب عليه:

رواية أحمد، وابن جرير من طريق إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد، عن أبي الزبير المكي، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

التعقب:

جاء ابن كثير برواية أبي داود، والحاكم، والتي من طريق إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال عنها: "وهذا أثبت"^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على أحمد، وابن جرير روايتهما للحديث من طريق إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد، عن أبي الزبير المكي، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقد أخرج هذا الحديث من هذه الطريق -إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد، عن أبي الزبير المكي، عن ابن عباس رضي الله عنهما- ابن المبارك^(٣)، وعبد بن حميد^(٤)، وابن أبي عاصم^(٥)، وأبو الشيخ

(١) برهان الدين الحلبي، التبيين لأسماء المدلسين ص: ١١، الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ١/ ٣٣٧، الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١/ ١٧٣.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ١٦٢-١٦٣.

(٣) ابن المبارك، الجهاد ص: ٦٠ ح ٦٢.

(٤) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص: ٢٢٧ ح ٦٧٩.

(٥) ابن أبي عاصم، الجهاد- ذكر ما أعد الله للشهداء من كرامته ٢/ ٥١١ ح ١٩٤، ١٩٥.

الأصبهاني^(١). ومن الطريق الأخرى التي وصفها ابن كثير بالأثبت، وهي طريق أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه أبو داود^(٢)، وابن أبي عاصم^(٣)، وأبو يعلى الموصلي^(٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧).

وأخرجه البيهقي^(٨)، من طريق آخر عن سفيان الثوري عن سالم الأفتس، عن سعيد بن جبير، به.

وأبو الزبير هذا مدلس، وهو من الطبقة الثالثة عند ابن حجر^(٩)، أي: أنه يجب أن يصرح بالسماع؛ لتقبل روايته، وهنا لم يصرح بالسماع؛ فلهذا قال ابن كثير أن الرواية عنه عن سعيد بن جبير أثبت.

قد يكون هذا من تدليسات أبي الزبير، فإن ثبتت روايته عن ابن عباس رضي الله عنهما وسمع منه، فتكون روايته عنه من قبيل المتصل، وروايته عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما من قبيل المزيد في متصل الأسانيد.

وقد ذكر المزي ابن عباس في شيوخ أبي الزبير^(١٠)، لكن أبا زرعة نقل عن سفيان بن عيينة أن أبا الزبير لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما^(١١)، وعن أبي حاتم قوله: "رأى ابن عباس رؤية"^(١٢)، إلا أنه ذكر ابن عباس رضي الله عنهما في شيوخه^(١٣)، ونقل أبو زرعة

-
- (١) الأصبهاني، جزء ما رواه الزبير عن غير جابر ص: ٥٦ ح ١٤.
 - (٢) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الجهاد - باب في فضل الشهادة ٣ / ١٥ ح ٢٥٢٠.
 - (٣) ابن أبي عاصم، الجهاد - ذكر ما أعد الله للشهداء من كرامته ٢ / ١٠١ ح ١٩٣، باب ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عن مسألة شهداء أحد ربههم أن يبلغ عنهم إخوانهم حالهم ١ / ٢١٥ ح ٥٢.
 - (٤) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٤ / ٢١٩ ح ٢٣٣١.
 - (٥) الأصبهاني، جزء ما رواه الزبير عن غير جابر ص: ١٢٥ ح ٧٣.
 - (٦) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الجهاد ٢ / ٩٧ ح ٢٤٤٤، كتاب التفسير - ومن سورة آل عمران ٢ / ٣٢٥ ح ٣١٦٥.
 - (٧) البيهقي، شعب الإيمان - كتاب الجهاد ٦ / ١٠٣ ح ٣٩٣٥، السنن الكبرى - جماع أبواب السير - باب فضل الشهادة في سبيل الله عز وجل ٩ / ٢٧٥ ح ١٨٥٢٠.
 - (٨) البيهقي، إثبات عذاب القبر - باب تمنى من غفر له أن يعلم قومه بما أكرمه الله به ص: ١٢٥ ح ٢١٤.
 - (٩) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: ٤٥.
 - (١٠) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٤٠٣.
 - (١١) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٢٨٧.
 - (١٢) المرجع السابق ص: ٢٨٧، لم أجد ذلك في كتابه.
 - (١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٧٥.

كذلك عن العلاءي أن حديثه عن ابن عمر وابن عباس وعائشة في صحيح مسلم^(١)، وبالرجوع إلى صحيح مسلم نجد أن له رواية فيه لكنه لا يروي عن ابن عباس رضي الله عنهما إلا بواسطة، وعند حصر ما روي له في صحيح مسلم نجد أن بينه وبين ابن عباس رضي الله عنهما مرة طاووس^(٢)، ومرة سعيد بن جبير^(٣)، ومرة عكرمة^(٤). وبالتالي أرجح أن روايته عن ابن عباس رضي الله عنهما من قبيل التدليس؛ لأنهما تعاصرا ولم يسمع منه قال ابن حجر في الفرق بين المدلس والمرسل الخفي: "أن التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي"^(٥)، وقد أثبت أبو حاتم اللقاء بينهما ونفى ابن عيينة وأبو زرعة السماع بينهما، فيكون هذا من قبيل التدليس.

-
- (١) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٢٨٧، ولم أجد ذلك في كتابه.
(٢) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب التشهد في الصلاة / ١ / ٣٠٣ ح ٤٠٣، كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب جواز الإقعاء على العقبين / ١ / ٣٨٠ ح ٥٣٦، مسلم، صحيح مسلم - كتاب الحج - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه / ٢ / ٨٦٨ ح ١٢٠٨.
(٣) مسلم، صحيح مسلم - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الجمع بين الصلاتين في الحضر / ١ / ٤٩٠ ح ٧٠٥.
(٤) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الحج - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه / ٢ / ٨٦٨ ح ١٢٠٨.
(٥) ابن حجر، نزهة النظر ص: ١٠٤.

المبحث الرابع: تعقبته في الاتصال والانقطاع

أولاً: تعريف الاتصال: وهو الوصل وقد سبق تعريفه في المبحث الثاني.

ثانياً: تعريف الانقطاع:

لغةً: الانقطاع مأخوذ من القطع والقاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صَرْمٍ وَإِبَانَةٍ شيء من شيء، وهو اسم ما قطع، يقال: قطعت الشيء أقطعه قطعاً، والقطيعة: الهُجران، يقال: تقاطع الرجلان، إذا تصارَما^(١).

اصطلاحاً: ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه، مما لا يشمل اسم المرسل، أو المعلق، أو المعضل، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي، عن الصحابي كمالك، عن ابن عمر رضي الله عنهما^(٢). وهذا هو التعريف المختار عند علماء الحديث.

ولكنهم اختلفوا في تعريف الحديث المنقطع، والتميز بينه وبين المرسل على وجوه:

منها: ما قاله الحاكم أنه فرق بينه وبين المنقطع بأن المرسل مخصوص بالتابعي، وأن المنقطع منه الإسناد فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور، لا معيناً ولا مبهماً^(٣).

ومنها: الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل، أو شيخ، أو غيرهما.

ومنها: ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله، وهو أن المرسل مخصوص بالتابعين، والمنقطع شامل له ولغيره، وهو عنده كل ما لا يتصل إسناده سواء كان يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره^(٤).

ومنها: أن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده، وهذا المذهب أقرب.

(١) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣ / ١٢٦٦، ابن فارس، مقاييس اللغة ٥ / ١٠١، ابن منظور، لسان العرب ٨ / ٢٨٢.

(٢) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٢١، ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث ص: ٥٦ - ٥٨، ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث ١ / ١٤١، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ٢٣٥، محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث ص: ٩٤.

(٣) ينظر: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث ص: ٢٧.

(٤) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١ / ٢٠.

وصار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته، فقال: "والمقطع: مثل المرسل، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعين عن الصحابة"^(١)، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما، ونحو ذلك. والله أعلم"^(٢).

وذكر الدكتور نور الدين عتر تعريفاً للمتأخرين قد اختاره ابن حجر فقال: "هو الحديث الذي سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع متعددة بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد وألا يكون الساقط في أول السند"^(٣).

ثالثاً: تعارض الاتصال والانقطاع:

يتعارض الاتصال مع الانقطاع عندما يأتي حديث بسند منقطع، ثم يأتي مرة أخرى الحديث بالسند نفسه ويكون متصلاً، فيختلف المحدثون في أي الإسنادين يقبل المتصل، أم المنقطع؟ فمنهم من يقبل الوصل إذا كانت هذه الزيادة من ثقة^(٤). ومنهم من يرجح الرواية المنقطعة، ولكن يحتاج ذلك إلى أن تعترض بمرجحات مثل كثرة عدد الرواة، وضبط الرواة، وغير ذلك. وقد تتساوى المرجحات في حديث ما بين الوصل والانقطاع فيتوقف فيه.

وسنرى كيف تعامل ابن كثير مع الاتصال والانقطاع وتعارضهما من خلال ما عرض له من مسائل أثناء تفسيره لكتابه تفسير القرآن العظيم، من خلال المسائل التالية:

المسألة الأولى (٣٣):

الاحتجاج برواية منقطعة في مسألة من تزوج امرأة في عدتها من حديث عمر رضي الله عنه قال: " أَيْمًا امْرَأَةً نُكِحَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ رُوجَّهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَرَقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدَتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ رُوجَّهَا الْأَوَّلِ، ثُمَّ كَانَ الْآخِرُ حَاطِبًا مِنَ الْخَطَّابِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدَتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ثُمَّ اعْتَدَتْ مِنَ الْآخِرِ، ثُمَّ لَمْ يَنْكَحْهَا أَبَدًا".

القول المتعقب عليه:

- (١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٢١.
- (٢) ينظر: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث ص: ٥٦ - ٥٨.
- (٣) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٣٦٩.
- (٤) ينظر: النووي، شرح النووي على مسلم ١/ ٧٤.

رواية الإمام مالك عن ابن شهاب، وسليمان بن يسار، عن عمر رضي الله عنه.

التعقب:

قال ابن كثير: "قلت: ثم هو منقطع عن عمر رضي الله عنه، وقد روى الثوري، عن أشعث، عن الشعبي، عن مسروق: أن عمر رضي الله عنه رجع عن ذلك وجعل لها مهرها، وجعلها يجتمعان"^(١).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير الدليل الذي استدل به الإمام مالك، حيث قال: "عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن سليمان بن يسار، أن طليحة الأسيدي، كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها، فنكحت في عدتها فضربها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالمخفقة ضربات، وفرق بينهما، ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أيا امرأة نكحت في عدتها، فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول، ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب، وإن كان دخل بها فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من الأول، ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبداً"

قال مالك: وقال سعيد بن المسيب: ولها مهرها بما استحل منها قال مالك: "الأمر عندنا في المرأة الحرة يتوفى عنها زوجها، فتعتد أربعة أشهر وعشراً، إنها لا تنكح، إن ارتابت من حيضتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة إذا خافت الحمل"^(٢).

وهنا رواه عن عمر رضي الله عنه سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار، وابن كثير قال أنهما ابن شهاب وسليمان، فهم ثلاثة عن عمر رضي الله عنه.

أولهم: سعيد بن المسيب: قال ابن سعد: "قالوا: وكان سعيد بن المسيب جامعاً ثقة كثير الحديث ثبتاً فقيهاً مفتياً مأموناً ورعاً عالياً رفيعاً"^(٣)، وقال أيضاً: "سئل سعيد بن المسيب هل أدركت عمر بن الخطاب؟ فقال: لا"^(٤)، ومات ابن المسيب سنة أربع وتسعين في خلافة الوليد ابن عبد الملك، وهو ابن خمس وسبعين سنة^(٥)، وقال ابن سعد أيضاً: "قال علي بن زيد: ولد سعيد بن المسيب بعد أن استخلف عمر بأربع سنين، ومات وهو ابن أربع وثمانين

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٦٤٠.

(٢) مالك، موطأ مالك - كتاب النكاح - باب جامع ما لا يجوز فيه النكاح ٢/ ٥٣٦ ح ٢٧.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣/ ٢٠٨.

(٤) المرجع السابق ٥/ ٩٠.

(٥) المرجع السابق ٥/ ١٠٩.

سنة^(١)، وكانت خلافة عمر رضي الله عنه سنة ثلاث عشرة، وانتهت سنة ثلاث وعشرين، فلم يسمع من عمر رضي الله عنه؛ لأن عمر رضي الله عنه توفي وابن المسيب كان صغيراً.

وثانيهما: سليمان بن يسار: وقال أبو زرعة: "مديني ثقة مأمون فاضل عابد"^(٢)، قال عنه يحيى بن معين: "ثقة"^(٣)، وقال ابن حبان البستي: "وكان سليمان من فقهاء أهل المدينة وعباد التابعين، كان مولده سنة أربع وثلاثين ومات سنة تسع ومائة"^(٤)، فقد كان مولده بعد وفاة عمر رضي الله عنه فلم يسمع منه، قال الذهبي: "كان فقيهاً إماماً مجتهداً، رفيع الذكر"، ولم يُذكر في شيوخه عمر رضي الله عنه^(٥).

أما ثالثهم الزهري: فإن مولده فيما قاله دحيم وأحمد بن صالح: في سنة خمسين، وفيما قاله خليفة بن خياط: سنة إحدى وخمسين، هكذا قال الذهبي^(٦)، وكان موته شهاب سنة أربع وعشرين ومائة، كما قال سفيان بن عيينة^(٧)، قال ابن المديني: "وصلى خلف أبي بكر، ولقي عمر وعلياً رضي الله عنهما، ولم يرو عنهم شيئاً"^(٨)، وهو مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر^(٩). فثالثتهم لم يسمعوا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيكون الأثر منقطعاً.

أما السند الآخر الذي يرويه سفيان الثوري، فقد أخرجه سعيد بن منصور^(١٠)، والبيهقي^(١١)، وابن كثير^(١٢)، ثالثتهم من طريق أشعث عن الشعبي عن مسروق عن عمر رضي الله عنه. فيكون هذا الأثر أيضاً منقطعاً، وبما أن كلاً من الأثرين منقطع فلا يترجح أحدهما على الآخر.

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٩٠ / ٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٤٩ / ٤.

(٣) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ١٥٧ / ٣.

(٤) ابن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار ص: ١٠٦.

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام ٥٧ / ٣.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣٢٦ / ٥.

(٧) البخاري، التاريخ الكبير ٢٢١ / ١.

(٨) ابن المديني، العلل ص: ٦١.

(٩) ابن حجر، طبقات المدلسين ص: ٤٥، ينظر: جلال الدين السيوطي، أسماء المدلسين ص: ٨٤.

(١٠) سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور ٢١٩ / ١ ح ٦٩٧.

(١١) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب عدة المدخول بها - باب الاختلاف في مهرها وتحريم نكاحها على الثاني ٧٢٦ / ١ ح ١٥٥٤٦.

(١٢) ابن كثير، مسند الفاروق ٤٣٧ / ١.

المسألة الثانية (٣٤):

غرابة حديث رواه الترمذي من طريق أبي البختري عن علي رضي الله عنه قال: لَمَّا نَزَلَتْ: لَوْلَا عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: "لَا وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ". فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ} [المائدة: ١٠١] .

القول المتعقب عليه:

قال الترمذي: "حسن غريب من حديث علي رضي الله عنه، وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما"^(١).

التعقب:

قال ابن كثير: "وكذا رواه الترمذي، وابن ماجه، والحاكم، من حديث منصور بن وردان، به، ثم قال الترمذي: حسن غريب. وفيما قال نظر؛ لأن البخاري قال: لم يسمع أبو البختري من علي رضي الله عنه"^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير الترمذي في حكمه على الحديث بأنه حسن غريب؛ وفيه عن أبي البختري، عن علي رضي الله عنه.

وقد أخرج الحديث: أحمد^(٣)، والمروزي^(٤)، وابن ماجه^(٥)، والترمذي^(٦)، والبخاري^(٧)،

(١) الترمذي، سنن الترمذي ٥ / ٢٥٦.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٨٢.

(٣) أحمد، مسند أحمد ٢ / ٢٣٦ ح ٩٠٥.

(٤) المروزي، السنة - ذكر السنن التي هي تفسير لما افترضه الله ص: ٤٠ ح ١٢٧.

(٥) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب المناسك - باب فرض الحج ٢ / ٩٦٣ ح ٢٨٨٤.

(٦) الترمذي، سنن الترمذي أبواب الحج - باب كم جاء في فرض الحج ٣ / ١٦٩ ح ٨١٤.

(٧) البخاري، مسند البخاري ٣ / ١٢٦ ح ٩١٣.

وأبو يعلى^(١)، وذكره العقيلي في الضعفاء^(٢)، وابن أبي حاتم^(٣)، والدارقطني^(٤)، والحاكم^(٥)، جميعهم من طريق علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن أبي البختری، عن علي رضي الله عنه.

أما أبو البختری^(٦): فهو سعيد بن أبي عمران، وقيل: سعيد بن فيروز^(٧).

قال سلمة بن كهيل: "أبو البختری كثير الحديث، يرسل حديثه"^(٨)، قال حبيب بن أبي ثابت: "اجتمعت أنا وسعيد بن جبیر وسعيد أبو البختری الطائي، وكان الطائي أعلمنا وأفقهنا"^(٩)، وقال هلال بن خباب: "كان من أفاضل أهل الكوفة"^(١٠).

قال شعبة: "لم يدرك أبو البختری علياً رضي الله عنه ولم يره"^(١١)، وقال أيضاً: "كان أبو البختری كثير الحديث، يرسل حديثه، ويروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يسمع من كبير أحد، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن، وما كان عن فهو ضعيف"^(١٢)، ومثله قال ابن سعد^(١٣)، والذهبي^(١٤)، وابن حجر^(١٥).

(١) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١/ ٣٩٦ ح ٥١٧، ١/ ٤١٢ ح ٥٤٢.

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ١٩٠.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٧١٣ ح ٣٨٥٧، ٤/ ١٢١٧ ح ٦٨٧٥.

(٤) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الحج - باب المواقيت ٣/ ٣٣٨ ح ٢٧٠٣.

(٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب التفسير ٢/ ٣٢٢ ح ٣١٥٧.

(٦) قال العيني: "سعيد بن فيروز: وهو ابن أبي عمران، أبو البختری، بفتح الباء الموحدة، وسكون الخاء المعجمة، وفتح التاء المثناة من فوق، وكسر الراء، الطائي، مولاهم الكوفي"، العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١/ ٤٠٢.

(٧) البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ٥٠٧.

(٨) الذهبي، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٩٤.

(٩) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٥٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٦٠، الذهبي، الكاشف ١/ ٤٤٢، الذهبي، تاريخ الإسلام ٢/ ١٠٢٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣، ابن حجر، لسان الميزان ٧/ ٤٥٢.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣.

(١١) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٢، ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ٧٤، الذهبي، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٩٤، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٢٦، العلاتي، جامع التحصيل ص: ١٨٣.

(١٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٣.

(١٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٧.

(١٤) المرجع السابق ٤/ ٤٩٤.

(١٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٢.

وقال يحيى بن معين: "ثقة"^(١)، وقال: "هو ثبت، ولم يسمع من علي رضي الله عنه شيئاً"^(٢)، وقال ابن نمير: "ثقة"^(٣)، وسكت عنه البخاري^(٤).

وقال العجلي: "تابعي، ثقة، فيه تشيع"^(٥)، وقال أبو داود: "لم يسمع من أبي سعيد رضي الله عنه"^(٦)، وقال أبو زرعة: "كوفى ثقة"^(٧)، قال أيضاً: "عن عمر مرسل"^(٨)، وقال أيضاً: "لم يدرك أبو البختري سلمان رضي الله عنه"^(٩).

وقال أبو حاتم: "ثقة"^(١٠)، وقال أيضاً: "أبو البختري الطائي صدوق"^(١١)، وقال أيضاً: "لم يسمع من علي ولم يدركه"^(١٢). وقال ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه: "لم يدرك أبا ذر ولا أبا سعيد ولا زيد بن ثابت ولا رافع بن خديج، وهو عن عائشة مرسل"^(١٣).

وذكره ابن حبان في الثقات^(١٤)، قال أبو أحمد الحاكم: "وليس هو بالقوي عندهم"^(١٥). وذكره ابن منجويه^(١٦)، وقال ابن ماكولا: "كان موثقاً"^(١٧)، قال المزي: "وعن علي بن

(١) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٥٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٦٠، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١/ ٣٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣.

(٢) ينظر: ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣/ ٣٩٥، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١/ ٣٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣، والتوثيق لم يرد في تاريخه إنما فقط أنه لم يسمع من علي رضي الله عنه.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣٤٠.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ٥٠٦.

(٥) العجلي، الثقات ص: ١٨٧.

(٦) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١/ ٣٣، العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١/ ٤٠٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٥٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٦٠، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١/ ٣٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣.

(٨) ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ٧٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣.

(٩) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٢٧.

(١٠) ينظر: العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١/ ٤٠٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٦٠، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١/ ٣٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٥٥.

(١٢) ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ٧٤، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٢٧.

(١٣) ينظر: ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ٧٧.

(١٤) ابن حبان، الثقات ٤/ ٢٨٦، ابن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار ص: ١٧٠.

(١٥) أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى ٢/ ٣٢٦.

(١٦) ابن منجويه، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٥٣.

(١٧) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ١/ ٤٦١.

أبي طالب عليه السلام مرسل^(١). قال الذهبي: "عن علي عليه السلام مرسلًا"، وقال أيضاً: "صدوق"^(٢)، وقال أيضاً: "وكان نبيلًا جليلاً"^(٣). وقال العلائي: "كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة عليهم السلام وغيرهم"^(٤).

وقال ابن حجر: "وأرسل عن عمر وعلي وحذيفة وسلمان وابن مسعود عليهم السلام"^(٥)، وقال: "تابعي جليل"^(٦). وقال العيني: "وهو ثبت لم يسمع من علي شيئاً"^(٧). قال الزركلي: "ثقة في الحديث"^(٨)، وينظر في ترجمته أيضاً^(٩).

فمن ترجمته يتأكد أن روايته عن علي عليه السلام مرسلة.

وللحديث طرق أخرى غير طريق علي عليه السلام، قال العقيلي في ذلك: "وهذا يروى من غير هذا الوجه بأسانيد أصلح من هذا"^(١٠)، فربما كان مراد الترمذي من هذا القول أن الحديث حسن من أسانيد غير هذا الإسناد، مثل ما رواه مسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه^(١١)، وما رواه ابن ماجه أيضاً من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه^(١٢)، وما رواه الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما^(١٣)، و البزار قد قال في ذلك: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي عليه السلام، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد تقدم ذكرنا في أبي البختری، أنه لم يسمع من علي عليه السلام"^(١٤).

(١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١ / ٣٣.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ٤٩٤.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ٢ / ١٠٢٤.

(٤) العلائي، جامع التحصيل ص: ١٨٣، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٢٧.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٧٢.

(٦) ابن حجر، لسان الميزان ٧ / ٤٥٢.

(٧) العيني، مغاني الأختار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٤٠٢.

(٨) الزركلي، الأعلام ٣ / ٩٩.

(٩) السيد أبو المعاطي النوري، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٢ / ٤٥، أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى ٢ / ٣٢٧، صفي الدين الساعدي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص: ١٤٢، الذهبي، الكاشف ١ / ٤٤٣.

(١٠) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤ / ١٩٠.

(١١) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الحج - باب فرض الحج مرة كل عام ٢ / ٩٧٥ ح ١٣٣٧.

(١٢) سنن ابن ماجه - أبواب الحج - باب فرض الحج ٤ / ١٣٥ ح ٢٨٨٥.

(١٣) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الحج - باب المواقيت ٢ / ٢٨٠ ح ٢٠١.

(١٤) البزار، مسند البزار ٣ / ١٢٧.

وأيضاً مما يستحق الذكر أن الترمذي أشار في كتابه في موضع آخر، أن البخاري ذكر عدم سماعه من علي عليه السلام: "سمعت محمداً يقول: أبو البخاري لم يدرك علياً عليه السلام"^(١). فكل ذلك يؤكد أن مراد الترمذي، أن الغرابة في سنده، وهي علة عدم سماع أبو البخاري عن علي عليه السلام، أما قوله حسن فهذا عن مته، وهذا ما أرجحه.

المسألة الثالثة (٣٥):

تفرد الإمام أحمد برواية فيها انقطاع.

القول المتعقب عليه:

روى أحمد حديثاً من طريق شريح بن عبيد عن ثوبان عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: "إِنَّ رَبِّي، عَزَّ وَجَلَّ، وَعَدَنِي مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ، مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا".
التعقب:

بعد أن ذكر ابن كثير الحديث من رواية الطبراني، قال: "هذا لعله هو المحفوظ بزيادة أبي أسماء الرحبي، بين شريح وبين ثوبان عليه السلام والله أعلم"^(٢).
دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الإمام أحمد روايته من طريق شريح عن ثوبان مباشرة^(٣)، وأتى بالرواية التي عند الطبراني من طريق شريح عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان^(٤).
ويبدو أن شريح يرسل عن ثوبان مع أنه ذكر في شيوخه^(٥)، لكن ذكر أيضاً أنه لم يسمع من الصحابة، حيث ذكر العلاني أن محمد بن عوف سئل هل سمع شريح بن عبيد من أبي الدرداء عليه السلام؟ فقال: لا، قيل له: فسمع أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: ما أظن ذلك؛ وذلك لأنه لا يقول في شيء من ذلك سمعت، وهو ثقة^(٦).

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الحج - باب ما جاء كم فرض الحج ٣ / ١٦٩ ح ٨١٤.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٩٥-٩٦.

(٣) أحمد، مسند أحمد ٣٧ / ٩٨ ح ٢٢٤١٨.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٩٢ ح ١٤١٣.

(٥) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٢٨.

(٦) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٤٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٢٨.

فيكون الأشبه أن هناك حلقة بين شريح وثوبان، وقد تكون هذه الحلقة هي أبو أسماء الرحبي، وللتثبت من ذلك فلا بد من التأكد من سماعه من ثوبان، وقد ثبت ذلك عند الأئمة فقد ذكر أنه سمع من ثوبان؛ البخاري^(١)، وابن أبي حاتم^(٢)، وابن حبان^(٣)، والذهبي^(٤). وبذا يتأكد ما قاله ابن كثير، فهو الصواب بإذن الله.

المسألة الرابعة (٣٦):

انقطاع في السند بين محمد بن المنكدر وسلمان الفارسي رضي الله عنه في حديث "رَبَطَ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ - أَوْ قَالَ: خَيْرٌ - مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ فِيهِ وَقِيَ فَنَتْنَةُ الْقَبْرِ، وَنَمَّا لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

القول المتعقب عليه:

تفرد به الترمذي من هذا الوجه، وقال: هذا حديث حسن، وفي بعض النسخ لسنن الترمذي زيادة: وليس إسناده بمتصل، وابن المنكدر لم يدرك سلمان رضي الله عنه.

التعقب:

قال ابن كثير: "قلت: الظاهر أن محمد بن المنكدر سمعه من شَرْحَبِيلِ بْنِ السَّمْطِ"^(٥).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الترمذي في قوله أن ابن المنكدر لم يدرك سليمان رضي الله عنه، حيث قال الترمذي: "هذا حديث حسن"^(٦)، ثم قال: "وحديث سلمان رضي الله عنه إسناده ليس بمتصل، محمد بن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي رضي الله عنه وقد روي هذا الحديث عن أيوب بن موسى، عن مكحول، عن شرحبيل بن السمط، عن سلمان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم"^(٧)، فقال ابن كثير أن الظاهر أن محمداً

(١) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير ٦ / ٣٧٦.

(٢) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٧٠، ٦ / ٢٥٩.

(٣) ينظر: ابن حبان، الثقات ٥ / ١٧٩.

(٤) ينظر: الذهبي، الكاشف ٢ / ٨٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ٤٩٢.

(٥) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ١٩٩.

(٦) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب فضائل الجهاد والسير - باب ما جاء في فضل المرابطة ٤ / ١٨٩ ح ١٦٦٥.

(٧) المرجع السابق ٤ / ١٨٩ ح ١٦٦٦.

سمعه من شرحبيل. وهذا يتأكد من أن رواية محمد بن المنكدر عن سلمان رضي الله عنه مرسلة^(١)، ذكر ذلك في ترجمته. ولم يُذكر في شيوخ محمد بن المنكدر شرحبيل بن السمط^(٢)، وكذلك لم يُذكر في تلاميذ شرحبيل محمد بن المنكدر^(٣)، لكن هذا لا ينفي أن يكون قد رواه عنه لأن كتب التراجم تذكر عادة بعض التلاميذ أو الشيوخ وتشير إلى أن هناك غيرهم، وبالتالي قد يكونون من غير المذكورين. هذا وقد روي الحديث من طرقٍ، منها: ما أخرجه مسلم^(٤)، من طريق مكحول، وكذلك النسائي^(٥)، من طريق أبي عبيدة بن عقبة، كلاهما عن شرحبيل بن السمط، عن سلمان رضي الله عنه.

المسألة الخامسة (٣٧):

تعقب في سماع ابن أبي ليلى من عمر رضي الله عنه قال: صَلَاةُ السَّفَرِ رُكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْأَضْحَى رُكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفِطْرِ رُكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رُكْعَتَانِ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ، عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه.

القول المتعقب عليه:

تعقب على ابن معين، وأبي حاتم، والنسائي، قولهم بعدم سماع ابن أبي ليلى من عمر رضي الله عنه، وكذلك أبو يعلى الموصلي في روايته للحديث، عن الثقة، عن عمر رضي الله عنه، وأيضاً ابن ماجه حيث قال في سنده: عن كعب بن عجرة عن عمر رضي الله عنه.

التعقب:

(١) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٥٠٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥ / ٣٥٣، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٢٨٩.

(٢) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٥٠٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥ / ٣٥٣.

(٣) ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢٢ / ٤٥٥، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢ / ٤١٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٢٢.

(٤) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الإمارة - باب فضل الرباط في سبيل الله ٣ / ١٥٢٠ ح ١٩١٣.

(٥) النسائي، سنن النسائي - كتاب الجهاد - باب فضل الرباط ٦ / ٣٩ ح ٣١٦٧.

قال ابن كثير: "وهذا إسناد على شرط مسلم. وقد حكم مسلم في مقدمة كتابه بسماع ابن أبي ليلى، عن عمر رضي الله عنه. وقد جاء مصرحاً به في هذا الحديث وفي غيره، وهو الصواب إن شاء الله" ^(١).

دراسة المسألة:

يرى ابن كثير أن لابن أبي ليلى سماع من عمر رضي الله عنه، أما ابن معين: فقد قال عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه: "ثقة" ^(٢)، وسئل عن سماعه من عمر رضي الله عنه؟، فقال: "لم يره"، وأيده ابن المديني، وشعبة ^(٣)، فابن معين على أنه لم يسمع من عمر رضي الله عنه.

أما ابن ماجه: فقد روى الحديث فقال: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا شريك، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر رضي الله عنه" ^(٤)، وفي الحديث الذي يليه يقول: "حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال: حدثنا محمد بن بشر قال: أنبأنا يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن عمر رضي الله عنه" ^(٥)، فقد رواه مرة عن ابن أبي ليلى عن عمر رضي الله عنه، ومرة جعل بينهما كعب ابن عجرة، فليس واضحاً هنا أكان ابن ماجه يؤيد أن بينهما كعب بن عجرة أم لا؟.

أما النسائي فلم أجد له شيئاً في هذا.

ويذكر ابن كثير أن أبا يعلى الموصلي قد روى الحديث، فقال عن الثقة عن عمر رضي الله عنه، ولكن في مسند أبي يعلى يقول: "حدثنا أبو خيثمة، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر رضي الله عنه" ^(٦)، فهو قد روى عن ابن أبي ليلى عن عمر رضي الله عنه بدون أن يجعل بينهما الثقة.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٣٩٦.

(٢) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٣٠١، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٣) ينظر: ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ٩٧، العلاتي، جامع التحصيل ص: ٢٢٦، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٢٠٤، ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ١٢٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٦١.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب تقصير الصلاة في السفر ١ / ٣٣٨ ح ١٠٦٣.

(٥) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب تقصير الصلاة في السفر ١ / ٣٣٨ ح ١٠٦٤.

(٦) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١ / ٢٠٧ ح ٢٤١.

أما أبو حاتم فقد قال عنه: "لا بأس به"^(١)، أما في سماعه من عمر رضي الله عنه فقد قال في ذلك، أنه لا يصح^(٢)، وذكر أنه ولد في بعض خلافة عمر رضي الله عنه، و يذكر أنه رأى عمر رضي الله عنه، حيث نقل عنه قوله: "ولدت لست بيقين من خلافة عمر رضي الله عنه"، ثم قال: "وبعض أهل العلم يدخل بينه وبين عمر رضي الله عنه البراء بن عازب رضي الله عنه وبعضهم يدخل بينه وبين عمر رضي الله عنه كعب بن عجرة"^(٣)، ولكن الغريب أنه في كتابه العلل يصح الرواية التي فيها ابن أبي ليلي عن عمر رضي الله عنه، على الرواية التي فيها بينهما كعب بن عجرة، حيث يرويهما سفيان فقواها؛ لأن سفيان الثوري فيها وهو أحفظ^(٤)، فليس واضحاً رأي ابن أبي حاتم إذا كان يوافق على سماعه من عمر رضي الله عنه أم لا.

أما البخاري فقد ترجم له، ولم يذكر عمر رضي الله عنه من شيوخه، وجاء بقوله: "ولدت لست سنين بقيت من خلافة عمر رضي الله عنه"^(٥)، وأما مسلم فقد قال: "وأسند عبد الرحمن بن أبي ليلي، وقد حفظ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وصحب علياً رضي الله عنه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً"^(٦).

وسئل أبو داود عن سماعه من عمر رضي الله عنه؟: "قد روى ولا أدري يصح أم لا، وقد رأيت من يدفعه"^(٧).

وللدارقطني في بيان هذا الحديث كلام؛ حيث سئل عنه فأوضح اختلاف الروايات فيه على وجوه مجملها أن الحديث روى من طريق وبينهما كعب بن عجرة، وطريق وبينهما أبو ليلي (عن أبيه)، وطريق بينهما الثقة، وختم بقوله: "والمحفوظ عن ياسين، عن زيد، عن ابن أبي ليلي، عن عمر رضي الله عنه، وهو الصواب إن شاء الله تعالى"^(٨)، فهو يؤيد سماعه من عمر رضي الله عنه.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٣٠١.

(٢) ينظر: ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ١٢٥، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٢٠٥.

(٣) ينظر: ابن أبي حاتم، المراسيل ص: ١٢٦.

(٤) ينظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٥٥٤.

(٥) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ٣٦٨.

(٦) مسلم، صحيح مسلم - مقدمة الإمام مسلم - باب ما تصح به رواية الرواة بعضهم عن بعض والتنبية على من غلط في ذلك ١ / ٣٤.

(٧) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل ص: ٣٤.

(٨) ينظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٢ / ١١٥ - ١١٧.

وترجم له الخطيب البغدادي وقال: "ولد عبد الرحمن في خلافة عمر بن الخطاب ؓ"، ولم يذكر عمر ؓ في شيوخه^(١). وقال الخليلي: "الحفاظ لا يثبتون سماعه من عمر ؓ"^(٢)، ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال: "عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ ؓ، وقد أدرك عمر ؓ"^(٣). وذكر الذهبي في السير أن هناك من قال أنه ولد في خلافة الصديق ؓ، أو قبل ذلك، وذكر عمر ؓ في شيوخه، ثم قال: "وقيل: بل ولد في وسط خلافة عمر ؓ، ورآه يتوضأ، ويمسح على الخفين"^(٤)، وقال مثل ذلك في تاريخ الإسلام إضافة إلى أنه يصغر عن السماع عنه^(٥). وأيضاً ترجم له ابن حجر فقال: "ولد لست بقين من خلافة عمر ؓ، روى عن أبيه وعمر ؓ"، ثم جاء بقول أبي خيثمة بعد روايته الحديث في مسنده: "تفرد به يزيد بن هارون هكذا ولم يقل أحد سمعت عمر ؓ غيره ورواه يحيى بن سعيد، وغير واحد عن سفيان، عن زبيد، عن عبد الرحمن، عن الثقة، عن عمر ؓ. ورواه شريك، عن زبيد، عن عبد الرحمن، عن عمر ؓ، ولم يقل سمعت وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه: وقد روى سماعه من عمر ؓ من طرق، وليست بصحيح"^(٦).

وعلى كلٍ سواء كانت هذه الرواية صحيحة أم لا، فقد جاء ابن كثير برواية أخرى تشهد لها يرويه ابن عباس ؓ عند مسلم^(٧)، وابن ماجه^(٨)، وأبي داود^(٩)، والنسائي^(١٠).

(١) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١١ / ٤٥٥.

(٢) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢ / ٥٤٧.

(٣) الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار ١ / ٢٢٦.

(٤) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٠.

(٥) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ٢ / ٩٦٦.

(٦) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٦٠ - ٢٦٢.

(٧) مسلم، صحيح مسلم - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب صلاة المسافرين وقصرها ١ / ٤٧٩ ح ٦٨٧.

(٨) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب تقصير الصلاة في السفر ١ / ٣٣٩ ح ١٠٦٨.

(٩) أبو داود، سنن أبي داود - تقريع صلاة السفر - باب من قال: يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون ٢ / ١٧ ح ١٢٤٧.

(١٠) النسائي، سنن النسائي - كتاب الصلاة - باب كيف فرضت الصلاة ١ / ٢٢٦ - ٤٥٦.

المبحث الخامس: تعقبته في الشاذ والمحفوظ

أولاً: تعريف الشاذ:

لغة: شذَّ الشين والذال يدل على الانفراد والمُفارقة، شذَّ عنه يشذُّ شذوذاً، انفرد عن الجمهور، فهو شاذ. وشذَّأذُّ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم. وشذَّانَ الحصى: المتفرق منه^(١).

اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريف الشاذ فقال الشافعي: "وهو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره"، وأيده في ذلك جماعة من الحجازيين.

وقال الحاكم النيسابوري: "هو الذي ينفرد به الثقة، وليس له متابع".

وقال الخليلي أن الذي عليه حفاظ الحديث: "أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ به ثقة أو غير ثقة، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به، ويرد ما شذ به غير الثقة"^(٢).

قال ابن الملقن: "والصواب التفصيل: وهو أن الراوي إذا انفرد بشيء فإن كان مخالفاً لما رواه من هو أحفظ منه وأضبط كان تفرده شاذاً مردوداً وإن لم يكن مخالفاً لغيره فإن كان المنفرد عدلاً حافظاً موثقاً بضبطه قبل تفرده وكان صحيحاً، وإن لم يكن موثقاً بضبطه لكن غير بعيد من درجة الحافظ الضابط كان حديثه حسناً وإن كان بعيداً من ذلك كان تفرده شاذاً منكراً. فحصل من هذا أن الشاذ المردود هو الفرد المخالف والفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يجبر تفرده"^(٣).

وقد عرفه ابن حجر فقال: "ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه"^(٤)، أو هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات

(١) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٥٦٥، ابن فارس، مقاييس اللغة ٣/ ١٨٠، ابن منظور، لسان العرب ٣/ ٤٩٤، الزبيدي، تاج العروس ٩/ ٤٢٣.

(٢) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٧٦، النووي، التقريب والتيسير ص: ٤٠، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٥٧، طاهر بن صالح، توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/ ٥١٢، أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٣٠٠.

(٣) ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث ١/ ١٦٩.

(٤) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: ٧٠.

كفقه الراوي وعلو سنده، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح، والمراد بالمقبول أعم من أن يكون ثقة أو صدوقاً^(١).

ثانياً: تعريف المحفوظ:

لغة: من حفظ والحاء والفاء والطاء أصل واحد يدل على مُراعاة الشيء، يقال حَفِظْتُ الشيء حفظاً، أي حرصته، وأيضاً بمعنى استَظَهَرْتُهُ، والحِفْظُ هو نقيضُ النسيان وهو التعاهد وقلة الغفلة، وحَفِظَ القرآن: استَظَهَرَهُ، أي وعاه على ظَهْرِ قلب، ومنه قول المحدثين: عَرَضَ محفوظاته على فلان، والحفاظ: المحافظة على الأمور^(٢).

اصطلاحاً: هو ما رواه الأوثق مخالفاً لمن دونه من الثقات^(٣)، أو هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أدنى منه رجحاناً^(٤).

ولابن كثير في ذلك منهجه الذي يتضح من خلال الآتي:

المسألة الأولى (٣٨):

مخالفة الثقة لغيره من الثقات.

القول المتعقب عليه:

قال أبو بكر بن مردويه حدثنا عبد الله بن جعفر من أصل كتابه، أنبأنا سمويه، أنبأنا عبد الله بن الزبير، أنبأنا سفيان، أنبأنا هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: "إِنْ كَانَ أَبَوَاكَ لَمَنْ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ: أَبُو بَكْرٍ وَالزُّبَيْرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"

(١) ينظر: أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٣٠٢.

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ٢ / ٨٧، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣ / ١١٧٢، الزبيدي، تاج العروس ٢٠ / ٢١٨، ابن منظور، لسان العرب ٧ / ٤٤١.

(٣) ينظر: أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٣٠٣، الولوي، شرح الأئيبوي على ألفية السيوطي في

الحديث ١ / ١٩١، محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث ص: ١٢٤.

(٤) ابن الحنبلي، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر ص: ٦٣.

التعقب:

قال ابن كثير: "ورفع هذا الحديث خطأ محض من جهة إسناده؛ لمخالفته رواية الثقات من وقفه على عائشة رضي الله عنها كما قدمناه، ومن جهة معناه؛ فإن الزبير رضي الله عنه ليس هو من آباء عائشة رضي الله عنها، وإنما قالت عائشة لعروة بن الزبير؛ ذلك لأنه ابن أختها أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن مردويه رفعه لحديث موقوف، ثبت أنه موقوف بأنه لم يروه غيره مرفوعاً، ثم إن الرفع يغير معنى الحديث ويكون خطأ؛ حيث إن الحديث من كلام عائشة رضي الله عنها لعروة بن الزبير، فلما رُفِعَ الحديث صار الكلام من النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها، والزبير ليس من آباء عائشة رضي الله عنهم، وهو كما قال.

وقد أخرج هذا الحديث موقوفاً: ابن أبي حاتم^(٢)، من طريق عبدة.

وأخرجه أيضاً الحميدي^(٣)، وسعيد بن منصور^(٤)، وابن ماجه^(٥)، وابن أبي داود^(٦)، وخيثمة بن سليمان^(٧)، من طريق سفيان بن عيينة. والحاكم^(٨)، من طريق أبي سعيد المؤدب. والبخاري^(٩)، والبيهقي^(١٠)، من طريق أبي معاوية. ومسلم^(١١)، من طريق ابن نمير وعبدة. جميعهم (عبدة، وسفيان بن عيينة، وأبي سعيد المؤدب، وأبي معاوية، وابن نمير) عن هشام بن

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ١٦٧.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٨١٥ ح ٤٥٠٧.

(٣) الحميدي، مسند الحميدي ١/ ٢٩٠ ح ٢٦٥.

(٤) سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور ٣/ ١١٢٥ ح ٥٤٥، سنن سعيد بن منصور - باب جامع الشهادة ٢/ ٣٧٩ ح ٢٩١٥.

(٥) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم - باب فضل الزبير ١/ ٤٦ ح ١٢٤.

(٦) مسند عائشة لابن أبي داود ص: ١٦ ح ٥٥.

(٧) خيثمة بن سليمان، من حديث خيثمة بن سليمان ص: ١٣٤.

(٨) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب التفسير - ومن سورة آل عمران ٢/ ٣٢٦ ح ٣١٦٦، كتاب المغازي والسرائيا ٣/ ٣١ ح ٤٣٢١.

(٩) البخاري، صحيح البخاري - كتاب المغازي - باب الذين استجابوا لله وللرسول ٥/ ١٠٢ ح ٤٠٧٧.

(١٠) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب تقرياق ما أخذ من أربعة أخماس الفياء غير الموجف عليه - باب إعطاء الفياء على الديوان، ومن يقع به البداية ٦/ ٥٩٨ ح ١٣٠٨٨، البيهقي، دلائل النبوة - كتاب المغازي - باب خروج النبي ﷺ إلى حمراء الأسد ٣/ ٣١٢.

(١١) مسلم، صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل طلحة والزبير ٤/ ١٨٨٠ ح ٢٤١٨.

عروة. وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، ومسلم^(٣)، والحاكم^(٤)، والبيهقي^(٥)، من طريق إسماعيل ابن أبي خالد، عن البهيّ. كلاهما (هشام بن عروة، والبهيّ) عن عروة بن الزبير بن أخت عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً.

(١) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة ٦ / ٣٧٧ ح ٣٢١٦٩.

(٢) أحمد بن حنبل، الزهد ص: ١١٩ ح ٧٧٩.

(٣) مسلم، صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل طلحة والزبير ٤ / ١٨٨١ ح ٢٤١٨.

(٤) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب معرفة الصحابة - ذكر مناقب حواري الرسول صلى الله عليه وسلم ٣ / ٤٠٩ ح ٥٥٦١.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه - باب إعطاء الفيء على الديوان، ومن يقع به البداية ٦ / ٥٩٨ ح ١٣٠٨٧.

المسألة الثانية (٣٩):

حديث ابن عباس رضي الله عنهما حين قال: حَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضٍ لَيْسَ فِيهَا مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمَا بِتَرِكْتِهِ فَقَدُوا جَامًا مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا بِالذَّهَبِ، فَأَخْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَوَجَدُوا الْجَامَ بِمَكَّةَ، فَقِيلَ: اشْتَرَيْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيِّ. فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَاءِ السَّهْمِيِّ فَحَلَفَا بِاللَّهِ لَشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا، وَأَنَّ الْجَامَ لِصَاحِبِهِمْ. وَفِيهِمْ نَزَلَتْ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ} [المائدة: ١٠٦].

القول المتعقب عليه:

مخالفة سعيد بن جبیر للثقات (عكرمة، ومحمد بن سيرين، وقتادة، ومجاهد، والحسن،

والضحاك).

التعقب:

جاء ابن كثير بالرواية ثم قال: "وكذا رواه أبو داود، عن الحسن بن علي، عن يحيى بن آدم، به. ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وهو حديث ابن أبي زائدة. ومحمد بن أبي القاسم، كوفي، قيل: إنه صالح الحديث، وقد ذكر هذه القصة مرسله غير واحد من التابعين منهم: عكرمة، ومحمد بن سيرين، وقتادة. وذكروا أن التحليف كان بعد صلاة العصر، رواه ابن جرير. وكذا ذكرها مرسله: مجاهد، والحسن، والضحاك. وهذا يدل على اشتهاؤها في السلف وصحتها"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الأئمة عكرمة، ومحمد بن سيرين، وقتادة، ومجاهد، والحسن، والضحاك روايتهم الحديث مرسلًا؛ برواية سعيد بن جبیر للحديث متصلًا. وقد أخرج هذا الحديث مرفوعًا: البخاري^(٢)، والترمذي^(٣)، وأبو يعلى^(٤)، والدارقطني^(٥)، والطحاوي^(٦)، والطبراني^(٧)،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٢٢٠.

(٢) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الوصايا - باب قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ} ٤ / ١٣ ح ٢٧٨٠.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي - باب ومن سورة المائدة ٥ / ٢٥٩ ح ٣٠٦٠.

(٤) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٤ / ٣٣٨ ح ٢٤٥٣.

(٥) الدارقطني، سنن الدارقطني - النذور ٥ / ٢٩٧ ح ٤٣٤٨.

(٦) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١١ / ٤٥٧ ح ٤٥٤٦.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٧١ ح ١٢٥٠٩.

وأبو نعيم^(١)، والبيهقي^(٢)، جميعهم من طرق عن محمد بن أبي القاسم، عن عبد الملك بن سعيد ابن جبير. وأخرجه الطحاوي^(٣)، الدارقطني^(٤)، كلاهما من طريق يحيى بن المهلب أبو كدينة، عن عطاء بن السائب. كلاهما (عطاء بن السائب، وعبد الملك بن سعيد) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

أما الطرق المرسلة التي رواها الأئمة في هذا الحديث، فقد وجدت بعضها، ولم أجد الآخر، فمن الطرق التي وجدتها، ما أخرجه ابن جرير الطبري من طريق الشعبي^(٥)، ومن طريق سعيد بن جبير^(٦)، وكذلك من طريق قتادة^(٧)، ومن طريق إبراهيم^(٨).

وبذلك يكون تعقب ابن كثير على الأئمة صحيحاً؛ لأن الرواية وجدت متصلة وعند البخاري أيضاً، فما الداعي لأن تروى مرسلة، ثم إن الظاهر في هذه المسألة أن رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما شاذة لمخالفته الثقات الذين رووا الحديث مرسلًا. بيد أن روايته صحيحة فلا تعد من قبيل الشذوذ والمخالفة. وإنما من قبيل التنوع والتعدد في كيفية رواية الحديث.

(١) أبو نعيم، معرفة الصحابة ٤/ ٢١٩٧ ح ٥٥٠٧.

(٢) البيهقي، السنن الصغير - كتاب الشهادات - باب شهادة أهل الذمة ٤/ ١٥٦ ح ٣٣٠٩، البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الشهادات - باب شروط الذين تقبل شهادتهم ١٤/ ٢٨١ ح ١٩٩٤٩، السنن الكبرى - كتاب الشهادات - باب: ما جاء في قول الله عز وجل: {يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت} [المائدة: ١٠٦] ١٠/ ٢٧٨ ح ٢٠٦٢٥.

(٣) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١١/ ٤٥٧ ح ٤٥٤٧.

(٤) الدارقطني، سنن الدارقطني - النذور ٥/ ٢٩٨ ح ٤٣٤٩.

(٥) ابن جرير، جامع البيان ١١/ ١٧٤ ح ١٢٩٤٨، ١٢٩٥٣١ ح ١٢٩٥٣١.

(٦) المرجع السابق ١١/ ١٧٤ ح ١٢٩٤٩.

(٧) المرجع السابق ١١/ ١٧٤ ح ١٢٩٥١.

(٨) المرجع السابق ١١/ ١٧٥ ح ١٢٩٥٠، ١٢٩٥٢ ح ١٢٩٥٢.

المسألة الثالثة (٤٠):

حديث: "ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت اليهود إلى النبي ﷺ فقالوا: نأكل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله؟ فأنزل الله: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ} [الأنعام: ١٢١]."

القول المتعقب عليه:

يتعقب ابن كثير على الروايات التي تذكر اليهود.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا فيه نظر من وجوه ثلاثة: أحدها: أن اليهود لا يرون إباحة الميتة حتى يجادلوا، الثاني: أن الآية من الأنعام، وهي مكية، الثالث: أن هذا الحديث رواه الترمذي، عن محمد بن موسى الحرشي، عن زياد بن عبد الله البكائي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما. ورواه الترمذي بلفظ أتى ناس النبي ﷺ فذكره وقال: حسن غريب، روي عن سعيد بن جبير مرسلًا.... ورواه ابن جرير من طرق متعددة، عن ابن عباس، وليس فيه ذكر اليهود، فهذا هو المحفوظ، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن أبي حاتم، وأبي داود، وابن جرير، والبخاري، لروايتهم سبب نزول الآية، وفيه ذكر اليهود أنهم سألوا رسول الله ﷺ فقالوا: نأكل مما قتلنا، ولا نأكل مما قتل الله؟ وقد أخرج هذا الحديث من طرق عدة منها ما جاء فيها أن المشركين هم الذين سألوا ذلك مثل ما أخرجه النسائي^(٢)، وابن أبي حاتم^(٣)، والطبراني^(٤)، الحاكم^(٥).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٢) النسائي، سنن النسائي - كتاب الضحايا - تأويل قول الله عز وجل: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} [الأنعام: ١٢١] ٧/ ٢٣٧ ح ٤٤٣٧، ٤/ ٣٦٤ ح ٤٥١١، السنن الكبرى - كتاب التفسير - سورة الأنعام - قوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} [الأنعام: ١٢١] ١٠/ ٩٤ ح ١١١٠٦.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٤/ ١٢٧٦ ح ٧١٩٥، ٤/ ٧١٩٦ ح ٧١٩٦، ٤/ ١٣٧٩ ح ٧٨٤٣، ٤/ ٧٨٤٤ ح ٧٨٤٤، ٤/ ١٣٨٠ ح ٧٨٤٦.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١١/ ٢٤١ ح ١١٦١٤.

(٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الذبائح ٤/ ٢٦٠ ح ٧٥٧٣.

ومن الطرق ما قالت أن اليهود هم من سألوا ذلك، ومن روى تلك هم الطبراني^(١)، والبيهقي^(٢)، ومنها ما قالت أنهم ناس ولم تحدد من هم، وهي الطريق التي رواها الترمذي^(٣) كل الطرق جاءت مروية عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وبقية الروايات لم تذكر من هم، فبالنظر إلى الأكثرية فهم من قالوا بأنهم المشركون، وبالتالي فهو المحفوظ كما قال ابن كثير، وما يؤكد أنها هي الرواية الصحيحة النقاط التي أشار إليها ابن كثير بعد إيراده للروايات التي ذكرت لليهود فقال في أحدها: أن سورة الأنعام مكية^(٤)، وبالتالي فمن غير المعقول أن يكون اليهود جادلوا في ذلك قبل أن يكون النبي ﷺ في المدينة، والثاني: أن الترمذي روى هذا الحديث وقال أنهم - ناس - ثم قال: "هذا حديث حسن غريب، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً، ورواه بعضهم عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن النبي ﷺ مرسل^(٥)، أما قوله بأن اليهود لا يرون إباحة الميتة حتى يجادلوا فالظن أن ذلك من شريعة اليهود أنهم يحرمون الميتة، ولن يروا إباحتها إلا إذا جادلوا في ذلك.

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٤٥٧ ح ١٢٢٩٥.

(٢) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الصيد - تسمية الله عند الإرسال ١٣ / ٤٤٨ ح ١٨٧٩٩، البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الصيد والذبائح - باب سبب نزول قول الله عز وجل: {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه} [الأنعام: ١٢١] ٩ / ٤٠٢ ح ١٨٨٩٦.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب: ومن سورة الأنعام ٥ / ٢٦٣ ح ٣٠٦٩.

(٤) ينظر: ابن جرير، جامع البيان ٩ / ١٤٤، تفسير ابن جزي التسهيل لعلوم التنزيل ١ / ٢٥٣.

(٥) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب: ومن سورة الأنعام ٥ / ٢٦٣ ح ٣٠٦٩.

المبحث السادس: تعقبته على الغرابة والتفرد

أولاً: تعريف الغرابة:

لغة: مادتها غرب فالغين والراء والباء أصل صحيح، وكلمة غير منقاسة لكنها متجانسة، فالغرب: حد الشيء، والغربة: الاغتراب، تقول منه: تَغَرَّبَ واغْتَرَبَ، بمعنى، فهو غريب، والتغريب: النفي عن البلد. وَغَرَبَ أَي بَعُدَ ؛ ويقال: اغْرُبَ عني أي تباعد، والغريب: الغامض من الكلام؛ وكلمة غريبة^(١).

اصطلاحاً: هو الحديث الذي تفرد به راويه، سواء تفرد به عن إمام يجمع حديثه أو عن راوٍ غير إمام؛ سُمِّيَ بذلك لأنه كالغريب الوحيد الذي لا أهل عنده، أو لبعده عن مرتبة الشهرة فضلاً عن التواتر^(٢). وهذا يعني أنه الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولو في واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل^(٣).

وللحديث الغريب تقسيمان:

الأول بحسب موضع الغرابة، وفيه قسمان أساسيان، وأقسام ثانوية:

- ١- الغريب متناً وإسناداً: وهو الحديث الذي لا يُروى إلا من وجه واحد.
 - ٢- الغريب إسناداً لا متناً: وهو الحديث الذي اشتهر بوروده من عدة طرق عن راوٍ، أو عن صحابي أو عدة رواة، ثم تفرد به راوٍ من وجه آخر غير ما اشتهر به الحديث.
- وأما الأقسام الثانوية فهي:

- ١- الغريب متناً لا إسناداً، أي: أنه في أول أمره فرد ثم اشتهر آخرًا، وهذا يرجع إلى الغريب إسناداً ومنتناً؛ لأنه إنما تعدد سنده فيما بعد المتفرد.
- ٢- الغريب بعض المتن، وهو ما انفرد فيه راويه بزيادة في متنه وهذا يرجع إلى الأول، فإنه غريب إسناداً ومنتناً من حيث هذه الزيادة.

(١) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ١٩١، ابن فارس، مقاييس اللغة ٤/ ٤٢٠، ابن منظور، لسان العرب ١/ ٦٣٩.

(٢) ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٣٩٦.

(٣) ينظر: محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث ص: ٣٨.

٣- الغريب بعض السند، وهذا يرجع إلى الغريب إسناداً لا متناً^(١).

أما التقسيم الآخر فهو بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين:

١- الغريب المطلق: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي: ما يتفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده، هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدة من الرواة.

٢- الغريب النسبي: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، يرويه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته واحد عن أولئك الرواة؛ وسُمِّي بهذا الاسم لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين^(٢).

ويتفرع عن هذا القسم أنواع:

أ- تفرد ثقة برواية الحديث: كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان.

ب- تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين: كقولهم: "تفرد به فلان عن فلان" وإن كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره.

ج- تفرد أهل بلد أو أهل جهة: كقولهم: "تفرد به أهل مكة، أو أهل الشام".

د- تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى: كقولهم: "تفرد به أهل البصرة، عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام، عن أهل الحجاز"^(٣).

ثانياً: تعريف التفرد:

لغة: والمادة له فرد فالفاء والراء والذال أصل صحيح يدل على وحدة. من ذلك الفُرْدُ وَهُوَ الْوَتْرُ، الْفَارِدُ وَالْفَرْدُ: الثَّوْرُ الْمُتَفَرِّدُ. وَظَنِيَّةٌ فَارِدٌ: انْقَطَعَتْ عَنِ الْقَطِيعِ، أَفْرَادُ النُّجُومِ: الدَّرَارِيُّ فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، وَالْفَرْدُ نِصْفُ الزَّوْجِ، وَالْفَرْدُ أَيْضاً: الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ، وَالْجَمْعُ أَفْرَادٌ، وَيُقَالُ: اسْتَفْرَدْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَخَذْتَهُ فَرْدًا لَا ثَانِيَ لَهُ وَلَا مِثْلَ^(٤).

(١) ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٣٩٧ - ٣٩٩.

(٢) ينظر: القاري، شرح نخبة الفكر ص: ٢٣٣.

(٣) ينظر: محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث ص: ٣٩ - ٤١.

(٤) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٥١٨، ابن فارس، مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٠، ابن منظور، لسان العرب ٣/ ٣٣١، الزبيدي، تاج العروس ٨/ ٤٨٢.

اصطلاحاً: هو ما تفرد به روايه بأي وجه من وجوه التفرد، فهو أعم من الغريب تدخل فيه أقسام لا تدخل في الغريب^(١).

لكن بعض العلماء لا يفرقون بين الغريب والفرد في الأحاديث ومنهم ابن حجر فقد قال في تعريف الفرد: "سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً، ويقال إطلاق الفردية عليه، لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان"^(٢).

وينقسم الفرد إلى قسمين:

القسم الأول: الفرد المطلق. وهو ما تفرد به روايه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره. وهذا يطابق الغريب إسناداً ومنتأً، ويدخل فيه أيضاً الشاذ والمنكر.

القسم الثاني: الفرد النسبي، وهو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة أياً كانت تلك الجهة. ويدخل تحت التفرد فروع منها:

- ١- تفرد الثقة عن ثقة، بأن لا يروي الحديث عن راوٍ ثقة إلا هذا الثقة.
- ٢- تفرد الراوي بالحديث عن راوٍ، بأن لا يرويه غيره، وإن كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره.
- ٣- تفرد أهل بلد أو قطر بحديث لا يرويه غيرهم^(٣).

ومما سبق يتبين أن الغريب والفرد متقاربان من بعضها، وقد اختلف فيهما المحدثون هل هما نوع واحد أو نوعان مفترقان، والأولى جعلهما نوعين؛ لأن بعض الأفراد لا تدخل في الحديث الغريب، مثل أفراد البلدان وأفراد القبائل^(٤). وسنبين منهج ابن كثير في مسألة الغرابة والتفرد:

(١) ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٤٠٠.

(٢) ينظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: ٦٦.

(٣) ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٤٠١.

(٤) ينظر: القاري، شرح نخبة الفكر ص: ٢٣٣، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٤٠١.

المسألة الأولى (٤١):

تفرد سماك بن حرب بحديث عدي بن حاتم.

القول المتعقب عليه:

قال الترمذي: "حسن غريب لا نعرفه إلا من حديثه"^(١).

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد رواه حماد بن سلمة، عن سماك، عن مَرِيّ بْنِ قَطْرِيٍّ، عن عدي بن حاتم، قال: سألت رسول الله ﷺ عن قول الله: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاحة: ٧] قَالَ: "هُمُ الْيَهُودُ" {وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاحة: ٧] قَالَ: "النَّصَارَى هُمُ الضَّالُّونَ". وهكذا رواه سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عدي بن حاتم به. وقد روي حديث عدي هذا من طرق، وله ألفاظ كثيرة يطول ذكرها"^(٢).

دراسة المسألة:

يرد ابن كثير على ما ذكره الترمذي بشأن تفرد سماك بالحديث، وغرابة الحديث الذي يرويه فيذكر طريقاً أخرى، وهي رواية سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عدي بن حاتم به.

ونبه ابن كثير على أن لهذا الحديث طرقاً متعددة، وألفاظاً كثيرة، فمن هذه الطرق ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، عن حسين بن محمد، قال: أخبرنا جرير بن حازم، عن محمد بن سيرين، عن أبي عبيدة بن حذيفة، أن رجلاً قال: قلت: أسأل عن حديث عن عدي بن حاتم، وأنا في ناحية الكوفة، فأكون أنا الذي أسمع منه"^(٣).

وما رواه الدارقطني أيضاً حيث قال: "نا أحمد بن محمد بن زياد، وأحمد بن سلمان، قالوا: نا إسماعيل بن إسحاق، نا سليمان بن حرب، نا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، قال: قال أبو عبيدة بن حذيفة: قال رجل: كنت أسأل الناس عن حديث عدي بن حاتم وهو إلى جنبي لا أسأله فأنتيته"^(٤).

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة الفاتحة ٥ / ٢٠٢ ح ٢٩٥٣.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ١٤١-١٤٢.

(٣) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة ٧ / ٣٤٢ ح ٣٦٦٠٦.

(٤) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الحج ٣ / ٢٢٤ ح ٢٤٣٧.

وما رواه الحاكم في المستدرک عن أبي بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا موسى بن الحسن بن عباد، ثنا عبد الله بن بكر البيهقي، ثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي عبيدة، قال: كنت أسأل الناس عن حديث عدي بن حاتم وهو إلى جنبي بالكوفة، فأتيته فقلت: حديث حدثته عنك فحدثني به^(١).

وما رواه البيهقي قال: "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، أنا الضحاك بن مخلد أبو عاصم، ثنا سعدان بن بشر، ثنا أبو مجاهد الطائي، ثنا محل بن خليفة، عن عدي بن حاتم^(٢)، وغيرهم فهي طرق كثيرة يطول ذكرها كما قال ابن كثير، وهذا يؤكد أن تعقب ابن كثير على الترمذي في مكانه، فقد أصاب ابن كثير في قوله.

المسألة الثانية (٤٢):

حديث: "وَيْلٌ وَاِدٍ فِي جَهَنَّمَ، يَهْوِي فِيهِ الْكَافِرُ أَرْبَعِينَ حَرِيْفًا قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ قَعْرَهُ".

القول المتعقب عليه:

قول الترمذي بغرابة الحديث، وتفرّد ابن لهيعة بروايته.

التعقب:

قال ابن كثير: "ورواه الترمذي عن عبد بن حميد، عن الحسن بن موسى، عن ابن لهيعة، عن دراج، به. وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. قلت: لم ينفرد به ابن لهيعة كما ترى، ولكن الآفة ممن بعده، وهذا الحديث بهذا الإسناد -مرفوعاً- منكر، والله أعلم^(٣).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الترمذي قوله: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة" لكن؛ وجدت في سنن الترمذي أنه قال: "هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من

(١) الحاكم، المستدرک على الصحيحين ٤/ ٥٦٤ ح ٨٥٨٢.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى - باب المرأة يلزمها الحج بوجود السبيل إليه ٥/ ٣٦٩ ح ١٠١٣٠.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٣١٢.

حديث ابن لهيعة^(١)، فيها كلمة مرفوعاً، وجاء ابن كثير بالحديث من تفسير ابن أبي حاتم، فقال ابن أبي حاتم: "حدثنا يونس بن عبد الأعلى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن درّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ^(٢)، لبيّن عدم انفراد ابن لهيعة به وهذا صحيح.

وقد أُخرج هذا الحديث من طريقين: الأول: أخرجه ابن المبارك^(٣)، وابن أبي حاتم^(٤)، وابن حبان^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧)، والهيثمي^(٨)، جميعهم من طريق عمرو بن الحارث. والثاني: أخرجه أسد بن موسى^(٩)، وأحمد^(١٠)، وعبد بن حميد^(١١)، والترمذي^(١٢)، وابن أبي الدنيا^(١٣)، وأبو يعلى^(١٤)، والبيهقي^(١٥)، جميعهم من طريق ابن لهيعة. كلاهما (عمرو بن الحارث وابن لهيعة) عن درّاج به.

قلت: بهذا ينتقي انفراد ابن لهيعة بالحديث، أما قول ابن كثير: "ولكن الآفة ممن بعده" فالمقصود: إما أبو الهيثم، أو درّاج.

-
- (١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب صفة جهنم - باب ما جاء في صفة قعر جهنم ٤/٧٠٣ ح ٢٥٧٦.
- (٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/١٥٣ ح ٧٩٨.
- (٣) ابن المبارك، مسند عبد الله بن المبارك كتاب يوم القيامة - باب ويل واد في جهنم يهوي به الكافر أربعين خريفاً قبل أن يبلغ قعره ص: ٧٩، ح ١٣٤.
- (٤) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/١٥٣ ح ٧٩٨.
- (٥) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب صفة النار وأهلها - ذكر الإخبار عن وصف الويل الذي أعده الله ١٦/٥٠٨ ح ٧٤٦٧.
- (٦) الحاكم، المستدرك على الصحيحين - كتاب التفسير - تفسير سورة المدثر ٢/٣٨٧٣ ح ٥٥١، تفسير سورة الهمزة ٢/٥٨٣ ح ٣٩٧٢، كتاب الفتن والملاحم - كتاب الأهوال قال الله تبارك وتعالى: "ويوم ينفخ في الصور ففرع من في السموات ومن في الأرض" ٤/٦٣٩ ح ٨٧٦٤.
- (٧) البيهقي، البعث والنشور - باب ما جاء في أودية جهنم ص: ٢٧١ ح ٤٦٤، ٤٦٥، ح ٤٦٦.
- (٨) الهيثمي، موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان - كتاب البعث - باب في صفة جهنم ص: ٦٤٩ ح ٢٦١٠.
- (٩) أسد بن موسى، الزهد - باب ذكر أودية جهنم ص: ٢٣.
- (١٠) أحمد، مسند أحمد ١٨/٢٤٠ ح ١١٧١٢.
- (١١) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص: ٢٨٩ ح ٩٢٤.
- (١٢) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ٥/٣٢٠ ح ٣١٦٤.
- (١٣) ابن أبي الدنيا، صفة النار - جبال النار وأوديتها ص: ٣٦ ح ٢٩، ح ٣١.
- (١٤) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٢/٥٢٣ ح ١٣٨٣.
- (١٥) البيهقي، البعث والنشور - باب ما جاء في قعر جهنم ودركاتها وتفاوت أهلها في عذابها ص: ٢٨٠ ح ٤٨٧.

أما أبو الهيثم: قال ابن معين: "أبو الهيثم صاحب أبي سعيد، اسمه سليمان بن عمرو العُتَوَارِيُّ^(١)، وهو مصرى ثقة"^(٢)، وسئل عن حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد؟ فقال: "ما كان هكذا الإسناد فليس به بأس، وقال: هما ثقتان دراج وأبو الهيثم"^(٣).

ووثقه العجلي^(٤)، وابن حبان^(٥)، وابن شاهين^(٦)، وقال العيني: "أبو الهيثم المصرى صاحب أبي سعيد الخدرى، وكان فى حجره، أوصى إليه أبوه به"^(٧)، وينظر فى ترجمته أيضاً^(٨)، فهو ثقة بمجموع أقوال الأئمة فيه.

وأما دراج^(٩): فقد قال فيه ابن معين: "ثقة"^(١٠)، وفى رواية قال: "ليس به بأس"^(١١)، وقال عباس الدوري: "سألت يحيى بن معين عن حديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد؟ فقال: ما كان هكذا بهذا الإسناد فليس به بأس، دراج ثقة، وأبو الهيثم ثقة"^(١٢).

وقال أحمد بن حنبل: "دراج حديثه منكر"^(١٣)، وقال أيضاً: "أحاديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضعف"^(١٤)، وقال أيضاً: "الشأن فى دراج"^(١٥)، ونقل الذهبى فى المغنى قول أحمد: "أحاديثه مناكير"^(١٦)، ولم أجد أياً من أقواله فى كتبه.

(١) قال السمعاني: "بضم العين المهملة وسكون التاء المعجمة بنقطتين من فوق وفى آخرها راء مهملة، هذه النسبة إلى عتوارة، وطنى أنه بطن من الأزد"، السمعاني، الأنساب ٩ / ٢٣٢.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ٢٣٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٣١.

(٣) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٤ / ٤١٣.

(٤) العجلي، الثقات ص: ٥١٤.

(٥) ابن حبان، الثقات ٤ / ٣١٦.

(٦) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات ص: ٩٩.

(٧) العيني، مغاني الأخبار فى شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٤٤٣.

(٨) السخاوي، التحفة اللطيفة فى تاريخ المدينة الشريفة ١ / ٤٢١، المقدمي، التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم ص: ٥٦.

(٩) قال ابن ماكولا: "أوله دال مهملة وبعدها راء مشددة وآخره جيم"، ابن ماكولا، الإكمال فى رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف فى الأسماء والكنى والأنساب ٣ / ٣١٨.

(١٠) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ١٠٧.

(١١) الذهبى، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٤.

(١٢) ينظر: المزي، تهذيب الكمال ٨ / ٤٧٨، ابن عدي، الكامل فى ضعفاء الرجال ٤ / ١١، ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات ص: ٨٣.

(١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٤٤٢، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٢٦٩، الذهبى، المغنى فى الضعفاء ١ / ٢٢٢، الذهبى، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٤، المزي، تهذيب الكمال فى أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨.

(١٤) ابن عدي، الكامل فى ضعفاء الرجال ٤ / ١٠.

(١٥) المزي، تهذيب الكمال فى أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨.

(١٦) ينظر: الذهبى، المغنى فى الضعفاء ١ / ٢٢٢.

وقال أبو سعيد الدارمي: "درّاج ليس بذاك وهو صدوق"^(١)، وقد سكت البخاري عنه^(٢)، وقال أبو داود: "أحاديثه مستقيمة، إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد"^(٣)، وقال النسائي: "منكر الحديث"^(٤)، وقال النسائي: "درّاج أبو السمح ليس بالقوي"^(٥)، وقال أبو حاتم: "درّاج في حديثه صنعة"^(٦)، وقال مرة: "في حديثه ضعف"^(٧).

ونكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال: "ربما وهم"^(٩)، وقال ابن عدي بعد أن أورد مجموعة من الأحاديث - حديثنا ليس بينها -: "وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع درّاج عليه ... وسائر أخبار درّاج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها وأرجو أن أخرجت درّاج وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه إن سائر أحاديثه لا بأس بها ويقرب صورته ما قال فيه يحيى بن معين"^(١٠).

-
- (١) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ١٠٧، وينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٤٤١، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨.
- (٢) البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٢٥٦.
- (٣) ينظر: العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٢٩٩، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٨٣.
- (٤) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١٠، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٤، ولم أجد ذلك في كتابه.
- (٥) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٣٩.
- (٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٤٤٢.
- (٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨.
- (٨) ابن حبان، الثقات ٥ / ١١٤.
- (٩) ابن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار ص: ٣٠٠.
- (١٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١٥ - ١٦.

وقال الدارقطني: "ضعيف"^(١)، وقال في موضع آخر: "متروك"^(٢)، قال ابن ماكولا: "أحاديثه مستقيمة"^(٣)، وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء^(٤)، وقال ابن حجر: "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف"^(٥)، وينظر في ترجمته أيضاً^(٦).

قلت: ويظهر من مجموع أقوال الأئمة فيه أنه ليس بثقة رغم توثيق ابن معين له، إلا أن ابن عدي درس أحاديثه كما يفهم من كلامه وأشار إلى أحاديثه الضعيفة، ولم ينكر بينها هذا الحديث، مما يشعر بأن هذا الحديث ليس من الأحاديث التي ضعف فيها درّاج، وقد يكون قول ابن كثير بأن هذا الحديث مرفوعاً منكر يقصد فيه ضعف درّاج، وأظن أنه لم يصب في قوله هذا، حيث حكم على الحديث لمجرد أن هذه الطريق فيها ضعف بشكل عام، لكن ابن عدي فصل ذلك وأشار إلى الضعيف منها، وأن غيره جيد، وحديثنا كما أسلفت ليس مما أشار ابن عدي إلى ضعفه.

-
- (١) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٩، ولم أجد قوله في كتابه.
(٢) ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ٢٢٢، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٥، محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعله ١ / ٢٤٨.
(٣) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٣ / ٣١٨.
(٤) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ١٢٨.
(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٢٠١.
(٦) ابن يونس المصري، تاريخ ابن يونس المصري ١ / ١٦١، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٢٦٩، أبو الفضل الأنصاري، مختصر تاريخ دمشق ٨ / ١٦٥، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٤، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٤٠٦، المقرئ، مختصر الكامل في الضعفاء ص: ٣٢٧، صفي الدين الساعدي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص: ١١٢، ابن حجر، لسان الميزان ٩ / ٢٩٨.

المسألة الثالثة (٤٣):

قول الترمذي بغرابة حديث.

القول المتعقب عليه:

قال الترمذي: حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الضحاك بن عثمان، عن مخزمة بن سليمان، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ". هذا حديث حسن غريب.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه، وصححه ابن حزم أيضاً. ولكن رواه النسائي، عن هناد، عن وكيع، عن الضحاك، به موقوفاً"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الترمذي حكمه على الحديث بالغرابة^(٢)، حيث صحح هذا الحديث ابن حزم^(٣)، وأخرج هذا الحديث مع الترمذي أيضاً النسائي^(٤)، والخرائطي^(٥)، وابن حبان^(٦)، وأبو يعلى^(٧)، والبيهقي^(٨)، وابن أبي شيبة^(٩)، جميعهم من طريق أبي خالد، عن الضحاك بن عثمان، عن مخزمة بن سليمان، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٥٩٣.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الرضاع - باب كراهية إتيان النساء في أدبارهن ٣/ ٤٦١ ح ١١٦٥.

(٣) ابن حزم، المحلى بالآثار ٩/ ٢٢١.

(٤) النسائي، السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - ذكر حديث ابن عباس فيه، واختلاف ألفاظ الناقلين عليه ٨/ ١٩٧ ح ٨٩٥٢.

(٥) الخرائطي، مساوي الأخلاق - باب ما في اللوط من التغليظ وأليم العذاب ص: ٢٠٣ ح ٤٢١، باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن ص: ٢١٠ ح ٤٤٣.

(٦) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب النهي عن إتيان النساء في أعجازهن - ذكر الزجر عن إتيان المرء امرأة في غير موضع الحرث ٩/ ٥١٧ ح ٤٢٠٣، ذكر نفي نظر الله جل وعلا على الآتي نساءه وجواريه في أدبارهن ٩/ ٥١٧ ح ٤٢٠٤، ذكر التغليظ على من أتى رجلاً أو امرأة في دبرهما ١٠/ ٢٦٦ ح ٤٤١٨.

(٧) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٤/ ٢٦٦ ح ٢٣٧٨.

(٨) البيهقي، السنن الصغير - كتاب النكاح - باب تحريم إتيان النساء في أدبارهن ٣/ ٥٤ ح ٢٤٨٢.

(٩) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب النكاح - ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن وما جاء فيه من الكراهة ٣/ ٥٢٩ ح ١٦٨٠٣.

أما رواية النسائي الموقوفة^(١)، وهي من طريق وكيع، عن الضحاك بن عثمان، عن مخزومة بن سليمان، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

تلتقي الروايتان في الضحاك بن عثمان، قال عنه ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث"^(٢)، وقد وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل^(٣)، وقال العجلي: "جائز الحديث"^(٤)، وقال أبو زرعة: "ليس يقوى"^(٥)، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وقال أيضاً: "من المتقنين وأهل الورع في الدين"^(٨)، قال الذهبي: "قال يعقوب بن شعبة صدوق في حديثه ضعف لينة القطان"^(٩).

فهو ثقة، وإن نزل عن ذلك فإنه لا يبعد أن يكون صدوقاً، فلا يكون الضعف في الحديث منه، فقد يكون الضعف ممن روى عنه؛ وقد روى عنه وكيع، وهو أحد الأئمة الثقات، قال ابن سعد: "وكان ثقة مأموناً عالماً رفيعاً كثير الحديث حجة"^(١٠)، ومن الطريق الأخرى أبو خالد وهو سُلَيْمان بن حيان الأحمر قال ابن سعد: "وكان ثقة كثير الحديث"^(١١)، قال ابن معين: "ثقة"^(١٢)، وقال أيضاً: "ليس به بأس"^(١٣)، ووثقه كذلك ابن المديني^(١٤)، وقال العجلي: "ثقة، وكان محترفاً يؤاجر نفسه"^(١٥). وقال أبو حاتم: "صدوق"^(١٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٧).

(١) النسائي، السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث ابن عباس، واختلاف ألفاظ الناقلين عليه ٨ / ١٩٧ ح ٨٩٥٣.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٤٤٩.

(٣) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٤٦٠، المزني، تهذيب الكمال ١٣ / ٢٧٤، ولم أجد ذلك في كتابيهما.

(٤) العجلي، الثقات ص: ٢٣١.

(٥) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٤٦٠، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٣ / ٢٧٤.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٤٦٠.

(٧) ابن حبان، الثقات ٦ / ٤٨٢.

(٨) ابن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار ص: ٢١٥.

(٩) الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ٣١٢.

(١٠) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٦٥.

(١١) المرجع السابق ٦ / ٣٦٣.

(١٢) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ١٢٩.

(١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٠٧.

(١٤) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٠٧، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٥) العجلي، الثقات ص: ٢٠١.

(١٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٠٧.

(١٧) ابن حبان، الثقات ٦ / ٣٩٥.

أما مخرمة بن سليمان: فقد قال عنه ابن سعد: "كان قليل الحديث"^(١)، ووثقه ابن معين^(٢)، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث ثقة"^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال الذهبي: "ثقة"^(٥). فهو ثقة.

أما كريب: فهو ابن أبي مسلم القرشي الهاشمي^(٦)، وقال ابن سعد: "وكان ثقة حسن الحديث"^(٧)، وقال ابن معين: "ثقة"^(٨)، والنسائي: ثقة^(٩).

فتكون الغرابة التي تحدث عنها الترمذي انتقت برواية أكثر من إمام من نفس الطريق.

المسألة الرابعة (٤٤):

زعم الترمذي بتفرد يزيد بن إبراهيم التستري بحديث عائشة رضي الله عنها حيث قالت: "سئل رسول الله ﷺ عن قول الله عز وجل: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ} [آل عمران: ٧]؟ فقال رسول الله ﷺ: "إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَاَحْذَرُوهُمْ".

القول المتعقب عليه:

قال الترمذي: "وقد روي عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، هذا الحديث، وهكذا روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، ولم يذكرها فيه عن القاسم بن محمد، وإنما ذكره يزيد بن إبراهيم، عن القاسم في هذا الحديث"^(١٠).

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٣٩٨.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ٢٢٠.

(٣) أبو حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٣٦٣.

(٤) ابن حبان، الثقات ٧ / ٥١٠.

(٥) الذهبي، الكاشف ٢ / ٢٤٨.

(٦) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٤ / ١٧٢.

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٢٢٥.

(٨) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ١٦٨.

(٩) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٤ / ١٧٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ٤٨٠، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٠) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة آل عمران ٥ / ٢٢٣ ح ٢٩٩٤.

التعقب:

قال ابن كثير: "وكذا رواه الترمذي أيضاً، عن بندار، عن أبي داود الطيالسي، عن يزيد بن إبراهيم التستري، به. وقال: حسن صحيح. وذكر أن يزيد بن إبراهيم التستري تفرد بذكر القاسم في هذا الإسناد، وقد رواه غير واحد عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، ولم يذكرها القاسم. كذا قال"، ثم جاء ابن كثير بطريقتين للحديث، فقال: "ورواه ابن المنذر في تفسيره من طريقين عن النعمان بن محمد بن الفضل السدوسي - ولقبه عارم - حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، به، وقد رواه ابن أبي حاتم فقال: حدثنا أبي، حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا يزيد بن إبراهيم التستري وحماد بن سلمة، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها ... الحديث"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الترمذي قوله: "وقد روي عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، هذا الحديث، وهكذا روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، ولم يذكرها فيه عن القاسم بن محمد، وإنما ذكره يزيد بن إبراهيم، عن القاسم في هذا الحديث"^(٢).

وقد أخرج هذا الحديث: أبو داود الطيالسي^(٣)، وإسحاق بن راهويه^(٤)، وأحمد^(٥)، والدارمي^(٦)، وابن أبي عاصم^(٧)، والآجري^(٨)، وأبو نعيم^(٩). جميعهم من طرق، عن ابن أبي مليكة.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٩.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة آل عمران ٥ / ٢٢٣ ح ٢٩٩٤.

(٣) الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي ٣ / ٥٠ ح ١٥٣٥.

(٤) إسحاق بن راهويه، مسند إسحاق بن راهويه ٢ / ٣٨٩ ح ٩٤١.

(٥) أحمد، مسند أحمد ٤١ / ٤٠٧ ح ٢٤٩٢٩، ٤١ / ٤٦٤ ح ٢٥٠٠٤.

(٦) الدارمي، سنن الدارمي - كتاب المقدمة - باب من هاب الفتيا وكره التتبع والتبدع ١ / ٢٥٣ ح ١٤٧.

(٧) ابن أبي عاصم، السنة - ذكر الأهواء المذمومة نستعصم الله تعالى منها، ونعوذ به من كل ما يوجب سخطه ١ / ٥٩.

(٨) الآجري، الشريعة - كتاب الإيمان والتصديق أن الله عز وجل كلم موسى عليه السلام - باب وجوب الإيمان بالشفاعة ٣ / ١١٩٩ ح ٧٧٠.

(٩) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٢ / ١٨٥.

وأخرجه الآجري^(١)، والطبراني^(٢)، وابن بطة^(٣)، وأبو نعيم^(٤)، جميعهم من طرق، عن عبد الرحمن بن القاسم. كلاهما (ابن أبي مليكة، عبد الرحمن بن القاسم) عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم إلا حماد بن سلمة، تفرد به الوليد، ورواه غيره، عن حماد بن سلمة، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها"^(٥). فبهذا يثبت أن هناك من روى الحديث وذكر القاسم في سنده غير يزيد بن إبراهيم التستري وهو حماد بن سلمة، وهو ما يثبت خطأ الترمذي، وصواب ابن كثير.

المسألة الخامسة (٤٥):

تفرد ابن لهيعة بالحديث.

القول المتعقب عليه:

رواية البيهقي لحديث تفرد به ابن لهيعة، ولم يوجد له متابع.

التعقب:

قال ابن كثير: "فأما الحديث الذي رواه البيهقي في بناء الكعبة، في كتابه دلائل النبوة من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً: "بَعَثَ اللَّهُ جِبْرِيْلَ إِلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ، فَأَمَرَهُمَا بِنِوَاءِ الْكَعْبَةِ، فَبَنَاهُ آدَمُ، ثُمَّ أَمَرَ بِالطَّوَافِ بِهِ، وَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ أَوَّلُ النَّاسِ، وَهَذَا أَوَّلُ نَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ". فإنه كما ترى من مفردات ابن لهيعة، وهو ضعيف، والأشبه، والله أعلم، أن يكون هذا موقوفاً على عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ويكون من الزامتين اللتين أصابهما يوم اليرموك، من كلام أهل الكتاب"^(١).

(١) الآجري، الشريعة - كتاب الإيمان والتصديق أن الله عز وجل كلم موسى عليه السلام - باب وجوب الإيمان بالشفاعة ٣/ ١٢٠٠ ح ٧٧١.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٦/ ٢٤٤ ح ٦٣٠٤.

(٣) ابن بطة، الإبانة الكبرى - باب تحذير النبي ﷺ لأُمَّته من قوم يتجادلون بمتشابه القرآن ٢/ ٦٠٤ ح ٧٧٨.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٢/ ١٨٥.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٦/ ٢٤٤ ح ٦٣٠٤.

(٦) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ٧٧-٧٨.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير البيهقي في روايته لحديث من طريق ابن لهيعة حيث يقول البيهقي: "أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي، قال: حدثني يحيى بن عثمان بن صالح، قال: حدثنا أبو صالح الجهني، قال: حدثني ابن لهيعة، عن يزيد، عن أبي الخير، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "بَعَثَ اللَّهُ جِبْرِيلَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ، فَقَالَ لَهُمَا: ابْنِيَا لِي بِنَاءً. فَحَطَّ لَهُمَا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَجَعَلَ آدَمُ يَخْفِرُ وَحَوَّاءُ تَنْقُلُ حَتَّى أَجَابَهُ الْمَاءُ، نُودِيَ مِنْ تَحْتِهِ: حَسْبُكَ يَا آدَمُ. فَلَمَّا بَنِيَاهُ أَوْحَى اللَّهُ، تَعَالَى، إِلَيْهِ: أَنْ يَطُوفَ بِهِ، وَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ أَوَّلُ النَّاسِ، وَهَذَا أَوَّلُ بَيْتٍ. ثُمَّ تَنَاسَخَتِ الْقُرُونُ حَتَّى حَجَّهُ نُوحٌ، ثُمَّ تَنَاسَخَتِ الْقُرُونُ حَتَّى رَفَعَ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْهُ"، تفرد به ابن لهيعة هكذا، مرفوعاً^(١).

فالبيهقي أشار إلى تفرد ابن لهيعة أيضاً، وأخرجه ابن عساكر من طريق البيهقي بسنده^(٢)، وقال ابن كثير: "وهو ضعيف ووقفه على عبد الله بن عمرو أقوى وأثبت"^(٣)، وعقب الشيخ الألباني على قول ابن كثير بقوله: "هذا يوهم أنه روي عنه موقوفاً بإسناد أقوى، مع أنه لم يخرج هو ولا البيهقي موقوفاً فالظاهر أنه يعني أن الوقوف به أشبه والله أعلم"، ثم ذكر علتين أخريين للحديث، ضعف يحيى بن عثمان، وأبي صالح الجهني مع احتمال الغلط من أبي صالح لا من ابن لهيعة^(٤) وابن لهيعة مدلس من الخامسة، ذكر ذلك ابن حجر^(٥)، وقال ابن حبان: "كان صالح ولكنه كان يدلس عن الضعفاء"^(٦)، ونقل البخاري عن يحيى بن سعيد قوله: "كان لا يراه شيئاً"^(٧).

فمن الواضح أن كلام ابن كثير في تضعيف الرواية صحيح، لكن قوله "والأشبه، والله أعلم، أن يكون هذا موقوفاً على عبد الله بن عمرو ﷺ"، أظنه اجتهاد منه فلم أجد أحداً من الأئمة نص على ذلك.

(١) البيهقي، دلائل النبوة - جماع أبواب ما ظهر عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء في بناء الكعبة ٢ / ٤٤ .

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٧ / ٤٢٧ .

(٣) ابن كثير، السيرة النبوية ١ / ٢٧٢ .

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣ / ٢٣٢-١١٠٦ .

(٥) ابن حجر، طبقات المدلسين ص: ٥٤ .

(٦) ابن حبان البستي، المجروحين ٢ / ١١ .

(٧) البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ١٨٢ .

المسألة السادسة (٤٦):

تعقب على ابن جرير بقوله بتفرد مسلم.

القول المتعقب عليه:

قال ابن جرير: "تفرد به مسلم. وقد رواه عن محمد بن المثني مرة أخرى، عن عبد الوهاب، فوقف به على ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يرفعه، قال: حدثنا به عبد الوهاب مرتين كذلك".

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد رواه الإمام أحمد، عن إسحاق بن يوسف بن عبيد الله، به مرفوعاً. وكذا رواه إسماعيل بن عياش وعلي بن عاصم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً. وكذا رواه عثمان بن محمد بن أبي شيبة، عن عبدة، عن عبد الله رضي الله عنه، به مرفوعاً. ورواه حماد بن سلمة، عن عبيد الله -أو عبد الله بن عمر- عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً. ورواه أيضاً صخر بن جويرية، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن جرير، قوله بتفرد مسلم بهذا الحديث حيث قال مسلم: "حدثني محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا عبيد الله، ح وحدثنا محمد بن المثني -واللفظ له- أخبرنا عبد الوهاب يعني الثقيفي، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَنَمَيْنِ، تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً، وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً"^(٢).

قلت: ونقل ابن كثير عن ابن جرير قوله بتفرد مسلم، وهذا ما لم أجده عند ابن جرير، فقد روى الحديث بنفس السند الذي جاء به مسلم، ونقل ابن كثير قوله بتفرد مسلم به، فقال: حدثنا به محمد بن المثني قال، حدثنا عبد الوهاب قال، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَنَمَيْنِ، تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً، وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً، وَلَا تَدْرِي أَيَّتَهُمَا تَتَّبِعُ"! وحدثنا به محمد بن المثني مرة أخرى،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٣٩.

(٢) مسلم، صحيح مسلم - كتاب التوبة - باب صفات المنافقين وأحكامهم ٤/ ٢١٤٦ ح ٢٧٨٤.

عن عبد الوهاب، فوقفه على ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يرفعه قال، حدثنا عبد الوهاب مرتين كذلك^(١).

فالنتيجة أن ابن جرير لم يقل بتفرد مسلم بهذا الحديث، هذا كما ورد في تفسيره المطبوع، وإذا قال ذلك فالمحتمل أنه قصد تفرد مسلم بهذه الطريق، وأيضاً هذا قول باطل؛ لأن ابن جرير نفسه قد روى الحديث من نفس الطريق التي قال بتفرد مسلم بها.

ويُحتمل أن يكون هذا من كلام الإمام ابن كثير، غير أن طبيعة السياق يدل على أنه من كلام ابن جرير الطبري؛ حيث ساق رواية ابن جرير، وبعدها تعقيب ابن جرير على الرواية، وبين الرواية والتعقيب ذكر عبارة "تفرد به مسلم"، وقد تكون هذه العبارة في نسخة لابن جرير وقع عليها ابن كثير، والله أعلم.

نقطة أخرى هي أنني لم أجد الحديث موقوفاً عند مسلم. أما الحديث نفسه فقد روي من طرق غير هذه الطريق، فمثلاً رواه أحمد، من طريق عبيد الله^(٢)، والنسائي، من طريق موسى بن عقبة^(٣)، والشهاب القضاعي، من طريق أيوب^(٤)، جميعهم عن نافع به.

المسألة السابعة (٤٧):

تعقب الضياء بقوله: تفرد عبد الرزاق بهذا الإسناد.

القول المتعقب عليه:

قال عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعًا أَلْفًا". قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: زِدْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: وَاللَّهِ هَكَذَا فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: حَسْبُكَ يَا أَبَا بَكْرٍ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: دَعْنِي، وَمَا عَلَيْكَ أَنْ يُدْخِلَنَا اللَّهُ الْجَنَّةَ كُلُّنَا فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَدْخَلَ خَلْقَهُ الْجَنَّةَ بِكَفِّ وَاحِدٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "صَدَقَ عُمَرُ". هذا الحديث بهذا الإسناد انفرد به عبد الرزاق، قاله الضياء.

(١) ابن جرير، جامع البيان ٩ / ٣٣٣.

(٢) أحمد، مسند أحمد ١٠ / ٦٠ ح ٥٧٩٠.

(٣) النسائي، سنن النسائي - كتاب الإيمان وشرائعه - مثل المنافق ٨ / ١٢٤ ح ٥٠٣٧.

(٤) الشهاب القضاعي، مسند الشهاب ٢ / ٢٨٥ ح ١٣٧١.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد رواه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: حدثنا محمد بن أحمد بن مخلد، حدثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا أبو هلال، عن قتادة، عن أنس عن النبي ﷺ قال: "وعندي ربي أن يدخل الجنة من أمتي مائة ألف". فقال أبو بكر ﷺ: يا رسول الله، زدنا قال: "وهكذا" - وأشار سليمان بن حرب بيده كذلك - قلت يا رسول الله، زدنا. فقال عمر: إن الله قادر أن يدخل الناس الجنة بحفنة واحدة. فقال رسول الله ﷺ: "صدق عمر". هذا حديث غريب من هذا الوجه وأبو هلال اسمه: محمد بن سليم الراسبي، بصري". وجاء ابن كثير بأحاديث تتابع هذا الحديث ولكن ليست من طريق معمر^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الضياء^(٢)، قوله: تفرد عبد الرزاق، وجاء ابن كثير برواية أبي نعيم.

قلت: وقد أخرج هذا الحديث أيضاً الطبراني، من طريق أسد^(٣). وأحمد، من طريق بهز^(٤). وأبو نعيم، من طريق سليمان بن حرب^(٥)، ثلاثتهم (أسد، وبهز، وسليمان بن حرب) من طريق أبي هلال، عن قتادة، عن أنس ﷺ، مرفوعاً. وأخرجه معمر بن راشد^(٦)، وأحمد بن حنبل^(٧)، وابن أبي عاصم^(٨)، وابن أبي داود^(٩)، والطبراني^(١٠)، والبيهقي^(١١)، جميعهم من طريق معمر عن قتادة، عن أبي النضر، عن أنس ﷺ، مرفوعاً.

وبهذا يثبت أن عبد الرزاق لم يتفرد برواية الحديث من هذه الطريق؛ بل رواه غيره كما سبق.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٩٩.

(٢) لم أجد ذلك في كتابه الأحاديث المختارة.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ٣٦٤ ح ٨٨٨٤.

(٤) أحمد، مسند أحمد ٢٠ / ٣١٠ ح ١٣٠٠٧.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٢ / ٣٤٤، أبو نعيم، معرفة الصحابة ١ / ٢٣٧ ح ٧٧٧.

(٦) معمر بن راشد، جامع معمر بن راشد - باب الرخص والشدائد ١١ / ٢٨٦ ح ٢٠٥٥٦.

(٧) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة ١ / ٤٤٥ ح ٧١٤، أحمد، مسند أحمد ٢٠ / ١٢١ ح ١٢٦٩٥.

(٨) ابن أبي عاصم، السنة ١ / ٢٦٢ ح ٥٩٠.

(٩) ابن أبي داود، البعث ص: ٤٩ ح ٥١.

(١٠) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٣٥٩ ح ٣٤٠٠، الطبراني، المعجم الصغير ١ / ٢١٤ ح ٣٤٢.

(١١) البيهقي، الأسماء والصفات - باب ما ذكر في اليمين والكف ٢ / ١٥٣ ح ٧٢١.

المبحث السابع: تعقبته في قلب إسناد الحديث

القلب لغة: قلب القاف واللام والباء أصلاً صحيحان: أحدهما يدل على خالص شيء وشريفه، والآخر على رد شيء من جهة إلى جهة، أو تحويل الشيء عن وجهه، وهذا الأصل من قَلَبْتُ الثوب قلباً، وقَلَبْتُ الشيء: كَبَيْتُهُ، وقَلَبْتُهُ بِيَدَيَّ تَقْلِيْباً، وقَلَبَهُ: حوله ظهراً لبطن^(١).

اصطلاحاً: القلب هو إبدال لفظ بآخر، في سند الحديث، أو متنه، بتقديم، أو تأخير، ونحوه^(٢).

أو هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو في المتن عمداً أو سهواً، وهو من أنواع الحديث الضعيف^(٣).

أو هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن، أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد، فقدم ما حقه التأخير، أو أخر ما حقه التقديم، أو وُضِعَ شيء مكان شيء^(٤).

وقلب إسناد الحديث جزء من الحديث المقلوب؛ حيث الإسناد جزء من الحديث فنستطيع أن نعرفه بأنه الإسناد الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر، وله حالتان:

١- قلب تقديم أو تأخير في اسم راوٍ.

٢- وقلب إبدال في اسم راوٍ بآخر.

(١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ٥/ ١٧، ابن منظور، لسان العرب ١/ ٦٨٥، الزبيدي، تاج العروس ٤/ ٦٨.

(٢) ينظر: السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث ١/ ٣٣٦، المناوي، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر ٢/ ٨٦، محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث ص: ١٣٤.

(٣) ينظر: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث ص: ١٠١، العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص: ١٣٤، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٤٣٥، ماهر فحل، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ص: ٣١١.

(٤) صبغي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه ١/ ١٩١.

المسألة الأولى (٤٨):

رواية الإمام أحمد لحديث علي بن طلق رضي الله عنه، على أنه حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

القول المتعقب عليه:

قال الإمام أحمد: "حدثنا وكيع، حدثنا عبد الملك بن مسلم الحنفي، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه، قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إنا نكون بالبادية فتخرج من أحدنا الرويحة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، إِذَا فَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ"، وقال مرة: "في أدبارهن" ^(١).

التعقب:

قال ابن كثير: "ومن الناس من يورد هذا الحديث في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما وقع في مسند الإمام أحمد بن حنبل، والصحيح: أنه علي بن طلق رضي الله عنه" ^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الإمام أحمد روايته لحديث عن علي بن طلق رضي الله عنه في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(٣).

(١) أحمد، مسند أحمد - مسند علي بن أبي طالب ٢ / ٨٢ ح ٦٥٥.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٥٩٤.

(٣) أحمد، مسند أحمد - مسند علي بن أبي طالب ٢ / ٨٢ ح ٦٥٥.

وما يؤكد أنه من رواية علي بن طلق رضي الله عنه أنه في موضع آخر في المسند، يروي نفس الحديث عن علي بن طلق رضي الله عنه ^(١)، وقد أخرجه أيضاً معمر بن راشد ^(٢)، والقاسم بن سلام ^(٣)، وابن أبي شيبة ^(٤)، والدارمي ^(٥)، والترمذي ^(٦)، وابن أبي عاصم ^(٧)، والنسائي ^(٨)، والطحاوي ^(٩)، والخرائطي ^(١٠)، ابن قانع ^(١١)، وابن حبان ^(١٢)، وأبو نعيم ^(١٣)، والبيهقي ^(١٤)، جميعهم من طريق عيسى بن حطان، عن مسلم بن سلام عن علي بن طلق رضي الله عنه.

ومن العلماء من نص على أن هذا الحديث من حديث علي بن طلق، وأنه لا يعرف له حديث غيره، فقد قال القاسم بن سلام بعد الحديث: "هذا الذي ذكرناه في الحديث الأول: لا أراه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، إنما هو عندنا علي بن طلق رضي الله عنه؛ لأن حديثه المعروف عنه، وكان رجلاً من بني حنيفة من أهل اليمامة وأحسبه والد طلق بن علي، الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن مس الذكر" ^(١٥). وقال الترمذي بعد أن روى الحديث: "وسمعت محمداً يقول: "لا أعرف لعلي بن طلق

- (١) المرجع السابق - حديث علي بن طلق اليمامي ٣٩ / ٤٧٢ ح ٣٦.
- (٢) معمر بن راشد، جامع معمر بن راشد - باب تقبيل الرأس واليد وغير ذلك ١١ / ٤٤١ ح ٢٠٩٥.
- (٣) القاسم بن سلام، الطهور - باب وجوب الوضوء من الريح وغيرها في الصلاة ص: ٣٩٩ ح ٣٩٩.
- (٤) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب النكاح - باب ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن وما جاء فيه من الكراهة ٣ / ٥٢٩ ح ١٦٨٠٢.
- (٥) الدارمي، سنن الدارمي - كتاب الطهارة - باب من أتى امرأته في دبرها ١ / ٧٣٧ ح ١١٨١.
- (٦) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الرضاع - باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن ٣ / ٤٦٠ ح ١١٦٤، الترمذي، العلل الكبير للترمذي - كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الريح ص: ٤٤٤ ح ٤١.
- (٧) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني - علي بن طلق ٣ / ٢٩٩ ح ١٦٧٩.
- (٨) النسائي، السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - ذكر حديث علي بن طلق في إتيان النساء في أدبارهن ٨ / ٢٠٢ ح ٨٩٧٤، ٨ / ٢٠٣ ح ٨٩٧٥، ٨٩٧٧ ح ٨٩٧٦.
- (٩) البيهقي، شرح معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء النساء في أدبارهن ٣ / ٤٥ ح ٤٤١٩، البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب النكاح - باب إتيان النساء في أدبارهن ١٠ / ١٦٥ ح ١٤٠٧٠.
- (١٠) الخرائطي، مساوي الأخلاق - باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن ص: ٢١٢ ح ٤٥١.
- (١١) ابن قانع، معجم الصحابة - ترجمة علي بن طلق ٢ / ٢٦٠.
- (١٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب الحدث في الصلاة ذكر الأمر لمن أحدث في صلاته متعمداً أو ساهياً بإعادة الوضوء ٦ / ٢٢٣٧ ح ٨، باب النهي عن إتيان النساء في أعجازهن - ذكر خبر ثان يصرح بصحة ما ذكرناه ٩ / ٥١٤ ح ٤١٩٩، ذكر الزجر عن إتيان المرء أهله في غير موضع الحث ٩ / ٥١٥ ح ٤٢٠١.
- (١٣) أبو نعيم، معرفة الصحابة - ترجمة علي بن طلق ٤ / ١٩٧٢ ح ٤٩٥٤، و ٤٩٥٥.
- (١٤) البيهقي، شعب الإيمان - تحريم الفروج وما يجب التعفف عنها ٧ / ٢٧٣ ح ٤٩٩٠، البيهقي، السنن الصغير - كتاب النكاح - باب تحريم إتيان النساء في أدبارهن ٣ / ٥٤ ح ٢٤٨٤، البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب إتيان المرأة - باب إتيان النساء في أدبارهن ٧ / ٣٢١ ح ١٤١٢٦.
- (١٥) القاسم بن سلام، الطهور - باب وجوب الوضوء من الريح وغيرها في الصلاة ص: ٣٩٩ ح ٣٩٩.

عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد، ولا أعرف هذا الحديث من حديث طلق بن علي السحيمي، وكأنه رأى أن هذا رجلٌ آخر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم^(١)، ويروي الحديث في موضع آخر ثم يقول: "وعلي هذا هو علي بن طلق"^(٢). وقال في العل الكبير: "سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: "علي بن طلق هذا أراه غير طلق بن علي، ولا أعرف لعلي بن طلق إلا هذا الحديث، وعيسى بن حطان الذي روى عنه هذا الحديث رجل مجهول، فقلت له: أتعرف هذا الحديث الذي روى علي بن طلق من حديث طلق بن علي؟ فقال: "لا"^(٣).

فتأكد أن هذا الحديث من رواية علي بن طلق، رغم أن الإمام أحمد قد أخرجه مرة في مسند علي بن أبي طالب ﷺ^(٤)، وكذلك الخرائطي في مساويء الأخلاق^(٥)، كلاهما من طريق مسلم بن سلام عن علي ﷺ؛ فكثرة المخرجين للحديث عن علي بن طلق ﷺ، ونص الأئمة تصريحاً أنه من حديث علي بن طلق ﷺ، وليس من حديث علي بن أبي طالب ﷺ، أكد بأن الصحيح أنه علي بن طلق ﷺ.

المسألة الثانية (٤٩):

رواية أبي نعيم لحديث من طريق النسائي خطأً.

القول المتعقب عليه:

قال أبو نعيم: "أخبرنا أحمد بن القاسم بن الريان، حدثنا أبو عبد الرحمن النسائي، حدثنا هناد، ومحمد بن إسماعيل -واللفظ له- قالوا: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا".

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الرضاع - باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن ٣/ ٤٦٠ ح ١١٦٤.

(٢) المرجع السابق - أبواب الرضاع - باب في كراهية إتيان النساء في أدبارهن ٣/ ٤٦١ ح ١١٦٦.

(٣) الترمذي، العل الكبير - كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الريح ص: ٤١ ح ٤٤٤.

(٤) أحمد، مسند أحمد - مسند علي بن أبي طالب ٢/ ٨٢ ح ٦٥٥.

(٥) الخرائطي، مساويء الأخلاق - باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن ص: ٢١٢ ح ٤٥٠، ص: ٢١٣ ح ٤٥٣.

التعقب:

قال ابن كثير: "ليس هذا الحديث هكذا في سنن النسائي، وإنما الذي فيه عن سهيل، عن الحارث بن مخلد، كما تقدم، قال شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ورواية أحمد بن القاسم بن الريان هذا الحديث بهذا السند، وهم منه، وقد ضعفه"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على أبي نعيم الأصفهاني روايته لحديث من سنن النسائي من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه، حيث أبدل الحارث بن مخلد بأبي صالح، ولم أجد هذه الرواية في كتب أبي نعيم المطبوعة، فقد تكون في كتاب مفقود أو مخطوط. وقد روى النسائي هذا الحديث فقال: أخبرنا هناد بن السري، ومحمد بن إسماعيل بن سمرة، واللفظ له عن وكيع، عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا"^(٢).

والرواية التي قالها أبو نعيم فيها عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقول الذهبي: "بأن رواية أحمد بن القاسم هذا الحديث بهذا السند، وهم منه وقد ضعفه"، لم أجده في كتبه، لكن قد يكون مما لم يدونه، وإنما سمعه منه ابن كثير.

والذي يؤكد صحة ما ذهب إليه ابن كثير، هو أقوال العلماء في أحمد بن القاسم بن الريان، فقد قال أبو محمد الحسن بن علي البصري: "ليس بالمرضي، سمعت منه"^(٣). وضعفه الدارقطني^(٤)، وقال ابن ماكولا: "فيه ضعف"^(٥)، وقال ابن حجر: "له جزء عال، رواه عنه أبو نعيم الحافظ"^(٦). فهو ضعيف، وبالتالي الرواية التي جاء بها ضعيفة، وأيضاً خالفت رواية النسائي الواردة في سننه المذكورة.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٥٩٤-٥٩٥.

(٢) النسائي، السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة ٨ / ٢٠٠ ح ٨٩٦٦٦.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ٨ / ١٥٩، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ١٢٨، ابن حجر، لسان الميزان ١ / ٢٤٧، محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ١ / ٧٩.

(٤) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ١٢٨، محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ١ / ٧٩، وقد عزاه الذهبي إلى الدارقطني في المؤلف والمختلف، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام ٨ / ١٥٩، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ١٢٨، وينظر: ابن حجر، لسان الميزان ١ / ٢٤٧.

(٦) ابن حجر، لسان الميزان ١ / ٢٤٧.

المسألة الثالثة (٥٠):

خطأ في رواية أبي داود عن الإمام أحمد.

القول المتعقب عليه:

قال أبو داود: "حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا أبو معاوية، حدثنا داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود".

التعقب:

قال ابن كثير: "ورواه أبو داود، عن أحمد بن حنبل بإسناده، إلا أنه وقع في روايته: عن أبي حرب، عن أبي ذر، والصحيح: ابن أبي حرب، عن أبيه، عن أبي ذر رضي الله عنه، كما رواه عبد الله ابن أحمد، عن أبيه"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير رواية أبي داود عن أحمد بن حنبل، فقد قال أبو داود: "حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا أبو معاوية، حدثنا داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا: "إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ ذَهَبَ عَنْهُ الْعَضْبُ وَالْأَفْئِدَةُ فَلْيَضْطَجِعْ"^(٢).

ولكن قد رواه الإمام أحمد فقال: "حدثنا أبو معاوية، حدثنا داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: كان يسقي على حوض له، فجاء قوم فقال: أياكم يورد على أبي ذر رضي الله عنه ويحتسب شعرات من رأسه؟ فقال رجل: أنا، فجاء الرجل فأورد عليه الحوض فدقه، وكان أبو ذر قائماً فجلس، ثم اضطجع، فقيل له: يا أبا ذر، لم جلست، ثم اضطجعت؟ قال: فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا: "إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ ذَهَبَ عَنْهُ الْعَضْبُ وَالْأَفْئِدَةُ فَلْيَضْطَجِعْ"^(٣). وكون أبي داود قد روى عن الإمام أحمد فالأصح ما كان عند الشيخ، وليس ما عند التلميذ.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٢) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب ما يقال عند الغضب ٤/ ٢٤٩ ح ٤٧٨٢.

(٣) أحمد، مسند أحمد ٣٥/ ٢٧٨ ح ٢١٣٤٨.

وهذه الرواية أخرجهما: هناد بن السري^(١)، وابن حبان^(٢)، والبيهقي^(٣)، جميعهم من طريق داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن الأسود، عن أبي ذر رضي الله عنه. أي: أنهم يتفقون مع أبي داود في روايته عن أبي حرب عن أبي ذر رضي الله عنه بدون أن يكون بينهما أبو الأسود.

وأخرجه أبو داود، من طريق داود، عن بكر، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا ذر رضي الله عنه بهذا الحديث، ثم قال: وهذا أصح الحديثين^(٤).

ولنتأكد أي الطريقتين أصح، فإن في ترجمة أبي حرب بن أبي الأسود الديلي من شيوخه أبو الأسود الديلي، ومن شيوخه أيضاً أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، لكن المزي قال: "وعن أبي ذر الغفاري، والصحيح عن أبيه، عن أبي ذر، وعن عمه، عن أبي ذر رضي الله عنه"^(٥). وأما أبو الأسود الديلي، من تلاميذه ابنه أبو حرب بن أبي الأسود الديلي^(٦).

ولتأكيد رواية أحمد أنها الأصح، قال أبو زرعة: "أبو حرب بن أبي الأسود روى عن أبي ذر رضي الله عنه روايته عنه في سنن أبي داود والصحيح عن أبيه عن أبي ذر رضي الله عنه وعن عمه عن أبي ذر رضي الله عنه"^(٧). وروى المزي الحديث ثم قال بعده: "رواه أبو داود عن أحمد بن حنبل، فوافقناه فيه بعلو، إلا إنه لم يذكر القصة ولم يقل عن أبي الأسود، وذلك معدود من أوهامه"^(٨).

وبذلك يتضح أن الأصح هي الرواية عند أحمد؛ لأن رواية أبي حرب عن أبيه صحيحة، بينما عن أبي ذر رضي الله عنه ليست كذلك.

(١) هناد بن السري، الزهد - باب الغضب ٢ / ٦١٠.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان - ذكر الأمر بالجلوس لمن غضب وهو قائم ١٢ / ٥٦٨٨ح٥٠١.

(٣) البيهقي، شعب الإيمان - فصل في ترك الغضب ١٠ / ٥٢٦ح٧٩٣٢.

(٤) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب ما يقال عند الغضب ٤ / ٤٧٨٣ح٢٤٩.

(٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٣ / ٢٣١.

(٦) المرجع السابق ٣٣ / ٣٧.

(٧) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ٣٦١.

(٨) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٣ / ٢٣٥.

المسألة الرابعة (٥١):

وَهُمْ فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ فِي اسْمِ الصَّحَابِيِّ.

القول المتعقب عليه:

رواية ابن ماجه حديث: "إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ"، عن عبد الله بن عمرو

رضي الله عنه، بينما هو ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقع في سنن ابن ماجه: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وهو

وهم، إنما هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن ماجه، روايته لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما،

قائلاً: أن هذا وهم منه، وأن الصحابي هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

لكن عند تخريج الحديث الذي رواه الإمام أحمد وغيره، يتبين أن ابن ماجه لم يروه عن

ابن عمرو، إنما رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما، فقد قال ابن ماجه: حدثنا راشد بن سعيد

الرملي، قال: أنبأنا الوليد بن مسلم، عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن جبير بن نفير،

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ^(٢).

وقد أخرج هذا الحديث: ابن الجعد^(٣)، وأحمد^(٤)، وعبد بن حميد^(٥)، والترمذي^(٦)، وقال:

"هذا حديث حسن غريب"، وأبو يعلى^(٧)، والخرائطي^(٨)، وابن حبان^(٩)، وأبو بكر الشافعي^(١٠)،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٢٣٦.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب الزهد - باب ذكر التوبة ٢ / ١٤٢٠ ح ٤٢٥٣.

(٣) ابن الجعد، مسند ابن الجعد ص: ٤٨٩ ح ٣٤٠٤.

(٤) أحمد، مسند أحمد ١٠ / ١٠٤٦١ ح ٦٤٠٨.

(٥) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص: ٢٦٧ ح ٨٤٧.

(٦) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الدعوات - باب ٥ / ٥٤٧ ح ٣٥٣٧.

(٧) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٩ / ٤٦٢ ح ٥٦٠٩، ١٠ / ٨١ ح ٥٧١٧.

(٨) الخرائطي، اعتلال القلوب - باب ما ينفي عن القلوب صداها ١ / ٣٥ ح ٥٧.

(٩) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب التوبة - ذكر تفضل الله عز وجل على التائب بقبول توبته ٢ / ٣٩٤ ح ٦٢٨.

(١٠) أبو بكر الشافعي، الفوائد الشهير بالغيلانيات ١ / ٣٧٩ ح ٤٠٧.

والطبراني^(١)، والحاكم^(٢)، أبو نعيم^(٣)، والبيهقي^(٤)، جميعهم من طريق مكحول، عن جبير بن نفير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ولم يذكر أحد من الأئمة أن الصحابي هو ابن عمرو رضي الله عنهما، فلا أدري ربما وقعت لابن كثير رواية عند ابن ماجه، لم تطبع في كتبه، لكن في الكتاب المطبوع لا يوجد هذا الوهم.

المسألة الخامسة (٥٢):

حديث: "إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ".

القول المتعقب عليه:

رواية الترمذي من حديث سالم بن أبي حفصة، ورواية ابن ماجه الحديث من طريق أبي الخطاب الهجري، عن مَخْدُوجِ الذُّهَلِيِّ، ورواية أبي داود من حديث أَفَلْتِ بْنِ خَلِيفَةَ الْعَامِرِيِّ.

التعقب:

قال ابن كثير: "وروى أبو داود من حديث أَفَلْتِ بْنِ خَلِيفَةَ الْعَامِرِيِّ، عن جسر بنت دجاجة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ"، قال أبو مسلم الخطابي: ضَعَّفَ هذا الحديث جماعة، وقالوا: أَفَلْتِ مَجْهُولٌ، لكن رواه ابن ماجه من حديث أبي الخطاب الهجري، عن مَخْدُوجِ الذُّهَلِيِّ، عن جسر، عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ، به، قال أبو زرعة الرازي: يقولون: جسر عن أم سلمة، والصحيح جسر عن عائشة رضي الله عنها"^(٥).

دراسة المسألة:

في هذه المسألة يتعقب ابن كثير على ثلاثة من الأئمة، في حديث واحد لعل مختلفة.

(١) الطبراني، مسند الشاميين ٤/ ٣٤٧ ح ٣٥١٩، ١/ ١٢٤ ح ١٩٤.

(٢) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب التوبة والإنابة ٤/ ٢٨٦ ح ٢٦٥٩.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٥/ ١٩٠.

(٤) البيهقي، شعب الإيمان - معالجة كل ذنب بالتوبة ٩/ ٢٨١ ح ٦٦٦١.

(٥) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ٣١١.

أولاً: رواية أبي داود من حديث أفلت بن خليفة^(١)، وأفلت بن خليفة هذا، قال فيه أحمد بن حنبل: "ما أرى به بأساً"^(٢)، وقال أبو حاتم: "شيخ"^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال الدارقطني: "صالح"^(٥)، وقال الذهبي: "صدوق"^(٦)، وقد نقل ابن حجر أقوال العلماء في حديثه هذا فقال الخطابي في شرح السنن: "ضعفوا هذا الحديث وقالوا أفلت رواية مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه، وقال ابن حزم: "أفلت غير مشهور، ولا معروف بالثقة، وحديثه هذا باطل". وقال البغوي في شرح السنة: "ضعف أحمد هذا الحديث؛ لأن رواية أفلت وهو مجهول"، وقد أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه، وقد روى عنه ثقات، ووثقه من تقدم، وحسنه ابن القطان في كتاب الوهم والإيهام^(٧).

قلت: فهو بالجملة غلط في هذا الحديث وهو إلى اللين أقرب، ويؤيد ذلك ما قاله البخاري في تاريخه الكبير في ترجمة أفلت، فقال: "وقال ابن مهدي: عن سفيان عن فليت الذهلي سمع جصرة بنت دجاجة ودهنمة وعند جصرة عجائب، وقال عروة وعباد بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: سدوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر! وهذا أصح"^(٨). ويعد هذا الحديث من الأحاديث التي أعلّ البخاري متونها^(٩).

ثانياً: يتعقب على ابن ماجة روايته الحديث^(١٠)، حيث نقل ابن كثير قول أبي زرعة: "يقولون: عن جصرة، عن أم سلمة رضي الله عنها؛ والصحيح: عن عائشة رضي الله عنها"^(١١)، وتعقب به رواية ابن ماجة، وأيده في ذلك أبو حاتم الرازي، حيث قال: قد روى أفلت بن خليفة، عن جصرة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، هذا الحديث؛ غير أنه لم يذكر: إلا للنبي ﷺ وأزواجه ... ، وإنما قال: لا يصلح لجنب ولا حائض فقط^(١٢).

(١) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في الجنب يدخل المسجد / ١ - ٦٠ ح ٢٣٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل / ٢ / ٣٤٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب / ١ / ٣٦٦.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل / ٢ / ٣٤٦.

(٤) ابن حبان، الثقات / ٦ / ٨٨.

(٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال / ٣ / ٣٢١، ابن حجر، تهذيب التهذيب / ١ / ٣٦٦.

(٦) الذهبي، الكاشف / ١ / ٢٥٥.

(٧) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب / ١ / ٣٦٦، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال / ٢ / ٢٦٠.

(٨) البخاري، التاريخ الكبير / ٢ / ٦٧ - ٦٨.

(٩) ينظر: العطوي، الأحاديث التي أعلّ الإمام البخاري متونها بالتناقض ص: ١٩٣.

(١٠) ابن ماجة، سنن ابن ماجة - كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في اجتناب الحائض المسجد / ١ / ٢١٢ ح ٦٤٥.

(١١) ابن أبي حاتم، علل الحديث / ٢ / ١٣٧.

(١٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث / ٢ / ١٣٧.

فظهر أن للحديث وجهاً صحيحاً روى به من غير الزيادة التي أخلت بصحة الحديث، فوجه الاعتراض الذي جاء به ابن كثير هنا جيد، فالإسناد عند ابن ماجة فيه خطأ في الصحابية فهي عائشة رضي الله عنها وليست أم سلمة رضي الله عنها، فوقع القلب في الراوي الأعلى، أما في المتن فهذه الزيادة غير موجودة في الرواية عن عائشة رضي الله عنها.

المبحث الثامن: تعقبته في متابعات الحديث وشواهد

أولاً: تعريف المتابعات:

لغة: تبع التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيء، وهو التُّلُّوُ وَالْقَفُّوُ، يقال تبعت فلاناً إذا تَلَوْتَهُ وَاتَّبَعْتَهُ، مشى خلفه أو مر به فمضى معه، وَتَبَعَ الشَّيْءُ تَبُوعاً: سار في إثره^(١).

اصطلاحاً: المتابعة هي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راو آخر، فيرويه عن شيخه أو عن فوqe، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢). والمتابعة ترفع الغرابة عن الحديث، وتقويه.

وتنقسم المتابعة إلى قسمين: تامة، وقاصرة.

فالمتابعة التامة: هي التي تحصل للراوي نفسه بأن يروي حديثه راو آخر عن شيخه. **والمتابعة القاصرة:** هي التي تحصل لشيخ الراوي، بأن يروي الراوي الآخر الحديث عن شيخه، وكذا التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي^(٣).

ثانياً: تعريف الشواهد:

لغة: شهد الشين والهاء والداد أصل يدل على حُضُورٍ وَعِلْمٍ وَإِعْلَامٍ، من ذلك الشَّهَادَةُ وهي خبرٌ قاطع، يقال شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً. وَالْمَشْهَدُ: مَحْضَرُ النَّاسِ^(٤).

اصطلاحاً: الشواهد: جمع شاهد، وقد عرفه بعضهم بأنه نوع من المتابعة، لكنه خاص بمن روى الحديث عن النبي ﷺ، وهو الصحابي، فيصلح أن نعرفه بأنه: المتابعة صحابي لصحابي آخر في متن حديث لفظاً أو معنى، والأدق أن نقول أن يروي حديث آخر بمعناه، ولا

(١) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ١١٨٩، ابن فارس، مقاييس اللغة ١/ ٣٦٢، الزبيدي، تاج العروس ٢٠/ ٣٧٢.

(٢) ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٤١٨.

(٣) ينظر: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث ص: ٨٢، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ٢٨١، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٤١٨، عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث ١/ ٥٣.

(٤) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ٣/ ٢٢١، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٤٩٤، الزبيدي، تاج العروس ٨/ ٢٥٢.

تسمى هذه متابعة^(١)؛ لأن المتابعة تختص بالسند، فتأتي المتابعة لتقوي السند، والشواهد تختص بالمتن فيأتي الشاهد ليقوي المتن.

المسألة الأولى (٥٣):

تضعيف حديث بشير بن مهاجر.

القول المتعقب عليه:

تعقب ابن كثير على الإمام أحمد، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، وابن عدي، والدارقطني، تركهم للحديث بسبب ضعف راوٍ فيه.

التعقب:

قال ابن كثير: "قال الإمام أحمد: حدثنا أبو نعيم، حدثنا بشير بن مهاجر حدثني عبد الله ابن بريدة، عن أبيه، قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ فسمعتة يقول: "تَعَلَّمُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ أَعْدَاءَ بَرَكَةٍ، وَتَرَكَهَا حَسْرَةً، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطْلَةُ". قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: "تَعَلَّمُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَالْأَمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا الرَّهْرَاوَانِ، يُظِلَّانِ صَاحِبَهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَأَنَّهُمَا عَمَامَتَانِ أَوْ غَيَّابَتَانِ، أَوْ فَرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَنْشَقُّ عَنْهُ قَبْرُهُ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ: مَا أَعْرِفُكَ. فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُكَ الْقُرْآنِ الَّذِي أَظْمَأْتِكَ فِي الْهَوَاجِرِ، وَأَسْهَرْتُ لَيْلِكَ، وَإِنَّ كُلَّ تَاجِرٍ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَتِهِ، وَإِنَّكَ الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تِجَارَةٍ. فَيُعْطَى الْمَلِكُ بِيَمِينِهِ وَالْخُلْدَ بِشِمَالِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، وَيُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَّتَيْنِ، لَا يَقُومُ لَهُمَا أَهْلُ الدُّنْيَا، فَيَقُولَانِ: بِمِ كُسِينَا هَذَا؟ فَيَقَالُ: بِأَخْذِ وَلِدِكُمَا الْقُرْآنَ، ثُمَّ يُقَالُ: أَقْرَأْ وَأَصْعَدْ فِي دَرَجِ الْجَنَّةِ وَغَرَفِهَا، فَهَوَّ فِي صُغُودٍ مَا دَامَ يَقْرَأُ هَذَا كَانَ أَوْ تَرْتِيلاً". وروى ابن ماجه من حديث بشير ابن المهاجر بعضه، وهذا إسناد حسن على شرط مسلم، فإن بشيراً هذا أخرج له مسلم، ووثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، إلا أن الإمام أحمد قال فيه: هو منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هي تجيء بالعجب. وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن عدي: روى ما لا يتابع عليه. وقال

(١) ينظر: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث ص: ٨٢، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص:

٥٩، السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث ١/ ٢٥٧، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي

١/ ٢٨١، أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٣٦٦، عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث ١/ ٥٤.

الدارقطني: ليس بالقوي. قلت: ولكن لبعضه شواهد؛ فمن ذلك حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وذكره^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الإمام أحمد^(٢)، والبخاري^(٣)، وأبي حاتم الرازي^(٤)، وابن عدي^(٥)، والدارقطني^(٦)، تضعيفهم لحديث بشير بن مهاجر، فقد وثقه ابن معين^(٧)، وأخرج له مسلم^(٨)، وقال النسائي: ليس به بأس^(٩)، وأيد ابن كثير هذه الأقوال بأن جاء بشاهد يقوي حديث بشير، حتى إن لم يصح إسناد حديث بشير، فمتنه يتقوى بمتابعة الحديث الذي يرويه الإمام أحمد^(١٠)، وهو حديث صحيح أورده مسلم في صحيحه، حيث قال: "حدثني الحسن بن علي الحلواني، حدثنا أبو توبة وهو الربيع بن نافع، حدثنا معاوية يعني ابن سلام، عن زيد، أنه سمع أبا سلام، يقول: حدثني أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "أقرءوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه، أقرءوا الزهراوين البقرة، وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيبتان، أو كأنهما فرقان من طير صواف، تحاجان عن أصحابهما، أقرءوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة". قال معاوية: بلغني أن البطلة: السحرة"^(١١)، وبذلك تتبين صحة قول ابن كثير.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ١٥٢.

(٢) قال أحمد: "منكر الحديث يجئ بالعجب". ابن المبرد الحنبلي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ص: ٢٩

(٣) قال البخاري: "يخالف في بعض حديثه هذا". البخاري، التاريخ الكبير ٢/ ١٠١.

(٤) قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٣٧٨.

(٥) قال ابن عدي: "وقد روى ما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه، وإن كان فيه بعض الضعف". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ١٨٢.

(٦) قال الدارقطني: "ليس بالقوي". ينظر: الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ص: ٥٤. ولم أعثر عليه في كتاب له.

(٧) قال يحيى بن معين: بشير بن المهاجر ثقة، ابن معين، تاريخ ابن معين ١/ ٩٧.

(٨) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الحدود - باب من اعترف على نفسه بالزنى ٣/ ١٣٢٣ ح ١٦٩٥.

(٩) قال النسائي: ليس به بأس، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤/ ١٧٧، الذهبي، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٠، قال النسائي في موضع آخر: بشير بن مهاجر ليس بالقوي، النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٢٣.

(١٠) أحمد، مسند أحمد - مسند أبي أمامة الباهلي ٣٦/ ٤٦٢ ح ٢٢١٤٦.

(١١) مسلم، صحيح مسلم - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة ١/ ٥٥٣ ح ٨٠٤.

المسألة الثانية (٥٤):

إثبات وجود متابعات لرواية البزار.

القول المتعقب عليه:

قول البزار: أن هذا الحديث لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

التعقب:

قال ابن كثير - بعد رواية حديث عند البخاري عن أبي هريرة ؓ، عن رسول الله ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: انْتَبِي بِالشُّهْدَاءِ أَشْهَدُهُمْ. فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا. قَالَ: انْتَبِي بِالْكَفِيلِ. قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا. إلى آخر القصة - : "هكذا رواه البخاري في موضعه معلقاً بصيغة الجزم، وأسنده في بعض المواضع من الصحيح عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه. ورواه الإمام أحمد في مسنده هكذا مطولاً عن يونس بن محمد المؤدب، عن الليث به ورواه البزار في مسنده، عن الحسن بن مدرك، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه ؓ، عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ بنحوه، ثم قال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. كذا قال، وهو خطأ، لما تقدم" (١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على البزار قوله أن هذا الحديث لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد (٢)، ويستدل ابن كثير على خطأ كلام البزار بما أخرجه أحمد (٣)، والبخاري (٤)،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٦١.

(٢) البزار، مسند البزار ١٥ / ٢٣٨ ح ٨٦٨٢.

(٣) أحمد، مسند أحمد ١٤ / ٢٤٦ ح ٨٥٨٧.

(٤) البخاري، صحيح البخاري - كتاب البيوع - باب التجارة في البحر ٣ / ٥٦ ح ٢٠٦٣، كتاب الشروط - باب الشروط في القرض ٣ / ١٩٨ ح ٢٧٣٤، كتاب الاستئذان - باب بمن يبدأ الكتاب ٨ / ٥٨ ح ٦٢٦١، كتاب الكفالة ٣ / ٩٥ ح ٢٢٩١.

والنسائي^(١)، والطبراني^(٢)، وابن منده^(٣)، وأبو سعيد النقاش^(٤)، وأبو القاسم الرازي^(٥)، والبيهقي^(٦)، جميعهم من طريق الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج.

هذا الطريق الأول، أما الطريق الثاني: فقد أخرجه الخرائطي^(٧)، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن هشام عن محمد بن سيرين.

والطريق الثالث: هو نفسه الذي روى منه البزار^(٨)، وقد أخرجه البخاري في الأدب^(٩)، والطبراني^(١٠)، وابن حبان^(١١)، وابن منده^(١٢)، والبيهقي^(١٣)، جميعهم من طريق أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه. ثلاثتهم (الأعرج، ومحمد بن سيرين، وأبو سلمة) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهكذا يتضح صواب كلام ابن كثير، فقد روي الحديث من طرق أخرى.

-
- (١) النسائي، السنن الكبرى - كتاب اللقطة - باب ما وجد من اللقطة في البحر ٥ / ٣٥٤ ح ٥٨٠٠.
 - (٢) الطبراني، الدعاء - باب ما يقول المسافر لمخلفيه عند الوداع - ص: ٢٦١ - ح ٨٢٥.
 - (٣) ابن منده، التوحيد - ومن أسماء الله عز وجل الكبير والكريم والكافي والكفيل ٢ / ١٧٥ ح ٣١٥.
 - (٤) أبي سعيد النقاش، فنون العجائب ص: ٩٥ ح ٧٦.
 - (٥) كرامات الأولياء - اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٩ / ٣٩ ح ٣٩، و ٤٠ ح.
 - (٦) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الضمان - باب ما جاء في الكفالة بيد من عليه حق ٦ / ١٢٦ ح ١١٤١٣، الأسماء والصفات - باب جماع أبواب ذكر الأسماء التي تتبع نفي التشبيه عن الله تعالى جده ١ / ١٢٦ ح ٧٤.
 - (٧) الخرائطي، مكارم الأخلاق - باب حفظ الأمانة وذم الخيانة ص: ٧٣ ح ١٧٧.
 - (٨) البزار، مسند البزار ١٥ / ٢٣٨ ح ٨٦٨٢.
 - (٩) البخاري، الأدب المفرد - باب بمن يبدأ في الكتاب ص: ٣٨٤ ح ١١٢٨.
 - (١٠) الطبراني، الدعاء - باب ما يقول المسافر لمخلفيه عند الوداع ص: ٢٦١ ح ٨٢٦.
 - (١١) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب المعجزات - ذكر الخبر الدال على كون المعجزات في الأولياء لا في الأنبياء ١٤ / ٤٠٨ ح ٦٤٨٧.
 - (١٢) ابن منده، التوحيد - ومن أسماء الله عز وجل الكبير والكريم والكافي والكفيل ٢ / ١٧٥ ح ٣١٥.
 - (١٣) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب آداب القاضي - باب الرجل يبدأ بنفسه في الكتاب ١٠ / ٢٢٠ ح ٢٠٤٢٥.

المسألة الثالثة (٥٥):

متابعة إبراهيم بن يزيد الخُوزيّ المكي بالرواية، عن محمد بن عباد، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَامَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ الْحَاجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الشَّعْثُ التَّئَلُ"...

القول المتعقب عليه:

قال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم بعض أهل العلم في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه"^(١)، ثم قال: "هذا حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم: أن الرجل إذا ملك زاداً وراحلة وجب عليه الحج، وإبراهيم: هو ابن يزيد الخُوزيّ المكي، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه"^(٢).

التعقب:

قال ابن كثير: "وهكذا رواه ابن ماجه من حديث إبراهيم بن يزيد وهو الخُوزيّ. قال الترمذي: ولا نعرفه إلا من حديثه، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. كذا قال هاهنا. وقال في كتاب الحج: هذا حديث حسن. ولا يشك أن هذا الإسناد رجاله كلهم ثقات سوى الخُوزيّ هذا، وقد تكلموا فيه من أجل هذا الحديث. لكن قد تابعه غيره، وجاء برواية ابن أبي حاتم، وهي من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، ثم نقل عن ابن أبي حاتم قوله: وقد روي عن ابن عباس، وأنس، والحسن، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، والربيع بن أنس، وقتادة نحو ذلك"^(٣).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير على الترمذي قوله: "هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخُوزيّ المكي، وقد تكلم بعض أهل العلم في إبراهيم بن

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة آل عمران ٥ / ٢٢٥ ح ٢٩٩٨.

(٢) المرجع السابق - أبواب الحج - باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة ٣ / ١٦٨ ح ٨١٣.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٨٢-٨٣.

يزيد من قبل حفظه^(١)، وقال الترمذي في كتاب الحج: "إبراهيم هو ابن يزيد الخُوَزِيِّ المكي، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه"^(٢)، وفي كلٍ من الطريقتين إبراهيم بن يزيد الخُوَزِيِّ.

وقد جاء ابن كثير بمتابعة له عند أبي حاتم، من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن عمير الليثي، عن محمد بن عباد بن جعفر، ثم قال أبو محمد: "وروي عن ابن عباس، وأنس رضي الله عنه والحسن ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، والربيع بن أنس، وقتادة نحو ذلك"^(٣).

وقد أخرجه أيضاً الدارقطني^(٤)، من طريق ابن جريج، وأخرجه مرة أخرى من طريق جبير بن حازم^(٥)، كلاهما عن محمد بن عباد.

فكلام الترمذي صحيح في تضعيفه لهذا الراوي - الخُوَزِيِّ -، لكن كلامه في أنه لا توجد رواية من طريق آخر قد فنده ابن كثير حين قال إنَّ أبا حاتم قد أخرجه من طريق آخر.

قلت: وقد جاء الدارقطني بطريقتين آخرين غير طريق أبي حاتم، كما أسلفت، ونقل الطحاوي كلاماً لأحمد يؤيد ابن كثير، والترمذي في تضعيفهما الخُوَزِيِّ، فقال: "قال أحمد: وإنما يمتنع أهل العلم بالحديث من تثبيت هذا؛ لأنه من رواية إبراهيم بن يزيد الخُوَزِيِّ، وقد ضعفه أهل العلم بالحديث، يحيى بن معين وغيره"، ثم قال: "وروي من أوجه أخر كلها ضعيفة"^(٦).

وقال البيهقي: "هذا الذي عنى الشافعي بقوله منها ما يمتنع أهل العلم من تثبيته، وإنما امتنعوا منه؛ لأن الحديث يعرف بإبراهيم بن يزيد الخُوَزِيِّ، وقد ضعفه أهل العلم بالحديث"^(٧). وقال البيهقي أيضاً: "وروي من أوجه صحيحة عن الحسن البصري، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، وفيه قوة لهذا المسند"^(٨). وقال مرة: "وهذا الحديث له شاهد من جهة الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، وروي عن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، من قولهما"، ثم ساق الأسانيد تباعاً من طريق

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة آل عمران ٥ / ٢٢٥ ح ٢٩٩٨.

(٢) المرجع السابق - أبواب الحج - باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة ٣ / ١٦٨ ح ٨١٣.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣ / ٧١٣ ح ٣٨٦٠.

(٤) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب الحج ٣ / ٢١٧ ح ٢٤٢٢.

(٥) المرجع السابق - كتاب الحج ٣ / ٢١٨ ح ٢٤٢٣.

(٦) البيهقي، معرفة السنن والآثار ٧ / ١٨ ح ٩١٦٢، ٩١٦٣.

(٧) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الحج - باب الرجل يطيق المشي ولا يجد زاداً ولا راحلة فلا يبين أن يوجب ٤ / ٥٤٠ ح ٨٦٣٧.

(٨) المرجع السابق - كتاب الحج - باب بيان السبيل الذي بوجوده يجب الحج إذا تمكن من فعله ٥ / ٣٦٨ ح ١٠١٢٩.

الحسن وغيره مبيناً أصحابها^(١). وقال البيهقي بعد أن روى الحديث عن الحسن مرسلًا: "وهذا شاهد لحديث إبراهيم بن يزيد الخُزَيزي، وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوله موقوفاً"^(٢).

فكلامهم جميعاً على تضعيف الرواية التي للخُزَيزي، ولكن أُيدت بغيرها من الشواهد، وأيضاً رويت من طرق أخرى غير طريق الخوزي.

المسألة الرابعة (٥٦):

حديث عبد الله ﷺ: "الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ".

القول المتعقب عليه:

قول البزار: لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد.

التعقب:

قال ابن كثير: "وله شاهد في الصحيح"^(٣).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على قول البزار، بأن الحديث لا يعلمه يروى إلا بهذا الإسناد، بقوله: إن له شاهداً في الصحيح.

قلت: لم يقل البزار ذلك نصاً؛ إنما كان كلامه: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"^(٤)، فيتضح من كلام البزار أنه لا يشمل بذلك جميع طرق الحديث؛ إنما فقط الطريق التي يرويها عبد الله ﷺ، وهذا الكلام بهذا المعنى غير صحيح، فالحديث من رواية عبد الله ﷺ جاء بسند آخر، يرويهِ العقيلي^(٥)،

(١) البيهقي، السنن الصغير - كتاب المناسك - باب فرض الحج على من استطاع إليه سبيلاً ١٣٣ / ٢ ، ١٣٥ح ١٤٥٤، ١٤٥٥ح ١٤٥٦، ١٤٥٧ح ١٤٥٧.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الحج - باب بيان السبيل الذي بوجوده يجب الحج إذا تمكن من فعله ٥٣٦ / ٤ ح ٨٦٢٤.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١٣ / ٢ .

(٤) البزار، مسند البزار ١٥٠ / ٥ .

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢٣٦ .

والخرائطي^(١)، وأبو نعيم^(٢)، جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن أبان بن تغلب، عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود رضي الله عنه. والبيزار^(٣) قد رواه من طريق عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، عن فضيل بن عمرو، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه.

أما الشاهد الذي جاء به ابن كثير، فقد رواه مسلم في صحيحه^(٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا"، وهو يؤدي نفس المعنى للحديث الأول.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الحديث قد روي بطرق أخرى عن صحابة آخرين كأنس رضي الله عنه، وغيره بنفس اللفظ، ورد ذلك في مسند البيزار^(٥)، وفي مسند الروياني^(٦)، ومسند أحمد^(٧)، من رواية بريدة رضي الله عنه، والطبراني^(٨)، من رواية سهل بن سعد رضي الله عنه، جميعهم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) الخرائطي، مكارم الأخلاق - باب ما جاء في اصطناع المعروف من الفضل ص: ١٠٣ ح ٥٢.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٦ / ٢٦٦.

(٣) البيزار، مسند البيزار ٥ / ١٥٠ ح ١٧٤٢.

(٤) مسلم، صحيح مسلم - كتاب العلم - باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة ٤ / ٢٠٦ ح ٢٦٧٤.

(٥) البيزار، مسند البيزار ١٤ / ٦٥ ح ٧٥٢٠.

(٦) الروياني، مسند الروياني ١ / ٦٣ ح ٦.

(٧) أحمد، مسند أحمد ٣٨ / ١٣٢ ح ٢٣٠٢٧.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٣٤ ح ٢٣٨٤.

المبحث التاسع: تعقبته في أصل الرواية وإخراجها

أولاً: تعريف الرواية:

لغة: روى الرء والواو والياء أصل واحد، ثم يشتق منه، فالأصل ما كان خلاف العَطَشِ، ثُمَّ يُصَرَّفُ فِي الْكَلَامِ لِحَامِلِ مَا يُرَوَى مِنْهُ، فَالْأصل رَوَيْتُ مِنَ الْمَاءِ رِيًّا، وَالَّذِي يَأْتِي الْقَوْمَ بِعِلْمٍ أَوْ خَبْرٍ فَيُرَوِيهِ، كَأَنَّهُ أَتَاهُمْ بِرِيهِمْ مِنْ ذَلِكَ^(١).

اصطلاحاً: حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء^(٢).

وقد اعتنى العلماء على مر التاريخ الإسلامي بإظهار الحديث وإبرازه، فقاموا برواية الأحاديث بأسانيدھا ومتونها، وتعددت كتبهم في ذلك فكان منها الجوامع؛ كصحيح البخاري، وصحيح مسلم، والسنن؛ كسنن أبي داود، والنسائي، وغير ذلك العديد من المصنفات التي اعتنت برواية الأحاديث، وكانت تروى بطرق لا تدع مجالاً للشك بأن ما يصل إلينا في غاية الدقة، والصحة، فكان التنوع في طرق التحمل والأداء.

ثانياً: طرق التحمل والأداء في الرواية:

الطريق الأول: السماع من لفظ الشيخ بأن يكون الشيخ يقرأ الحديث والطالب يستمع، وسواء في هذا أكان الشيخ يحدث من حفظه أم من كتابه، كأن يقول: سمعت أو سمعنا، حدثني أو حدثنا أخبرني.

الطريق الثاني: القراءة على الشيخ وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً من حيث أن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ. كقوله: قرأت على فلان، أو قرئ على فلان وأنا أسمع، أو أخبرني بقراءتي، أو أخبرنا قراءة عليه وأنا أسمع.

الطريق الثالث: الإجازة: هي إذن الشيخ للطالب في الرواية عنه من غير سماع منه ولا قراءة عليه، فهي إخبار إجمالي بمرويته. كقوله: أجازني أو أجازنا فلان، حدثني فلان أو حدثنا إجازة، أخبرني أو أخبرنا إجازة.

الطريق الرابع: المناولة: وهي على نوعين: إما مناولة مقرونة بالإجازة ومن صورها: أن يناول الشيخ الطالب كتابه أو فرعاً مقابلاً عليه، أو أن يأتي الطالب إلى الشيخ بكتاب من

(١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ٢/ ٤٥٣، الزبيدي، تاج العروس ٣٨/ ١٩٠.

(٢) ينظر: أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٣٩، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ١٨٨.

حديث الشيخ أصلاً له أو مقابلاً به. فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول له: هو حديثي أو روايتي فاروه عني، أو أجزت لك روايته، كقوله: ناولني وأجازني فلان، أو ناولني مع الإجازة.

الطريق الخامس: المكاتبة وهي أن يكتب الشيخ مسموعاته أو شيئاً من حديثه لحاضر عنده أو غائب عنه، ويرسله إليه سواء كتب بنفسه، أو أمر غيره بكتابته، كقوله: كتب إلى فلان، كاتبني فلان.

الطريق السادس: الإعلام وهو إعلام الشيخ الطالب بأن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان من غير أن يأذن له في روايته عنه. وصيغ الأداء عن هذا الطريق: أعلمني فلان، حدثني فلان بالإعلام أخبرني بالإعلام ونحو ذلك.

الطريق السابع: الوصية هي أن يوصي الشيخ بكتاب يرويه عند سفره أو موته لشخص، وصيغ الأداء عن هذا الطريق عند من يصح الرواية به: أوصى لي فلان، حدثني بالوصية، أخبرني بالوصية، ونحوها.

الطريق الثامن: الوجدادة وهو أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها وهي بخطه ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه، أو سمع منه. بلغني عن فلان، أو وجدت عن فلان^(١).

وما سبق من الحديث عن طرق تحمل وأداء الحديث يبين كيف حملت السنن من لدن النبي ﷺ إلى وقت اكتمال التدوين بأقوم طرق الرواية.

والمقصود بأصل الرواية هنا الذي يتعقبه ابن كثير، هو هذا الحديث المروي الذي يشمل متنه وإسناده مع صيغ التحمل والأداء.

(١) ينظر: برهان الدين الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث ص: ١٠٤، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: ١٥٩، ابن الحنبلي، قفو الأثر في صفة علوم الأثر ص: ١٢٠، القاري، شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٤، أبو شهبه، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٩٥-١١٩، أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري ص: ١٦١.

المسألة الأولى (٥٧):

حديث: "خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْخُلُقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ".

القول المتعقب عليه:

رواية الإمام مسلم لهذا الحديث في صحيحه.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلم عليه علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة رضي الله عنه إنما سمعه من كلام كعب الأحبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعاً، وقد حرر ذلك البيهقي^(١)".

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الإمام مسلم روايته هذا الحديث في صحيحه، وهذا الحديث أخرجه أحمد^(٢)، ومسلم^(٣)، والنسائي^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، وابن خزيمة^(٦)، وابن أبي حاتم^(٧)،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٢١٥.

(٢) أحمد، مسند أحمد ١٤ / ٨٢ ح ٨٣٤١.

(٣) مسلم، صحيح مسلم - كتاب صفة القيامة والجنة والنار - باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام / ٤

٢١٤٩ ح ٢٧٨٩.

(٤) النسائي، السنن الكبرى - كتاب التفسير - قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} / ١٠ / ٢٠ ح ١٠٩٤٣.

(٥) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١٠ / ٥١٣ ح ٦١٣٢، ويبدو أن أبا يعلى قد أسقط ابن جريج من السند حيث روى الحديث عن حجاج عن أيوب به.

(٦) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة - كتاب الجمعة - باب ذكر الساعة التي خلق فيها آدم عليه السلام من يوم الجمعة ٣ /

١١٧ ح ١٧٣١.

(٧) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٧٤ ح ٣٠٤.

وابن حبان^(١)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٢)، وابن منده^(٣)، وابن بشران^(٤)، والبيهقي^(٥)، جميعهم من طرق عن حجاج بن محمد، وأخرجه الدولابي^(٦)، من طريق هشام بن يوسف، والطبراني^(٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٨)، من طريق محمد بن ثور، والنسائي^(٩)، من طريق الأخضر بن عجلان. جميعهم من طريق ابن جريج عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، مولى أم سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد اختلف العلماء في تصحيح هذا الحديث وتضعيفه، وأشار ابن كثير إلى من ضعف الحديث - وهم كما قال - علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، ويؤيد ابن كثير المضعفين لهذا الحديث، حيث قال: "وإنما اشتبه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعاً، وقد حرر ذلك البيهقي"^(١٠).

وبالرجوع إلى ما قاله البيهقي: "وزعم بعض أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ لمخالفته ما عليه أهل التفسير وأهل التواريخ، وزعم بعضهم أن إسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن أيوب بن خالد، وإبراهيم غير محتج به"، ثم روى أن ابن المديني سئل عن الحديث؟ فقال: "هذا حديث مدني؛ رواه هشام بن يوسف عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع مولى أم سلمة رضي الله عنها عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي. قال علي: وشبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى وقال لي: شبك بيدي أيوب بن خالد وقال لي: شبك بيدي عبد الله بن رافع، وقال لي شبك بيدي أبو هريرة رضي الله عنه وقال لي: شبك بيدي أبو القاسم رضي الله عنه وقال لي: "خلق الله الأرض يوم السبت". فذكر الحديث بنحوه.

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان - كتاب بدء الخلق - ذكر اليوم الذي خلق الله جل وعلا آدم عليه السلام فيه ١٤ / ٣٠ ح ٦١٦١.

(٢) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة - صفة ابتداء الخلق ٤ / ١٣٥٨.

(٣) ابن منده، التوحيد - ذكر الآيات التي تدل على وحدانيته في خلق الأرض وما فيها ١ / ١٨٣ ح ٥٤.

(٤) ابن بشران، أمالي ابن بشران - الجزء الأول ص: ٦٨ ح ١١٤.

(٥) البيهقي، الأسماء والصفات - باب جماع أبواب ذكر الأسماء التي تتبع إثبات الإبداع والاختراع له ١ / ٧٣ ح ٣٦ -

باب بدء الخلق ٢ / ٢٥٠ ح ٨١٢، البيهقي، القضاء والقدر - باب ذكر البيان أن أفعال الخلق مكتوبة لله تعالى مقدورة له

فإنها من الله عز وجل خلق ص: ١٧١ ح ١٣٥، ١٣٦، البيهقي، السنن الكبرى - كتاب السير - باب مبتدأ الخلق ٩ /

١٧٧٠٥ ح ٥.

(٦) الدولابي، الكنى والأسماء ٢ / ٥٤٤ ح ٩٨٢.

(٧) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٣٠٣ ح ٣٢٣٢.

(٨) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة - صفة ابتداء الخلق ٤ / ١٣٦٠.

(٩) النسائي، السنن الكبرى - كتاب التفسير - سورة السجدة ١٠ / ٢١٣ ح ١١٣٢٨.

(١٠) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٢١٥.

قال علي بن المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى". ثم قال البيهقي: "وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الربذي عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف، وروي عن بكر بن الشroud، عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم، عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف، والله أعلم"^(١)، وإبراهيم بن أبي يحيى هذا ليس مذكوراً في سند مسلم أصلاً، فسواء كان ضعيفاً، أم لا فهذا لا يؤثر على إسناد الإمام مسلم، خاصة أنه ليس من دليل على أن إسماعيل بن أمية لا يروي عن أيوب بن خالد، وإنما يروي عن إبراهيم بن أبي يحيى.

وذكر البخاري الحديث في تاريخه ثم قال بعده: "وقال بعضهم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب وهو أصح"^(٢). فيكون ابن المديني، والبخاري، والبيهقي على رأس من ضعفوا هذا الحديث.

وقد روى ابن معين هذا الحديث في تاريخه، ولم يعله بشيء^(٣)، وروى المزي الحديث في ترجمة أيوب بن خالد بن صفوان، وقال بعده: "رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن حجاج بن محمد، فوافقناه فيه بعلو. ورواه مسلم والنسائي عن هارون بن عبد الله، عن حجاج، فوقع لنا بدلاً عالياً بدرجتين"^(٤)، وقال علاء الدين مغلطاي في ترجمة أيوب بن خالد بن صفوان بعد أن ذكر قول البخاري: " فهذا كما ترى البخاري جمع بينهما فعذر ابن يونس واضح لاقتدائه بالبخاري وإن كنا نحاجج البخاري في ذلك، والله أعلم"^(٥).

وقد أوضح الألباني الكلام في هذا الحديث فقد خرج الحديث ثم نقل تضعيفه عن بعض أئمة الحديث، ورد على ما قاله ابن المديني، حيث قال: "هذه دعوى عارية عن الدليل إلا مجرد الرأي، وبمثله لا ترد رواية إسماعيل بن أمية؛ فإنه ثقة ثبت كما قال الحافظ في التقريب"^(٦)، لاسيما وقد توبع، فقد رواه أبو يعلى - كما سبق -، واعترض الألباني كذلك على قول البخاري "قال بعضهم..."، فقال: "وهذا كسابقه، فمن هذا البعض؟ وما حله في الضبط والحفظ حتى

(١) البيهقي، الأسماء والصفات - باب بدء الخلق ٢ / ٢٥٠ ح ٨١٢، و٨١٣.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٤١٣.

(٣) ينظر: ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ٥٢.

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣ / ٤٧٠.

(٥) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال ٢ / ٣٣٢.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ١٠٦.

يرجح على رواية عبد الله بن رافع؟! وقد وثقه النسائي وابن حبان، واحتج به مسلم، وروى عنه جمع^(١).

ثم قال الألباني: "ويكفي في صحة الحديث أن ابن معين رواه ولم يعله بشيء! وليس الحديث بمخالف للقرآن كما يتوهم البعض"^(٢)، وذكر الألباني أن إعلال أحمد محمد نور للحديث بأيوب بن خالد وقوله: فيه لين، فقال: "فإنما هو تقليد منه لابن حجر في تليينه إياه في التقريب، وليس بشيء؛ فإنه لم يضعفه أحد سوى الأزدي، وهو نفسه لين عند المحدثين، فتنبه"^(٣). وعند الترجمة لأيوب بن خالد نجد أن ابن حبان قد ذكره في ثقاته^(٤)، ولم يوجد له تضعيف غير ما نقله ابن حجر عن الأزدي، حيث قال: "ليس حديثه بذاك تكلم فيه أهل العلم بالحديث"^(٥)، والأزدي ضعيف لا يؤخذ منه وذكر في كتب التراجم الأخرى ولم يتكلموا فيه^(٦).

ومن جميع ما سبق يتبين أن الحديث صحيح كما أورده الإمام مسلم؛ لأن من ضعف الحديث لم يأتِ بدليل على ضعفه، والرواة الذين تُكلم فيهم لم يثبت فيهم قدح، وإنما كانوا ثقاة.

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ٤ / ٤٤٩.

(٢) المرجع السابق ٤ / ٤٥٠.

(٣) المرجع السابق ٤ / ٤٥٠.

(٤) ابن حبان، الثقات ٤ / ٢٥.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٤٠١.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٢٤٥، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣ / ٤٦٩.

المسألة الثانية (٥٨):

استدرك على الحاكم في نفيه للرواية في الصحيحين عن ابن عباس قال: لَمَا كَانَ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَبَيْنَ أَهْلِهِ مَا كَانَ، خَرَجَ بِإِسْمَاعِيلَ وَأُمِّ إِسْمَاعِيلَ، وَمَعَهُمْ شَنَّةٌ فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَشْرِبُ مِنَ الشَّنَّةِ...

القول المتعقب عليه:

أن الشيخين لم يرويا حديثاً صحيحاً على شرطيهما، قاله الحاكم^(١).

التعقب:

قال ابن كثير بعد ذكر الحديث الطويل في قصة إسماعيل عليه السلام وبناء الكعبة: "والعجب أن الحافظ أبا عبد الله الحاكم رواه في كتابه المستدرک، عن أبي العباس الأصم، عن محمد بن سنان القزاز، عن أبي علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، عن إبراهيم بن نافع، به. وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، كذا قال. وقد رواه البخاري كما ترى، من حديث إبراهيم بن نافع، كأن فيه اقتصاراً، فإنه لم يذكر فيه شأن الذبح"^(٢).

دراسة المسألة:

يتعجب ابن كثير من رواية الحاكم في مستدرکه لهذا الحديث وقوله عنه: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"^(٣)، وفي صحيح البخاري نجد الحديث بطوله موجوداً في كتاب أحاديث الأنبياء^(٤)، وكرره البخاري مختصراً^(٥)، ولم يخرجه مسلم. ثم إن الحاكم رواه مختصراً، بينما رواه البخاري مطولاً؛ فصح ما قاله ابن كثير.

(١) ينظر: الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب ذكر تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين - باب ذكر إبراهيم عليه السلام ٢ / ٦٠١ ح ٤٠٢٥.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٤٢٩-٤٣١.

(٣) ينظر: الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب ذكر تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين - باب ذكر إبراهيم عليه السلام ٢ / ٦٠١ ح ٤٠٢٥.

(٤) البخاري، صحيح البخاري - كتاب أحاديث الأنبياء - باب... ٤ / ١٤٥ ح ٣٣٦٤، ح ٣٣٦٥.

(٥) المرجع السابق - كتاب أحاديث الأنبياء - باب... ٤ / ١٤٢ ح ٣٣٦٢، كتاب في المساقاة - باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بمائه ٣ / ١١٢ ح ٢٣٦٨.

المسألة الثالثة (٥٩):

نقل ابن عبد البر عن ابن المسيب رأياً له بدون سند، ويخالفه ابن المسيب برواية مسندة.

القول المتعقب عليه:

اشتهر بين كثير من الفقهاء عن سعيد بن المسيب، رحمه الله، أنه يقول: يحصل المقصود من تحليلها للأول بمجرد العقد على الثاني.

التعقب:

قال ابن كثير: "وفي صحته عنه نظر، على أن الشيخ أبا عمر بن عبد البر قد حكاه عنه في الاستنكار، فالله أعلم. وقد قال أبو جعفر بن جرير، رحمه الله: حدثنا ابن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سالم بن رزين، عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا الْبَتَّةَ، فَيَتَزَوَّجُهَا زَوْجًا آخَرَ فَيُطَلِّقُهَا، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: أَتَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ؟ قَالَ: "لَا حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا".

هكذا وقع في رواية ابن جرير، وقد رواه الإمام أحمد فقال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن علقمة بن مرثد، سمعت سالم بن رزين يحدث عن سالم بن عبد الله، يعني: ابن عمر رضي الله عنهما، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: في الرجل تكون له المرأة فيطلقها، ثم يتزوجها رجل فيطلقها قبل أن يدخل بها، فترجع إلى زوجها الأول؟ فقال رسول الله ﷺ: "حَتَّى يَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ". وهكذا رواه النسائي، عن عمرو بن علي الفلاس، وابن ماجه عن محمد بن بشار بن دار كلاًهما عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، به كذلك. فهذا من رواية سعيد بن المسيب عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، على خلاف ما يحكى عنه، فبعيد أن يخالف ما رواه بغير مستند، والله أعلم^(١).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير على ابن عبد البر روايته لرأي ابن عباس رضي الله عنهما في المقصد من قول الله تعالى: {فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَّكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ} [البقرة: ٢٣٠]، قال ابن عبد البر: "وعلى هذا جماعة العلماء إلا سعيد بن المسيب، فإنه قال: جائز أن ترجع إلى

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٦٢٢.

الأول إذا طلقها الثاني، وإن لم يمسه، وأظنه لم يبلغه حديث العسيلة، وأخذ بظاهر القرآن [فإن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكْحَ زَوْجًا غَيْرَهُ] [البقرة: ٢٣٠] فإن طلقها - أعني الثاني - فلا جناح عليهما أن يتراجعا وقد طلقها، وليس في القرآن ذكر مسيس في هذا الموضع وغابت عنه السنة في ذلك ولذلك لم يعرج على قوله أحد من العلماء بعده^(١)، فابن كثير على أن هذا لا يصح عن سعيد بن المسيب؛ لأن كلام ابن عبد البر عن ابن المسيب إنما هو نقل لرأيه دون إسناد يثبت أن هذا من قوله، والروايات التي ثبتت عن ابن المسيب عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعة، وقد رواها الإمام أحمد^(٢)، وابن ماجه^(٣)، والترمذي^(٤)، والنسائي^(٥)، وابن جرير^(٦)، والطبراني^(٧)، والبيهقي^(٨)، جميعهم من طريق سالم بن رزين، عن سالم بن عبد الله يعني: ابن عمر رضي الله عنهما، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ. يتضح من مجموع الروايات أن ابن المسيب لم يخالف ما رواه، وإنما نسب إليه ذلك الكلام وهو ليس بصحيح.

وقد قال الترمذي بعد الحديث أيضاً: "فسألت أبا زرعة عن حديث سفيان، وشعبة عن علقمة، في هذا فقال: حديث سفيان أصح. قلت: وقد زاد شعبة: في الإسناد رجلين، فقال: الحديث حديث سفيان، وسألت محمداً؟ فقال: اختلف شعبة وسفيان في هذا الحديث عن علقمة. وحديث شعبة وسفيان جميعاً. وقال: من سالم بن رزين؟ قال: ويروى عن سعيد بن المسيب خلاف هذا"^(٩). وقال البيهقي بعد روايته للحديث بإسناد ابن المسيب: "وبلغني عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه وهن حديث شعبة، وسفيان جميعاً، وعن أبي زرعة أنه قال: حديث سفيان أصح"، ثم قال بعد الحديث التالي له: "وكان شعبة يقول: سفيان أحفظ مني، وقال: يحيى

(١) ابن عبد البر، الاستنكار ٥/ ٤٤٧.

(٢) أحمد، مسند أحمد - مسند عبد الله بن عمر ٩/ ٤٠٦ ح ٥٥٧١.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - أبواب النكاح - باب المحلل والمحلل له ٣/ ١١٦ ح ١٩٣٣.

(٤) الترمذي، العلل الكبير - أبواب النكاح - باب ما جاء فيمن طلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها رجل آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها ص: ١٦٠ ح ٢٧٢.

(٥) النسائي، سنن النسائي - كتاب الطلاق - باب إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يجلها به ٦/ ٤٨١ ح ٣٤١٤، النسائي، السنن الكبرى - كتاب الطلاق - باب إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يجلها به ٥/ ٢٥٧ ح ٥٥٧٧.

(٦) ابن جرير، جامع البيان ٤/ ٥٩٦.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ١٢/ ٢٧١ ح ١٣٠٨٦.

(٨) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الرجعة - باب نكاح المطلقة ثلاثاً ٧/ ٦١٥ ح ١٥١٩٩.

(٩) الترمذي، العلل الكبير - أبواب النكاح - باب ما جاء فيمن طلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها رجل آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها ص: ١٦٠ ح ٢٧٢.

القطان إذا اختلفا أخذت بقول سفيان وروى في ذلك أيضاً عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ^(١). لكن قال أبو القاسم الطبراني: "وهم شعبة في هذا الحديث في موضعين، قوله: عن سالم ابن رزين، وإنما هو سليمان بن رزين، وزاد في الإسناد سعيد بن المسيب، رواه سفيان الثوري، وقيس بن الربيع، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن رزين الأحمر، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، وهو الصواب"^(٢).

فالمراجع إذاً أن هذا نسب إلى سعيد بن المسيب، وليس من قوله، كما قال ابن كثير.

المسألة الرابعة (٦٠):

تعقب على الحاكم في رواية ابن أخي الزهري عنه.

القول المتعقب عليه:

عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرَاحٍ فِي الْحَرَّةِ، كَانَا يَسْقِيَانِ بِهِ كِلَاهُمَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَحَ الْمَاءَ يَمُرُ. فَأَبَى عَلَيْهِ الزُّبَيْرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ" فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ....".

التعقب:

قال ابن كثير: "والعجب كل العجب من الحاكم أبي عبد الله النيسابوري؛ فإنه روى هذا الحديث من طريق ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير ﷺ، عن الزبير ﷺ فذكره، ثم قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فإني لا أعلم أحداً قام بهذا الإسناد عن الزهري يذكر عبد الله بن الزبير، غير ابن أخيه، وهو عنه ضعيف"^(٣).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الحاكم روايته لهذا الحديث، حيث قال: حدثني علي بن حمشاد العدل، ثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، أنا أبو نعيم ضرار بن سرد، ثنا عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَزْدِي، ثنا محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري، عن عمه، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله

(١) البيهقي، السنن الكبرى - كتاب الرجعة - باب نكاح المطلقة ثلاثاً ٧/٦١٥ ح ١٥١٩٩.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٢/٢٧١ ح ١٣٠٨٦.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/٣٥٠.

ابن الزبير رضي الله عنه، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال: استعدى عليّ رجلاً من الأنصار ... الحديث. ثم قال بعده: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، فإني لا أعلم أحداً أقام هذا الإسناد، عن الزهري يذكر عبد الله بن الزبير، عن أخيه وهو عنه ضعيف"^(١).

أما قول الحاكم: "فإني لا أعلم أحداً أقام هذا الإسناد، عن الزهري يذكر عبد الله بن الزبير، عن أخيه وهو عنه ضعيف"^(٢).

فقد أخرج الحديث: أحمد^(٣)، والبخاري^(٤)، ومحمد بن نصر المروزي^(٥)، والطحاوي^(٦)، والشاشي^(٧)، والطبراني^(٨)، وابن منده^(٩)، جميعهم من طريق الزهري عن عروة عن الزبير رضي الله عنه.

(١) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین - کتاب معرفة الصحابة - ذکر مناقب حواری رسول الله صلی الله علیه وسلم ٤١٠ ح ٥٥٦٥ / ٣.

(٢) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین - کتاب معرفة الصحابة - ذکر مناقب حواری رسول الله ﷺ ٣ / ٤١٠ ح ٥٥٦٥.

(٣) أحمد، مسند أحمد ٣ / ٣٥ ح ١٤١٩.

(٤) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الصلح - باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى، حكم عليه بالحكم البين ٣ / ١٨٧ ح ٢٧٠٨، كتاب تفسير القرآن - باب {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم} [النساء: ٦٥] ٦ / ٤٥٨٥ ح ٤٦.

(٥) المروزي، تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٦٥٥ ح ٧٠٧.

(٦) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١٤ / ٥٧ ح ٥٤٤٨، ٥٤٤٩ ح ٥٤٤٩.

(٧) الشاشي، المسند ١ / ١٠٦ ح ٤٧.

(٨) الطبراني، مسند الشاميين ٤ / ٢٠٥ ح ٣١١٠.

(٩) ابن منده، الإيمان - باب نكر ما يدل على أن الإيمان بما أتى به ١ / ٤٠٨ ح ٢٥٤.

وأخرجه أحمد^(١)، وعبد بن حميد^(٢)، والبخاري^(٣)، وابن ماجه^(٤)، وأبو داود^(٥)،
والترمذي^(٦)، وابن الجارود^(٧)، ومحمد بن نصر المروزي^(٨)، والنسائي^(٩)، وأبو يعلى^(١٠)،
والطحاوي^(١١)، وابن أبي حاتم^(١٢)، وابن حبان^(١٣)، والطبراني^(١٤)، وابن منده^(١٥)، وأبو الشيخ
الأصبهاني^(١٦)، والبيهقي^(١٧) جميعهم من طرق عن الليث بن سعد عن ابن شهاب الزهري، عن
عروة بن الزبير، عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه.

وأخرجه الخطيب البغدادي^(١٨) من طريق الحميدي عن سفيان، عن عمرو بن دينار،
عن سلمة - رجل من ولد أبي سلمة عن أم سلمة، عن الزبير رضي الله عنه.

(١) أحمد، مسند أحمد ٢٦ / ٤٠ ح ١٦١١٦.

(٢) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص: ١٨٥ ح ٥١٩.

(٣) البخاري، صحيح البخاري - كتاب المساقاة - باب سكر الأنهار ٣ / ١١١ ح ٢٣٥٩.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم - باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ
١ / ٧ ح ١٥، ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب الرهون - باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء ٢ / ٨٢٩ ح ٢٤٨٠.

(٥) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الأفضية - باب من القضاء ٣ / ٣١٥ ح ٣٦٣٧.

(٦) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الأحكام - باب ما جاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء ٣ /
٦٣٦ ح ١٣٦٣، أبواب التفسير - باب ومن سورة النساء ٥ / ٢٣٨ ح ٣٠٢٧.

(٧) ابن الجارود، المنتقى - كتاب الطلاق - باب ما جاء في الأحكام ص: ٢٥٥ ح ١٠٢١.

(٨) المروزي، تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٦٥٤ ح ٧٠٦.

(٩) النسائي، سنن النسائي - كتاب آداب القضاة - الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان ٨ / ٢٣٨ ح ٥٤٠٧.
النسائي، السنن الكبرى - كتاب القضاء - التسهيل للحاكم المأمون أن يحكم وهو غضبان ٥ / ٤١٢ ح ٥٩٢٤، كتاب آداب
القضاة - باب إشارة الحاكم بالرفق ٨ / ٢٤٥ ح ٥٤١٦، كتاب القضاء - التسهيل للحاكم المأمون أن يحكم وهو غضبان
٥ / ٤١٣ ح ٥٩٢٥، كتاب القضاء - إشارة الحاكم على الخصم بالرفق ٥ / ٤١٨ ح ٥٩٣٦، سورة النساء - قوله تعالى: {فلا
ربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم} [النساء: ٦٥] ١٠ / ٦٧ ح ١١٠٤٥.

(١٠) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١٢ / ١٨٩ ح ٦٨١٤.

(١١) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ٢ / ٩٣ ح ٦٣٢، ٢ / ٦٣٣.

(١٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣ / ٩٩٣ ح ٥٥٥٨.

(١٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان - ذكر نفي الإيمان عن من لم يخضع لسنن رسول الله ﷺ ١ / ٢٠٣ ح ٢٤٠٣.

(١٤) الطبراني، المعجم الكبير ١٣ / ١٠٧ ح ٢٦٠.

(١٥) ابن منده، الإيمان ١ / ٤٠٦ ح ٢٥٢، ١ / ٤٠٧ ح ٢٥٣.

(١٦) أبو الشيخ الأصبهاني، أخلاق النبي ١ / ٢٣٦ ح ٧٠.

(١٧) البيهقي، السنن الصغير - كتاب البيوع - باب الترتيب في السقي ٢ / ٣٣٢ ح ٢٢٠٨، البيهقي، معرفة السنن والآثار
١ / ١٠٦ ح ٣٦. البيهقي، السنن الكبرى - كتاب إحياء الموات - باب ترتيب سقي الزرع والأشجار من الأودية المباحة ٦ /
٢٥٣ ح ١١٨٥٤، كتاب آداب القاضي - باب القاضي يقضي في حال غضبه، فوافق الحق ١٠ / ١٨٢ ح ٢٠٢٨٦.

(١٨) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه ١ / ٣٧٨.

فقد تابع الليث بن سعد هنا محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري؛ ابن أخي الزهري الضعيف، وبالتالي فقد أقام بهذا الإسناد غيره، وهو الليث وبذلك يتبين عدم صحة كلام الحاكم. ثم إن الحاكم قد أخطأ حين قال: لم يخرجاه؛ حيث أخرجه البخاري مرة من طريق شعيب^(١)، ومرة من طريق معمر^(٢)، ومسلم من طريق الليث^(٣)، ثلاثتهم عن الزهري به. فقول الحاكم مردود؛ لأنهما -البخاري ومسلم- روى الحديث في صحيحهما؛ ولأن الحاكم قد جاء بسند ضعيف، أشار إلى ضعفه هو قبل غيره بعد روايته للحديث، والحديث مروى في الصحيحين بأسانيد صحيحة، فلا داعي لأن يرويه الحاكم في مستدركه.

المسألة الخامسة (٦١):

تعقب على حديث ذكره الرازي في تفسيره.

القول المتعقب عليه:

الحديث الذي رواه الرازي، يقول ابن كثير: "وقد ذكر الرازي في تفسيره في فضل البسمة أحاديث منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إِذَا أَتَيْتَ أَهْلَكَ فَسَمِّ اللَّهَ؛ فَإِنَّهُ إِنْ وُلِدَ لَكَ وَوَلَدٌ كُتِبَ لَكَ بِعَدَدِ أَنْفَاسِهِ وَأَنْفَاسِ ذُرِّيَّتِهِ حَسَنَاتٌ".

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا لا أصل له، ولا رأيته في شيء من الكتب المعتمد عليها ولا غيرها"^(٤).

دراسة المسألة:

لم أجد الحديث في تفسير الرازي، ولا في أي كتاب مطبوع؛ مما يؤكد صحة ما ذهب إليه ابن كثير من أن الحديث لا أصل له.

(١) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الصلح - باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى، حكم عليه بالحكم البين ٣/ ١٨٧ ح ٢٧٠٨.

(٢) المرجع السابق - كتاب تفسير القرآن - باب {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم} [النساء: ٦٥] / ٦ / ٤٥٨٥ ح ٤٦.

(٣) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الفضائل - باب وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم / ٤ / ١٨٢٩ ح ٢٣٥٧.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ١٢٠.

المبحث العاشر: تعقباته في التعريف بالرواة وتمييزهم

تعريف الرواي:

لغة: هو الفاعل للرواية، وفي المبحث السابق قد سبق التعريف اللغوي لمادة روى.

اصطلاحاً: الرواي هو من تلقى الحديث وأداه بصيغة من صيغ الأداء^(١).

اهتم العلماء بدراسة الرواة والترجمة لهم، فكتبوا في ذلك المؤلفات الكثيرة، وتنقسم كتب التراجم إلى أقسام عديدة، منها: تراجم الصحابة والتابعين مثل: الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر. وتراجم القراء مثل: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي. وتراجم المحدثين والرواة مثل: تهذيب الكمال للمزي، وتقريب التهذيب لابن حجر. وتراجم الفقهاء والأصوليين مثل: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي. وتراجم الزهاد والصوفية مثل: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني. وتراجم القضاة مثل: رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني. وتراجم الخلفاء مثل: تاريخ الخلفاء للسيوطي. والتراجم على البلدان مثل: أخبار مكة للفاكهي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي. والتراجم على القرون مثل: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني. وتراجم عامة مرتبة على السنين مثل: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. وتراجم مرتبة على الأسماء مثل: سير أعلام النبلاء. وتراجم في أهل المغرب والأندلس مثل: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال. والأنساب مثل: الأنساب للسمعاني. وضبط الأسماء والأعلام والكنى والألقاب مثل: الكنى والأسماء للدولابي، والمشتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب للذهبي. وغير ذلك العديد من الكتب والمؤلفات التي بذل العلماء فيها الجهود العظيمة في تراجم الرواة ودراسة أحوالهم.

وفي هذا المبحث سنتعرض لما تعقب به ابن كثير على غيره من العلماء في التعريف

بالرواة، وأسمائهم وكناهم، ونرجح الصواب في ذلك.

(١) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٧٥.

المسألة الأولى (٦٢):

التمييز بين أبي سعيد بن المعلى الصحابي الأنصاري رضي الله عنه، وبين أبي سعيد التابعي من موالي خزاعة، في حديث "السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ".

القول المتعقب عليه:

ظن ابن الأثير أن أبا سعيد هو الصحابي ابن المعلى رضي الله عنه.

التعقب:

قال ابن كثير: "فأبو سعيد هذا ليس بأبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه، كما اعتقده ابن الأثير في جامع الأصول ومن تبعه، فإن ابن المعلى صحابي أنصاري، وهذا تابعي من موالي خزاعة، وذلك الحديث متصل صحيح، وهذا ظاهره أنه منقطع، إن لم يكن سمعه أبو سعيد هذا من أبي بن كعب رضي الله عنه، فإن كان قد سمعه منه فهو على شرط مسلم، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

اعتقد ابن الأثير أن أبا سعيد مولى عامر بن كريز هو أبو سعيد بن المعلى الصحابي رضي الله عنه، وذلك حين روى الحديث في جامع الأصول^(٢)، حيث ذكر أن الراوي الأعلى هو ابن المعلى رضي الله عنه، وعقب بعد الحديث "بأخرجه الموطأ".

لكن يتبين أن راوي الحديث كما في الموطأ هو أبو سعيد مولى عامر بن كريز^(٣)، وهما ليسا شخصا واحداً.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ١٠٣-١٠٤.

(٢) ينظر: ابن الأثير، جامع الأصول ٨/ ٤٦٥ ح ٦٢٣٥.

(٣) مالك، موطأ مالك ١/ ٨٣ ح ٣٧.

أولاً: أبو سعيد مولى عبد الله بن عامر بن كريز، هو تابعي وليس صحابي^(١)، فقد سكت عنه البخاري^(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، ووثقه الذهبي^(٤)، وترجم له الأئمة، ولم يتكلموا فيه بشيء^(٥).

ومن ترجمته يتبين أنه لا سماع له من أبي بن كعب رضي الله عنه، فلم يذكر في كتب التراجم شيئاً له غير أبي هريرة رضي الله عنه، والحسن البصري. فهو ليس الصحابي؛ لأنه لم يذكر في كتب الصحابة.

ثانياً: أبو سعيد بن المعلى رضي الله عنه هو صحابي واختلف على اسمه فقيل رافع بن المعلى، وقيل الحارث بن المعلى^(٦)، قال البغوي: "حدثنا محمد بن إسحاق قال سمعت ابن نمير يقول: حدثني رجل من ولده: أن اسم أبي سعيد رافع بن المعلى"^(٧)، وذكره ابن قانع في معجمه^(٨)، وكذلك ذكره أبو نعيم وجاء بحديثه^(٩). وقال ابن عبد البر: "اسمه رافع بن المعلى بن لؤذان بن المعلى وقيل الحارث بن المعلى. وقيل أوس بن المعلى. وقيل: أبو سعيد بن أوس بن المعلى". وقال أيضاً: "ومن قال هو رافع بن المعلى فقد أخطأ؛ لأن رافع بن المعلى قتل ببدر. وأصح ما قيل - والله أعلم في اسمه - الحارث بن نفيح بن المعلى بن لؤذان بن حارثة بن زيد بن ثعلبة من بني زريق الأنصاري الزرقي. له صحبة، توفي سنة أربع وسبعين، وهو ابن أربع وستين سنة"، وذكر أبو عمر بن عبد البر أنه لا يعرف في الصحابة إلا بحديثين: أحدهما هو محل بحثنا هنا^(١٠). وترجم له ابن الأثير ثم قال: "وله صحبة"^(١١).

(١) الدارقطني، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم ٢ / ٢٩٤.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٩ / ٣٤.

(٣) ابن حبان، الثقات ٥ / ٥٨٦.

(٤) الذهبي، الكاشف ٢ / ٤٣٠.

(٥) ينظر في ترجمته: مسلم، الكنى والأسماء ١ / ٣٦٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٣٧٦، وأبو أحمد الحاكم الأسامي والكنى ٥ / ٦٩، وابن منده، فتح الباب في الكنى والألقاب ص: ٣٦٦، وابن منجويه، رجال صحيح مسلم ١ / ٢٥٥، ٢ / ٣٩٠، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٣ / ٣٥٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ١٩١، وابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل ٣ / ٢١٣، وابن حجر، تهذيب التهذيب ١٢ / ١١١، والعييني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ٣٠٠.

(٦) ابن الأثير الجزري، أسد الغابة ٦ / ١٣٩.

(٧) ابن قانع، معجم الصحابة ٢ / ٣٥٩.

(٨) المرجع السابق ١ / ١٨٥.

(٩) ابن قانع، معرفة الصحابة ٢ / ٧٧٤، و ٢ / ١٠٥٤.

(١٠) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤ / ١٦٦٩، ٤ / ١٦٧٠.

(١١) ابن الأثير الجزري، أسد الغابة ٦ / ١٣٩.

والحديث الذي نبه عليه ابن كثير هنا هو من رواية التابعي أبو سعيد مولى عامر بن كريب وليس من رواية الصحابي ابن المعلى رضي الله عنه، وقد أخرجه الإمام مالك^(١)، ورواه الحاكم^(٢)، ورواه البيهقي^(٣)، ورواه ابن حجر^(٤)، جميعهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن به.

وهذا الحديث هو ما أشار إليه ابن كثير بقوله: "وهذا ظاهره أنه منقطع، إن لم يكن سمعه أبو سعيد هذا من أبي بن كعب، فإن كان قد سمعه منه فهو على شرط مسلم، والله أعلم"^(٥)، وقد ثبت من ترجمته عدم سماعه من أبي بن كعب رضي الله عنه فهو ليس من شيوخه كما سبق في ترجمته فشيوخه هم أبو هريرة رضي الله عنه، والحسن البصري^(٦). فأبو سعيد مولى عامر بن كريب لم تثبت له صحبة، ولم يسمع من أبي بن كعب رضي الله عنه فالحديث منقطع، ويؤيد ذلك أن الجوهرى في روايته للمسند بعد إيراد هذا الحديث علق بقوله: "وهذا حديث مرسل"^(٧).

أما الحديث الآخر المتصل الذي عناه ابن كثير فقد جاء من طرق؛ الطريق الأول: عن شعبة، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي سعيد بن المعلى، أخرجه الطيالسي^(٨)، وأحمد^(٩)، والدارمي^(١٠)، والبخاري^(١١)، وابن ماجه^(١٢)، وأبو داود^(١٣)،

(١) مالك، موطأ مالك ١/ ٨٣ ح ٣٧.

(٢) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین - کتاب فضائل القرآن ١/ ٧٤٤ ح ٢٠٤٩.

(٣) البيهقي، القراءة خلف الإمام - باب الدليل على افتتاح كل مصطلق لقراءته ص: ١٠٧ ح ٥٤.

(٤) ابن حجر، المطالب العالیة بزوائد المسانید الثمانية ١٤/ ٤٣٢ ح ٣٥١٨.

(٥) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ١٠٣-١٠٤.

(٦) مسلم، الكنى والأسماء ١/ ٣٦٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٣٧٦، ابن مناه، فتح الباب في الكنى والألقاب ص: ٣٦٦، أبو أحمد الحاكم، الأسماء والكنى ٥/ ٦٩، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٣/ ٣٥٨، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣/ ١٩١، ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل ٣/ ٢١٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٢/ ١١١.

(٧) الجوهرى، مسند الموطأ ص: ٤٩٢ ح ٦٢٦.

(٨) الطيالسي، مسند أبي داود ٢/ ٥٩٥ ح ١٣٦٢.

(٩) أحمد، مسند أحمد ٢٤/ ٥٠٥ ح ١٥٧٣٠، ٢٩/ ٣٩٥ ح ١٧٨٥١.

(١٠) الدارمي، سنن الدارمي - كتاب الصلاة - باب أم القرآن هي السبع المثاني ٢/ ٩٣٥ ح ١٥٣٣، ومن كتاب فضائل القرآن - باب فضل فاتحة الكتاب ٤/ ٢١٢٢ ح ٣٤١٤.

(١١) البخاري، صحيح البخاري - كتاب تفسير القرآن - باب ما جاء في فاتحة الكتاب ٦/ ١٧ ح ٤٤٧٤، كتاب تفسير القرآن - باب يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله ٦/ ٦١ ح ٤٦٤٧، كتاب تفسير القرآن - باب ولقد آتيناك سبعاً من المثاني ٦/ ٨١ ح ٤٧٠٣، كتاب فضائل القرآن - باب فضل فاتحة الكتاب ٦/ ١٨٧ ح ٥٠٠٦.

(١٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب الأدب - باب ثواب القرآن ٢/ ١٢٤٤ ح ٣٧٨٥.

(١٣) أبو داود، سنن أبي داود - باب تفرع الوتر - باب فاتحة الكتاب ٢/ ٧١ ح ١٤٥٨.

والنسائي^(١)، وأبو يعلى^(٢)، والدولابي^(٣)، وابن خزيمة^(٤)، وابن المنذر النيسابوري^(٥)، والطبراني^(٦)، والطحاوي^(٧)، وابن أبي حاتم^(٨)، وابن حبان^(٩)، والبيهقي^(١٠).

أما الطريق الثاني: فهو عن شعبة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن أبي بن كعب رضي الله عنه، أخرجه أحمد^(١١)، عبد بن حميد^(١٢)، والدارمي^(١٣)، والترمذي^(١٤)، وابن الضريس^(١٥)،

(١) النسائي، سنن النسائي - كتاب الافتتاح - باب تأويل قول الله تعالى (ولقد آتيناك سبعاً) ٢ / ١٣٩ ح ٩١٣، و النسائي، السنن الكبرى - كتاب المساجد - باب تأويل قول الله جل ثناؤه (ولقد آتيناك سبعاً) ١ / ٤٧٣ ح ٩٨٧، وكتاب فضائل القرآن - فضل فاتحة الكتاب ٧ / ٢٥٥ ح ٧٩٥٦، وكتاب السهو - سورة الفاتحة ١٠ / ١٠٩١ ح ١٠٩١، وكتاب التفسير - قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني ١٠ / ١٤٣ ح ١١٢١١.

(٢) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١٢ / ٢٢٥ ح ٦٨٣٧.

(٣) الدولابي، الكنى والأسماء ١ / ١٠٠ ح ٢٠٧.

(٤) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة - كتاب الصلاة - باب ذكر ما خص الله عزو جل به نبيه صلى الله عليه وسلم ٢ / ٣٨ ح ٨٦٢.

(٥) ابن المنذر النيسابوري، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف - كتاب صفة الصلاة - باب ذكر اختلاف أهل العلم فيمن تكلم في صلاته ٣ / ٢٣٦ ح ١٥٧٢.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ٢٢ / ٣٠٣ ح ٧٦٨.

(٧) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ٣ / ٢٤١، ٢٤٢ ح ١٢٠٦، ١٢٠٧.

(٨) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم، قوله تعالى استجبوا لله وللرسول ٥ / ١٦٧٩.

(٩) ابن حبان، صحيح ابن حبان - كتاب الرقائق - باب قراءة القرآن - ذكر البيان بأن فاتحة الكتاب هي أعظم سورة ٣ / ٥٦ ح ٧٧٧.

(١٠) البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب الصلاة - باب الكلام في الصلاة على وجه السهو ٣ / ٣١٢ ح ٤٧٢٧، السنن الكبرى - كتاب النكاح - باب ما أبيح له من أن يدعو المصلي فيجيبه ٧ / ١٠٢ ح ١٣٣٩٧، جماع أبواب الخشوع في الصلاة والإقبال عليها - باب ما يستدل به على أنه لا يجوز أن يكون حديث ابن مسعود رضي الله عنه ناسخاً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ٢ / ٥١٥ ح ٣٩٣٠، البيهقي، شعب الإيمان - تعظيم القرآن - فصل في ابتداء السورة بالتسمية ٤ / ٢٦ ح ٢١٣٨. السنن الصغير باب تخصيص فاتحة الكتاب بالذكر ١ / ٣٣٧ ح ٩٥٥، القراءة خلف الإمام باب الدليل على افتتاح كل مصل قراءته ص: ٥٢ ح ١٠٣.

(١١) أحمد، مسند أحمد ٣٥ / ١٨ ح ٢١٠٩٤، ٣٥ / ٢٠ ح ٢١٠٩٥.

(١٢) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص: ٨٦ ح ١٦٥.

(١٣) الدارمي سنن الدارمي - كتاب ومن فضائل القرآن - باب فضل فاتحة الكتاب ٤ / ٢١٢٣ ح ٣٤١٥.

(١٤) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة الحجر ٥ / ٢٩٧ ح ٣١٢٥.

(١٥) ابن الضريس، فضائل القرآن - باب فضل خاتمة الكتاب ص: ٧٩ ح ١٤٦.

والنسائي^(١)، وابن خزيمة^(٢)، وابن المنذر النيسابوري^(٣)، وابن حبان^(٤)، والحاكم^(٥)، والبيهقي^(٦)، وابن عبد البر^(٧).

المسألة الثانية (٦٣):

خطأ في اسم الراوي عبد الرحمن بن جبير.

القول المتعقب عليه:

رواية أبي داود التي قال فيها: "حدثنا موسى بن مروان الرقي، حدثنا المعافى، حدثنا الأوزاعي، عن الحارث بن يزيد عن جبير بن نغير، عن المستورد بن شداد رضي الله عنه. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيُكْتَسَبْ رَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيُكْتَسَبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيُكْتَسَبْ مَسْكَنًا"^(٨).

التعقب:

قال ابن كثير: "قال شيخنا الحافظ المزي رحمه الله: رواه جعفر بن محمد الفريابي، عن موسى بن مروان فقال: عن عبد الرحمن بن جبير بدل جبير بن نغير، وهو أشبه بالصواب"^(٩).

-
- (١) النسائي، سنن النسائي - كتاب الافتتاح - باب قول الله عز وجل ولقد آتيناك سبعاً / ٢ / ١٣٩ ح ٩١٤، السنن الكبرى - كتاب المساجد - باب تأويل قول الله جل ثناؤه ولقد آتيناك سبعاً / ١ / ٤٧٣ ح ٩٨٨.
- (٢) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة - كتاب الصلاة - باب فضل قراءة فاتحة الكتاب مع البيان أنها / ١ / ٢٥٢ ح ٥٠١.
- (٣) ابن المنذر النيسابوري، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف - كتاب صفة الصلاة - باب ذكر فضل قراءة الفاتحة / ٣ / ٩٩ ح ١٣٠٠.
- (٤) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب قراءة القرآن - باب ذكر البيان أن الفاتحة الكتاب مقسومة بين / ٣ / ٥٣ ح ٧٧٥.
- (٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب فضائل القرآن / ١ / ٧٤٥ ح ٢٠٥٠، وفي كتاب فضائل القرآن أيضاً - باب أخبار في فضل القرآن جملة / ١ / ٧٤٤ ح ٢٠٤٨، وفي كتاب التفسير - باب تفسير سورة الفاتحة أخبار الوجوب في قراتها / ٢ / ٢٨٣ ح ٣٠١٩.
- (٦) البيهقي، شعب الإيمان - كتاب تعظيم القرآن - فصل في ابتداء السورة بالتسمية / ٤ / ٢٧ ح ٢١٣٩.
- (٧) ابن عبد البر، الإنصاف - باب ذكر الآثار التي احتج بها من أسقط بسم الله ص: ٢٠٠ ح ٦.
- (٨) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الخراج والإمارة والفيء - باب في أرزاق العمال / ٣ / ١٣٤ ح ٢٩٤٥.
- (٩) ابن كثير، تفسير ابن كثير / ٢ / ١٥٢.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على أبي داود رواية هذا الحديث وتسميته الراوي بجبير بن نفير، وهذا الحديث ورد بلفظين، الأول: "مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيُكْتَسَبْ زَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيُكْتَسَبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيُكْتَسَبْ مَسْكَنًا".

وتابع البيهقي أبا داود فأخرجه من طريق حارث بن يزيد، عن جبير بن نفير^(١).

بينما أخرجه المعافى بن عمران^(٢)، وابن خزيمة^(٣)، وأخرجه الطبراني^(٤)، والحاكم^(٥)، وأبو نعيم^(٦)، والبيهقي^(٧)، جميعهم من طريق حارث بن يزيد، عن عبد الرحمن بن جبير، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه"^(٨).

واللفظ الثاني: "مَنْ وَلِيَ لَنَا عَلَى عَمَلٍ مِنْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَتَّخِذْ مَسْكَنًا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَابَّةٌ فَلْيَتَّخِذْ دَابَّةً وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ غَالٌّ أَوْ سَارِقٌ".

وقد أخرجه القاسم بن سلام^(٩)، وابن أبي شيبة^(١٠)، وأحمد^(١١)، وابن زنجويه^(١٢).

(١) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه - باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الإقليم من مال الله، وما جاء في رزق القضاة وأجر سائر الولاة ٦/ ٥٧٧ ح ١٣٠١٩.

(٢) المعافى بن عمران الموصلي، الزهد - باب في الكفاف ص: ٢٧٢ ح ١٥٨. غير أنه قال: عبد الرحمن بن جبير بن مُطعم بدلاً من عبد الرحمن بن جبير بن نفير.

(٣) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة - كتاب الزكاة - باب إذن الإمام للعامل بالتزويج واتخاذ الخادم والمسكن من الصدقة ٤/ ٢٣٧٠ ح ٧٠.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٢٠/ ٣٠٥ ح ٧٢٧.

(٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الزكاة ١/ ٥٦٣ ح ١٤٧٣.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٨/ ٢٩١، وأبو نعيم، معرفة الصحابة ٥/ ٢٦٠٤ ح ٦٢٧٣.

(٧) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه - باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الإقليم من مال الله، وما جاء في رزق القضاة وأجر سائر الولاة ٦/ ٥٧٧ ح ١٣٠١٨.

(٨) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الزكاة ١/ ٥٦٣ ح ١٤٧٣.

(٩) القاسم بن سلام، الأموال - كتاب مخارج الفيء ومواضعه التي يصرف إليها، ويجعل فيها باب توفير أموال الفيء لمسلمين وإيثاره به ص: ٣٣٨ ح ٦٥٤، ٦٥٥.

(١٠) ابن أبي شيبة، مسند ابن أبي شيبة ٢/ ٢٨١ ح ٧٧٨.

(١١) أحمد، مسند أحمد ٢٩/ ٥٤٣ ح ١٨٠١٥، ٢٩/ ٥٤٦ ح ١٨٠١٧، ١٨٠١٨ ح ١٨٠١٩.

(١٢) ابن زنجويه، الأموال لابن زنجويه - كتاب مخارج الفيء ومواضعه التي يصرف إليها ويجعل فيها - في توفير الفيء لمسلمين وإيثارهم به ٢/ ٥٩٣ ح ٩٧٨.

والطبراني^(١)، وابن بشران^(٢)، من طريق الحارث بن يزيد عبد الرحمن بن جبير بن نفيير الحضرمي. وأخرجه القاسم بن سلام^(٣)، وابن زنجويه^(٤)، من طريق الحارث بن يزيد عن رجل. جميعهم عن المستورد رضي الله عنه.

وقد خالف أبو داود، والبيهقي جمهور الأئمة الذين رَووا هذا الحديث على اختلاف الأوجه التي ورد عليها، إلا أنهم أجمعوا على أن اسم هذا الراوي عبد الرحمن بن جبير، واختلف على اسم جده هل هو نفيير أم مطعم، لكن لم يقل غيرهما أنه جبير بن نفيير، لذا فالأرجح ما عليه الأكثر أن اسمه عبد الرحمن بن جبير، هذا وقد ذكر القاسم بن سلام، وابن زنجويه أن الحارث بن يزيد روى عن رجل، فهنا جعلاه مجهولاً.

وسئل أبو حاتم عن الحديث مروياً من طريق ابن لهيعة، عن ابن هبيرة والحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن جبير؟ فقال: هذا خطأ؛ إنما هو على ما رواه الليث، عن الحارث بن يزيد، عن رجل، عن المستورد، عن النبي ﷺ^(٥).

فما أدري ما الوجه الذي لأجله اختار أبو حاتم هذه الرواية على أنها الأصوب، وربما كلام ابن كثير لا يعني أنها الرواية الأصوب التي اختارها، وهي التي فيها اسم الراوي عبد الرحمن بن جبير، ولكن قد يكون يقصد أنها أصوب من الرواية القائلة بأن اسمه جبير بن نفيير، والله أعلم.

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٢٠ / ٣٠٤ ح ٧٢٥.

(٢) ابن بشران، أمالي ابن بشران ١ / ٧٧ ح ١٤٠.

(٣) القاسم بن سلام، الأموال - كتاب مخارج الفيء ومواضعه التي يصرف إليها، ويجعل فيها باب توفير أموال الفيء لمسلمين وإيثاره به ص: ٣٣٨ ح ٦٥٣.

(٤) ابن زنجويه، الأموال - كتاب مخارج الفيء ومواضعه التي يصرف إليها ويجعل فيها - في توفير الفيء لمسلمين وإيثارهم به ٢ / ٥٩٣ ح ٩٧٩.

(٥) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٦١٠، ٣٤ / ٤.

المسألة الثالثة (٦٤):

تعقب ابن كثير في التعريف بالأقرع بن حابس وعيينة بن حصن.

القول المتعقب عليه:

رواية ابن أبي حاتم، وابن جرير لحديث في سبب نزول آية {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ} [الأنعام: ٥٢].

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا حديث غريب، فإن هذه الآية مكية، والأقرع بن حابس وعيينة رضي الله عنهما إنما أسلما بعد الهجرة بدهر"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن جرير وابن أبي حاتم روايتهما لحديث في سبب نزول آية {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ} [الأنعام: ٥٢]؛ لأن في الحديث أن الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن رضي الله عنهما كانا مسلمين ويطلبان من النبي ﷺ أن يفرد لهما وقتاً، ويرد ابن كثير بأن الآية مكية، وقد أسلم الأقرع وعيينة متأخرين، بعد الهجرة.

قلت: أخرج هذا الحديث: ابن أبي شيبة^(٢)، والبخاري^(٣)، وابن ماجه^(٤)، والطحاوي^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦)، وأبو بكر الأجري البغدادي^(٧)، والطبراني^(٨)، وأبو نعيم^(٩)، وابن حجر^(١٠)، جميعهم من طرق عن أسباط، عن السدي، عن أبي سعد الأزدي، عن أبي الكنود.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٢٦٠.

(٢) ابن أبي شيبة، مسند ابن أبي شيبة ١ / ٣١٨ ح ٤٧٧، ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة ٦ / ٤١٥ ح ٣٢٥١٨.

(٣) البخاري، مسند البخاري ٦ / ٦٩ ح ٢١٢٩، ح ٢١٣٠.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب الزهد - باب مجالسة الفقراء ٢ / ١٣٨٢ ح ٤١٢٧.

(٥) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١ / ٣٣٩ ح ٣٦٧.

(٦) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٤ / ١٣٠٠ ح ٧٣٤٤، ٤ / ١٣٠٠ ح ٧٣٤٦.

(٧) أبو بكر الأجري، أخلاق أهل القرآن ص: ١١٣ ح ٤٦.

(٨) الطبراني، المعجم الكبير ٤ / ٧٥ ح ٣٦٩٣.

(٩) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١ / ١٤٦، نكر أهل الصفة ١ / ٣٤٤.

(١٠) ابن حجر، المطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية ١٤ / ٦٥١ ح ٣٦٠٣.

وأخرجه البيهقي من طريق أسباط الهمداني، عن الكديمي^(١)، ومن طريق حكيم بن زيد، عن السدي، عن أبي سعيد الأزدي، عن أبي الكنود^(٢)، كلاهما عن خباب بن الأرت رضي الله عنه. ولم أجد أحداً من العلماء تكلم في هذه العلة التي ذكرها ابن كثير، وبما أن الأقرع قد أسلم بعد الهجرة كما ذكر في قصة إسلامه في ترجمته^(٣)، وكذلك عيينة بن حصن فقد ذكر في ترجمته أنه أسلم بعد الفتح، وقيل: أسلم قبل الفتح^(٤)، وأما الآية فهي مكية^(٥)، كما قال ابن كثير، وبذلك فيكون ما قاله ابن كثير في غرابة هذا الحديث من هذا الوجه صحيحاً.

(١) البيهقي، شعب الإيمان - الزهد وقصر الأمل ١٣ / ٩٦ ح ١٠٠٠٩.

(٢) البيهقي، دلائل النبوة - ما جاء في جلوسه مع الفقراء والمساكين ١ / ٣٥٢.

(٣) ينظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١ / ١٠٣، ابن الأثير الجزري، أسد الغابة ١ / ٢٦٤.

(٤) ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة ٤ / ٦٣٩، ابن الأثير الجزري، أسد الغابة ٤ / ٣١٨.

(٥) ابن عطية، تفسير ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢ / ٢٦٥.

المبحث الحادي عشر: تعقبته في المبهم

تعريف المبهم:

لغة: النَّبَاءُ وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ: أَنْ يَبْقَى الشَّيْءُ لَا يُعْرَفُ الْمَأْتَى إِلَيْهِ. يُقَالُ هَذَا أَمْرٌ مُبْهِمٌ. وَيُقَالُ: أَبْهِمَ عَنِ الْكَلَامِ. وَطَرِيقٌ مُبْهِمٌ إِذَا كَانَ خَفِيًّا لَا يَسْتَبِينُ، وَاسْتَبَّهَمَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ: لَمْ يَذُرُوا كَيْفَ يَأْتُونَ لَهُ. وَاسْتَبَّهَمَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ أَي اسْتَعْلَقَ، وَمِنْهُ الْبَهِيمُ: اللَّوْنُ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ، سَوَادًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ. وَأَبْهَمْتُ الْبَابَ: أَغْلَقْتُهُ^(١).

اصطلاحاً: هو الراوي الذي أبهم، ولم يسم، أو سُمِّي ولم تعرف عينه، أو لا يسمى الراوي، اختصاراً من الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان، سواء ورد في الإسناد أم في المتن، ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى بها^(٢).

وقد صنف العلماء في هذا الباب ما يستضاء به لمعرفة المبهم، وبالتالي تمييز صحيح الأسانيد من سقيمها، ومتصلها من المنقطع منها؛ فمن هذه المؤلفات: الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (ت ٤٠٩هـ)، والأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وغوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، وغيرها من المؤلفات التي تعين على كشف الأسماء المبهمة في المتون والأسانيد.

أما حكمه: فقد قال ابن كثير: "فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه. ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير، والله أعلم"^(٣). وقال ابن حجر: "ولا يقبل حديث المبهم، ما لم يسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه؛ فكيف عدالته"^(٤).

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة ١/ ٣١١، ابن منظور، لسان العرب ١٢/ ٥٦.

(٢) ينظر: ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٩٧، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة

الفكر ص: ١٢٥، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢/ ٨٥٣.

(٣) ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٩٧.

(٤) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: ١٢٥.

ولتبيين الأسماء المبهمة فوائد، أهمها: تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوقة إليه. وأن يكون في الحديث منقبة له فيستفاد بمعرفة فضيلته. وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب إليه، فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة، وخصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين. وأن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ، أو منسوخ إن عرف زمن إسلامه. وإن كان المبهم في الإسناد فمعرفته تفيد ثقته، أو ضعفه، ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها^(١).

وفي هذا المبحث سنتناول منهج ابن كثير في المبهم من خلال المسائل التالية؛ التي اعتنى بها في تفسيره:

المسألة الأولى (٦٥):

قول سعيد بن المسيب: "ليس من يوم إلا تعرض على النبي ﷺ أمته غدوة وعشية، فيعرفهم بأسمائهم وأعمالهم؛ فلذلك يشهد عليهم، يقول الله تعالى: ﴿كَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]".

القول المتعقب عليه:

إبهام القرطبي لرجل في السند.

التعقب:

قال ابن كثير: "فإنه أثر، وفيه انقطاع؛ فإن فيه رجلاً مبهماً لم يسم، وهو من كلام سعيد ابن المسيب لم يرفعه. وقد قبله القرطبي فقال بعد إيراده: قد تقدم أن الأعمال تعرض على الله كل يوم اثنين وخميس، وعلى الأنبياء والآباء والأمهات يوم الجمعة. قال: ولا تعارض، فإنه يحتمل أن يخص نبينا ﷺ بما يعرض عليه كل يوم، ويوم الجمعة مع الأنبياء عليهم السلام"^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على القرطبي احتجاجه بأثر فيه رجل مبهم، حيث قال القرطبي: "أخبرنا ابن المبارك، أخبرنا رجل من الأنصار، عن المنهال بن عمرو، حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب: "ليس من يوم إلا تعرض على النبي ﷺ أمته غدوة وعشية، فيعرفهم بأسمائهم وأعمالهم،

(١) جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢ / ٨٥٣.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٣٠٧.

فذلك يشهد عليهم، يقول الله تعالى: {فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا} [النساء: ٤١]"^(١).

فيفهم من كلام ابن كثير اعتراضه على قبول القرطبي لهذا الأثر؛ لأن فيه رجلاً مبهماً، وأيضاً يعترض على أن هذا الأثر لم يرفع إلى النبي ﷺ، واستدل على قبول القرطبي لذلك بقوله بعد هذا الأثر: "ولا تعارض، فإنه يحتمل أن يخص نبينا ﷺ بما يعرض عليه كل يوم، ويوم الجمعة مع الأنبياء عليهم السلام"، ولكن احتجاجه بمرسل سعيد بن المسيب مقبول حيث روى يعقوب بن سفيان أن مالكا سئل عن سعيد بن المسيب هل أدرك عمر ﷺ؟ قال: لا ولكنه ولد في زمان عمر ﷺ فلما كبر أكب على المسألة عن شأنه وأمره حتى كأنه رآه. قال مالك: بلغني أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر ﷺ وأمره"^(٢).

وسئل الشافعي: "لو كان منفرداً لم يكن من الرواية التي تقوم بمثلها حجة فكيف، وقد روينا عن النبي ﷺ قولاً بيناً مفسراً مع ما فيه من الحجة التي ذكرنا وصمتنا عنها. قال: فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً، ولم تقبلوه عن غيره؟ قلنا: لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه ورأينا غيره يسمى المجهول ويسمي من يرغب عن الرواية عنه ويرسل عن النبي ﷺ وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستكر الذي لا يوجد له شيء يسدده ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم، ولم نحاب أحداً، ولكننا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفناه من صحة روايته"^(٣).

وروى الحاكم عن ابن معين قوله: "أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب"، ثم قال الحاكم: "فقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره، فهذه صفة المراسيل عند أهل الحديث"^(٤).

وسئل أحمد بن حنبل: "سعيد عن عمر ﷺ حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر ﷺ وسمع منه، إذا لم يقبل سعيد عن عمر ﷺ فمن يقبل؟"^(٥). وروى يعقوب بن سفيان أن

(١) القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ص: ٦٨٩.

(٢) يعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٦٨.

(٣) الشافعي، الأم ٣/ ١٩٢.

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص: ٢٦.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٦١.

أحمد بن حنبل يقول: "مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات"^(١)، وروى البيهقي عنه أنه يقول: "مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا نرى أصح من مرسلاته"^(٢). وبذلك يبقى الاعتراض على احتجاجه بهذا الأثر؛ لأن فيه رجلاً مبهماً.

(١) يعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ ٣ / ٢٣٩.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى ٦ / ٧١.

المسألة الثانية (٦٦):

تعريف رجل في الحديث.

القول المتعقب عليه:

قول ابن أبي الدنيا بأن الرجل الذي لطم اليهودي، هو: أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد روى الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا، رحمه الله: أن الذي لطم اليهودي في هذه القضية هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ولكن تقدم في الصحيحين أنه رجل من الأنصار، وهذا هو أصح وأصرح، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن أبي الدنيا تعريفه للرجل الذي لطم اليهودي بأنه أبو بكر الصديق رضي الله عنه في القضية التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى"، ذلك أن الحديث في الصحيحين نص على أن الرجل من الأنصار فقال ابن كثير: "وهذا هو أصح وأصرح".

قلت: بالرجوع إلى الصحيحين نجد أن الرجل تم تعريفه بأنه رجل من الأنصار^(٢)، وأبو بكر رضي الله عنه من المهاجرين كما هو معلوم، وفي جميع الطرق التي أخرجت الحديث لم توجد طريق تعرف بأن الرجل هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فبعضهم يقول رجل من المسلمين، وبعضهم يحدد أنه من الأنصار، ولم يوجد أحد يعرفه بأنه أبو بكر رضي الله عنه، ولم أجد الطريق التي يعرف فيها ابن أبي الدنيا الرجل بأنه أبو بكر رضي الله عنه.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٤٧٢.

(٢) ينظر: البخاري، صحيح البخاري - كتاب الأنبياء - باب قول الله تعالى: "وإن يونس لمن المرسلين" ٤ / ١٥٩ ح ٣٤١٤، مسلم، صحيح مسلم - كتاب الفضائل - باب فضائل موسى عليه السلام ٤ / ١٨٤٣ ح ٢٣٧٣.

المبحث الثاني عشر: تعقباته على الرواة جرحاً وتعديلاً

أولاً: تعريف الجرح:

لغة: جرح الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شقُّ الجلد. فالأول قولهم اجترَحَ إذا عمِلَ وكَسَبَ. وأما الآخر فقولهم جَرَحَهُ بِحَدِيدَةٍ جَرَحاً، والاسم الجُرْحُ، ومن المجاز جَرَحَ فُلَاناً بِلِسَانِهِ، إِذَا سَبَّهُ، ومنه جَرَحَ الْحَاكِمُ الشَّاهِدَ إِذَا عَثَرَ مِنْهُ عَلَى مَا تَسْقُطُ بِهِ عَدَالَتُهُ مِنْ كَذِبٍ وَغَيْرِهِ؛ وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحَاكِمِ، فَقِيلَ: جَرَحَ الرَّجُلَ جَرَحاً جَرَحَ شَهَادَتَهُ؛ وَقَدْ اسْتُجِرِحَ الشَّاهِدُ^(١).

اصطلاحاً: هو أن يذكر الراوي بما يوجب رد روايته من إثبات صفة رد، أو نفي صفة قبول مثل أن يقال: هو كذاب، أو فاسق، أو ضعيف، أو ليس بثقة، أو لا يعتبر، أو لا يكتب حديثه^(٢).

وينقسم الجرح إلى قسمين: مطلق ومقيد: فالمطلق: أن يذكر الراوي بالجرح بدون تقييد، فيكون قادحاً فيه بكل حال. والمقيد: أن يذكر الراوي بالجرح بالنسبة لشيء معين من شيخ، أو طائفة، أو نحو ذلك؛ فيكون قادحاً فيه بالنسبة إلى ذلك الشيء المعين دون غيره^(٣).

ويشترط لقبول الجرح: أن يكون من عدل؛ فلا يقبل من فاسق. وأن يكون من متيقظ؛ فلا يقبل من مغفل. وأن يكون من عارف بأسبابه؛ فلا يقبل ممن لا يعرف القوادح. وأن يبين سبب الجرح؛ فلا يقبل الجرح المبهم، مثل أن يقتصر على قوله: ضعيف، أو يرد حديثه، حتى يبين سبب ذلك؛ لأنه قد يجرحه بسبب لا يقتضي الجرح، هذا هو المشهور، واختار ابن حجر قبول الجرح المبهم إلا فيمن علمت عدالته، فلا يقبل جرحه إلا ببيان السبب. وهذا هو القول الراجح لا سيما إذا كان الجرح من أئمة هذا الشأن. وأن لا يكون واقعاً على من تواترت عدالته، واشتهرت إمامته. كنافع، وشعبة، ومالك، والبخاري، فلا يقبل الجرح في هؤلاء وأمثالهم^(٤).

ثانياً: تعريف التعديل:

(١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ١/ ٤٥١، ابن منظور، لسان العرب ٢/ ٤٢٢، الزبيدي، تاج العروس ٦/ ٣٣٦.
(٢) ينظر: ابن العثيمين، مصطلح الحديث ص: ٢٥، الشريف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل ص: ٦، صالح الرفاعي، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ص: ٢١.
(٣) ينظر: ابن العثيمين، مصطلح الحديث ص: ٢٥ - ٢٧.
(٤) ينظر: المرجع السابق ص: ٢٥ - ٢٨، صالح الرفاعي، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ص: ٢١.

لغة: عدل العين والذال واللام أصلاً صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواءٍ، والآخر يدل على اعوجاجٍ، فالأول -وهو ما يعنينا هنا- العَدْلُ مِنَ النَّاسِ: الْمَرْضِيُّ الْمُسْتَوِي الطَّرِيقَةَ، والعَدْلُ خلاف الجَوْر^(١).

اصطلاحاً: أن يذكر الراوي بما يوجب قبول روايته من إثبات صفة قبول أو نفي صفة رد، مثل أن يقال: هو ثقة، أو ثبت، أو لا بأس به، أو لا يرد حديثه^(٢).

وينقسم التعديل إلى قسمين: مطلق ومقيد: فالمطلق: أن يذكر الراوي بالتعديل بدون تقييد؛ فيكون توثيقاً له بكل حال. والمقيد: أن يذكر الراوي بالتعديل بالنسبة لشيء معين من شيخ، أو طائفة، أو نحو ذلك؛ فيكون توثيقاً له بالنسبة إلى ذلك الشيء المعين دون غيره^(٣).

ويشترط لقبول التعديل: أن يكون من عدل؛ فلا يقبل من فاسق. وأن يكون من متيقظ؛ فلا يقبل من مغفل يغتر بظاهر الحال. وأن يكون من عارف بأسبابه؛ فلا يقبل ممن لا يعرف صفات القبول والرد. وأن لا يكون واقعاً على من اشتهر بما يوجب رد روايته: من كذب، أو فسق ظاهر، أو غيرهما^(٤).

فعلم الجرح والتعديل هو: القواعد التي تتبني عليها معرفة الرواة الذين تقبل رواياتهم أو ترد ومراتبهم في ذلك^(٥).

ثالثاً: تعارض الجرح والتعديل:

أن يذكر الراوي بما يوجب رد روايته، وبما يوجب قبولها، وهذا يعني أن الراوي يرد فيه قول من العلماء بتوثيقه، وقول آخر بتضعيفه.

وللتعارض أحوال عدة: الحال الأولى: أن يكونا مبهمين؛ أي: غير مبين فيهما سبب الجرح أو التعديل، فإن قلنا بعدم قبول الجرح المبهم أخذ بالتعديل، لأنه لا معارض له في

(١) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥ / ١٧٦٠، ابن فارس، مقاييس اللغة ٤ / ٢٤٦، نشوان الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٧ / ٤٤٢٢، الزبيدي، تاج العروس ٢٩ / ٤٤٤.

(٢) ينظر: ابن الأثير، جامع الأصول ١ / ١٢٦، ابن العثيمين، مصطلح الحديث ص: ٢٧، الشريف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل ص: ٦.

(٣) ابن العثيمين، مصطلح الحديث ص: ٢٧.

(٤) المرجع السابق ص: ٢٨.

(٥) ينظر: ابن العثيمين، مصطلح الحديث ص: ٢٨، الشريف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل ص: ٦، صالح الرفاعي، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ص: ٢١.

الواقع، وإن قلنا بقَبُوله - وهو الراجح - حصل التعارض، فيؤخذ بالأرجح منهما؛ إما في عدالة قائله، أو في معرفته بحال الشخص، أو بأسباب الجرح والتعديل، أو في كثرة العدد.

الحال الثانية: أن يكونا مفسرين؛ أي: مبيناً فيهما سبب الجرح والتعديل، فيؤخذ بالجرح؛ لأن مع قائله زيادة علم، إلا أن يقول صاحب التعديل: أنا أعلم أن السبب الذي جرحه به قد زال؛ فيؤخذ حينئذٍ بالتعديل؛ لأن مع قائله زيادة علم.

الحال الثالثة: أن يكون التعديل مبهماً؛ والجرح مفسراً فيؤخذ بالجرح لأن مع قائله زيادة علم.

الحال الرابعة: أن يكون الجرح مبهماً، والتعديل مفسراً، فيؤخذ بالتعديل لرجحانه^(١).

المسألة الأولى (٦٧):

استدراك على الحاكم في تصحيح الحديث.

القول المتعقب عليه:

قال الحافظ أبو بكر بن مردويه: حدثنا إبراهيم بن محمد، حدثني جعفر بن محمد بن حرب، وأحمد بن محمد الجوري قالوا حدثنا محمد بن عبيد الكندي، حدثنا عبد الرزاق بن عمر البزيعي، حدثنا عبد الله بن المبارك عن شعبة، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: {وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ} [البقرة: ٢٥] قَالَ: "مِنَ الْحَيْضِ وَالْعَائِطِ وَالنَّخَاعَةِ وَالْبُرَاقِ"، هذا حديث غريب. وقد رواه الحاكم في مستدركه، عن محمد بن يعقوب، عن الحسن بن علي بن عفان، عن محمد بن عبيد، به، وقال: صحيح على شرط الشيخين^(٢).

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا الذي ادعاه فيه نظر؛ فإن عبد الرزاق بن عمر البزيعي هذا قال فيه أبو حاتم بن حبان البستي: لا يجوز الاحتجاج به، قلت: والأظهر أن هذا من كلام قتادة، كما تقدم، والله أعلم"^(٣).

(١) ينظر: السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل ص: ٥٧، السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٢ / ٣٣، المناوي، اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر ٢ / ٣٨٢، القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص: ١٨٨، ابن العثيمين، مصطلح الحديث ص: ٢٨، عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث ١ / ٥١٥.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) المرجع السابق ١ / ٢٠٥-٢٠٦.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الحاكم تصحيحه للحديث، وبين أن العلة هي أن في سنده عبد الرزاق بن عمر البزيعي؛ وفيه قال ابن حبان البستي: "شيخ... يقلب الأخبار ويسند المراسيل لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"، وقال أيضاً: "روى عن ابن المبارك عن شعبة عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم {وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ} [البقرة: ٢٥] قال من الحيضة والمخاط والنخامة وهذا قول قتادة رفعه لا أصل له من كلام النبي صلى الله عليه وسلم"^(١).

وقال محمد بن عبيد بن عتبة الكندي: "كان من خيار الناس"^(٢)، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون^(٣)، وذكره الذهبي ونقل قول ابن حبان، وقال بعد الحديث: "رواه مرفوعاً، فأخطأ"^(٤)، فلم يوجد فيه توثيق لمعتبر، بل وجد جرح من ابن حبان، وأيده الذهبي بنقله عنه، وابن الجوزي. وكلام ابن حبان يؤكد ما ذهب إليه ابن كثير من أن هذا الحديث من كلام قتادة وليس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) ابن حبان، المجروحين ٢ / ١٦٠.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ٦٢٠.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٠٣.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٠٨-٦٠٩، الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٢٤٨.

المسألة الثانية (٦٨):

رفع حديث موضوع من رواية حصين بن مخارق.

القول المتعقب عليه:

روى الحافظ ابن مردويه، من طريق حصين بن مخارق عن يونس بن عبيد، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ: سُؤَالٌ وَدُو الْفِعْدَةِ وَدُو الْحِجَّةِ".

التعقب:

قال ابن كثير: "وجاء فيه حديث مرفوع، ولكنه موضوع، رواه الحافظ بن مردويه، من طريق حصين بن مخارق - وهو متهم بالوضع-، وجاء بالحديث، ثم قال: وهذا كما رأيت لا يصح رفعه، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير على ابن مردويه روايته حديثاً موضوعاً، أخرجه الطبراني^(٢)، وأبو أحمد الحاكم^(٣)، وأبو نعيم^(٤)، جميعهم من طريق محمد بن ثواب الهباري، عن حصين بن مخارق، عن يونس بن عبيد، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة رضي الله عنه، مرفوعاً.

قال أحمد بن عثمان: "وكان عندي كذاباً"^(٥)، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا حصين، تفرد به: محمد بن ثواب"^(٦)، ونقل ابن الجوزي أن ابن حبان قال: "لا يجوز الاحتجاج به"^(٧)، وقال ابن حجر بعد نقله هذا: "وهو كما قال"^(٨)،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٥٤٢-٥٤٣.

(٢) الطبراني، المعجم الصغير ١/ ١٢٢ ح ١٨٠، الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ١٦٣ ح ١٥٨٤.

(٣) الحاكم، فوائد أبي أحمد الحاكم ص: ١٢٩ ح ٧٣.

(٤) أبو نعيم، تاريخ أصبهان ١/ ١٥٥.

(٥) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص: ٨٠.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ١٦٣ ح ١٥٨٤.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١/ ٢٢٠، وينظر: ابن حجر، لسان الميزان ٢/ ٣١٩، ولم أجد ذلك في كتاب ابن حبان.

(٨) ابن حجر، لسان الميزان ٢/ ٣١٩.

وحصينٌ هذا يضع الحديث قاله الدارقطني^(١)، وقال مرة: "متروك"^(٢)، وقال الذهبي: "متهم بالكذب"^(٣).

قال ابن حجر: "وأخرج الطبراني في المعجم الصغير من طريقه حديثاً وقال حصين بن مخارق كوفي ثقة"^(٤)، ولم أجد ذلك في المعجم الصغير. فيكون الحديث موضوعاً لأن فيه راوٍ متهم بالكذب، فصح كلام ابن كثير.

المسألة الثالثة (٦٩):

انتقاد حمزة الكناني لإسناد النسائي حيث قال: "أخبرني عثمان بن عبد الله قال: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، من كتابه قال: حدثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن أبي سلمة رضي الله عنه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ"^(٥).

القول المتعقب عليه:

قال حمزة بن محمد الكناني الحافظ: "هذا حديث منكر باطل من حديث الزهري، ومن حديث أبي سلمة رضي الله عنه ومن حديث سعيد؛ فإن كان عبد الملك سمعه من سعيد، فإنما سمعه بعد الاختلاط، وقد رواه الزهري عن أبي سلمة رضي الله عنه أنه كان ينهى عن ذلك، فأما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا".

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد أجاد وأحسن الانتقاد؛ إلا أن عبد الملك بن محمد الصنعاني لا يعرف أنه اختلط، ولم يذكر ذلك أحد غير حمزة الكناني، وهو ثقة، ولكن تكلم فيه دحيم، وأبو حاتم، وابن حبان، وقال: لا يجوز الاحتجاج به، فالله أعلم. وقد تابعه زيد بن يحيى بن عبيد،

(١) الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص: ٢٩٦.

(٢) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٤٩.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال ٤ / ٥١١.

(٤) ابن حجر، لسان الميزان ٢ / ٣١٩.

(٥) النسائي، السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة رضي الله عنه ٨ / ١٩٩ ح ٨٩٦١.

عن سعيد بن عبد العزيز. وروي من طريقين آخرين، عن أبي سلمة رضي الله عنه. ولا يصح منها شيء^(١).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير على حمزة بن محمد الكناني قوله باختلاط عبد الملك بن محمد الصنعاني، والمفهوم من كلام الكناني أن المختلط هو سعيد بن عبد العزيز.

وبالرجوع إلى كتب المختلطين فقد ذكر سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي في المختلطين فقال برهان الدين الحلبي: "أشار حمزة الكناني إلى أنه تغير بأخره، وقال أبو مسهر كان قد اختلط قبل موته"^(٢).

أما عبد الملك الصنعاني فلم يذكر في كتب المختلطين، وصح ما قاله ابن كثير عنه من أن الأئمة دحيم، وأبو حاتم، وابن حبان، قد تكلموا فيه، فقد سئل دحيم عن عبد الملك بن محمد الصنعاني فكأنه ضجع، فقال: "هو أثبت أو عقبة بن علقمة؟" فقال: "ما أقربهما"^(٣)، وقال الفلاس: "ثقة"^(٤)، وقال ابن أبي حاتم: "يكتب حديثه"^(٥)، قال مرة: "ليس بقوى"^(٦)، وقال ابن حبان: "كان يجيب فيما يسأل عنه حتى ينفرد بالموضوعات، لا يجوز الاحتجاج بروايته"^(٧). قال الذهبي: "ليس بحجة"^(٨).

ولكن لم يذكر أحد أنه اختلط إطلاقاً^(٩)، فقد يكون هذا وهماً من ابن كثير والذي اختلط هو سعيد بن عبد العزيز كما ذكرت سابقاً.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٥٩٥.

(٢) برهان الدين الحلبي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص: ١٣٦، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٠ / ٥٤٤.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٣٦٩.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٦٣.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٣٦٩.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٦٣.

(٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨ / ٤٠٧، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٦٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٨) الذهبي، الكاشف ١ / ٦٦٩.

(٩) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨ / ٤٠٥.

المسألة الرابعة (٧٠):

الإنكار على راوٍ ثقة، في حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هُوَ الْمُحَلَّلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ، وَالْمُحَلَّلَ لَهُ"
القول المتعقب عليه:

روى الجوزجاني الحديث، ثم قال: "كانوا ينكرون على عثمان -ابن صالح- في هذا الحديث إنكاراً شديداً".

التعقب:

قال ابن كثير -بعد أن جاء برواية ابن ماجه- : "تفرد به ابن ماجه. وكذا رواه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن عثمان بن صالح، عن الليث، به، ثم قال: كانوا ينكرون على عثمان في هذا الحديث إنكاراً شديداً، قلت: عثمان هذا أحد الثقات، روى عنه البخاري في صحيحه. ثم قد تابعه غيره، فرواه جعفر الفريابي عن العباس المعروف بابن فريق عن أبي صالح عبد الله بن صالح، عن الليث به، فبرئ من عهده والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير على الجوزجاني قوله: ثم كانوا ينكرون على عثمان في هذا الحديث إنكاراً شديداً، وعثمان هذا وثقه الأئمة، فقال يحيى بن معين: "ثقة"^(٢)، وسئل أحمد بن صالح عنه؟ فقال: "دعه، دعه، ورأيتَه عند أحمد متروكاً"^(٣)، وسكت عنه البخاري^(٤)، وروى له أيضاً^(٥)، وقال أبو زرعة: "لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكن كان يكتب مع خالد بن نجيح فبلوا به، كان يملئ عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ"^(٦). وقال يحيى بن محمد بن صاعد: "كان من الثقات"^(٧)، وقال أبو حاتم: "كان عثمان بن صالح شيخاً صالحاً سليم الناحية، قيل له

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٦٢٧.

(٢) أبو الوليد القرطبي، التعليل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ٣/ ٩٤٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٢، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٣) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٣، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥/ ٣٩٤.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٢٢٨.

(٥) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الأحكام - باب استقضاء الموالي واستعمالهم ٩/ ٧١ ح ٧١٧٥.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٢.

(٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٩/ ٣٩١.

كان يلقن؟ قال: "لا"^(١). وقال ابن حبان: "وكان راوياً لابن وهب"^(٢). وقال الدارقطني: "ثقة"^(٣)، وقال الخطيب البغدادي: "كان ثقة"^(٤)، وقال الذهبي: "صدوق، لئنه أحمد بن صالح المصري"^(٥).

فهو ثقة بتوثيق الأئمة المعتبرين له، أما إذا كان ثمة من ينكر عليه في هذا الحديث، فالمتابعة تزيل هذا الإنكار.

وأخرج هذا الحديث من طريق عثمان بن صالح: الروياني^(٦)، والحاكم، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقد ذكر أبو صالح كاتب الليث، عن ليث سماعه من مَشْرَحَ بَنِّ هَاعَانَ"، وقال الذهبي في التعليق: "صحيح"^(٧)، والبيهقي^(٨).

وأخرجه من طريق -متابع للأول- أبي صالح كاتب الليث: الطبراني^(٩)، والدارقطني^(١٠)، والحاكم^(١١)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، والبيهقي^(١٢)، وزين الدين الحنفي^(١٣). كلاهما (عثمان بن صالح، وأبو صالح كاتب الليث) عن الليث عن مَشْرَحَ بَنِّ هَاعَانَ عن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

-
- (١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٥٤، ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٢.
 - (٢) ابن حبان، الثقات ٨/ ٤٥٣.
 - (٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٣، محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلمه ٢/ ٤٤٣، ولم أجد ذلك في كتابه.
 - (٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله ١١/ ٢٨٧.
 - (٥) الذهبي، المغني في الضعفاء ٢/ ٤٢٥، ينظر: الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ص: ١٣٢، الذهبي، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩. الذهبي، الكاشف ٢/ ٨.
 - (٦) الروياني، مسند الروياني ١/ ١٧٥ ح ٢٢٦.
 - (٧) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الطلاق - أخبار في فضائل القرآن جملة ٢/ ٢١٧ ح ٢٨٠٤.
 - (٨) البيهقي، السنن الصغير - كتاب النكاح - باب في نكاح المحلل ٣/ ٦٠ ح ٢٤٩٨، البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب الأئكة المنهي عنها - باب ما جاء في نكاح المحلل ٧/ ٣٣٩ ح ١٤١٨٧.
 - (٩) الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٩٩ ح ٨٢٥.
 - (١٠) الدارقطني، سنن الدارقطني - كتاب النكاح - باب المهر ٤/ ٣٦٩ ح ٣٦١٨.
 - (١١) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الطلاق ٢/ ٢١٧ ح ٢٨٠٥.
 - (١٢) البيهقي، السنن الصغير - كتاب النكاح - باب في نكاح المحلل ٣/ ٦٠ ح ٢٤٩٩، البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب الأئكة المنهي عنها - باب ما جاء في نكاح المحلل ٧/ ٣٣٩ ح ١٤١٨٨.
 - (١٣) زين الدين الحنفي، عوالي الليث بن سعد ص: ٨٨ ح ٣٨.

فإن كان من ضعف في الرواية الأولى، فإن الثانية تجبره بالمتابعة، وبريء عثمان بن صالح من عهدة الحديث، كما قال ابن كثير.

المسألة الخامسة (٧١):

تضعيف الترمذي لرواية الحارث في الفرائض.

القول المتعقب عليه:

قال الترمذي: "لا نعرفه إلا من حديث الحارث الأعور، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم".

التعقب:

قال ابن كثير: "قلت: لكن كان حافظاً للفرائض معتنياً بها وبالحساب، فالله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الترمذي تضعيفه لحديث من رواية الحارث الأعور، وهذا الحارث الأعور، ضعيف حيث قال الشعبي: "حدثنا الحارث وأشهد أنه أحد الكذابين"^(٢)، وقال أيضاً: "ما كُذِبَ على أحد من هذه الأمة، ما كُذِبَ على علي"^(٣)، وكان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروون عن علي باطل^(٤). وقال أبو إسحاق السبّيعي: "كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث"^(٥)، وقال الأعمش: "أن الحارث الأعور قال: تعلمت القرآن في سنتين، والوحي في ثلاث سنين"^(٦)، ورُوي عن حمزة الزيات أنه قال: "سمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئاً فأنكره، فقال له: اقعد حتى أخرج إليك، فدخل مرة واشتمل على سيفه، وأحس الحارث بالشر فذهب"^(٧).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٢٢٨.

(٢) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٩، الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ١٤١، العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢٠٨، سعدي الهاشمي، الضعفاء لأبي زرة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي ٢ / ٥٨٧.

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٥١، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٤، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٤٣٥.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٥١.

(٥) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٨.

(٧) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢.

وكان ابن مهدي قد ترك حديث الحارث^(١)، وقال أبو بكر بن عياش: "لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيره أَرْضَى منه، كانوا يقولون: أنه صاحب كتب"^(٢)، وقال ابن سعد: "وكان له قول سوء. وهو ضعيف في روايته"^(٣)، وقال يحيى بن معين: "ضعيف"^(٤)، وقال الدوري عن ابن معين: "الحارث قد سمع من ابن مسعود وليس به بأس"^(٥)، وقيل ليحيى: يحتج بالحارث فقال: "ما زال المحدثون يقبلون حديثه"^(٦)، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: "ثقة" قال عثمان: "ليس يتابع ابن معين على هذا"^(٧)، وقال ابن المديني: "كذاب"^(٨)، وقال أبو خيثمة: "الحارث الأعور كذاب"^(٩)، قال أحمد: "هيرة أحب إلينا من الحارث"^(١٠)، وضعف أحمد حديث عبد الأعلى عن ابن الحنفية عن علي، فقال: "شبه الريح، كأنه لم يصحها، قال عبد الله بن أحمد قلت لأبي: لم؟ قال أبي: وقع إليه كتاب الحارث الأعور"^(١١)، وقال ابن أبي داود: "كان أفضه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس"^(١٢).

وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه"^(١٣)، وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(١٤)، وقال العقيلي: "حدثنا بندار، قال: أخذ يحيى وعبد الرحمن القلم من يدي فضربا على نحو من أربعين حديثاً من حديث الحارث عن علي"^(١٥)، وقال أبو حاتم:

-
- (١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.
(٢) المرجع السابق ٣ / ٧٨.
(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٢٠٩.
(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.
(٥) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ٣٦٠، ولم أجد غير قوله هذا في كتابه، والأقوال الأخرى كانت في كتب غيره.
(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٤٣٦.
(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٤٦.
(٨) ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ١٤١، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٩، العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢٠٩، ابن المديني، العلل ص: ٤٣.
(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.
(١٠) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ١١٨.
(١١) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ٤٣٥.
(١٢) الذهبي، الكاشف ١ / ٣٠٣.
(١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.
(١٤) الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ١٤١، الكاشف ١ / ٣٠٣، ولم أجد ذلك في كتابه.
(١٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢١٠.

"ضعيف الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه"^(١)، وقال ابن حبان: "كان الحارث غالباً في التشيع، واهياً في الحديث"^(٢). وقال ابن عدي: "وللحارث الأعور عن علي، وهو أكثر رواياته عن علي، وروى عن ابن مسعود القليل، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ"^(٣)، وذكره الدارقطني في الضعفاء^(٤).

وقال الذهبي: "شيعي لين"^(٥)، وقال أيضاً: "كان فقيهاً، كثير العلم، على لين في حديثه"^(٦)، وقال: "قد كان الحارث من أوعية العلم، ومن الشيعة الأول"^(٧)، وقال: "أما قول الشعبي: "الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه، ويعتقده بتعمد الكذب في الدين"^(٨)، وقال: "ثم إن النسائي وأرباب السنن احتجوا بالحارث، وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به"^(٩)، وقال ابن حجر: "ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف"^(١٠). وينظر في ترجمته أيضاً^(١١).

كما أن هذا الحديث ورد في كتب الموضوعات^(١٢)، ومجموع أقوال الأئمة تميل إلى تضعيف الحارث، إلا ما كان من قول أحمد بن صالح، وما قالوا من احتجاج النسائي به.

وقد قال ابن حجر: "قال أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه، وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب، قال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه، وقرأت بخط الذهبي في الميزان: والنسائي مع تعنته في الرجال قد احتج به، والجمهور على توهينه، مع روايتهم لحديثه في الأبواب، وهذا الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب حكاياته لا في الحديث، قلت -ابن حجر-: لم يحتج

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٧٩.

(٢) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢.

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٥١.

(٤) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٤٨.

(٥) الذهبي، الكاشف ١ / ٣٠٣.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٢.

(٧) المرجع السابق ٤ / ١٥٣.

(٨) المرجع السابق ٤ / ١٥٣.

(٩) المرجع السابق ٤ / ١٥٣.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ١٤٦.

(١١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٩، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥ / ٢٤٥ - ٢٥٢،

الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٤٣٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٥، ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٢٢.

(١٢) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ ٣ / ١٣٤٨، الفتني، تذكرة الموضوعات ص: ٧٦.

به النسائي، وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وآخر في اليوم واللييلة متابعاً هذا جميع ما له عنده، وذكر الحافظ المنذري أن ابن حبان احتج به في صحيحه، ولم أر ذلك لابن حبان، وإنما أخرج من طريق عمرو بن مرة عن الحارث بن عبد الله الكوفي عن ابن مسعود حديثاً، والحارث بن عبد الله الكوفي هذا هو عند ابن حبان رجل ثقة غير الحارث الأعرور كذا ذكر في الثقات، وأن كان قوله هذا ليس بصواب، والله أعلم^(١).

وهذا التوضيح من ابن حجر يفند أي قول للموثقين له، فهو راوٍ ضعيف.

قلت: فهو لم يوجد من يوثقه غير ابن معين، وقول النسائي ليس به بأس؛ أما قول ابن معين، فقد قال عثمان الدارمي: أنه لا يتابع عليه حيث الجمهور على تضعيف الحارث، لكن ينبغي تدقيق النظر في الأقوال التي ذكرت علمه بالفرائض والحساب، وهذا ما عناه ابن كثير فهو ضعيف نعم، لكنه له باع بالفرائض، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في قول ابن أبي داود: "كان أفته الناس وأفرض الناس وأحسب الناس"^(٢)، وقول الذهبي أيضاً: "كان فقيهاً، كثير العلم، على لين في حديثه"^(٣)، وقال: "قد كان الحارث من أوعية العلم، ومن الشيعة الأول"^(٤)، وكذلك قول ابن الجوزي: "قأما قول الشعبي: "الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين"^(٥).

فكلام هؤلاء الأئمة مشعر بأن ضعف الحارث في الحديث، لا ينفي علمه بالفرائض، وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه ابن كثير، من أن الحارث له علم بالفرائض ولكن ذلك لا يرقى لتصحيح حديثه.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٤٧.

(٢) الذهبي، الكاشف ١ / ٣٠٣.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٢.

(٤) المرجع السابق ٤ / ١٥٣.

(٥) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ١٨٢.

المسألة السادسة (٧٢):

حديث: "إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ".

القول المتعقب عليه:

رواية الترمذي من حديث سالم بن أبي حفصة، عن عطية وتحسينه للحديث.

التعقب:

قال ابن كثير: "فأما ما رواه أبو عيسى الترمذي، من حديث سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا علي، لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك، إنه حديث ضعيف لا يثبت؛ فإن سالمًا هذا متروك، وشيخه عطية ضعيف، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

في هذه المسألة يتعقب ابن كثير على الترمذي، روايته الحديث من طريق سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال الترمذي بعد رواية الحديث: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقد سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث واستغربه"^(٢). وقال ابن كثير: "إنه حديث ضعيف لا يثبت؛ فإن سالمًا هذا متروك، وشيخه عطية ضعيف"^(٣). وعند الرجوع إلى ترجمة سالم وشيخه عطية تأكد لنا صحة ما قاله ابن كثير، من ضعف هذا الحديث، فقد قال يحيى بن معين في سالم: "لو كان سالم لم أكتبه"^(٤)، وقال: "ثقة"^(٥)، وقال أحمد بن حنبل: "سالم بن أبي حفصة أبو يونس كان شيعياً ما أظن به بأساً في الحديث وهو قليل الحديث، روى عنه الثوري"^(٦)، وقال عمرو بن علي الصيرفي: "كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن سالم بن أبي حفصة"^(٧)، وقال مرة: "ضعيف الحديث"^(٨).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٣١١.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب المناقب - باب ٥ / ٦٣٩ ح ٣٧٢٧.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٣١١.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ١١١.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٨٠، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٣٠٧، ولم أجد لابن معين قولاً في سالم.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٨٠، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٨٠، ابن حبان، المجروحين ١ / ٣٤٣.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٨٠، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٣٠٧.

وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(١)، وقال أبو حاتم الرازي: "هو من عتق الشيعة، صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به"^(٢)، وقال ابن حبان: "يقلب الأخبار، ويهم في الروايات"^(٣)، وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين^(٤).

فسالم هذا ضعيف لا يحتج به كما قال الأئمة، أما شيخه عطية فهو ضعيف أيضاً، فقد قال يحيى بن معين: "صالح"^(٥)، وقال أحمد بن حنبل: "هو ضعيف الحديث بلغني أن عطية كان يأتي الكلبى فيأخذ عنه التفسير، وكان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية"^(٦)، وقال أبو زرعة: "كوفى لين"^(٧)، وقال النسائي: "ضعيف"^(٨)، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث يكتب حديثه وأبو نضرة أحب إلى من عطية"^(٩). فيكون سالم وشيخه ضعيفان، كما قال ابن كثير فلا يصح هذا الحديث.

(١) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٤٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٨٠.

(٣) ابن حبان، المجروحين ١ / ٣٤٣.

(٤) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٣٠٧.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٨٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٦) المرجع السابق ٦ / ٣٨٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٨٣.

(٨) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٨٥.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٨٣.

المسألة السابعة (٧٣):

حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه في عدة الأنبياء والمرسلين، حيث قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: "مِائَةٌ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا"...

القول المتعقب عليه:

وسم ابن حبان البستي للحديث بالصحة.

التعقب:

قال ابن كثير: "وخالفه أبو الفرج بن الجوزي، فذكر هذا الحديث في كتابه "الموضوعات"، واتهم به إبراهيم بن هشام هذا، ولا شك أنه قد تكلم فيه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل؛ من أجل هذا الحديث، فالله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على رواية ابن مردويه، وابن حبان لهذا الحديث، خاصة أن ابن حبان قد وسمه بالصحة، وفي إسناده إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني^(٢).

قلت: لم يذكر ابن حبان نصاً صريحاً بتصحيحه، لكن إيراده له في صحيحه، إشعار منه بصحته، وإبراهيم هذا مجمع على ضعفه، حيث نقل ابن الجوزي قول أبي زرعة عنه بأنه كذاب^(٣)، وقال أبو حاتم: "وأظنه لم يطلب العلم، وهو كذاب"^(٤)، وقال علي بن الحسين بن الجنيد: "صدق أبو حاتم، ينبغي ألا يحدث عنه"^(٥)، وقال الذهبي: "وهو صاحب حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه الطويل، انفرد به عن أبيه عن جده"^(٦)، وقال أيضاً: "قال أبو حاتم وغيره، ليس بثقة"^(٧). فالحديث ضعيف لوجوده في سنده، بل وتفرده به.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٦٩.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان - كتاب البر والإحسان - ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير حظ رجاء التلخص في العقبي بشيء منها ٢/ ٧٦٦ ح ٣٦١.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١/ ٥٩.

(٤) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ١٤٣، الذهبي، ميزان الاعتدال ١/ ٧٢.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ١٤٣.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال ١/ ٧٢.

(٧) ينظر: الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٢٢، الذهبي، المغني في الضعفاء ١/ ٢٩.

أخرجه ابن حبان^(١)، البيهقي^(٢)، من طريق الحسن بن سفيان بن عامر، وأخرجه أخرجه ابن حبان^(٣)، البيهقي^(٤)، من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة، وأخرجه ابن حبان^(٥)، من طريق الحسين بن عبد الله القطان، وأخرجه القضاعي^(٦)، وأبو نعيم^(٧) والآجري^(٨)، أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي، وأخرجه الطبراني^(٩)، أبو نعيم^(١٠)، أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي، مختصراً، وأخرجه أبو نعيم^(١١)، من طريق محمد بن أحمد بن الحسن، وسليمان بن أحمد، جميعهم من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني عن أبيه، عن جده، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

فقد تابع ابن حبان في روايته عن هذا الراوي الضعيف القضاعي، وأبو نعيم، والآجري، والطبراني، وأبو نعيم، من طرق مختلفة يرويها الفريابي، وأحمد بن أنس بن مالك، ومحمد بن أحمد بن الحسن، وسليمان بن أحمد، فهؤلاء يتابعون رواية ابن حبان، وربما يكون إخراج ابن حبان للرواية، عن هذا الراوي الضعيف أنه قد تعدد الراويين عنه، ولم يتابع إبراهيم بن هشام في الرواية عن أبيه أحد.

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير ٢ / ٧٦ ح ٣٦١.

(٢) البيهقي، الأسماء والصفات - باب ما جاء في العرش والكرسي ٢ / ٣٠٠ ح ٨٦٢.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير ٢ / ٧٦ ح ٣٦١.

(٤) البيهقي، شعب الإيمان حسن الخلق ١٠ / ٣٨٤ ح ٧٦٦٨.

(٥) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير ٢ / ٧٦ ح ٣٦١.

(٦) الشهاب القضاعي، مسند الشهاب القضاعي ١ / ٤٣١ ح ٧٤٠، ٢ / ٣٩ ح ٨٣٧.

(٧) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١ / ١٦٦، ١ / ١٨.

(٨) الآجري، الأربعون حديثاً ص: ١٩٥ ح ٤٤.

(٩) الطبراني، الأوائل ص: ٣٩ ح ١٣، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ١٥٧ ح ١٦٥١، الطبراني، مكارم الأخلاق - باب

فضل تلاوة القرآن، وكثرة ذكر الله تعالى ص: ٣١٢ ح ١.

(١٠) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١ / ١٦٦، ١ / ١٨.

(١١) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١ / ١٦٦، ١ / ١٨.

المسألة الثامنة (٧٤):

تعقب على ضعف راوٍ.

القول المتعقب عليه:

رواية عبد الرزاق عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ} الآية: نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

التعقب:

قال ابن كثير: "عبد الوهاب بن مجاهد لا يحتج به"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على عبد الرزاق احتجاجه بعبد الوهاب بن مجاهد، لأنه لا يحتج به.

قلت: عبد الوهاب هذا فعلاً لا يحتج به؛ فقد أجمع الأئمة على ضعفه؛ قال سفيان الثوري: "هذا كذاب"^(٢)، وقال ابن سعد: "وكان ضعيفاً في الحديث"^(٣)، وقال يحيى بن معين: "ضعيف"^(٤)، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بشيء، ضعيف الحديث"^(٥)، وقال النسائي: "متروك الحديث"^(٦)، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"^(٧)، وذكره الدارقطني في الضعفاء^(٨)، وكذلك أبو نعيم^(٩)، وابن الجوزي^(١٠)، وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين، ونقل قول الحاكم: "أنه كان يدلس عن شيوخ ما سمع منهم قط"^(١١).

فهو ضعيف ولا يحتج به كما قال ابن كثير، هذا وتجدر الإشارة إلى أنني لم أجد هذا

النص عند عبد الرزاق في التفسير.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ١٣٨.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ٧٦.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٤٠.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٧٠، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٥) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ١١٥.

(٦) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٦٨.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٧٠.

(٨) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٦٢.

(٩) أبو نعيم، الضعفاء ص: ١٠٤.

(١٠) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٥٨.

(١١) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: ٥٥.

المسألة التاسعة (٧٥):

تحسين الترمذي لحديث فيه راوٍ ضعيف.

القول المتعقب عليه:

قال الترمذي: "هذا حديث حسن"^(١).

التعقب:

قال ابن كثير: "رواه أبو داود عن أحمد بن حنبل، والترمذي عن أحمد بن منيع، كلاهما عن هشيم. وابن ماجه، عن أبي كريم عن محمد بن فضيل، كلاهما عن يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف، به"^(٢).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الترمذي تحسينه لحديث أبي سعيد الخدري فيما يقتله المحرم، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو راوٍ ضعيف كما ذكر ابن كثير.

قلت: أخرج هذا الحديث ابن أبي شيبة^(٣)، وأحمد^(٤)، والبخاري في الأدب^(٥)، وابن ماجه^(٦)، وأبو داود^(٧)، والترمذي^(٨)، وأبو يعلى الموصلي^(٩)، والطحاوي^(١٠)، والبيهقي^(١١)، جميعهم من طرق عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي نعم، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الحج - باب ما يقتل المحرم من الدواب ٣ / ١٨٩ ح ٨٣٨.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ١٩١.

(٣) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الحج - باب ما يقتل المحرم ٣ / ٣٥٠ ح ١٤٨٣٣.

(٤) أحمد، مسند أحمد ١٧ / ٣٧٣ ح ١١٢٧٣، ١٨ / ٢٧٨ ح ١١٧٥٥.

(٥) البخاري، الأدب المفرد - باب إطفاء المصباح ص: ٤٢٠ ح ١٢٢٣.

(٦) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب المناسك - باب ما يقتل المحرم ٢ / ١٠٣٢ ح ٣٠٨٩.

(٧) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب المناسك - باب ما يقتل المحرم من الدواب ٢ / ١٧٠ ح ١٨٤٨.

(٨) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الحج - باب ما يقتل المحرم من الدواب ٣ / ١٨٩ ح ٨٣٨.

(٩) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٢ / ٣٩٥ ح ١١٧٠.

(١٠) الطحاوي، شرح معاني الآثار - كتاب مناسك الحج - باب ما يقتل المحرم من الدواب ٢ / ١٦٦ ح ٣٧٨٢.

(١١) البيهقي، السنن الصغير - كتاب المناسك - باب ما يحل قتله للمحرم من الوحش ٢ / ١٦٦ ح ١٥٨٧، ١٥٨٨،

البيهقي، معرفة السنن والآثار - كتاب المناسك - أصل ما يحل قتله من الوحش ٧ / ٤٧٧ ح ١٠٧٦٢، البيهقي، السنن

الكبرى - جماع أبواب جزاء الطير - باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم ٥ / ٣٤٤ ح ١٠٠٤٠، وفي جماع

أبواب ما يحل وما يحرم من الحيوانات - باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب ٩ / ٥٣١ ح ١٩٣٦٦.

ويزيد بن أبي زياد الذي عليه مدار الإسناد، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين^(١)، وذكره السيوطي في أسماء المدلسين^(٢)، وهو هنا لم يصرح بالسماح إنما الرواية بالنعنة، وبالتالي فهي ضعيفة، وقال ابن حجر: "تغير في آخر عمره وضعف بسبب ذلك"^(٣)، وكذلك ذكره أبو البركات الخطيب في المختلطين^(٤)

لكن أرى أن هناك وجهاً قد يصح للترمذي أن يقول لأجله أن الحديث حسن، وهو أن الترمذي روى قبل هذا الحديث في نفس الباب حديثاً صحيحاً بمعناه عن عائشة رضي الله عنها، وذكر أن في الباب عن ابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عباس رضي الله عنهم^(٥)، وربما من هذا القبيل قصد أنه حسن أي: أن الحديث بمجموع طرقه الأخرى يكون حسناً، لكن في الوقت ذاته لم يشر إلى ضعف هذه الرواية على الأقل، وهذا ما يمنع من التسليم بصحة كلام الترمذي هنا على إطلاقه، وذلك يعني أن ابن كثير أصاب في تضعيف للحديث من رواية يزيد.

المسألة العاشرة (٧٦):

حديث: "فَأْتَيْتُ عَلَى قَوْمٍ بَطُونُهُمْ كَالْبُيُوتِ فِيهَا الْحَيَّاتُ تُرَى مِنْ خَارِجِ بَطُونِهِمْ، قُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرَّبَا".

القول المتعقب عليه:

رواية الإمام أحمد عن علي بن زيد.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد روى الإمام أحمد عن حسن بن موسى وعفان بن مسلم وعبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي الصلت، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي، لَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَنَظَرْتُ فَوْقِي، فَإِذَا أَنَا بِرَعْدٍ وَبَرْقٍ وَصَوَاعِقٍ"، قَالَ: "وَأْتَيْتُ عَلَى قَوْمٍ بَطُونُهُمْ كَالْبُيُوتِ"

(١) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: ٤٨.

(٢) جلال الدين السيوطي، أسماء المدلسين ص: ١٠٨.

(٣) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: ٤٨.

(٤) أبو البركات الخطيب، الكواكب النيرات ص: ٥٠٩.

(٥) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الحج - باب ما يقتل المحرم من الدواب ٣/ ١٨٨ ح ٨٣٧.

فِيهَا الْحَيَّاتُ تُرَى مِنْ خَارِجِ بُطُونِهِمْ، قُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرَّبَا. فَلَمَّا نَزَلْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَتَنَظَّرْتُ إِلَى أَسْفَلَ مِنِّي، فَإِذَا أَنَا بَرَهَجٍ وَدُخَانٍ وَأَصْوَاتٍ فَقُلْتُ: مَا هَذَا يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذِهِ الشَّيَاطِينُ يُحَرِّفُونَ عَلَى أَعْيُنِ بَنِي آدَمَ أَنْ لَا يَتَفَكَّرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَرَأَوْا الْعَجَائِبَ". علي بن زيد بن جدعان له منكرات^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الإمام أحمد إخراج الحديث من طريق علي بن زيد؛ بذكره أن له منكرات، وقد أخرج هذا الحديث ابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد^(٣)، وابن ماجه^(٤)، وابن أبي الدنيا^(٥)، والحاثر ابن أبي أسامة^(٦) جميعهم من طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان به.

وعند الترجمة لعلي بن زيد نجد أنه ضعيف كما أشار لذلك ابن كثير، فقد روي عن يحيى ابن معين أنه قال: "ليس بحجة"^(٧)، وقال في كتابه: "ليس بذاك القوي"^(٨)، وقال أبو زرعة: "ليس بقوي"^(٩)، وقال أبو حاتم: "ليس هو بالقوي روى عنه الناس" وقال أيضاً: "ولا يحتج به وهو أحب إلي من يزيد بن ابى زياد وكان ضريرا وكان يتشيع"^(١٠)، وقال ابن حبان: "كان شيخاً جليلاً وكان يهيم في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به"^(١١). فمن ذلك تبين أنه ضعيف كما قال ابن كثير.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ٥١٧ - ٥١٨.

(٢) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب المغازي - حديث المعراج حين أسري بالنبي ﷺ ٧/ ٣٣٥ - ٣٦٥.

(٣) أحمد، مسند أحمد ١٤/ ٢٨٥ - ٢٨٦، ١٤/ ٣٦٥ - ٣٦٥.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب التجارات - باب التغليظ في الربا ٢/ ٧٦٣ - ٧٦٣.

(٥) ابن أبي الدنيا، المطر والرعد والبرق - باب المطر ص: ٨٦ - ٥٠.

(٦) الحارث بن أبي أسامة، مسند الحارث، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث - كتاب الإيمان - باب ما جاء في الإسراء ١/ ١٦٩ - ٢٥.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٨٧، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٨) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ١٤١.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٨٧، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٠) أبو حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٨٦.

(١١) ابن حبان، المجروحين ٢/ ١٠٣.

المسألة الحادية عشر (٧٧):

حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قَالَ: "لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَبْتَدَأْتُهُ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِفَوَاضِلِ الْأَعْمَالِ". فَقَالَ: "يَا عُقْبَةُ، صِلْ مَنْ قَطَعَكَ، وَأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ، وَأَعْرِضْ عَمَّنْ ظَلَمَكَ".
القول المتعقب عليه:

رواية الإمام أحمد، والترمذي للحديث من طريق فيها راويين ضعيفين، وقول الترمذي بعد الحديث حسن.

التعقب:

قال ابن كثير: "ولكن علي بن يزيد، وشيخه القاسم أبو عبد الرحمن، فيهما ضعف"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير إخراج الرواية وفيها روايان ضعيفان، حيث أخرج هذا الحديث أحمد^(٢) من طريق معان بن رفاعه، وأخرجه أحمد^(٣) أيضاً والترمذي^(٤) من طريق عبيد بن زحر، ثم قال: "هذا حديث حسن"، كلاهما (معان بن رفاعه، وعبيد بن زحر) عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة. وأخرجه أحمد^(٥) من طريق أسيد بن عبد الرحمن، عن فروة بن مجاهد اللخمي. كلاهما (أبو أمامة، وفروة بن مجاهد اللخمي) عن عقبة رضي الله عنه.

فقد جاء أحمد برواية تتابع الرواية التي فيها العلة أما الترمذي فلم يأتي لها بمتابعة. وعند الرجوع إلى ترجمة علي بن يزيد فقد سأل الدارمي، ابن معين عن تلميذه عبيد الله بن زحر كيف حديثه؟ فقال: كل حديثه عندي ضعيف، فقال الدارمي: "عن علي بن يزيد وغيره؟ فقال: نعم"^(٦). وسئل أحمد بن حنبل عن علي بن يزيد؟ فقال: "هو دمشقي، كأنه ضعفه"^(٧)، أبو حاتم:

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٥٣١.

(٢) أحمد، مسند أحمد ٢٨ / ٥٦٩ ح ١٧٣٣٤.

(٣) المرجع السابق ٣٦ / ٥٧٠ ح ٢٢٢٣٥، أحمد، الزهد ص: ١٦ ح ٨٢.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الزهد - باب ما جاء في حفظ اللسان ٤ / ٦٠٥ ح ٢٤٠٦.

(٥) أحمد، مسند أحمد ٢٨ / ٦٥٤ ح ١٧٤٥٢.

(٦) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ١٧٤.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٠٩، ولم أجد ذلك في كتابه.

"ضعيف الحديث حديثه منكر"^(١). وقال البخاري: "منكر الحديث"^(٢)، وقال أبو زرعة: "ليس بقوي"^(٣). وقال الجوزجاني: "رأيت غير واحد من الأئمة ينكر"^(٤). وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً"^(٥)، وقال في ترجمة عبيد الله بن زحر: "إذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة بل التكتب عن رواية عبيد الله بن زحر على الأحوال أولى"^(٦). وقال ابن عدي: "ولعلي بن يزيد أحاديث ونسخ غير ما ذكرت ويروي عنه يحيى بن أيوب بن أبي مريم وله غير هذه النسخة، وهو في نفسه صالح إلا أن يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف"^(٧). وذكره الدارقطني في الضعفاء^(٨). فهو ضعيف كما قال ابن كثير.

أما القاسم أبو عبد الرحمن فقد قال يعقوب بن شيبان: "منهم من يضعفه"^(٩). وقال ابن معين: "ثقة"^(١٠)، وقال أحمد: "حدث عنه علي بن يزيد بأعاجيب ما أراها إلا من قبل القاسم"^(١١). وقال أيضاً: "في حديث القاسم مناكير مما يرويه الثقات"^(١٢). ونقل الذهبي عن البخاري أنه ذكره في تاريخه وقال: "أنه سمع علياً، وابن مسعود"، ثم قال الذهبي معلقاً: "وهذا من وهم البخاري"^(١٣). ونقل المزي عن البخاري أنه قال أن رواية علي بن زيد وعدد رواة غيره عن القاسم: "في حديثهم مناكير واضطراب"^(١٤)، وقال العجلي: "ثقة، يكتب حديثه، وليس

(١) المرجع السابق ٦ / ٢٠٩.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦ / ٣٠١، البخاري، الضعفاء الصغير ص: ٩٩.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٠٩، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٤) الجوزجاني، أحوال الرجال ص: ٢٨٥.

(٥) ابن حبان، المجروحين ٢ / ١١٠.

(٦) ابن حبان، المجروحين ٢ / ٦٢.

(٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٣٠٦.

(٨) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٦٦.

(٩) الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٢٩٩.

(١٠) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٤ / ٤٢٨.

(١١) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٣٢٤، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٢٩٩.

(١٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥ / ١٩٤، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٣ / ٣٨٦.

بالقوي"^(١). وهذا يعني أنه حتى وإن وثقه بعضهم؛ فإن من جرحه وضح أن رواية علي بن زيد عنه ضعيفة، وبذلك يتأكد أنه ضعيف كسابقه في هذه الرواية.

فقد ثبت أن كل من الراويين ضعيف، فصح بذلك تعقب ابن كثير على الترمذي عندما قال بأن الحديث حسن؛ إذ كيف يكون حسناً، وفيه اثنان من الرواة الضعفاء.

(١) العجلي، الثقات ص: ٣٨٨.

المبحث الثالث عشر: تعقبته في الحكم على الأسانيد

أولاً: تعريف الإسناد:

لغة: السين والنون والبدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال سَنَدْتُ إلى الشيء أسنُدُ سُنُودًا، وَالسِّنَادُ: النَّاقَةُ الْقَوِيَّةُ، كَأَنَّهَا أُسْنِدَتْ مِنْ ظَهْرِهَا إِلَى شَيْءٍ قَوِيٍّ. وَفُلَانٌ سَنَدٌ، أَيْ مُعْتَمَدٌ، وَالسَّنْدُ: مَا أَقْبَلَ عَلَيْكَ مِنَ الْجَبَلِ، وَذَلِكَ إِذَا عَلَا عَنِ السَّفْحِ. وَالْإِسْنَادُ فِي الْحَدِيثِ: أَنْ يُسَنَّدَ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ^(١).

اصطلاحاً: حكاية طريق المتن^(٢)، هكذا عرفه ابن حجر، وهو ما عيه العلماء، وعرفه بعضهم: بأنه رفع الحديث إلى قائله^(٣)، أو هو سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث واحدا عن الآخر، حتى يبلغوا به إلى قائله^(٤).

والحكم على الأسانيد يعني: دراسة سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، بالرجوع إلى ترجمة كل منهم، ومعرفة القوي من الضعيف، وكشف الاتصال والانقطاع، ومعرفة المدلسين من الرواة، ومعرفة وفياتهم ومواليدهم، وسلامة الحديث من العلل الظاهرة والخفية، ومن ثم يتم الحكم الصحة والضعف على الإسناد^(٥).

(١) ينظر: الفراهيدي، العين ٧/ ٢٢٨، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٤٨٩، ابن فارس، مقاييس اللغة ٣/ ١٠٥، ابن منظور، لسان العرب ٣/ ٢٢٠.

(٢) زين الدين السنيكي، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ١/ ٩٥، القاري، شرح نخبة الفكر ص: ١٥٩، المنياوي، شرح الموقظة ص: ٧٢، صالح الرفاعي، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ص: ٥، أحمد الفياض، مباحث في الحديث المسلسل ص: ١٣٢.

(٣) بدر الدين الكتاني، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص: ٣٠.

(٤) محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث ص: ١٨.

(٥) ينظر: ماهر فحل، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ص: ٤٩، طارق عوض الله، تقريب علم الحديث ص: ٢٧.

المسألة الأولى (٧٨):

رواية ابن جرير، عن أبي كريب، عن عثمان بن سيد، عن بشر بن عمارة، عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: {لَوْمُنْهُمْ أُمِّيُونَ} [البقرة: ٧٨].

القول المتعقب عليه:

تعقب ابن جرير في احتجاجه بهذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما.

التعقب:

قال ابن كثير: "ثم في صحة هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما، بهذا الإسناد نظر، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير صحة الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما في بيان من هم الأميون، الذي رواه ابن جرير، وجاء ابن جرير بالسند على النحو الآتي: وهو ما حدثنا به أبو كريب: حدثنا عثمان بن سعيد، عن بشر بن عمارة، عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما. عند الرجوع إلى تراجم رجال السند يتضح من خلال ذلك قوة السند أو ضعفه.

ففي السند: أبو كريب: وهو مُحَمَّد بن الْعَلَاء بن كريب وقال ابن نمير: "ما بالعراق أكثر حديثاً من أبي كريب الهمداني ولا أعرف بحديث بلدنا منه"^(٢). وقال أحمد بن حنبل: "فقال اكتبوا عنه فإنه شيخ صالح فقلنا: له إنه يطعن عليك. قال: فأني شيء حيلتي؟ شيخ صالح قد بلي بي"، وقال أيضاً: "لو حدثت عن أحد ممن أجاب لحدثت عن اثنين أبو معمر وأبو كريب... وأما أبو كريب فأجرى عليه ديناران، وهو محتاج فتركها لما علم أنه أجرى عليه كذلك"^(٣). ذكره البخاري^(٤)،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٣١٠.

(٢) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥٥ / ٥٧، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٢٤٦، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ١٢٣٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٩٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٦.

(٣) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥٥ / ٥٨، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٢٤٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٩٥، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ١٢٣٨، ابن المبرّد الحنبلي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ص: ١٤١، ولم أجد قوله في كتبه.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٢٠٥، أبو أحمد الجرجاني، من روى عنهم البخاري في الصحيح ص: ١٧٩، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري ٢ / ٦٧٢.

وذكره مسلم^(١). وقال إبراهيم بن أبي طالب: "لم أر بعد أحمد بن حنبل مثل أبي كريب"^(٢)، وقال موسى بن إسحاق: "سمعت من أبي كريب مائة ألف حديث"^(٣)، وقال أحمد بن نصر الخفاف: "يقول ما رأيت من المشايخ بعد إسحاق بن إبراهيم أحفظ من أبي كريب"^(٤)، وقال النسائي: "ثقة"^(٥)، وقال مرة: "لا بأس به"^(٦)، وقال أبو حاتم فيه: "صدوق"^(٧)، وكان أبو العباس بن سعيد يقدمه في الحفظ والكثرة على جميع مشايخهم ويقول: "ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث"^(٨). وذكره ابن حبان في الثقات^(٩)، وقال الخليلي: "ثقة"^(١٠)، وقال ابن أبيك الصفدي: "محدث الكوفة"^(١١)، وقال الذهبي: "الحافظ الثقة المحدث"^(١٢)، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(١٣)، وينظر في ترجمته أيضاً^(١٤). وخلاصة القول: ثقة.

وفيه أيضاً عثمان بن سعيد: فقد قال أبو حاتم عنه: "لا بأس به"^(١٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٦)، وذكر ابن حجر أن أبا نعيم ذكره بخير^(١٧). وخلاصة القول: صدوق.

-
- (١) مسلم، الكنى والأسماء ٢ / ٧١١، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم ٢ / ١٩٧.
- (٢) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥٥ / ٥٧، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٢٤٧، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ١٢٣٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٩٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٦.
- (٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ١٢٣٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٩٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٦.
- (٤) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥٥ / ٥٧، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٢٤٧، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ١٢٣٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٩٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٦.
- (٥) ينظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥٥ / ٥٧، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٢٤٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٩٥، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ١٢٣٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٦.
- (٦) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٢٤٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٦، ولم أجد ذلك في كتابه.
- (٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٥٢.
- (٨) ينظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥٥ / ٥٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٩٥، الذهبي، تاريخ الإسلام ٥ / ١٢٣٨، السيوطي، طبقات الحفاظ ص: ٢٢١.
- (٩) ابن حبان، الثقات ٩ / ١٠٥.
- (١٠) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢ / ٥٧٤.
- (١١) ابن أبيك الصفدي، الوافي بالوفيات ٤ / ٧٤.
- (١٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣، الذهبي، الكاشف ٢ / ٢٠٨.
- (١٣) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٥٠٠.
- (١٤) أبو الفضل الأنصاري، مختصر تاريخ دمشق ٢٣ / ١٥٥، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦ / ٢٤٨.
- (١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ١٥٢.
- (١٦) ابن حبان، الثقات ٨ / ٤٥٠.
- (١٧) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧ / ١١٩.

أما بشر بن عمارة: فقد قال البخاري: "تعرف وتتكبر"^(١)، وقال الساجي مثله^(٢)، وقال أبو زرعة: "شيخ"^(٣)، وقال النسائي: "ضعيف"^(٤)، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه"^(٥)، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي في الحديث"^(٦). وقال ابن حبان: "كان يخطيء حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد ولم يكن يعلم الحديث ولا صناعته"^(٧)، وقال ابن عدي: "ولبشر بن عمارة أحاديث غير ما ذكرت ولم أر في أحاديثه حديثاً منكراً، وهو عندي حديثه إلى الاستقامة أقرب"^(٨)، وقال الدارقطني: "متروك"^(٩)، وقال الذهبي: "ما خرجوا له"^(١٠)، وقال أيضاً: "ضعفوه ومشاه ابن عدي"^(١١)، وقال علاء الدين مغطاي: "ذكره ابن الجارود في جملة الضعفاء، وابن خلفون في الثقات"^(١٢)، وينظر في ترجمته أيضاً^(١٣). وخلاصة القول: ضعيف.

(١) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ٨٠، البخاري، الضعفاء الصغير ص: ٣٣.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٤٥٥.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٣٦٢.

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٢٣.

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ١٤٠.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٣٦٢.

(٧) ابن حبان، المجروحين ١ / ١٨٩.

(٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ١٦١.

(٩) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون ١ / ٢٦٠.

(١٠) الذهبي، تاريخ الإسلام ٤ / ٥٨٦.

(١١) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٤٩.

(١٢) مغطاي، إكمال تهذيب الكمال ٢ / ٤٠٦.

(١٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤ / ١٣٧، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٣٢١، ابن حجر، لسان الميزان ٩ / ٢٦٨.

وفي **السند أبو روق أيضاً**: واسمه: **عَطِيَّة بن الحَارِث** قال يعقوب بن سفيان: "لا بأس به"^(١). وقال ابن معين: "صالح"^(٢)، وقال أحمد بن حنبل: "لم يسمع من مسروق شيئاً، وأنكره أشد الإنكار"^(٣)، وقال أيضاً: "ليس به بأس"^(٤)، وكذلك قال النسائي^(٥)، وقال أحمد مرة: "مقارب الحديث ثقة"^(٦)، وسكت عنه البخاري^(٧)، وقال أبو حاتم: "صدوق"^(٨)، ومثله قال الداودي^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠)، وقال الدارقطني: "ضعيف"^(١١)، وينظر في ترجمته أيضاً^(١٢).
وخلاصة القول: صدوق.

أما ترجمة الضحاك بن مزاحم ففيها: قال مشاش: سألت الضحاك: لقيت ابن عباس؟ قال: "لا"^(١٣)، وقال عبد الملك بن ميسرة: الضحاك لم يلق ابن عباس رضي الله عنهما وإنما لقي سعيد بن جبير بالري، فأخذ عنه التفسير^(١٤)، وقال أيضاً عن عبد الملك بن ميسرة قلت للضحاك: أسمعت من ابن عباس رضي الله عنهما شيئاً؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي ترويه عن

-
- (١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٢٤.
 - (٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٨٢.
 - (٣) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢ / ٥٤٣.
 - (٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٨٢، ولم أجد ذلك في كتابه.
 - (٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠ / ١٤٤، ولم أجد ذلك في كتابه.
 - (٦) أحمد، سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص: ٣٠٥.
 - (٧) البخاري، التاريخ الكبير ٧ / ١٣.
 - (٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٨٢.
 - (٩) الداودي، طبقات المفسرين ١ / ٣٨٦.
 - (١٠) ابن حبان، الثقات ٧ / ٢٧٧.
 - (١١) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٦٥.
 - (١٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٦٩، ابن منده، فتح الباب في الكنى والألقاب ص: ٣٢٨، مسلم، الكنى والأسماء ١ / ٣٢٩، ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٤ / ٦٣، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠ / ١٤٥، الذهبي، الكاشف ٢ / ٢٦، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٩٢٨، العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٢ / ٣٢٧، السيد أبو المعاطي النوري، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٣ / ١١.
 - (١٣) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٠٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٤٥٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ٥٩٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٥٣، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٥٥.
 - (١٤) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٠٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٤٥٨، ابن حبان، الثقات ٦ / ٤٨٠، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ١٥٠، الذهبي، الكاشف ١ / ٥٠٩، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ٥٩٩، العلائي، جامع التحصيل ص: ١٩٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٥٣.

أخذته؟ قال: عنك، وعن داود^(١). وكان شعبة ينكر أن يكون الضحاك بن مزاحم لقي ابن عباس رضي الله عنهما^(٢)، وكان لا يحدث عنه^(٣)، وقال شعبة: "كان عندنا ضعيفاً"^(٤)، وقال يحيى بن سعيد: "كان الضحاك عندنا ضعيفاً"^(٥).

وقال ابن معين: "ثقة"^(٦)، وقال أحمد: "ثقة مأمون"^(٧)، وذكره خليفة بن خياط في الطبقة الثانية^(٨)، وقال العجلي: "ثقة وليس بتابعي"^(٩)، وقال أبو زرعة: "ثقة، ولم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما"^(١٠)، وقال أبو حاتم: "روايته عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأبي سعيد رضي الله عنه لا تصح"^(١١)، وقال أيضاً: "لم يدرك أبا هريرة ولا أبا سعيد رضي الله عنه"^(١٢)، وقال الدارقطني: "ثقة"^(١٣).

وقال ابن عدي: "والضحاك بن مزاحم عرف بالتفسير فأما رواياته، عن ابن عباس رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله عنه وجميع من روى عنه ففي ذلك كله نظر، وإنما اشتهر بالتفسير"^(١٤).

-
- (١) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٥٥.
 - (٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٤٥٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٩، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣، العلائي، جامع التحصيل ص: ١٩٩، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٥٥.
 - (٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٥٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٣.
 - (٤) الذهبي، الكاشف ١/ ٥٠٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٣.
 - (٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٥٠، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٩، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣.
 - (٦) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٤٥٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٩، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٣، ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣/ ٣١٣، ولم يذكر في تاريخه توثيقه إنما ذكره فقط.
 - (٧) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢/ ٣٠٩.
 - (٨) خليفة بن خياط، الطبقات ص: ٥٩٦.
 - (٩) العجلي، الثقات ١/ ٤٧٢.
 - (١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٤٥٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٣.
 - (١١) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٤٥٨.
 - (١٢) العلائي، جامع التحصيل ص: ١٩٩، أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص: ١٥٥.
 - (١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٤، محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ١/ ٣٣٢، ولم أجد ذلك في كتابه.
 - (١٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٥٢.

وقال ابن حبان: "لقي جماعة من التابعين ولم يشافه أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم"^(١)، وقال الخليلي: "مخرج له في الصحاح كلها، وكان ذا علم وافر، وافتخر به الأئمة، كأيوب السختياني، وعمرو بن دينار، وقد طعن فيه بعضهم، وهو صالح، ليس بمتروك"^(٢).

وقال الذهبي: "واحتج به النسائي وغيره"^(٣)، وقال: "وهو قوي في التفسير"^(٤)، وذكره في الطبقة الثانية من أئمة المحدثين^(٥)، وقال أيضاً: "وهو حسن الحديث، احتج به أصحاب السنن"^(٦). وقال: "كان من أوعية العلم، وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه، وحديثه في السنن، لا في الصحيحين وقيل: كان يدلس"^(٧). وقال الداوودي: "صدوق كثير الإرسال"^(٨)، ينظر في ترجمته أيضاً^(٩). فالضحاك عند الأئمة بين موثق، ومضعف، وأميل إلى أنه ثقة إلا أنه لم يلق ابن عباس رضي الله عنهما.

فبذا يتأكد كلام ابن كثير بأن في صحة هذا الإسناد نظر؛ وذلك لضعف بشر بن عماره أولاً، ولعدم اتصال السند لابن عباس رضي الله عنهما.

(١) ابن حبان، الثقات ٦ / ٤٨٠.

(٢) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١ / ٣٢٣.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٦٣.

(٤) ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ٣١٢.

(٥) الذهبي، المعين في طبقات المحدثين ص: ٣٨.

(٦) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ١٩٨.

(٧) الذهبي، تاريخ الإسلام ٣ / ٦٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤ / ٦٠٠.

(٨) الداوودي، طبقات المفسرين ١ / ٢٢٢.

(٩) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ٦٠، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢٤ / ٣٦٩، ياقوت الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٤ / ١٤٥٣، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣٣٨، ابن حجر، لسان الميزان ٧ / ٢٤٩، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٣٢٦، المقرئ، مختصر الكامل في الضعفاء ص: ٤٣٥ - ٤٣٦، العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٢ / ١٠، صفي الدين الساعدي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص: ١٧٧، الأدهوي، طبقات المفسرين ص: ١٠، للزركلي، الأعلام ٣ / ٢١٥، السيد أبو المعاطي النوري، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٢ / ١٨٥، محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ١ / ٣٣٢.

المسألة الثانية (٧٩):

حديث أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: "كُلُّ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ يُذَكِّرُ فِيهِ الْقُنُوتُ فَهُوَ الطَّاعَةُ". قال ابن أبي حاتم: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث: أن دراجاً أبا السمح حدثه، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: "كُلُّ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ يُذَكِّرُ فِيهِ الْقُنُوتُ فَهُوَ الطَّاعَةُ". وكذا رواه الإمام أحمد، عن حسن بن موسى، عن ابن لهيعة، عن دراج بإسناده، مثله.

القول المتعقب عليه:

رواية الحديث مرفوعاً، بسند ضعيف.

التعقب:

قال ابن كثير: "ولكن هذا الإسناد ضعيف لا يعتمد عليه. ورفع هذا الحديث منكر، وقد يكون من كلام الصحابي أو من دونه، والله أعلم. وكثيراً ما يأتي بهذا الإسناد تفاسير فيها نكارة، فلا يغتر بها، فإن السند ضعيف، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب الإمام ابن كثير كلاً من ابن أبي حاتم، والإمام أحمد، على روايتهما حديثاً ضعيفاً، واعتمداً عليه، بأنه لا يُعتمد عليه، ولا يحتج به.

وقد أخرج ابن أبي حاتم^(٢)، والطبراني^(٣) ثم قال بعده: "لم يرو هذا الحديث عن عمرو إلا رَشْدِين"، وقال بعد الرواية الثانية: "لا يروى هذا الحديث عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد"، وابن حبان^(٤)، وأبو نعيم^(٥)، جميعهم من طريق عمرو بن الحارث. وأخرجه أحمد^(٦)، وأبو يعلى^(٧)، كلاهما من طريق ابن لهيعة. كلاهما (عمرو بن الحارث وابن لهيعة) عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٢١٣-٢١٤، ١١٢٨، ٢/ ٦٤٨-٦٤٩.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٢٤-٢٢٥، ١٨٠٨، ٥/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) ابن حبان، صحيح ابن حبان ٢/ ٣٠٩.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٨/ ٣٢٥.

(٦) أحمد، مسند أحمد ١٨/ ٢٣٩-٢٤٠، ١١٧١١.

(٧) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٢/ ٥٢٢-٥٢٣، ١٣٧٩.

ففي السند: أبو الهيثم: قال ابن معين: "أبو الهيثم صاحب أبي سعيد، اسمه سليمان بن عمرو العُتَوَارِيُّ، وهو مصري ثقة"^(١)، وسئل عن حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد؟ فقال: "ما كان هكذا الإسناد فليس به بأس، وقال: هما ثقتان دراج وأبو الهيثم"^(٢).

وثقه العجلي^(٣)، وابن حبان^(٤)، وابن شاهين^(٥)، وذكره الذهبي^(٦)، وقال العيني: "أبو الهيثم المصري صاحب أبي سعيد الخدري، وكان في حجره، أوصى إليه أبوه به"^(٧)، وينظر في ترجمته أيضاً^(٨)، فهو ثقة بمجموع أقوال الأئمة فيه.

وفيه أيضاً: دراج^(٩): فقد قال فيه ابن معين: "ثقة"^(١٠)، وفي رواية قال: "ليس به بأس"^(١١)، وقال عباس الدوري: "سألت يحيى بن معين عن حديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد؟ فقال: ما كان هكذا بهذا الإسناد فليس به بأس، دراج ثقة، وأبو الهيثم ثقة"^(١٢).

(١) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ٢٣٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٣١.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٤ / ٤١٣.

(٣) ينظر: العجلي، الثقات ص: ٥١٤.

(٤) ابن حبان، الثقات ٤ / ٣١٦.

(٥) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات ص: ٩٩.

(٦) الذهبي، الكاشف ١ / ٤٦٣.

(٧) العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٤٤٣.

(٨) السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ١ / ٤٢١، المقدمي، التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم ص: ٥٦.

(٩) قال ابن ماكولا: "أوله دال مهمله وبعدها راء مشددة وآخره جيم"، ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٣ / ٣١٨.

(١٠) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ١٠٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٤٤١، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٢٦٩، الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ٢٢٢، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨.

(١١) الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٤.

(١٢) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١١، ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات ص: ٨٣.

وقال أبو سعيد الدارمي: "دراج ليس بذاك وهو صدوق"^(١)، وقد سكت البخاري عنه^(٢)، وقال أحمد بن حنبل: "دراج حديثه منكر"^(٣)، وقال أيضاً: "أحاديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضعف"^(٤)، وقال أيضاً: "الشأن في دراج"^(٥)، ونقل الذهبي في المغني قول أحمد: "أحاديثه مناكير"^(٦). وقال أبو داود: "أحاديثه مستقيمة، إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد"^(٧)، وقال النسائي: "دراج أبو السمح ليس بالقوي"^(٨)، وقال النسائي: "منكر الحديث"^(٩)، وقال أبو حاتم: "دراج في حديثه صنعة"^(١٠)، وقال مرة: "ضعيف"^(١١)، وقال مرة: "في حديثه ضعف"^(١٢)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٣)، وقال: "ربما وهم"^(١٤)، ووثقه ابن خلفون^(١٥).

وقال فضلك الرازي: "ما هو بثقة، ولا كرامة له"^(١٦)، وقال ابن عدي بعد أن أورد مجموعة من الأحاديث - حديثنا ليس بينها -: "وعامة هذه الأحاديث التي أملتتها مما لا يتابع دراج عليه وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها وأرجو أن أخرجت دراج وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه إن سائر أحاديثه لا بأس بها ويقرب صورته ما قال فيه يحيى بن معين"^(١٧).

-
- (١) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: ١٠٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٤٤١، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨.
- (٢) البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٢٥٦.
- (٣) ينظر: أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ١١٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٤٤٢، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٢٦٩، الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ٢٢٢، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٤، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨.
- (٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١٠.
- (٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨، ولم أجد بقية أقواله في كتابه.
- (٦) ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ٢٢٢.
- (٧) العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٢٩٩، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٨٣.
- (٨) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٣٩.
- (٩) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١٠، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٤.
- (١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٤٤٢.
- (١١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١ / ٢٦٩.
- (١٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨ / ٤٧٨.
- (١٣) ابن حبان، الثقات ٥ / ١١٤.
- (١٤) ابن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار ص: ٣٠٠.
- (١٥) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال ٤ / ٢٧٥.
- (١٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١١، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٤.
- (١٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١٥ - ١٦.

وقال الدارقطني: "ضعيف"^(١)، وقال في موضع آخر: "متروك"^(٢)، قال ابن ماكولا: "أحاديثه مستقيمة"^(٣)، وذكره الساجي والعقيلي وأبو العرب في جملة الضعفاء^(٤)، وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء^(٥)، وقال ابن حجر: "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف"^(٦). وينظر في ترجمته أيضاً^(٧).

ويتبين من هذا أن علة ضعف الحديث في الراوي درّاج، وبخاصة في روايته عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، كما نص أكثر الأئمة - كما سبق -، فيترجح بذلك ما قاله ابن كثير. ومع ذلك، فإنّ في بعض طرق هذا الحديث من يُصعّف غير درّاج هذا؛ ففي إسناد أحمد وأبي يعلى: "ابن لهيعة"^(٨)، وليس الحديث من رواية أحد من العبادلة عنه، وفيه ضعف في غير روايتهم عنه؛ ولذلك قال الهيثمي: "وفي إسناد أحمد وأبي يعلى: ابن لهيعة، وهو ضعيف، وقد يحسن حديثه"^(٩)، أما إسناد الطبراني^(١٠)، ففيه: "رشدين بن سعد"، وهو ضعيف أيضاً^(١١).

فتلخص من ذلك: أنّ هذا الحديث ضعيف الإسناد، وأنّ رفعه لا يصحّ، كما قال ابن كثير رحمه الله.

-
- (١) الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني ص: ١٧٠.
 - (٢) ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٢، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥، محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعمله ١/ ٢٤٨.
 - (٣) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٣/ ٣١٨.
 - (٤) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٢٧٦.
 - (٥) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ١٢٨.
 - (٦) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٢٠١.
 - (٧) ابن يونس المصري، تاريخ ابن يونس المصري ١/ ١٦١، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ١/ ٢٦٩، أبو الفضل الأنصاري، مختصر تاريخ دمشق ٨/ ١٦٥، الذهبي، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤، الذهبي، تاريخ الإسلام ٣/ ٤٠٦، المقرئ، مختصر الكامل في الضعفاء ص: ٣٢٧، صفي الدين الساعدي، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ص: ١١٢، ابن حجر، لسان الميزان ٩/ ٢٩٨.
 - (٨) أحمد، مسند أحمد ١٨/ ٢٣٩ ح ١١٧١١، أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ٢/ ٥٢٢ ح ١٣٧٩.
 - (٩) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٦/ ٣٢٠.
 - (١٠) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٢٤ ح ١٨٠٨، الطبراني، المعجم الأوسط ٥/ ٢٣٤ ح ٥١٨١.
 - (١١) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ٤/ ٨٤٩.

المسألة الثالثة (٨٠):

حديث أبي أمامة رضي الله عنه: حيث قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَرَأَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ آيَةً الْكُرْسِيِّ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ".

القول المتعقب عليه:

زعم أبو الفرج بن الجوزي أنه حديث موضوع.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهكذا رواه النسائي في "اليوم والليلة"، عن الحسين بن بشر به، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث محمد بن حمير وهو الحمصي، من رجال البخاري أيضاً، فهو إسناد على شرط البخاري، وقد زعم أبو الفرج بن الجوزي أنه حديث موضوع، فالله أعلم. وقد روى ابن مردويه من حديث علي رضي الله عنه والمغيرة بن شعبة رضي الله عنه وجابر بن عبد الله رضي الله عنه نحو هذا الحديث، ولكن في إسناد كل منها ضعف"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن الجوزي زعمه بوضع الحديث، حيث جاء ابن الجوزي بالحديث في كتابه الموضوعات؛ وذكر أن الدارقطني قد قال: "غريب من حديث الألهاني"^(٢)، عن أبي أمامة رضي الله عنه، تفرد به محمد بن حمير عنه، ونقل قول يعقوب بن سفيان: "ليس بالقوى". يتضح أن هذه العلة -ضعف الراوي- هي التي جعلت ابن الجوزي يصنف الحديث في الموضوعات"^(٣).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٦٧٧.

(٢) قال السمعاني: "بفتح الألف وسكون اللام وفتح الهاء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى ألهان بن مالك أخي همدان بن مالك"، السمعاني، الأنساب ١/ ٣٤١.

(٣) ينظر: ابن الجوزي، الموضوعات ١/ ٢٤٤.

وقد أخرج هذا الحديث النسائي^(١)، والرويانى^(٢)، والطبرانى^(٣)، وابن السننى^(٤)، جميعهم من طريق محمد بن حمير.

ومحمد بن حمير قد اختلفت أقوال العلماء فيه: فمنهم من وثقه كابن معين حيث قال مرة: "لا بأس به"^(٥)، وفي رواية قال: "ثقة"^(٦)، ووثقه دحيم^(٧)، وقال أبو زرعة: "وكان من خيار الناس"^(٨)، قال أحمد بن حنبل: "ما علمت إلا خيراً"^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠)، وقال ابن قانع: "صالح"^(١١)، وذكر في رجال البخارى^(١٢)، وقال الذهبى: "ثقة"^(١٣).

ومنهم من لم يضعفه ولم يوثقه، بل جعله في مرتبة الصدوق وما حولها كالنسائي حيث قال: "ليس به بأس"^(١٤)، وقال أبو حاتم الرازي: "يكتب حديث محمد بن حمير ولا يحتج به، محمد بن حرب وبقية أحب إلي منه"^(١٥)، وقال الدارقطني: "جرحه بعض شيوخنا، ولا بأس به"^(١٦)، قال الذهبى: "ما هو بذاك الحجة حديثه يعد في الحسان، وقد انفرد بأحاديث منها ما رواه ابن حبان في "صحيحه" له عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: "مَنْ

-
- (١) النسائي، السنن الكبرى - كتاب عمل اليوم والليلة - باب ثواب من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ٩/ ٤٤٤ ح ٩٨٤٨.
 - (٢) الرويانى، مسند الرويانى ٢/ ٣١١ ح ١٢٦٨.
 - (٣) الطبرانى، المعجم الأوسط ٨/ ٩٢ ح ٨٠٦٨، الطبرانى، المعجم الكبير ٨/ ١١٤ ح ٧٥٣٢، الطبرانى، الدعاء ص: ٢١٤ ح ٦٧٥، الطبرانى، مسند الشاميين ٢/ ٩ ح ٨٢٤.
 - (٤) ابن السننى، عمل اليوم والليلة ص: ١١٠ ح ١٢٤.
 - (٥) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز ١/ ٩١.
 - (٦) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمى ص: ٢٠٤.
 - (٧) ينظر: الذهبى، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٠، الذهبى، الكاشف ٢/ ١٦٦، الذهبى، المغني في الضعفاء ٢/ ٥٧٤، المزى، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٥/ ١١٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٥، الذهبى، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٢، الذهبى، تاريخ الإسلام ٤/ ١١٩٣.
 - (٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٥/ ١٧١.
 - (٩) المزى، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٥/ ١١٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٠، ابن الميزد الحنبلى، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ص: ١٣٦.
 - (١٠) ابن حبان، الثقات ٧/ ٤٤١.
 - (١١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٥.
 - (١٢) الكلاباذى، رجال صحيح البخارى ٢/ ٦٤٥.
 - (١٣) الذهبى، ديوان الضعفاء ص: ٣٤٨.
 - (١٤) ينظر: المزى، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٥/ ١١٩، الذهبى، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٠، الذهبى، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٥، الذهبى، تاريخ الإسلام ٤/ ١١٩٣، ولم أجد ذلك في كتابه.
 - (١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٠.
 - (١٦) الذهبى، المغني في الضعفاء ٢/ ٥٧٤، ولم أجد ذلك في كتابه.

قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ^(١)، وقال مرة: "له غرائب وأفراد"^(٢)، وذكره في لسان الميزان^(٣)، وقال العيني: "صدوق"^(٤).

وممن ضعفه يعقوب بن سفيان حيث قال: "ليس بالقوي"^(٥)، وقال الدارقطني بعد حديث آخر: "ومحمد بن حمير هذا لا أعرفه إلا في هذا الحديث، وهو ضعيف"^(٦).

والحاصل من ترجمته أنه في مرتبة الاحتجاج به، والظاهر أنه يخطئ قليلاً من جهة حفظه، وينظر في ترجمته أيضاً^(٧)، وتجدر الإشارة إلى أن حديثه هذا قد ذكر في أطرف الغرائب والأفراد^(٨).

أما حديثنا هذا فقد تباينت أقوال الأئمة فيه: فمن قائل بأنه على شرط البخاري كالسيوطي^(٩)، وقائل بوضعه كابن الجوزي^(١٠).

وقد أوضح السيوطي الكلام في هذا الحديث، فذكر رواية الدارقطني وقوله في محمد بن حمير "تفرد به محمد بن حمير وليس بالقوي". فتعقبه السيوطي بقوله: "كلا بل قوي ثقة من رجال البخاري، والحديث صحيح على شرطه"^(١١).

فالسويطي من المصححين لهذا الحديث لدرجة القول بأنه على شرط البخاري، وممن وافقه على ذلك الفتني حيث قال: "حديث أبي أمامة رضي الله عنه صحيح على شرط البخاري، ومحمد ثقة

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٨ / ٢٠، ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ٤ / ١١٩٣.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ٣ / ٥٣٢.

(٣) ابن حجر، لسان الميزان ٥ / ١٥٠.

(٤) العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ٥٤١.

(٥) يعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ ٢ / ٣٠٩.

(٦) ينظر: ابن ماكولا، المؤلف والمختلف ٢ / ٦٦٧.

(٧) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٢٤٠، ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ٢ / ٣٦٩، ابن الجوزي، الموضوعات ١ / ٢٤٤، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٥ / ١١٨، الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ص: ١٦١، الذهبي، الكاشف ٢ / ١٦٦، الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٥٧٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٨ / ٢٠، الذهبي، ميزان الاعتدال ٣ / ٥٣٢، الذهبي، تاريخ الإسلام ٤ / ١١٩٣، الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٣٤٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ١٣٥، ابن حجر، لسان الميزان ٥ / ١٥٠، محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ٢ / ٥٦٩.

(٨) ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد ٥ / ١٥.

(٩) جلال الدين السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ / ٢١٠.

(١٠) ابن الجوزي، الموضوعات ١ / ٢٤٤.

(١١) جلال الدين السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ / ٢١٠-٢١١.

مشهور، وروى له البخاري في صحيحه^(١)، وقال ابن حجر: "ذهل ابن الجوزي فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات، وهو من أقيح ما وقع له فيها؛ فإنه قلد فيه ابن حبان من غير تأمل"^(٢). وكذلك نور الدين الكناني حيث قال: "ابن حمير من رجال البخاري، والحديث على شرطه.... ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش مختصر الموضوعات لابن درياس ما نصه: حديث أبي أمامة رضي الله عنه هذا أخرجه النسائي ولم يعله، وذلك يقتضي صحته، وأخرجه الحاكم أيضاً وصححه والله أعلم"^(٣).

وهناك من صحح الحديث فقط دون أن يجعله على شرط البخاري وهو الضياء المقدسي حيث نُقل عنه تصحيحه للحديث، حيث قال السيوطي: "وصححه أيضاً الضياء المقدسي في المختارة"^(٤)، ولعل هذا في الجزء غير المطبوع من كتابه، فلم أجده في المطبوع منه.

أما ابن الجوزي فقد حكم عليه بالوضع في إدراجه له في كتابه الموضوعات، وقد رد الأئمة على ذلك بأن قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث المشكاة: "غفل ابن الجوزي فأورد هذا الحديث في الموضوعات وهو من أسمح ما وقع له"^(٥)، وقال الذهبي: "ونقلت من خط السيف أحمد ابن المجد، قال: صنف ابن الجوزي كتاب الموضوعات، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل، ومما لم يصب فيه إطلاق الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد رواياتها، كقوله: فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع، سوى كلام ذلك الرجل في رواية، وهذا عدوان ومجازفة، وقد كان أحمد بن حنبل يقدم الحديث الضعيف على القياس. قال: فمن ذلك أنه أورد حديث محمد بن حمير السليحي، عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة في فضل قراءة آية الكرسي في الصلوات الخمس، وهو: "مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبَّرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ"، وجعله في الموضوعات، لقول يعقوب بن سفيان محمد بن حمير ليس بالقوي، ومحمد هذا قد روى البخاري في "صحيحه"، عن رجل، عنه"^(٦).

(١) الفتني، تذكرة الموضوعات ص: ٧٩.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/٣٦٨.

(٣) نور الدين الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١/٢٨٨.

(٤) جلال الدين السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/٢١٠.

(٥) المرجع السابق ١/٢١٠.

(٦) الذهبي، تاريخ الإسلام ١٢/١١١١.

وقال السيوطي: "أما الحافظ شرف الدين الدمياطي فقد قال في جزء جمعه في تقوية هذا الحديث: محمد بن حمير القضاعي السليحي الحمصي كنيته أبو عبد الحميد احتج به البخاري في صحيحه وكذلك محمد بن زياد الألهاني أبو سفيان الحمصي احتج به البخاري أيضاً وقد تابع أبا أمانة علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وجابر وأنس رضي الله عنهم فرووه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأورد حديث علي من الطريقتين السابقين وحديث ابن عمر والمغيرة وجابر وأنس رضي الله عنهم من الطرق التي ما نريدها ثم قال وإذا انضمت هذه الأحاديث بعضها إلى بعض أخذت قوة"^(١). فهو ينفي وضع الحديث، لكنه لا يصححه على إطلاقه، بل قوله مشعر بأن الحديث يصل بمجموع الطرق إلى أن يكون حسناً، حيث مما سبق من ترجمة لمحمد بن حمير، وجمع لأقوال الأئمة في الحديث يتضح أن محمد بن حمير ليس ضعيفاً بحيث يترك حديثه؛ لكنه قد يخطئ، فالحديث إسناده حسن هنا، والله أعلم.

المسألة الرابعة (٨١):

رواية عبد الله بن خليفة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

القول المتعقب عليه:

رواية عدد من الأئمة لحديث: "إِنَّ كُرْسِيَهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ"، من طريق عبد الله بن خليفة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد رواه الحافظ البزار في مسنده المشهور وعبد بن حميد وابن جرير في تفسيريهما والطبراني وابن أبي عاصم في كتابي السنة لهما والحافظ الضياء في كتاب "المختارة" من حديث أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خليفة، وليس بذاك المشهور، وفي سماعه من عمر رضي الله عنه نظر، ثم منهم من يرويه عنه عن عمر رضي الله عنه موقوفاً، ومنهم من يرويه عنه مراسلاً، ومنهم من يزيد في متنه زيادة غريبة، ومنهم من يحذفها"، ثم قال: "وقد اعتمد ابن جرير على حديث عبد الله بن خليفة، عن عمر رضي الله عنه في ذلك، وعندي في صحته نظر، والله أعلم"^(٢).

(١) جلال الدين السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ / ٢١٠.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٦٨١.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن جرير، والبخاري، وأبي يعلى الموصلي، وغيرهم من الأئمة روايتهم للحديث من طريق عبد الله بن خليفة عن عمر رضي الله عنه.

وهذا الحديث أخرجه ابن أبي عاصم^(١)، والبخاري^(٢)، وأبو يعلى الموصلي^(٣)، وعبد بن حميد، وابن جرير^(٤)، في تفسيريهما، وابن خزيمة^(٥)، والطبراني^(٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٧)، والدارقطني^(٨)، وابن بطة^(٩)، وابن أخي ميمي الدقاق^(١٠)، والضياء المقدسي^(١١)، والهيثمي^(١٢)، جميعهم من طريق يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً. ورواه أبو الشيخ الأصبهاني، وابن بطة بزيادة "مَا يُفْضَلُ مِنْهُ أَرْبَعُ أَصَابِعَ".

وعبد الله بن خليفة مجهول؛ حيث لم يوجد من الأئمة من تكلم فيه، إلا ما قاله المزي: "رؤى له ابن ماجه في كتاب التفسير، في قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]، من رواية شعبة، عن أبي إسحاق، عنه، عن عمر رضي الله عنه موقوفاً، ومن رواية إسرائيل، عن أبي إسحاق، عنه، مراسلاً"^(١٣)، وما قاله الذهبي: "لا يكاد يعرف"^(١٤)، ومثله قال ابن حجر^(١٥).

(١) ابن أبي عاصم، السنة- باب من ذكر عرش ربنا تبارك وتعالى / ١ / ٢٥١ ح ٥٧٤.

(٢) البخاري، مسند البخاري / ١ / ٤٥٧ ح ٣٢٥.

(٣) الهيثمي، المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي / ٤ / ٣٤٥ ح ١٦٨٤.

(٤) ابن جرير، جامع البيان / ٥ / ٤٠٠.

(٥) ابن خزيمة، التوحيد / ١ / ٢٤٤.

(٦) الطبراني، الجزء الموجود من كتاب السنة للطبراني / ٤٧ / ٣١ ح ١.

(٧) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة - باب ذكر عرش الرب تبارك وتعالى وكرسيه، وعظم خلقهما / ٢ / ٥٤٨.

(٨) الدارقطني، الصفات - إن كرسيه وسع السموات والأرض ص: ٢٩ ح ٣٥.

(٩) ابن بطة، الإبانة الكبرى - باب ذكر العرش والإيمان بأن الله تعالى عرشاً فوق السموات السبع / ٧ / ١٧٨ ح ١٣٥.

(١٠) ابن أخي ميمي، فوائد ابن أخي ميمي الدقاق ص: ٢٢٧ ح ٤٨٥.

(١١) ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما / ١ / ٢٦٣ ح ١٥١، ١٥٢ ح ١٥٣.

(١٢) الهيثمي، المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي / ٤ / ٣٤٥ ح ١٦٨٤.

(١٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال / ١٤ / ٤٥٦.

(١٤) الذهبي، ميزان الاعتدال / ٢ / ٤١٤.

(١٥) ابن حجر، لسان الميزان / ٧ / ٢٦٠، وينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب / ٥ / ١٩٨.

والبقية لم يحكوا فيه شيئاً، فقد ذكره ابن سعد^(١)، وذكره البخاري^(٢)، وذكره أبو حاتم^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وينظر في ترجمته^(٥).

فالحديث فيه ضعف بين؛ لوجود هذا الراوي في إسناده، خصوصاً وأن هناك من نص على هذا الضعف، فقد قال أبو بكر البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن النبي ﷺ إلا عن عمر ؓ عنه، وقد روى هذا الحديث الثوري عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر ؓ موقوفاً، وعبد الله بن خليفة فلم يُسند غير هذا الحديث، ولا أسنده عنه إلا إسرائيل، ولا حدث عن عبد الله بن خليفة إلا أبو إسحاق، وقد روي عن جبير بن مطعم بنحو من ذلك بغير لفظه"^(٦).

وقال ابن خزيمة: "وقد روى إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة -أظنه عن عمر ؓ- ... الحديث"، ثم قال: "حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: ثنا يحيى بن أبي بكير، قال: ثنا إسرائيل، قال أبو بكر: ما أدري الشك والظن أنه عن عمر ؓ، هو من يحيى ابن أبي بكير، أم من إسرائيل قد رواه وكيع بن الجراح، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، مرسلًا ليس فيه ذكر عمر ؓ، لا بيقين، ولا ظن، وليس هذا الخبر من شرطنا؛ لأنه غير متصل الإسناد، لسنا نحتج في هذا الجنس من العلم بالمراسيل المنقطعات"^(٧). فهذا الاضطراب في الحديث أيضاً يجعل ضعفه أكثر جلاءً.

وكذلك قال ابن الجوزي في كتابه العلل المتناهية: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وإسناده مضطرب جداً، وعبد الله بن خليفة ليس من الصحابة؛ فيكون الحديث الأول مرسلًا...، وتارة يرويه ابن خليفة عن عمر ؓ عن رسول الله ﷺ، وتارة يقفه على عمر ؓ، وتارة يُوقف على ابن خليفة، وتارة يأتي فما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع، وتارة يأتي فما يفضل منه مقدار أربعة أصابع، وكل هذا تخليط من الرواة فلا يُعوَّل عليه"^(٨).

فبذلك يكون هذا الحديث معلاً من وجوه:

- (١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ١٧٤.
- (٢) البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ٨٠.
- (٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٤٥.
- (٤) ابن حبان، الثقات ٥ / ٢٨.
- (٥) صفي الدين الساعدي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص: ١٩٦، الذهبي، تاريخ الإسلام ٢ / ٩٥٥.
- (٦) البزار، مسند البزار ١ / ٤٥٧ ح ٣٢٥.
- (٧) ينظر: ابن خزيمة، التوحيد ١ / ٢٤٤.
- (٨) ينظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١ / ٤-٦.

أولها: جهالة عبد الله بن خليفة، رواه عن عمر رضي الله عنه: فكما ذكرت سابقاً فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وانفرد ابن حبان بتوثيقه على قاعدته، فيكون بهذه المثابة مجهول الحال، إذ انتفت جهالة عينه برواية أبي إسحاق، ويونس بن أبي إسحاق عنه، ولذلك قال عنه الذهبي: "لا يكاد يعرف"، وقال الحافظ ابن كثير: "ليس بذلك المشهور"، وقال فيه ابن حجر: "مقبول"^(١)، يعني: حيث يتابع، وإلا يكون لين الحديث، وهو لم يتابع هنا، إذ مدار الحديث عليه وحده.

ثانيها: اضطرابه سنداً وامتناً: فقد أشار إلى ذلك ابن خزيمة، والبخاري، وابن الجوزي.

ثالثها: أن أبا إسحاق السبيعي عنعه، وهو مدلس، فقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين^(٢)، ولم يصرح بالسماع هنا.

رابعها: ما أشار إليه ابن كثير من عدم سماع عبد الله بن خليفة من عمر رضي الله عنه، حيث قال: "وفي سماعه -يعني: عبد الله بن خليفة- من عمر رضي الله عنه نظر"^(٣).

وقد حسم الذهبي القول في مختلف الطرق لهذا الحديث، فقال: "لفظ الأظيط لم يأت به نص ثابت"، وقال أيضاً بخصوص أحاديث العلو: "وقولنا في هذه الأحاديث إننا نؤمن بما صح منها، وبما اتفق السلف على إمراره وإقراره، فأما ما في إسناده مقال، واختلف العلماء في قبوله وتأويله، فإننا لا نتعرض له بتقرير، بل نرويه في الجملة، ونبين حاله، وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه مما تواتر من علو الله تعالى فوق عرشه، مما يوافق آيات الكتاب"^(٤).

فتلخص من ذلك: أن هذا الحديث ضعيف السند، مضطرب سنداً وامتناً.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٣٠١.

(٢) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: ٤٢.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٦٨١.

(٤) الذهبي، العلو للعلي الغفار ص: ٤٥.

المسألة الخامسة (٨٢):

جهالة التابعي مولى أبي بكر، عن أبي بكر رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا أَصْرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً".

القول المتعقب عليه:

قول علي بن المديني والترمذي: ليس إسناد هذا الحديث بذاك.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقول علي بن المديني والترمذي: ليس إسناد هذا الحديث بذاك، فالظاهر إنما هو لأجل جهالة مولى أبي بكر رضي الله عنه، ولكن جهالة مثله لا تضر؛ لأنه تابعي كبير، ويكفيه نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهو حديث حسن، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير علي بن المديني والترمذي في حكمهما على إسناد الحديث بأنه ليس بذاك، حيث قال الترمذي: "وهذا حديث غريب إنما نعرفه من حديث أبي نصيرة، وليس إسناده بالقوي"^(٢).

وهذا الحديث أخرجه المروزي^(٣)، وأبو داود^(٤)، والترمذي^(٥)، وابن أبي الدنيا^(٦)، والبزار^(٧)، وأبو يعلى الموصلي^(٨)، وابن السني^(٩)، وابن شاهين^(١٠)، والشهاب القضاعي^(١١)،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ١٢٥.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الدعوات - باب ٥ / ٥٥٨ ح ٣٥٥٩.

(٣) أحمد بن علي المروزي، مسند أبي بكر الصديق ص: ١٨٦ ح ١٢١، ح ١٢٢.

(٤) أبو داود، سنن أبي داود - أبواب الوتر - باب في الاستغفار ٢ / ٨٤ ح ١٥١٤.

(٥) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الدعوات - باب ٥ / ٥٥٨ ح ٣٥٥٩.

(٦) ابن أبي الدنيا، التوبة - لا إصرار مع الاستغفار ص: ١٣١ ح ١٧٢.

(٧) البزار، مسند البزار البحر الزخار ١ / ٢٠٥.

(٨) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١ / ١٢٤ ح ١٣٧، ح ١٣٨، ح ١٣٩.

(٩) ابن السني، عمل اليوم والليلة - كتاب ما يقول إذا غلبه أمر - باب الاستغفار من الذنوب ص: ٣٢٠ ح ٣٦١.

(١٠) ابن شاهين، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك - باب مختصر من فضل الاستغفار وثوابه ص:

٦٤ ح ١٨٣.

(١١) الشهاب القضاعي، مسند الشهاب القضاعي ٢ / ١٣ ح ٧٨٨.

والبيهقي^(١)، جميعهم من طريق عثمان بن واقد، عن أبي نصيرة، عن مولى لأبي بكر ﷺ، عن أبي بكر ﷺ.

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نحفظه عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا عن أبي بكر ﷺ بهذا الطريق، وعثمان بن واقد مشهور، حدث عنه أبو معاوية وأبو يحيى الحماني وغيرهما، وأبو نصيرة ومولى أبي بكر فلا يعرفان، ولكن لما كان هذا الحديث لا يعرف إلا من هذا الوجه، لم نجد بدأ من كتابته وتبيين علته"^(٢).

وقد ذكر ابن كثير في ترجمة أبي نصيرة هذا الحديث، وأشار إلى الاختلاف في تسميته بأنه أبو رجاء مولى أبي بكر، لكنه رجح أيضاً أنه عن أبي نصيرة، عن مولى أبي بكر ﷺ، عن أبي بكر ﷺ، وأشار إلى أنه الأصح. ونقل توثيق الإمام أحمد، وقول ابن معين بأنه صالح، وذكر ابن حبان له في الثقات^(٣).

وبهذا فإن ابن كثير يؤكد ما قاله في تفسيره، وما قاله ابن كثير مستغرب منه؛ لأنه مخالف لأصول أهل الحديث من أن مجهول الحال لا تثبت بخبره حجة، فضلاً عن مجهول العين^(٤)، ومولى أبي بكر رضي الله عنه لا يُعرف من هو أصلاً، ونسبته لأبي بكر لا تنفعه وإن تجوّز الحافظ ابن كثير رحمه الله في هذا خلافاً للقاعدة.

ويبدو أن الإمام ابن كثير يرى جواز الاحتجاج بمراسيل كبار التابعين، وهي مسألة فيها خلاف معروف عند المحدثين، وهو بذلك يوافق الشافعي في احتجاجه بمرسل التابعي الكبير^(٥).

(١) البيهقي، الدعوات الكبير - باب الحث على الذكر والتسبيح / ١ / ٢٣٨ ح ١٦٣، البيهقي، شعب الإيمان - في محبة الله عز وجل - فضل في إدامة ذكر الله عز وجل / ٢ / ١٤٩ ح ٦٣٣، البيهقي، شعب الإيمان - معالجة كل ذنب بالتوبة / ٩ / ٣٠٨ ح ٦٦٩٧.

(٢) البزار، مسند البزار البحر الزخار / ١ / ٢٠٥.

(٣) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل / ٣ / ٤٧٢.

(٤) قال ابن حجر: "وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور". ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: ٢٣٢.

(٥) يقول الشافعي: "ومن نظر في العلم بخبرة وقلّة غفلة، استوحش من مرسل كلِّ من دون كبار التابعين، بدلائل ظاهرة فيها"، الرسالة / ١ / ٤٦٧، وينظر: البحر المحيط في أصول الفقه / ٦ / ٣٦٤.

المسألة السادسة (٨٣):

تعقب على تقوية النسائي لإسناد على آخر، في حديث: "إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ يُمَثَّلُ اللَّهُ لَهُ مَالَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

القول المتعقب عليه:

قول النسائي: "ورواية عبد العزيز، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أثبت من رواية عبد الرحمن، عن أبيه عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه".

التعقب:

قال ابن كثير: "قلت: ولا منافاة بينهما فقد يكون عند عبد الله بن دينار من الوجهين، والله أعلم. وقد ساقه الحافظ أبو بكر بن مردويه من غير وجه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه. ومن حديث محمد بن أبي حميد، عن زياد الخطمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به" (١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على النسائي تقوية عبد العزيز بن أبي سلمة على عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، لكنه قال ورواية عبد الرحمن أشبه عندنا بالصواب - والله أعلم - وإن كان عبد الرحمن ليس بذاك القوي في الحديث (٢). فهذا الحديث أخرجه أحمد (٣)، والنسائي (٤)، من طريق عبد العزيز بن عبد الله. وابن خزيمة (٥)، والعقيلي (٦)، من طريق عبد العزيز بن الماجشون. كلاهما عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ١٧٤.

(٢) النسائي، السنن الكبرى - كتاب الزكاة - مانع زكاة ماله ٣ / ٢٨ ح ٢٢٧٣، لكن القول اختلف عن الذي وجد في كتابه أي: أن ما نقله ابن كثير عن النسائي غير متطابق مع ما وجد في سنن النسائي.

(٣) أحمد، مسند أحمد ١٠ / ٣٤١ ح ٦٢٠٩، ١٠ / ٤٨٠ ح ٦٤٤٨.

(٤) النسائي، سنن النسائي - كتاب الزكاة - باب مانع زكاة ماله ٥ / ٣٨ ح ٢٤٨١، السنن الكبرى - كتاب الزكاة - مانع زكاة ماله ٣ / ٢٨ ح ٢٢٧٢.

(٥) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة - كتاب الزكاة - باب ذكر الخبر المفسر للكنز ٤ / ١٢ ح ٢٢٥٧.

(٦) العقيلي، الضعفاء الكبير ٢ / ٢٤٨.

وأخرجه البخاري^(١)، والنسائي^(٢)، -وغيرهما كثر يغني وجود البخاري عن ذكرهم- من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

قلت: قول النسائي الذي ذكره ابن كثير، لم أجده عنده، ولكن وجدت قوله: "عبد العزيز بن أبي سلمة أثبت عندنا من عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. ورواية عبد الرحمن أشبه عندنا بالصواب -والله أعلم- وإن كان عبد الرحمن ليس بذاك القوي في الحديث"^(٣).

بينما الذي ذكره عنه ابن كثير: "ثم قال النسائي: ورواية عبد العزيز، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أثبت من رواية عبد الرحمن، عن أبيه عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه".

وهذا يعني أن ابن كثير نقل التوثيق النسبي لعبد العزيز على عبد الرحمن، أما كون الرواية عن عبد الله بن دينار من وجهين، فلا مشكلة أن يكون قد سمعه من شيخين مختلفين، وهما ابن عمر رضي الله عنهما، وأبو صالح، كما قال ابن كثير. أما إذا أردنا ترجيح رواية على أخرى، فربما يكون لنا أن نرجح التي رواها أبو هريرة رضي الله عنه؛ نظراً لأنها وجدت عند البخاري، ورواتها أكثر من الأولى.

المسألة السابعة (٨٤):

رواية شعبة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

القول المتعقب عليه:

وقد روى البيهقي من طريق شعبة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل على عثمان رضي الله عنه فقال: إن الأخوين لا يردان الأم عن الثلث، قال الله تعالى: {إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ} [النساء: ١١]، فالأخوان ليسا بلسان قومك إخوة. فقال عثمان رضي الله عنه: لا أستطيع تغيير ما كان قبلي، ومضى في الأمصار، وتوارث به الناس.

(١) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الزكاة - باب إثم مانع الزكاة ٢/ ١٠٦ ح ١٤٠٣، كتاب التفسير - باب ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم، بل هو شر لهم ٦/ ٣٩ ح ٤٥٦٥.

(٢) النسائي، سنن النسائي - كتاب الزكاة - باب مانع زكاة ماله ٥/ ٣٩ ح ٢٤٨٢، السنن الكبرى - كتاب الزكاة - مانع زكاة ماله ٣/ ٢٨ ح ٢٢٧٣.

(٣) النسائي، السنن الكبرى - كتاب الزكاة - مانع زكاة ماله ٣/ ٢٨ ح ٢٢٧٣.

التعقب:

قال ابن كثير: "وفي صحة هذا الأثر نظر؛ فإن شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس، ولو كان هذا صحيحاً عن ابن عباس رضي الله عنهما لذهب إليه أصحابه الأخصاء به، والمنقول عنهم خلافه"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على البيهقي روايته لهذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما من طريق شعبة مولى ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأنه ضعيف.

ولم أجد من أخرج هذا الحديث سوى: الحاكم^(٢)، والبيهقي^(٣)، كلاهما من طريق شعبة بن سوار، عن ابن أبي ذئب، عن شعبة، مولى ابن عباس رضي الله عنهما، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وشعبة هذا ضعيف كما قال ابن كثير، فقد قال مالك: "ليس بثقة"، وقال مرة: "كان لا يشبهه القراء"^(٤)، وقال مالك بن أنس أيضاً: "لم يكن يشبهه القراء، وله أحاديث كثيرة ولا يحتج به، وقد روى عنه ابن أبي ذئب وغيره"، ولم يرو عنه مالك بن أنس^(٥)، وقال يحيى بن معين: "شعبة مولى ابن عباس رضي الله عنهما لا يكتب حديثه"^(٦)، وقال في رواية أخرى: "ليس به بأس، وهو أحب إلي من صالح مولى التوأمة"^(٧)، وقال أحمد: "ما أرى به بأساً"^(٨).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٢٢٨.

(٢) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الفرائض ٤ / ٣٧٢ ح ٧٩٦٠.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب الموارث - باب فرض الأم ٦ / ٣٧٣ ح ١٢٢٩٧.

(٤) ينظر: العقيلي، الضعفاء ٣ / ٦٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٣٦٧، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢ / ٤٩٨.

(٥) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٢٢٥، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢ / ٤٩٨.

(٦) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٣٦٨، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢ / ٤٩٨.

(٧) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢ / ٤٩٨، ولم أجد أقواله في كتابه.

(٨) ينظر: العقيلي، الضعفاء ٣ / ٦٠، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢ / ٤٩٨، ولم أجد ذلك في كتابه.

وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"^(١)، وقال الجوزجاني: "ليس بالقوي في الحديث"^(٢)، ومثله قال النسائي^(٣)، وأبو حاتم^(٤).

وبما أنه ضعيف ولا يوجد ما يقوي روايته فحديثه ضعيف، ثم قول ابن كثير بأنه قد أفرد لهذه المسألة جزءاً على حدة؛ مشعر بمعرفته العميقة بنقطة ضعف الحديث، وهذا ما كان فعلاً.

المسألة الثامنة (٨٥):

خطأ في رفع حديث الكبائر سبع.

القول المتعقب عليه:

رفع ابن مردويه للحديث؛ قال ابن مردويه: "حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا أحمد بن رشدين، حدثنا عمرو بن خالد الحراني، حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن سهل ابن أبي حثمة عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "الْكَبَائِرُ سَبْعٌ، أَلَا تَسْأَلُونِي عَنْهُنَّ؟ الشِّرْكَ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرَّحْفِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَقَذْفُ الْمُحَصَّنَةِ، وَالتَّعْرُبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ".

التعقب:

قال ابن كثير: "وفي إسناده نظر؛ ورفعه غلط فاحش، والصواب ما رواه ابن جرير: حدثنا تميم بن المنتصر، أخبرنا يزيد، أخبرنا محمد بن إسحاق، عن محمد بن سهيل بن أبي حثمة عن أبيه قال: إني لفي هذا المسجد - مسجد الكوفة - وعليّ ﷺ، يخطب الناس على المنبر، فقال: يا أيها الناس، الكبائر سبع فأصاخ الناس، فأعادها ثلاث مرات، ثم قال: لم لا تسألوني عنها؟ قالوا: يا أمير المؤمنين ما هي؟ قال: الإشراف بالله، وقتل النفس التي حرم الله وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والفرار يوم الزحف، والتعرب بعد الهجرة. فقلت لأبي: يا أبت، التعرب بعد الهجرة، كيف لحق هاهنا؟ قال: يا بني، وما أعظم من أن يهاجر

(١) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٣٦٨.

(٢) ينظر: الجوزجاني، أحوال الرجال ص: ٢٢٦، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢ / ٤٩٨.

(٣) ينظر: الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ١٨٧، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢ / ٤٩٨، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٤) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٣٦٨.

الرجل، حتى إذا وقع سهمه في الفيء، ووجب عليه الجهاد خلع ذلك من عنقه فرجع أعرابياً كما كان^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن مردويه رفعه لهذا الحديث، الذي أخرجه ابن أبي عاصم^(٢)، والطبراني^(٣)، والخطيب البغدادي^(٤)، جميعهم من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن سهل بن أبي حثمة، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن ابن أبي عاصم والخطيب لم يذكر السابعة وهي "أكل الربا". وأخرجه البخاري^(٥)، وابن جرير^(٦)، وابن عساكر^(٧)، جميعهم من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن سهل بن أبي حثمة، عن أبيه رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه، موقفاً.

وسئل أبو حاتم، وأبو زرعة عن الحديث مرفوعاً من رواية سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقالوا: هذا خطأ؛ رواه الليث، عن يزيد بن أبي حبيب: أن أبا عفير الأنصاري - يعني: عمير، من بني حارثة - أخبره عن أبيه سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه، قوله: الكبائر سبع ... وهو الصحيح^(٨).

قلت: مما يثبت أن الرواية عن علي موقفاً هي الأصح؛ أنهم اختلفوا في عمر الصحابي سهل رضي الله عنه؛ فقد ذكره البخاري^(٩)، وابن قانع^(١٠)، والنووي^(١١)، والذهبي^(١٢)، ولم يقولوا في عمره شيئاً. وذكره البغوي^(١٣)، وابن حبان^(١٤)، وأبو نصر الكلاباذي^(١٥)،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٢٨٠.

(٢) ابن أبي عاصم، الجهاد ٢ / ٦٤٧ ح ٢٧٤.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٦ / ١٠٣ ح ٥٦٣٦.

(٤) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ١٠٣.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير ١ / ١٠٧.

(٦) ابن جرير، جامع البيان ٨ / ٢٣٥ ح ٩١٧٩.

(٧) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٥٣ / ١٥٨.

(٨) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٤ / ٥٧٥.

(٩) البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ٩٧.

(١٠) ابن قانع، معجم الصحابة ١ / ٢٦٩.

(١١) النووي، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٣٧.

(١٢) الذهبي، الكاشف ١ / ٤٦٩.

(١٣) ابن قانع، معجم الصحابة ٣ / ٩٣.

(١٤) ابن حبان، الثقات ٣ / ١٦٩.

(١٥) الكلاباذي، رجال صحيح البخاري الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والساد ١ / ٣٢٣.

وأبو بكر ابن مَنجُويَه^(١)، وأبو الوليد القرطبي^(٢)، وقالوا جميعاً بأنه كان صغيراً عند موت النبي ﷺ، ومنهم من قال: أنه كان ابن ثمان سنين عند وفاة النبي ﷺ. أما ابن أبي حاتم^(٣)، وأبو نعيم^(٤)، فقد ذكرا أنه كان دليل النبي ﷺ إلى أحد.

ونقل ابن عبد البر، وابن الأثير الجزري، الاختلاف في عمره فقالا: "ولد سهل بن أبي حنمة سنة ثلاث من الهجرة.. قال الواقدي: قبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثمان سنين، ولكنه حفظ عنه فروى وأتقن. وذكر أبو حاتم الرازي أنه سمع رجلاً من ولده يقول: سهل بن أبي حنمة كان ممن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة، وكان دليل النبي ﷺ ليلة أحد، وشهد المشاهد كلها إلا بدرأ، والذي قاله الواقدي أظهر، والله أعلم"^(٥).

وكذلك نقل ابن حجر هذا الاختلاف في عمره، ثم ذكر ما قاله ابن القطان في تفصيل ذلك بأن قول ابن أبي حاتم لا يصح؛ لإجماع الأئمة على أنه كان ابن ثمان سنين أو نحوها عند موت النبي ﷺ، وذكر من الأئمة ابن مندة، وابن حبان، وابن السكّن، والحاكم أبو أحمد، وأن الطبري جزم بأنه مات في أول خلافة معاوية، ثم قال ابن حجر: "وغلط بأن ذلك أبوه، ويظهر لي أنه اشتبه على من قال: شهد المشاهد... إلخ بسهل بن الحنظلية، فإنه الذي وصف بما ذكر. ويقال بأن الموصوف بذلك أبوه أبو حنمة ﷺ، وهو الذي بعثه النبي ﷺ خالصاً، وكان الدليل إلى أحد"، هكذا ذكر ابن جرير، وجزم بأن الذي مات في خلافة معاوية هو أبوه أبو حنمة^(٦).

أما الذهبي فقد خطأ الواقدي وأيد ما قاله أبو حاتم من أنه كان دليل النبي ﷺ إلى أحد^(٧)، وهذا لم يتابعه عليه أحد.

فمن ذلك يتبين أن الجمهور على أنه كان صغيراً، وهذا مرجح لكونه سمع الحديث من علي رضي الله عنهما، فإذا جمعنا هذا إلى قول أبي زرعة وابن أبي حاتم بأن الصحيح هو ما رواه عن علي ﷺ، تأكد لنا بذلك صحة ما قاله ابن كثير.

(١) ابن مَنجُويَه، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٥٦.

(٢) أبو الوليد القرطبي، التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ٣/ ١١٣٠.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٢٠٠.

(٤) أبو نعيم، معرفة الصحابة ٣/ ١٣١١.

(٥) ينظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/ ٦٦١، ابن الأثير الجزري، أسد الغابة ٢/ ٥٧٠.

(٦) ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ١٦٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٤٩.

(٧) الذهبي، تاريخ الإسلام ٢/ ٤١٣.

المسألة التاسعة (٨٦):

تعقب ابن كثير على كلام نقله ابن جرير في تضعيف حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ بِنَقَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَسُوقُ غَنَمًا لَهُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: مَا سَلَّمَ عَلَيْنَا إِلَّا لِيَتَعَوَّذَ مِنَّا. فَعَمَدُوا إِلَيْهِ فَقَتَلُوهُ،

القول المتعقب عليه:

قال ابن جرير: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً، لعل منها: أنه لا يعرف له مخرج عن سماك إلا من هذا الوجه، ومنها: أن عكرمة في روايته عندهم نظر، ومنها: أن الذي أنزلت فيه الآية مختلف فيه، فقال بعضهم: أنزلت في مُحَلِّمِ ابن جثامة رضي الله عنه، وقال بعضهم: أسامة بن زيد رضي الله عنهما. وقيل غير ذلك"، ذكر ابن كثير أن هذا القول كان في كتب ابن جرير غير كتابه التفسير.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا كلام غريب، وهو مردود من وجوه أحدها: أنه ثابت عن سماك، حدث به عنه غير واحد من الكبار. الثاني: أن عكرمة محتج به في الصحيح. الثالث: أنه مروى من غير هذا الوجه عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما قال البخاري ... الحديث"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ما نقله ابن جرير في تضعيف الحديث في ثلاث نقاط:

أولاً: قولهم: أنه لا يعرف له مخرج عن سماك إلا من هذا الوجه، ورد ابن كثير بأنه ثابت عن سماك، حدث به عنه غير واحد من الكبار.

قلت: كما أن الترمذي^(٢)، قد روى الحديث من طريق إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، ومثله الحاكم^(٣)، إلا أن للحديث طرقاً أخرى ثابتة منها ما رواه البخاري^(٤)، ومسلم^(٥)، وعبد

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٣٨٢.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة النساء ٥ / ٢٤٠ ح ٣٠٣٠.

(٣) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب التفسير - باب من قراءات النبي صلى الله عليه وسلم ٢ / ٢٥٦ ح ٢٩٢٠.

(٤) البخاري، صحيح البخاري - كتاب التفسير - باب ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام ٦ / ٤٧ ح ٤٥٩١.

(٥) مسلم، صحيح مسلم - كتاب التفسير ٤ / ٢٣١٩ ح ٣٠٢٥.

الرزاق في تفسيره^(١) جميعهم من طريق عمرو، عن عطاء، كلاهما (عكرمة، وعطاء)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. لكني لم أجد للحديث طرقات أخرى عن سماك فكل الروايات التي وجدتها من طريق إسرائيل عنه، أما غير ذلك فلم أجد، وبناءً على ذلك لا نستطيع أن نرجح هذه النقطة من كلام ابن كثير.

ثانياً: أن عكرمة في روايته عندهم نظر، ورد ابن كثير على ذلك، أن عكرمة محتج به في الصحيح.

قلت: صحيح أنهم تكلموا في عكرمة، لكن روى ابن معين أن أيوب سئل عن عكرمة كيف هو؟ فقال: "لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه"، وقال عثمان بن سعيد سألت يحيى بن معين قلت عكرمة أحب إليك عن ابن عباس رضي الله عنهما أو عبيد الله بن عبد الله؟ فقال كليهما ولم يخير، قلت فعكرمة أو سعيد بن جبيرة؟ فقال: "ثقة وثقة ولم يخير"^(٢)، وقال البخاري فيه: "ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة"^(٣). وقال أبو حاتم: "هو ثقة، يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فليسب رأيه". وسئل عن عكرمة وسعيد ابن جبيرة أيهما أعلم بالتفسير؟ فقال "أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما عيال على عكرمة"^(٤). وقد وسع الذهبي الكلام في ذلك وبين خطأ من كذبه أو ضعفه ببيان خطأ الروايات التي نقلت ذلك. فمثلاً نقل قول أبي خلف عبد الله بن عيسى الخزاز، عن يحيى البكاء: "سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول لنافع: اتق الله، ويحك، لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس رضي الله عنهما، كما أحل الصرف، وأسلم ابنه صيرفياً"، ثم قال: "البكاء: واه"^(٥). وذكر ابن الجوزي أن مجاهد وابن سيرين وغيرهما كذبوه، ثم قال: "وقد أخرج عنه البخاري ومسلم في الصحيحين"^(٦).

والنهاية في ذلك أن عكرمة ثقة ثبت، وهو من الثقات الذين يحتج بروايتهم، لاحتجاج البخاري ومسلم به.

(١) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق ١/ ٤٧٢ ح ٦٢٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٨.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ٧/ ٤٩.

(٤) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٩.

(٥) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٦.

(٦) ينظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢/ ١٨٢، ينظر: الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٢٧٨.

ثالثاً: أن الذي أنزلت فيه الآية مختلف فيه، فقال بعضهم: أنزلت في مُحَلِّم بن جثامة رضي الله عنه، وقال بعضهم: أسامة بن زيد رضي الله عنهما. وقيل غير ذلك.

قلت: سبب نزول الآية مختلف فيه على وجوه أنه محلم بن جثامة رضي الله عنه، أو أسامة بن زيد رضي الله عنهما، أو المقداد بن الأسود رضي الله عنه، أو غير ذلك ممن لم تصرح الروايات بأسمائهم^(١)، ومن كان الذي نزلت فيه الآية فالسبب واحد، بحسب الروايات؛ وربما تكررت هذه القصة مع أكثر من صحابي.

وهذه النقطة لم يرد عليها ابن كثير بشكل خاص بل أشمل كل ما سبق بقوله: أنه مروى من غير هذا الوجه عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما قال البخاري... الحديث^(٢)، ورواه أيضاً سعيد بن منصور، كلاهما من طريق عمرو بن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ويقول ابن كثير هذا في ختام هذه المسألة فإنه يجمل أنه لو كان في هذه الرواية من ضعف، فإن وجود الحديث في صحيح البخاري كفيلاً بتقويته، ثم إن ابن جرير منذ البداية أشار إلى صحة إسناد هذا الخبر عنده، وإنما هذا التعليل عند من يراه سقيماً للأسباب التي سبقت.

المسألة العاشرة (٨٧):

حديث وُلِدَ نبيكم ﷺ يوم الإثنين.

القول المتعقب عليه:

رواية ابن جرير، وأحمد، وابن مردويه، والطبراني، من طريق ابن لهيعة.

التعقب:

قال ابن كثير: "فإنه أثر غريب، وإسناده ضعيف"^(٣).

(١) ينظر: الواحدي، أسباب النزول ص: ١٧٥.

(٢) البخاري، صحيح البخاري - كتاب التفسير - باب ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم ٦/ ٤٧ ح ٤٥٩١.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ٢٨.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الأئمة روايتهم هذا الحديث الذي أخرجه أحمد^(١)، والطبراني^(٢)، والبيهقي^(٣)، جميعهم من طريق ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش بن عبد الله الصنعاني، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قلت: ويبدو أن هذا الضعف الذي أشار إليه ابن كثير، إنما هو من الراوي ابن لهيعة، الذي اتفق غالب العلماء على تضعيف روايته وعدم الاحتجاج به، فقد سئل عبد الرحمن بن مهدي أنحمل عن ابن لهيعة قال: "لا، لا تحمل عنه قليلاً ولا كثيراً"^(٤). وقال يحيى بن معين: "عبد الله بن لهيعة ليس حديثه بذلك القوي"، وقال مرة: "ابن لهيعة ضعيف الحديث قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها"^(٥)، وضعفه أحمد بن حنبل^(٦)، وقال عمرو بن علي: "من كتب عنه قبل احتراقها بمثل ابن المبارك والمقري أصح ممن كتب بعد احتراقها وهو ضعيف الحديث"^(٧)، وقال البخاري: "كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً"^(٨)، وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: "آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقرن كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه"^(٩).

وقال النسائي: "ضعيف"^(١٠)، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: "ضعيف، وأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار"، وسئل أبو حاتم إذا كان مثل ابن المبارك وابن وهب من يروى عن ابن لهيعة يحتج به؟ قال: "لا"^(١١)، وروى ابن أبي حاتم عن ابن أبي مريم أنه قال: "ما أقر به

(١) أحمد، مسند أحمد ٤ / ٣٠٤ - ٢٥٠٦.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٢٣٧ ح ١٢٩٨٤.

(٣) البيهقي، دلائل النبوة ١ / ٧٣، ٧ / ٢٣٣.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤٦.

(٥) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤٧، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٣٦، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤٧، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٣٦.

(٨) البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ١٨٢، ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤٦، ابن الجوزي، الضعفاء

والمتروكون ٢ / ١٣٦.

(٩) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤٦، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون ٢ / ١٣٦.

(١٠) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٦٤.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤٦.

قبل الاحتراق وبعده"^(١)، وقال ابن حبان: "سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلّس عن أقوام ضَعَفُوا، عن أقوام رآهم بن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به"^(٢).

وقد قال الذهبي قولاً مجملاً في ابن لهيعة: "لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، هو والليث معاً، كما كان الإمام مالك في ذلك العصر عالم المدينة، ... ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم"^(٣)، قال برهان الدين الحلبي: "نسب إلى الاختلاط، والعمل على تضعيف حديثه"^(٤).

وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين عنده، وقال: "قاضي مصر اختلط في آخر عمره وكثر عنه المناكير في روايته"، وهذا يعني أنه ممن لا تقبل روايتهم ولو صرح بالسماع^(٥). فهو ممن لا تقبل روايته، وبذلك تضعيف ابن كثير للحديث في مكانه، وذلك لضعف ابن لهيعة.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤٧.

(٢) ابن حبان، المجروحين ٢ / ١٢.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ١٢٦.

(٤) ينظر: برهان الدين الحلبي، الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص: ١٩٠.

(٥) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: ٥٤، ينظر: برهان الدين الحلبي، التبيين لأسماء المدلسين ص: ٣٦.

المسألة الحادية عشر (٨٨):

تعقب على حديث لضعف إسناده.

القول المتعقب عليه:

رواية الطبراني لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: "إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا حَرَ إبْلِيسُ سَاجِدًا يُنَادِي وَيَجْهَرُ".

التعقب:

قال ابن كثير: "هذا حديث غريب جداً، وسنده ضعيف؛ ولعله من الزاملتين اللتين أصابهما عبد الله بن عمرو رضي الله عنه يوم اليرموك، فأما رفعه فمفكر، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الطبراني روايته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن زريق الحمصي، قال: ثنا عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، قال: ثنا ابن لهيعة، عن حِيَّ بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا حَرَ إبْلِيسُ سَاجِدًا يُنَادِي وَيَجْهَرُ: إِلَهِي مُرْنِي بِالسُّجُودِ لِمَنْ شِئْتَ، قَالَ: فَتَجَمِعُ إِلَيْهِ رَبَانِيَّتُهُ، فَيَقُولُونَ: يَا سَيِّدَهُمْ مَا هَذَا النَّصْرُ؟، فَيَقُولُ: إِنَّمَا سَأَلْتُ رَبِّي جَلَّ وَعَزَّ أَنْ يُنْظِرَنِي إِلَى الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ، وَهَذَا الْوَقْتُ الْمَعْلُومُ، قَالَ: تَخْرُجُ دَابَّةُ الْأَرْضِ مِنْ صَدْعٍ فِي الصَّفَا، فَأَوَّلُ خُطْوَةٍ تَصْعُقُهَا بَأُنْطَاكِيَّةٌ، فَتَأْتِي إبْلِيسَ، فَتَلْطِمُهُ". يرويه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، ويقول الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما إلا بهذا الإسناد، تقرد به: عثمان ابن سعيد"^(٢).

قلت: لم أجد من روى هذا الحديث غير الطبراني، وقد ضعف إسناده؛ لأن فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف^(٣)، وقد أشار ابن الملقن إلى ضعف هذا الحديث بسبب ابن لهيعة، حيث قال: "روى الطبراني في الأوسط بسند فيه ابن لهيعة"، ثم ذكر الحديث^(٤).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ٣٧٥.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٣/ ٤٦٦ ح ١١١، الطبراني، المعجم الأوسط ١/ ٣٦ ح ٩٤.

(٣) ينظر: النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ٦٤، المجروحين لابن حبان ٢/ ١١.

(٤) ابن الملقن، التوضيح بشرح الجامع الصحيح ٢٢/ ٣٤٦.

كما أن في إسناده إسحاق بن إبراهيم بن زريق الحمصي، وهو ضعيف أيضاً، وقد ضعف الهيثمي الحديث بسببه^(١)، وكذا ابن الفاسي المالكي^(٢).

قال ابن حجر: "الحديث إسناده ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، وأما إسحاق بن إبراهيم فهو ابن العلاء بن الضحاك بن زريق الحمصي الزبيدي، وهو مختلف فيه^(٣). وهذا يؤيد ما قاله ابن كثير حيث ضعف السند.

المسألة الثانية عشر (٨٩):

تعقب على تصحيح حديث ضعيف.

القول المتعقب عليه:

رواية القاضي عياض للحديث بإسناد ضعيف، وقوله بعده: "ولا يبعد على هذا أن يختص نبياً بما ذكرناه من هذا الباب، بعد الإسراء والحظوة بما رأى من آيات ربه الكبرى".

التعقب:

قال ابن كثير: "وكأنه صحح هذا الحديث، وفي صحته نظر، ولا يخلو رجال إسناده من مجاهيل لا يعرفون، ومثل هذا إنما يقبل من رواية العدل الضابط عن مثله، حتى ينتهي إلى منتهاه، والله أعلم"^(٤).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على القاضي عياض روايته حديثاً، وإشارته إلى تصحيحه، وفي سنده من الرواة المجاهيل ما فيه، ويشير ابن كثير أن الأخبار التي تتحدث عن الغيب أو عن ما كان في زمان الأنبياء السابقين لا يقبل بأي حال من الأحوال، أن يكون الحديث في ذلك ضعيفاً، لأننا في هذه الأخبار في أمس الحاجة إلى أن تكون بنقل العدل الضابطين من بداية السند إلى منتهاه.

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد ٨/٨ ح ١٢٥٧٨.

(٢) محمد السوسي، جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد ٤/١٨٣ ح ٩٩٠٢.

(٣) نبيل البصارة، أنيس الساري ٩/٦٦٦٢.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/٤٧٣.

الفصل الثالث: التعقيبات المتعلقة بالمتن

المبحث الأول: تعقبته في الإدراج

أولاً: تعريف الإدراج:

لغة: درج الدال والراء والجيم أصل واحد يدل على مُضِيّ الشَّيْءِ وَالْمُضِيّ فِي الشَّيْءِ، أَدْرَجْتُ الْكِتَابَ إِذَا طَوَيْتُهُ، ونقول: أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضمّنته إياه، ومنه: الدرّجة، وهي المرقأة؛ لأنها توصل إلى الدخول في الشيء حسياً أو معنوياً، فهي من باب تسمية السبب بنتيجته، والإدراج: لفّ الشيء، ويُقال لما طويته: أدرجته، لأنه يُطوى على وجهه^(١).

اصطلاحاً: الحديث المدرج ما كان فيه زيادة ليست منه في الإسناد أو المتن^(٢).

وهذا يعني: أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك^(٣).

وله تعريف أشمل بأنه: وصل الراوي الحديث بغيره من قوله أو غيره، أو يروي حديثين بإسناد أحدهما، أو يسوق أحاديث مختلفة الأسانيد، أو الألفاظ باتفاق فيوهمه، سيما نحو العطف^(٤).

(١) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ٣١٣، ابن فارس، مقاييس اللغة ٢/ ٢٧٥، الزبيدي، تاج العروس ٥/ ٥٥٥.

(٢) ينظر: الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل ١/ ٢٢، صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه ١/ ٢٤٤.

(٣) ينظر: ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٧٣، ماهر فحل، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء ص: ٤١٥.

(٤) برهان الدين الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث ص: ٩٠.

المسألة الأولى (٩٠):

رواية عبد الرحمن بن سابط عن النبي ﷺ، قال: "دُحِيت الأَرْضُ مِنْ مَكَّةَ...."، ورواية عطاء بن سائب عن عبد الرحمن، والإدراج.

القول المتعقب عليه:

إدراج لبيان المراد من كلمة الأرض.

التعقب:

قال ابن كثير: "وفيه مدرج، وهو أن المراد بالأرض مكة، والله أعلم، فإن الظاهر أن المراد بالأرض أعم من ذلك"^(١).

دراسة المسألة:

الإدراج الذي فيه هو (يعني مكة)، يتضح من كون الروايات الأخرى تخلو من هذه الزيادة قال الأزرقى: "عن حماد بن سلمة، به، وذكر الحديث ثم قال: فلما أراد أن يجعل في الأرض خليفة قالت الملائكة: أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء؟، يعني مكة"^(٢)، و يتضح ذلك أكثر بتخريج الحديث فقد رواه ابن أبي حاتم^(٣)، والأزرقى^(٤)، وعبد الرزاق الصنعاني^(٥)، جميعهم رووه من قول كعب الأحبار.

ورواه الحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧)، والطبراني^(٨)، جميعهم موقوفاً على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. ورواه أبو الشيخ الأصبهاني^(٩)، موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

ففي جميع هذه الروايات لم تكن هذه الزيادة من كلام النبي ﷺ بل الحديث كله لم تصح نسبته إلى النبي ﷺ.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٢١٧.

(٢) الأزرقى، أخبار مكة، تعظيم الحرم وتعظيم الذنب فيه والإلحاد فيه ٢/ ١٣٣.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٢٣٢.

(٤) الأزرقى، أخبار مكة - ذكر ما كانت الكعبة الشريفة عليه فوق الماء قبل أن يخلق الله السموات والأرض ١/ ٣١.

(٥) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٥/ ٩٥.

(٦) الحاكم، المستدرک على الصحيحين ٢/ ٥٦٣ ح ٣٩١١.

(٧) البيهقي، دلائل النبوة ٢/ ٤٤، البيهقي، شعب الإيمان ٥/ ٤٤٦.

(٨) الطبراني، المعجم الكبير ١٣/ ٣٤٢.

(٩) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة ٤/ ١٣٨١.

المسألة الثانية (٩١):

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ لِلَّهِ تِسْعًا وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ وَثْرٌ يُحِبُّ الْوَثْرَ".

القول المتعقب عليه:

رواية الترمذي، وابن حبان، وابن ماجه، للحديث وفيه سرد الأسماء.

التعقب:

قال ابن كثير: "والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني، عن زهير بن محمد: أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك، أي: أنهم جمعوها من القرآن كما روي عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبي زيد اللغوي، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الأئمة روايتهم للحديث، وفيه إدراج، بينما الصحيح أنه بدون هذه الزيادة. فقد أخرج الحديث بهذه الزيادة ابن ماجه^(٢)، وأبو نعيم^(٣) من طريق زهير بن محمد، عن موسى بن عقبة.

وأخرجه الترمذي^(٤)، وابن حبان^(٥)، والطبراني^(٦)، وأبو بكر الإسماعيلي^(٧)، وابن منده^(٨)، والحاكم^(٩)، وأبو نعيم^(١٠)، والبيهقي^(١١)، جميعهم من طريق صفوان بن صالح، عن الوليد ابن

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ٥١٥.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه - كتاب الدعاء - باب أسماء الله عز وجل ٢ / ١٢٦٩ ح ٣٨٦١.

(٣) أبو نعيم، حديث إن لله تسعة وتسعين اسما ص: ١٠٧ ح ١٧، ص: ١٨، ص: ١٠٩ ح ٢٠.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي أبواب الدعوات - باب ... / ٥٣٠ ح ٣٥٠٧.

(٥) ابن حبان، صحيح ابن حبان - باب الأذكار - ذكر تفصيل الأسماء التي يدخل الله محصياها الجنة ٣ / ٨٨ ح ٨٠٨.

(٦) الطبراني، الدعاء - باب الدعاء بأسماء الله الحسنى ص: ٥١ ح ١١١.

(٧) أبو بكر الإسماعيلي، معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي ٢ / ٥٩٧ ح ٢٢٧.

(٨) ابن منده، التوحيد - ذكر ما يستدل به أولو الألباب ٢ / ٢٠٥ ح ٣٦١.

(٩) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الإيمان ١ / ٦٢ ح ٤١.

(١٠) أبو نعيم، حديث إن لله تسعة وتسعين اسما ص: ٩٣ ح ١٣.

(١١) البيهقي، الأسماء والصفات - باب بيان الأسماء التي من أحصاها دخل الجنة ١ / ٢٢ ح ٦، البيهقي، شعب الإيمان

- الإيمان بالله عز وجل ١ / ٢٠٧ ح ١٠١. البيهقي، الدعوات الكبير - باب أسامي الرب جل ذكره التي أعلم النبي صلى

الله عليه وسلم أنه من أحصاها دخل الجنة ١ / ٣٧٧ ح ٢٩٣. السنن الكبرى ١٠ / ٤٨ ح ١٩٨١٧.

مسلم، عن شعيب بن حمزة. وأخرجه أبو القاسم الرازي^(١) من طريق حيان بن نافع عن سفيان بن عيينة. كلاهما (شعيب بن حمزة، وسفيان بن عيينة) عن أبي الزناد. كلاهما (موسى بن عقبة، وأبو الزناد) عن الأعرج. وأخرجه ابن الأعرابي^(٢)، والحاكم^(٣)، وأبو نعيم^(٤)، والبيهقي^(٥) جميعهم من طريق عبد العزيز الحصين بن الترجمان أيوب السخيتاني، وأخرجه أبو نعيم^(٦) من طريق أيوب كلاهما (عبد العزيز الحصين بن الترجمان أيوب السخيتاني، أيوب) عن محمد بن سيرين. كلاهما (محمد بن سيرين، والأعرج) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

أما من أخرج الحديث بدون الزيادة، وهي ذكر الأسماء فهم أكثر؛ ولكن الأهم منهم البخاري ومسلم فورود الحديث عندهما يؤكد على صحته بالهيئة التي ذكرها بدون الزيادة فقد أخرجه البخاري^(٧) من طريق شعيب. وأخرجه البخاري مرة أخرى^(٨)، ومسلم^(٩) من طريق سفيان. كلاهما (شعيب، وسفيان) عن أبي الزناد، عن الأعرج.

وأخرجه مسلم^(١٠) من طريق معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين وعن همام بن منبه، ثلاثتهم (الأعرج، وابن سيرين، وهمام بن منبه) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا يؤكد أن الرواية بدون الأسماء التي وردت في بعض الطرق أثبت؛ لوجودها عند البخاري ومسلم. وأقوال العلماء بعد روايتهم للحديث تزيد الأمر توضيحاً حيث قال الترمذي: "هذا حديث غريب، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح: وهو ثقة عند أهل الحديث وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم في كبير شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث. وقد

(١) أبو القاسم الرازي، فوائد تمام ١/ ٢٤٩-٦٠٩.

(٢) ابن الأعرابي، معجم ابن الأعرابي ٢/ ٨٤٢-١٧٣٥.

(٣) الحاكم، المستدرک على الصحيحين - كتاب الإيمان ١/ ٦٣-٤٢.

(٤) أبو نعيم، حديث إن لله تسعة وتسعين اسماً ص: ١٢٨، ح ٥١، ح ٥٢.

(٥) البيهقي، الأسماء والصفات - باب بيان أن لله جل ثناؤه أسماء أخرى ١/ ٣٢-١٠.

(٦) أبو نعيم، حديث إن لله تسعة وتسعين اسماً ص: ١٢٨، ح ٤٨، ح ٤٩.

(٧) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الشروط - باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار ٣/ ١٩٨-٢٧٣٦، كتاب التوحيد - باب: إن لله مائة اسم إلا واحداً ٩/ ١١٨-٧٣٩٢.

(٨) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الدعوات - باب لله مائة اسم غير واحد ٨/ ٨٧-٦٤١٠.

(٩) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ٤/ ٢٠٦٢-٢٦٧٧.

(١٠) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ٤/ ٢٠٦٣-٢٦٧٧.

روى آدم بن أبي إياس، هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح^(١)، وقال الحاكم: "هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسماء فيه، والعلّة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تقرد بسياقته بطوله، وذكر الأسماء فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلّة فإني لا أعلم اختلافاً بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب، ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحصين، عن أيوب السخيتاني وهشام بن حسان جميعاً، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بطوله^(٢). وقال أيضاً: "هذا حديث محفوظ من حديث أيوب وهشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مختصراً دون ذكر الأسماء الزائدة فيها، كلها في القرآن، وعبد العزيز بن الحصين بن الترجمان ثقة، وإن لم يخرجاه، وإنما جعلته شاهداً للحديث الأول"^(٣). وقال البيهقي: "تقرد بهذه الرواية عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان وهو ضعيف الحديث عند أهل النقل وضعفه يحيى بن معين ومحمد بن إسماعيل البخاري، ويحتمل أن يكون التفسير وقع من بعض الرواة، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح"^(٤).

وفي الرواية التي ذكرها أبو القاسم الرازي بعد أن ذكر الحديث يقول: "قال حبان: قال داود بن عمرو هو قنبل، سألتنا سفيان بن عيينة أن يملي علينا التسعة وتسعين اسماً التي لله عز وجل في القرآن فوجدنا أن يخرجها لنا، فلما أبطأ علينا أتينا أبا زيد فأملى علينا هذه الأسماء، فأتينا سفيان فعرضناها عليه فنظر فيها أربع مرار فقال: نعم هي هذه، فقلنا له: اقرأها علينا، فقرأها علينا سفيان في فاتحة الكتاب خمسة أسماء: يا الله، يا رب، يا رحمن، يا رحيم، يا ملك، وفي البقرة ستة وعشرون... إلى آخر الحديث"^(٥)، فبذلك يتبين أن الرواية الصحيحة هي التي لم توجد فيها الأسماء، وإنما الأسماء زيادة، كما قال ابن كثير.

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب الدعوات - باب... / ٥٣٠ ح ٣٥٠٧.

(٢) الحاكم، المستدرک علی الصحيحین - کتاب الإيمان / ١ ح ٦٢.

(٣) المرجع السابق - کتاب الإيمان / ١ ح ٦٣ ح ٤٢.

(٤) البيهقي، الأسماء والصفات - باب بيان أن لله جل ثناؤه أسماء أخرى / ١ ح ٣٢ ح ١٠.

(٥) أبو القاسم الرازي، فوائد تمام / ١ ح ٢٥٠ ح ٦٠٩.

المبحث الثاني: تعقبته في غرابة المتن

أولاً: تعريف الغرابة: وقد سبق تعريفها في المبحث السادس من الفصل الثاني.

ثانياً: تعريف غرابة المتن:

إن الغرابة المقصودة هنا، ليست الغرابة المتعلقة بالتردد، وإنما المتعلقة بغرابة المتن في سياقه، وأنه خلاف المشهور والمعروف عند المحدثين، إذ إن متن الحديث ينظر إليه بإنعام من جميع جوانبه، من حيث لغته وقوتها، ومن حيث علاقته بصريح القرآن الكريم، وصحيح السنة النبوية، وما هو مألوف عند المحدثين والفقهاء، فالمراد بالغرابة هنا الغرابة المتعلقة باستبعاد رواية الحديث على هذا النحو.

وهي التي يذكرها ابن كثير بقوله: فيه غرابة في سياقه^(١)، أو بقوله: فيه غرابة بل نكارة^(٢)، أو بقوله: هذا أثر غريب عجيب^(٣). أو بقوله: وهذا الحديث في بعض ألفاظه غرابة ونكارة شديدة^(٤)، والأصل في الغرابة أن تكون قاذحة في صحة الحديث، وقد تكون الغرابة أحياناً غير قاذحة، كما في قوله: وهذا إسناد صحيح، ولكن في سياقه غرابة^(٥).

وفيما يلي نعرض للنماذج والأمثلة التي أشار ابن كثير إلى الغرابة في متنها.

المسألة الأولى (٩٢):

رواية ابن أبي حاتم لحديث غريب.

القول المتعقب عليه:

قال ابن أبي حاتم: "حدثنا علي بن الحسين، حدثنا أبو عبد الله الهروي، حدثنا غسان الهروي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن عطاء، عن صفوان بن أمية رضي الله عنه أنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم متضمخ بالزعفران، عليه جبة، فقال: كيف تأمرني يا رسول الله في عمري؟ قال: فأَنْزَلَ اللهُ: {وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} [البقرة: ١٩٦] فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَيُّنَ السَّائِلِ عَنِ الْعُمْرَةِ؟"

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٤٥٥/٣.

(٢) المرجع السابق ٩٤/١.

(٣) المرجع السابق ١١٦/٥.

(٤) المرجع السابق ٣٨/٥.

(٥) المرجع السابق ١٨٦/٣.

فقال: ها أنا ذا. فَقَالَ لَهُ: "أَلْقِ عَنْكَ ثِيَابَكَ، ثُمَّ اغْتَسِلْ، وَاسْتَنْشِقْ مَا اسْتَطَعْتَ، ثُمَّ مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ"^(١).

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد روى الإمام أبو محمد بن أبي حاتم في سبب نزول هذه الآية حديثاً غريباً وذكر الحديث، ثم قال: هذا حديث غريب وسياق عجيب، والذي ورد في الصحيحين، عن يعلى بن أمية في قصة الرجل الذي سأل النبي ﷺ وهو بالجعرانة فقال: كيف ترى في رجل أحرم بالعمرة وعليه جبة وخلق؟ فسكت رسول الله ﷺ، ثم جاءه الوحي، ثم رفع رأسه فقال: "أَيَّنَ السَّائِلُ؟" فقال: ها أنا ذا، فقال: "أَمَّا الْجُبَّةُ فَانزِعْهَا، وَأَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ فَاغْسِلْهُ، ثُمَّ مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ". ولم يذكر فيه الغسل والاستنشاق ولا ذكر نزول الآية، وهو عن يعلى بن أمية رضي الله عنه، لا عن صفوان بن أمية رضي الله عنه، والله أعلم"^(٢).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير على ابن أبي حاتم روايته لحديث وصفه بالغريب العجيب^(٣)، ولم يخرج على الوجه الذي أخرجه ابن أبي حاتم سوى أبو الشيخ الأصبهاني^(٤)، فكل منهما كان في سنده صفوان بن أمية رضي الله عنه، وذكر في الحديث الغسل والاستنشاق، ونزول الآية لَوَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ {البقرة: ١٩٦}.

وقد أخرج هذا الحديث في البخاري^(٥)، ومسلم^(٦) في كل منهما من عدة طرق وجميعها عن يعلى بن أمية رضي الله عنه، وليست عن صفوان بن أمية رضي الله عنه، وليس في أي منها الغسل والاستنشاق ولا ذكر نزول الآية، وكذلك ذكر عند غيرهما مثل: الحميدي^(٧)، وأحمد^(٨)، وأبو داود^(٩)،

(١) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٣٣٤ ح ١٧٦١.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٥٣٢.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٣٣٤ ح ١٧٦١.

(٤) أبو الشيخ الأصبهاني، جزء ما رواه الزبير عن غير جابر ص: ١٠٥ ح ٥٨.

(٥) البخاري، صحيح البخاري أبواب العمرة، باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ٣/ ٥ ح ١٧٨٩، كتاب جزاء الصيد - باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص ٣/ ١٧ ح ١٨٤٧، كتاب المغازي - باب غزوة الطائف ٥/ ١٥٧ ح ٤٣٢٩، كتاب فضائل القرآن - باب نزول القرآن بلسان قريش والعرب ٦/ ١٨٢ ح ٤٩٨٥.

(٦) مسلم، صحيح مسلم - كتاب الحج - باب ما يباح للمحرم ٢/ ٨٣٦ ح ١١٨٠.

(٧) الحميدي، مسند الحميدي ٢/ ٤٣ ح ٨٠٨.

(٨) أحمد، مسند أحمد ٢٩/ ٤٨١ ح ١٧٩٦٥.

(٩) أبو داود، سنن أبي داود - باب الرجل يحرم في ثيابه ٢/ ١٦٤ ح ١٨١٩.

والترمذي^(١)، وابن أبي عاصم^(٢)، والنسائي^(٣)، والطحاوي^(٤)، والطبراني^(٥)، وغيرهم الكثير روه على نفس الوجه الذي روي غي الصحيحين.

فقد خالفت رواية ابن أبي حاتم الصحيحين، وخالفت أيضاً عامة الذين خرجوا هذا الحديث، في الوقت الذي أجمعوا فيه جميعهم على نفس الوجه، فهذا يؤكد ضعف روايته أمام هذا الجمع من الأئمة.

المسألة الثانية (٩٣):

حديث "وَقَعَ فِي نَفْسِ مُوسَى: هَلْ يَنَامُ اللَّهُ؟".

القول المتعقب عليه:

غرابة حديث رفعه ابن جرير.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهو مما يعلم أن موسى لا يخفى عليه مثل هذا من أمر الله ﷻ، وأنه منزه عنه، وأغرب من هذا كله الحديث الذي رواه ابن جرير، قال: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل حدثنا هشام بن يوسف عن أمية بن شبل عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يحكي عن موسى ﷺ على المنبر، قال: "وَقَعَ فِي نَفْسِ مُوسَى: هَلْ يَنَامُ اللَّهُ؟ فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا فَأَرْقَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَعْطَاهُ قَارُورَتَيْنِ فِي كُلِّ يَدٍ قَارُورَةٌ وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْتَفِظَ بِهِمَا". قَالَ: "فَجَعَلَ يَنَامُ تَكَادُ يَدَاهُ تَلْتَقِيَانِ فَيَسْتَنْقِظُ فَيَحْبِسُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، حَتَّى نَامَ نَوْمَةً فَاصْطَفَقَتْ يَدَاهُ فَأَنْكَسَرَتِ الْقَارُورَتَانِ"، قَالَ: "صَرَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَثَلًا: أَنَّ اللَّهَ لَوْ كَانَ يَنَامُ لَمْ تَسْتَمْسِكِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ". وهذا حديث غريب جداً، والأظهر أنه إسرائيلي لا مرفوع، والله أعلم، وقال ابن أبي حاتم حدثنا أحمد بن القاسم بن عطية، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن الدشتكي حدثني أبي عن أبيه حدثنا أشعث بن إسحاق عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ؓ: "أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالُوا: يَا مُوسَى هَلْ يَنَامُ رَبُّكَ؟ قَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ. فَنَادَاهُ رَبُّهُ

(١) الترمذي، سنن الترمذي باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص ٣ / ١٨٧ ح ٨٣٥.

(٢) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٢ / ٣٨٢ ح ١١٦٩.

(٣) النسائي، سنن النسائي - الجبة في الإحرام ٥ / ١٣٠ ح ٢٦٦٨.

(٤) الطحاوي، شرح معاني الآثار - باب التطيب عند الإحرام ٢ / ١٢٧ ح ٣٥٧٢.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ٢٢ / ٢٥٢ ح ٦٥٤.

عَرَّ وَجَلَّ: يَا مُوسَى سَأَلُوكَ: هَلْ يَنَامُ رَبُّكَ فَخَذُ زُجَاجَتَيْنِ فِي يَدَيْكَ فَفَعَلَ اللَّيْلَةَ فَفَعَلَ مُوسَى فَلَمَّا ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ ثَلُثَ نَعَسَ فَوَقَعَ لِرُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ انْتَعَشَ فَضَبَطَهُمَا حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ اللَّيْلِ نَعَسَ فَسَقَطَتِ الزُّجَاجَتَانِ فَاَنْكَسَرَتَا. فَقَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ كُنْتَ أَنَامَ لَسَقَطَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فَهَلَكُنَّ كَمَا هَلَكَتِ الزُّجَاجَتَانِ فِي يَدَيْكَ. وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ آيَةَ الْكُرْسِيِّ^(١).

دراسة المسألة:

يرى ابن كثير غرابة الحديث الذي رواه ابن جرير^(٢)، وأبو يعلى^(٣)، والبيهقي^(٤)، وابن حجر^(٥)، جميعهم من طريق أمية بن شبل، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وقد أخرجه مرفوعاً أيضاً -ولكن عن ابن عباس رضي الله عنهما-: أبو يعلى الموصلي^(٦)، والبيهقي^(٧)، والخطيب البغدادي^(٨)، وابن عساكر^(٩)، وابن الجوزي^(١٠)، والبوصيري الكناني^(١١)، جميعهم من طريق أمية بن شبل عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

-
- (١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٦٧٩.
- (٢) ابن جرير، جامع البيان ٥/ ٣٩٤ ح ٥٧٨٠.
- (٣) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١٢/ ٢١ ح ٦٦٦٩.
- (٤) البيهقي، الأسماء والصفات - باب جماع أبواب ذكر الأسماء التي تتبع إثبات التدبير له دون ما سواه ١/ ١٣٢ ح ٧٩.
- (٥) ابن حجر، المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية - باب عظمة الله وصفاته ١٢/ ٥٨٠ ح ٣٠١٨.
- (٦) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي ١٢/ ٢١ ح ٦٦٦٩، الهيتمي، المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي باب: أن الله لا ينام ١/ ٤٦، ح ٣٢. وضعف الحديث المتصل.
- (٧) البيهقي، الأسماء والصفات - باب جماع أبواب ذكر الأسماء التي تتبع إثبات التدبير له دون ما سواه ١/ ١٣٢ ح ٧٩.
- (٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله في ترجمة الحكيمي ١/ ٢٨٣.
- (٩) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٦١/ ١٥٧ ح ١٥٩.
- (١٠) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية - باب استحالة النوم على الله عز وجل ١/ ٢٦ ح ٢٢ و ٢٣.
- (١١) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة - باب الإيمان بأن الله لا ينام ١/ ١٥٢ ح ١٥٠.

بينما أخرجه موقوفاً على عكرمة من قوله: عبدُ الرزاق^(١)، وابن أبي حاتم^(٢)، والخطيب البغدادي^(٣)، وابن عساكر^(٤).

وقد تكلم العلماء في هذا الحديث وبينوا خطأه، فقال الدارقطني: "يقول به الحكم بن أبان عن عكرمة، وتقرده به أمية عن الحكم، وتقرده هشام عن أمية"^(٥).

وقال الخطيب: "هكذا رواه أمية بن شبل عن الحكم بن أبان موصولاً مرفوعاً، وخالفه معمر بن راشد فرواه عن الحكم عن عكرمة قوله، لم يذكر فيه النبي ﷺ ولا أبا هريرة ؓ"^(٦). وقال ابن الجوزي: "ولا يثبت هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وغلط من رفعه، والظاهر أن عكرمة رأى هذا في كتب اليهود فرواه، فما يزال عكرمة يذكر عنهم أشياء لا يجوز أن يخفى هذا على نبي الله ﷺ. وقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة: عن سعيد بن جبير قال: إن بني إسرائيل قالوا لموسى ﷺ: هل ينام ربنا؟، وهذا هو الصحيح؛ فإن القوم كانوا جهالاً بالله عز وجل"^(٧).

وقال القرطبي: "ولا يصح هذا الحديث"^(٨). وقال الزيلعي بعد أن نقل أقوال الأئمة السابقين: "والظاهر أن هذا الخبر من الإسرائيليات المنكرة، وإلا فكيف يجوز موسى عليه السلام النوم على الله عز وجل، وهو يقول لا تأخذه سنة ولا نوم"^(٩).

وقد ذكر الألباني الحديث في كتابه سلسلة الأحاديث الضعيفة، تحت عنوان (ومن النوع الذي خالف الحق)، وحكم على الحديث أنه منكر، وأشار إلى متابعة الحديث موقوفة على قول

(١) عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق ١ / ٣٦٢ ح ٣٢١.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٢ / ٤٨٨ ح ٢٥٨٤.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله ١ / ٢٨٤.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٦١ / ١٥٧ ح ١٥٩.

(٥) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية - باب استحالة النوم على الله عز وجل ١ / ٢٦ - ٢٨ ح ٢٢ و ٢٣، ولم أجد ذلك في كتابه.

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله ١ / ٢٨٤.

(٧) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية - باب استحالة النوم على الله عز وجل ١ / ٢٦ - ٢٨ ح ٢٢ و ٢٣.

(٨) القرطبي، تفسير القرطبي ٣ / ٢٧٣.

(٩) الزيلعي، تخريج أحاديث الكشاف ١ / ١٥٨ - ١٥٩.

عكرمة، وتوسع في بيان علة الحديث، فقال: "وأفة هذا الحديث عندي الحكم بن أبان هذا، وهو العدني؛ فإنه وإن كان وثقه جماعة كابن معين وغيره"^(١).

فمن مجموع أقوال الأئمة يتبين أن العلة في أمية بن شبل والحكم بن أبان:

فأمية بن شبل: وثقه ابن معين^(٢)، وقال ابن المديني: "ما بحديثه بأس"^(٣)، وسكت عنه البخاري^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال الذهبي: "له حديث منكر رواه عن الحكم بن أبان" .. وذكر الحديث، ثم قال: "وخالفه معمر، عن الحكم، عن عكرمة قوله وهو أقرب، ولا يسوغ أن يكون هذا وقع في نفس موسى عليه السلام، وإنما روي أن بني إسرائيل سألوا موسى عليه السلام عن ذلك"^{(٦)(٧)}.

أما الحكم بن أبان^(٨): فقد قال ابن المبارك: "ارم به"^(٩)، وقال سفيان بن عيينة: "أتيت عدن فلم أر مثل الحكم بن أبان"^(١٠)، وقال يحيى بن معين: "ثقة"^(١١)، وقال العجلي: "ثقة صاحب سنة"^(١٢)، وقال أبو زرعة: "صالح"^(١٣)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ"^(١٤)، وأورد أبو نعيم رواية عن عبادته فقال: "حدثنا عبد الله بن محمد، ثنا ابن ماهان الرازي، ثنا إسحاق بن الضيف قال: سمعت مشيخة من أهل عوف يقولون: كان الحكم بن أبان

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ٣ / ١٢١.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٣٠٢.

(٣) ابن المديني، سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص: ١٤٩.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١١.

(٥) ابن حبان، الثقات ٨ / ١٢٣.

(٦) ابن حجر، لسان الميزان ٢ / ٢١٩، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٢٧٦.

(٧) ينظر في ترجمته أيضاً: الذهبي، تاريخ الإسلام ٤ / ٥٨٣، أكرم الفالوجي، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري ١ / ٦٠، أبو الفداء الحنفي، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٢ / ٤٤٢، الحسيني، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال ص: ٣٤.

(٨) ينظر في ترجمته أيضاً: الذهبي، المغني في الضعفاء ١ / ١٨٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١١٣، ابن حجر، لسان الميزان ٩ / ٢٨٦، ابن حبان، الثقات ٦ / ١٨٥، الذهبي، تاريخ الإسلام ٤ / ٣٨، الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٥٦٩، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٤٣.

(٩) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٩٦.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ٤٩.

(١١) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز ١ / ١١٠، ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ / ٧٦.

(١٢) العجلي، الثقات ١ / ١٢٦.

(١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١١٣.

(١٤) ابن حبان، الثقات ٦ / ١٨٥.

سيد أهل اليمن، وكان يصلي الليل فإذا غلبه النوم ألقى نفسه في البحر وقال: أسبح الله مع الحيتان^(١)، وقال الذهبي: "ثقة"^(٢)، ووافقه ابن حجر^(٣)، وقال ابن حجر: "صدوق عابد وله أوهام"^(٤).

وللألباني في أقوال الأئمة رأي يؤيد رأي ابن حجر فقد قال: "فالظاهر من مجموع كلام الأئمة فيه ما أشار إليه الحافظ: أنه كان ثقة في نفسه، ولكنه كان يخطيء أحياناً بسبب شيء في حفظه، ولعله أتى من كثرة عبادته وغلوه فيها، كما هو المعهود في أمثاله من الصالحين!"^(٥).

ويقول الألباني أيضاً: "فمثل هذه العبادة والخلو فيها، حريٌّ بصاحبها أن لا يظل محتفظاً بذاكرته التي متعه الله بها، والاستفادة منها بضبط الحديث وحفظه. وإن اضطرابه في هذا الحديث لمن أقوى الأدلة على عدم ضبطه لحديثه، فهو تارة يرويه عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وتارة عن عكرمة من قوله لا يتعداه، وهذا هو اللائق بمثل هذا الحديث أن يكون موقوفاً على عكرمة، وهو تلقاه من بعض أهل الكتاب، فهو من الإسرائيليات التي لا يجب علينا التصديق بها، بل هو مما يجب الجهر بتكذيبه وبيان بطلانه، كيف لا؛ وفيه أن موسى كليم الله يجهل تنزه الله تبارك وتعالى عن السهو والنوم فيتساءل في نفسه: هل ينام الله؟! وهل هذا إلا كما لو قال قائل: هل يأكل الله تبارك وتعالى؟ هل كذا، هل كذا، وغير ذلك مما لا يخفى بطلانه على أقل مسلم! ولهذا صرح بضعف هذا الحديث غير واحد من العلماء"^(٦).

مما سبق من أقوال الأئمة يتبين لنا ضعف الحديث، وهذا هو الأشبه بهذه القصة؛ لأنه مستبعد عن موسى عليه السلام، ولكنه ليس مستبعداً عن قومه، ومما يؤكد ذلك أن ابن كثير قد جاء بالرواية الأصح وهي التي يرويها ابن أبي حاتم والتي فيها أن بني إسرائيل هم الذين سألوا نبيهم موسى عليه السلام هل ينام الله، غير أن في سند رواية ابن أبي حاتم جعفر بن أبي المغيرة، وثقه

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١٠ / ١٤١، وذكر ابن أبي حاتم ذلك أيضاً، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١١٤، عن ابن عيينة قال: قدم علينا يوسف بن يعقوب قاض كان لأهل اليمن وكان يذكر منه صلاح فسألته عن الحكم بن أبان فقال: ذاك سيد أهل اليمن، كان يصلي من الليل، فإذا غلبته عيناه نزل إلى البحر، فقام في الماء يسبح مع دواب البحر!.

(٢) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٩٦، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٤٣.

(٣) ابن حجر، لسان الميزان ٩ / ٢٨٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ١٧٤.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ٣ / ١٢١.

(٦) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ٣ / ١٢٣.

أحمد^(١)، وابن حبان^(٢)، وابن أبي حاتم^(٣)، وقال أبو الشيخ الأصبهاني: "هو من التابعين"^(٤)، وقال الذهبي: "كان صدوقاً"^(٥)، وقال ابن حجر: "وقع حديثه في صحيح البخاري ضمناً حيث قال في التيمم: وأمنا ابن عباس رضي الله عنه وهو متيمم، وهذا من رواية يحيى بن يحيى التميمي عن جرير عن أشعث عن جعفر عن سعيد بن جبير^(٦)، لكن قال ابن منده: "ليس بالقوي في سعيد بن جبير"^(٧)، وعلى كلٍ فإن الضعف في رواية ابن أبي حاتم أهون من الضعف في رواية ابن جرير، نظراً لما في المتن من مخالفة لأصول العقيدة حيث لا يمكن أن يقع ذلك في نفس موسى عليه السلام إنما كان ذلك من بني إسرائيل، ومجيء ابن كثير برواية ابن أبي حاتم بعد رواية ابن جرير يوحي بأنه يتعقب ابن جرير برواية ابن أبي حاتم على أنها الأصوب وهو ما كان.

المسألة الثالثة (٩٤):

حديث عسقلان أحد العروسين.

القول المتعقب عليه:

رواية الإمام أحمد للحديث.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا الحديث يعد من غرائب المسند، ومنهم من يجعله موضوعاً"^(٨).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على الإمام أحمد روايته حديثاً غريباً، جعله بعض العلماء في الموضوعات، قال الإمام أحمد: حدثنا أبو اليمان، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عمر بن

(١) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ١٠٢، وينظر: ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات ص: ٥٥.

(٢) ابن حبان، الثقات ٦ / ١٣٤.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٩١.

(٤) أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ١ / ٣٥٢.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٤١٧.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٠٨.

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال ١ / ٤١٧.

(٨) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢ / ٤٣٩.

محمد، عن أبي عقال، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "عَسَقَلَانُ أَحَدُ الْعَرُوسَيْنِ، يُبْعَثُ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا، لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، وَيُبْعَثُ مِنْهَا خَمْسُونَ أَلْفًا شُهَدَاءَ، وَفُودًا إِلَى اللَّهِ، وَبِهَا صُفُوفُ الشُّهَدَاءِ، رُءُوسُهُمْ مَقَطَعَةٌ فِي أَيْدِيهِمْ، تَتَّجُّ أَوْدَاجُهُمْ دَمَا يَقُولُونَ: رَبَّنَا آتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، فَيَقُولُ: صَدَقَ عِبِيدِي، اغْسِلُوهُمْ بِنَهْرِ النَّبِضَةِ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهُ نَقَاءً بَيْضًا، فَيَسْرَحُونَ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءُوا"^(١). وأخرجه ابن أبي حاتم^(٢)، من طريق عمر بن محمد، به.

قلت: وهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، فقال: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجميع طرقه تدور على أبي عقال، واسمه: هلال بن يزيد بن يسار"^(٣). وهلال بن يزيد قال فيه البخاري: "في حديثه مناكير"^(٤). وقال أبو حاتم: "منكر الحديث"^(٥)، ذكره ابن حبان في الثقات^(٦)، وقال: "كان ممن يروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أشياء موضوعة ما حدث بها أنس قط منها رواية الثقات عنه ورواية الضعفاء جميعاً لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا نكر حديثه إلا على جهة الاعتبار"^(٧)، وقال ابن عدي: "حديثه مناكير"، وقال: "عامّة أحاديثه ما ذكرت وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظة"^(٨)، وقال النسائي: "منكر الحديث"^(٩)، وقال الذهبي: "روى بعسقلان مناكير"^(١٠)، وقال: "متروك"^(١١)، وقال ابن حجر: "متروك"^(١٢)، ونقل ابن حجر عن الساجي قوله: "في حديثه مناكير"، وعن أبي داود: "أحد يكتب عن أبي عقال"، وعن الحاكم أبو أحمد: "حديثه ليس بالقائم"^(١٣). فهو ضعيف بجملته أقوال العلماء.

(١) أحمد، مسند أحمد ٢١ / ٦٥ ح ١٣٣٥٦.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ٣ / ٨٤٣ ح ٤٦٦٦.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات ٢ / ٥٣ - ٥٥.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٨ / ٢٠٥.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٧٤.

(٦) ابن حبان، الثقات ٥ / ٥٠٦.

(٧) ابن حبان، المجروحين ٣ / ٨٧.

(٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٨ / ٤٢٢.

(٩) المرجع السابق ٨ / ٤٢٢، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٠) الذهبي، الكاشف ٢ / ٣٤٠.

(١١) الذهبي، ديوان الضعفاء ص: ٤٢١.

(١٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٥٧٥.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١ / ٨٠.

وتحدث ابن حجر في القول المسدد أن هذا الحديث في فضائل الأعمال، والتحريض على الرباط في سبيل الله، وأنه ليس فيه ما يحيله الشرع ولا العقل، فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقال، لا يتجه وطريقة الإمام أحمد معروفة في التسامح في رواية أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام، ثم قال: "وقد وجد له شاهد من حديث ابن عمر إسناده أصلح من طريق أبي عقال وقد أورده ابن الجوزي أيضاً وليس فيه سوى بشير بن ميمون وهو ضعيف"^(١)، وقال الذهبي: "وهذا مما في المسند من الباطل، ثم ذكر قول ابن حبان في أبي عقال"^(٢)، وقال ابن قيم الجوزية: "كل حديث في مدح عسقلان وضمها كذب"^(٣).

فهو حديث ضعيف جداً، ويعذر الإمام أحمد في روايته له، لأنه في فضائل الأعمال، وليس في الأحكام.

المسألة الرابعة (٩٥):

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: اضْطَبَحَ نَاسٌ الْخَمْرَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ قُتِلُوا شُهَدَاءَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ: فَقَدْ مَاتَ بَعْضُ الَّذِينَ قُتِلُوا وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ.

القول المتعقب عليه:

رواية البزار لهذا الحديث.

التعقب:

قال ابن كثير: "هكذا رواه البخاري في تفسيره من صحيحه وقد رواه الحافظ أبو بكر البزار في مسنده: حدثنا أحمد بن عبدة، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول: اضْطَبَحَ نَاسٌ الْخَمْرَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ قُتِلُوا شُهَدَاءَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ: فَقَدْ مَاتَ بَعْضُ الَّذِينَ قُتِلُوا وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا} [المائدة: ٩٣] ثم قال: وهذا إسناد صحيح. وهو كما قال، ولكن في سياقته غرابة"^(٤).

(١) ينظر: ابن حجر، القول المسدد في الذب عن أحمد، مسند أحمد ص: ٢٧، جلال الدين السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ / ٤٢١، الكفائي، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٢ / ٤٩.

(٢) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات ص: ١٦٢.

(٣) أبو المحاسن الحنفي، اللؤلؤ المرصوع ص: ١١٩.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ١٨٥.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على البزار روايته الحديث بهذه السياقة، وعند تخريج الحديث نجد أن البخاري قد روى الحديث^(١) في عدة مواضع، وسعيد بن منصور^(٢)، كلاهما من طرق عن سفيان عن عمرو بن دينار، عن جابر رضي الله عنه، ولم أجد أحداً غيرهم أخرجهم من هذا الطريق، وكذلك عن جابر لم يخرجهم سواهم إلا الحاكم^(٣) أخرجهم من طريق ابن إسحاق، عن وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أما البزار فلم أجد الحديث عنده من رواية جابر إنما كان من رواية عبد الله بن مسعود^(٤) من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وهو أيضاً صحيح بهذا الإسناد حيث ممن تابعه على ذلك الإمام مسلم فروى الحديث من نفس الطريق^(٥).

ثم إن الإمام ابن كثير رغم إقراره بصحة إسناد الحديث وتأكيدده على رواية البخاري له، إلا أنه حكم على سياق الحديث بالغرابة، وهذا في الروايات التي عن جابر رضي الله عنه، أما في الروايات التي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فهي صحيحة لأن مسلماً قد رواها.

(١) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الجهاد والسير - باب فضل قول الله تعالى: {ولا تحسبن الذين الذين قتلوا في سبيل الله}

٤ / ٢١ ح ٢٨١٥، كتاب التفسير - باب قوله: {إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان} [المائدة: ٩٠] ٦ / ٥٣ ح ٤٦١٨، كتاب المغازي - باب غزوة أحد ٥ / ٩٥ ح ٤٠٤٤.

(٢) سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور ٢ / ٣٦٦ ح ٢٨٨١، سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور ٤ / ١٥٧٥ ح ٨٠٩.

(٣) الحاكم، المستدرک على الصحيحين ٣ / ٢٢٣ ح ٤٩١٠.

(٤) البزار، مسند البزار البحر الزخار ٤ / ٣٢٥ ح ١٥١٣، ٤ / ١٥١٤ ح ١٥١٥.

(٥) مسلم، صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٤ / ١٩١٠ ح ٢٤٥٩.

المبحث الثالث: تعقبته في زيادة الثقة

تعريف زيادة الثقة لغة:

الزيادة لغة: الرَاءُ وَالْيَاءُ وَالذَّالُّ أَصْلٌ يُدُلُّ عَلَى الْفَضْلِ. وَالزِّيَادَةُ: النُّمُو، وَالزِّيَادَةُ: خِلَافُ النُّقْصَانِ. زَادَ الشَّيْءُ يَزِيدُ زَيْدًا، يَقُولُونَ زَادَ الشَّيْءُ يَزِيدُ، فَهُوَ زَائِدٌ^(١).

الثقة لغة: أصلها وثق: الوأو والثاء والقاف كلمة تدل على عقد وإحكام. الثقة: مَصْدَرٌ قَوْلِكَ وَثَقَ بِهِ يَثِقُ، بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، وَثَاقَةٌ وَثَقَةٌ ائْتَمَنَهُ، وَوَثَّقْتُ الشَّيْءَ: أَحْكَمْتُهُ. وَنَاقَةٌ مُوَثَّقَةٌ الْخَلْقِ. وَالْمِيثَاقُ: الْعَهْدُ الْمُحْكَمُ. وَهُوَ ثِقَّةٌ. وَقَدْ وَثَّقْتُ بِهِ^(٢).

زيادة الثقة اصطلاحاً: "أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة"^(٣).

أقسام زيادة الثقة: القسم الأول: الزيادة في السند، وكثيراً ما يكون اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله، وكذا في رفعه ووقفه أو زيادة روا^(٤).

والقسم الثاني: وهي أن يروي أحد الرواة زيادة لفظية أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره^(٥).

حكم زيادة الثقة: اختلف العلماء في حكم زيادة الثقة على أقوال: فذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث، كما حكاها الخطيب عنهم، إلى قبولها سواء تعلق بها حكم شرعي أم لا. وسواء غيرت الحكم الثابت، أم لا، وسواء أوجبت نقصاً من أحكام ثبتت بخبر ليست فيه تلك الزيادة أم لا^(٦). وقول ثانٍ: أنها لا تقبل مطلقاً لا ممن رواه ناقصاً ولا من غيره حكى ذلك عن قوم من أصحاب الحديث^(٧). وقول ثالث: أنها لا تقبل ممن رواه ناقصاً، وتقبل من غيره من

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة ٣ / ٤٠، ابن منظور، لسان العرب ٣ / ١٩٨.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة ٦ / ٨٥، ابن منظور، لسان العرب ١٠ / ٣٧١.

(٣) ينظر: ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٦١، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٣٥، أحمد بازمول، المقتررب في بيان المضطرب ص: ١١٦.

(٤) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٤٢٤.

(٥) المرجع السابق ص: ٤٢٥، برهان الدين الجعيري، رسوم التحديث في علوم الحديث ص: ٨٢، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٦١، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٣٥، الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١ / ١٩٤، ابن الملتن، المقنع في علوم الحديث ١ / ١٩٦، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١ / ٢٦٢.

(٦) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٤٢٤، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١ / ٢٦٢.

(٧) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٤٢٥، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١ / ٢٦٣.

الثقات^(١). وقول رابع: أنه إن كانت الزيادة مغيرة للإعراب، كان الخبران متعارضين، وإن لم تغير الإعراب قبلت. وقول خامس: أنها لا تقبل إلا إذا أفادت حكماً. وقول سادس: أنها تقبل في اللفظ دون المعنى^(٢).

المسألة (٩٦):

تعقب على البخاري في تعقبه على أحمد وتضعيفه لحديثه.

القول المتعقب عليه:

حيث قال الترمذي بعد روايته للحديث: "سمعت البخاري يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب وغيره، عن الزهري، حدثت عن محمد بن سويد الثقفى أن غيلان بن سلمة، فذكره. قال البخاري: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه: أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه، فقال له عمر رضي الله عنه: "لتراجعن نساءك أو لأرجمن قبرك كما رجم قبر أبي رغال".

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا التعليل فيه نظر، والله أعلم. وقد رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري مرسلًا وهكذا رواه مالك، عن الزهري مرسلًا. قال أبو زرعة: وهو أصح، قال البيهقي: ورواه عقيل، عن الزهري: بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، قال أبو حاتم: وهذا وهم، إنما هو الزهري عن عثمان بن أبي سويد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره، قال البيهقي: ورواه يونس وابن عيينة، عن الزهري، عن محمد بن أبي سويد، وهذا كما علله البخاري. وهذا الإسناد الذي قدمناه من مسند الإمام أحمد رجاله ثقات على شرط الصحيحين ثم قد روي من غير طريق معمر، بل والزهري"^(٣).

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٤٢٥، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١/ ٢٦٤.
(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٤٢٥، برهان الدين الجعيري، رسوم التحديث في علوم الحديث ص: ٨٢، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٦١، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٣٥، الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١/ ١٩٤، ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث ١/ ١٩٦، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١/ ٢٦٤.
(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٢/ ٢١٠.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على البخاري والترمذي حيث نقل الترمذي عن البخاري تضعيفه للزيادة التي عند الإمام أحمد، حيث قال الترمذي: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: "هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة، وغيره، عن الزهري قال: حدثت، عن محمد بن سويد الثقفي، أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة" قال محمد: وإنما حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه، فقال له عمر رضي الله عنه: "لتراجعن نساءك أو لأرجمن قبرك كما رجم قبر أبي رغال". "والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا منهم الشافعي، وأحمد، وإسحاق" (١).

وقد أخرج أحمد الحديث فرواه عن إسماعيل، ومحمد بن جعفر، قالوا: حدثنا معمر، عن الزهري، قال ابن جعفر في حديثه عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه، أن غيلان بن سلمة الثقفي: أسلم وتحتة عشر نسوة، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "أختر منهن أربعا" فلما كان في عهد عمر طلق نساءه، وقسم ماله بين بنيه، فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه، فقال: "إني لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك، فذقه في نفسك، ولعلك أن لا تمكث إلا قليلاً، وإيم الله، لتراجعن نساءك، ولتراجعن في مالك، أو لأورثهن منك، ولأمرن بقبرك فيرجم كما رجم قبر أبي رغال" (٢).

وإسناد أحمد هذا فيه إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، وهو ثقة مشهور حافظ قال ابن حجر: "ثقة حافظ" (٣)، وفيه محمد بن جعفر وهو ثقة أيضاً حيث قال ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة" (٤)، وفيه معمر، وهو ثقة قال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل" (٥)، وبما أن رواة الحديث ثقات؛ فتعليل البخاري للحديث لا يصح، ويعد هذا من قبيل زيادة الثقة.

(١) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب النكاح - باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ٣/ ٤٢٧ ح ١١٢٨.

(٢) أحمد، مسند أحمد ٨/ ٢٥١ ح ٤٦٣١.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ١٠٥.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٤٧٢.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٥٤١.

المبحث الرابع: تعقباته في شرح الحديث وحل مشكله

تعريف شرح الحديث:

الشرح لغة: شرح الشين والراء والحاء أصيل يدل على الْفُتْحِ وَالْبَيَانِ، من ذلك شَرَحْتُ الْكَلَامَ وَغَيْرَهُ شَرْحًا^(١).

الحديث لغة: الحاء والذال والثاء أصل واحد، وهو كَوْنُ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ، يقال حَدَّثَ أَمْرٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، والحديث من هذا؛ لأنه كَلَامٌ يَحْدُثُ مِنْهُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ، والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس^(٢).

الحديث اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ^(٣).

فيكون **شرح الحديث:** هو البيان والتوضيح لمعاني ما أضيف إلى النبي ﷺ.

وقد عرفه أبو الطيب القنوجي صاحب كتاب أبجد العلوم بأنه: "علم باحث عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية ونفعه وغايته بمكان لا يخفى على إنسان والكتب المصنفة فيه أكثر من أن تحصى".

وقد ذكر من فروعها: علم شرح الحديث، وعلم أسباب ورود الأحاديث، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه، وعلم تأويل أقوال النبي ﷺ، وعلم رموز أقوال النبي ﷺ، وعلم غرائب لغات الحديث، وعلم دفع مطاعن الحديث، وعلم تليق الأحاديث، وعلم أحوال رواة الأحاديث، وعلم طب النبي ﷺ^(٤).

(١) ينظر: الفراهيدي، العين ٣/ ٩٣، ابن فارس، مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٩، ابن منظور، لسان العرب ٢/ ٤٩٧.

(٢) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ٢٧٨، ابن فارس، مقاييس اللغة ٢/ ٣٦.

(٣) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص: ٢١، الكنانى، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص: ٤٠.

(٤) القنوجي، أبجد العلوم ص: ٢٤٦، ٤٢٣.

أما مشكل الحديث:

لغة: الشينُ والكافُ واللَّامُ مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَاتَلَةُ. تَقُولُ: هَذَا شَكْلٌ هَذَا، أَيْ مِثْلُهُ. وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، كَمَا يُقَالُ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، أَيْ هَذَا شَابِهٌ هَذَا، وَهَذَا دَخَلَ فِي شَكْلِ هَذَا، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ، وَمُشْكِلًا أَيْ مُخْتَلَطًا لَمْ يَنْبَيَّنْ لَهُمْ بِهِ مَا أَرَادُوا وَكُلَّ مُخْتَلَطٌ مُشْكِلٌ^(١).

اصطلاحاً: هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر^(٢).

وتنقسم الأحاديث المشكلة إلى قسمين: الأول: ما يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً.

والثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

والثاني: أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيفزع حينئذ إلى الترجيح، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة، أو بصفاتهم وغير ذلك^(٣).

المسألة الأولى (٩٧):

تعقب على معنى حديث رواه البزار.

القول المتعقب عليه:

رواية البزار لحديث عائشة: "قَتَلَ الصَّبْرُ، لَا يَمُرُّ بِذَنْبٍ إِلَّا مَحَاهُ".

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا بهذا لا يصح ولو صح فمعناه: أن الله يكفر عن المقتول بألم القتل ذنوبه، فأما أن تحمل على القاتل فلا"^(٤).

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة ٣/ ٢٠٤، ابن الجوزي، غريب الحديث ١/ ٥٥٧.

(٢) ينظر: برهان الدين الجعيري، رسوم التحديث في علوم الحديث ص: ٨٥، العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن

الصلاح ص: ٢٨٥، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٣٣٧.

(٣) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٢٨٤، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ص: ٣٤٠.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ٨٧.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على معنى الحديث الذي يرويه البزار عن عائشة رضي الله عنها:
"قَتَلَ الصَّبْرُ، لَا يَمُرُّ بِذَنْبٍ إِلَّا مَحَاهُ"^(١).

حيث جاء الحديث في سياق الكلام أن الناس يتوهمون أن قتل الصبر يمحي الذنوب، ويتداولون في ذلك حديثاً لا أصل له، وهو "ما تَرَكَ الْقَاتِلُ عَلَى الْمَقْتُولِ مِنْ ذَنْبٍ".

وحديث البزار قد أخرجه ابن أبي عاصم^(٢)، ابن المقرئ^(٣)، كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها به.

وقد أخرجه أيضاً ابن حجر^(٤)، عبد بن حميد^(٥)، كلاهما من طريق عثمان بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً "مَنْ قُتِلَ كَانَ كَفَّارَةً لِكُلِّ ذَنْبٍ دُونَ الشِّرْكِ".

وأخرجه أبو نعيم^(٦) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً "قِيلَ: الصَّبْرُ لَا يَمُرُّ بِذَنْبٍ إِلَّا مَحَاهُ".

قلت: تعقب ابن كثير على الحديث لموقعه هنا حيث يفهم منه أن الله عز وجل، يكفر عن المقتول بألم القتل ذنوبه، وليس أن الذنوب تحمل على القاتل.

فبهذا المعنى لا يصح، لكن إن كان المقصود كما في بعض الأشخاص حيث يؤخذ من حسنات القاتل للمقتول بقدر مظلمته، فإذا فنيته حسناته، أخذ من سيئات المقتول فطرحت على القاتل، فربما يكون هنا أن لا تبقى سيئة إلا طرحت عليه، لكن أن يكون القتل وحده هو سبب تكفير الذنوب فلا يصح هذا المعنى.

ويقول الطبري في ذلك ما يوضح هذا الإشكال: "والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن تأويله: إني أريد أن تتصرف بخطيئتك في قتلك إياي، وذلك هو معنى قوله: "إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي"، وأما معنى: "وَإِثْمُكَ"، فهو إثمه بغير قتله، وذلك معصيته الله جل ثناؤه في أعمال سواه، وإنما قلنا ذلك هو الصواب، لإجماع أهل التأويل عليه. لأن الله عز ذكره قد أخبرنا أن كل

(١) البزار، مسند البزار البحر الزخار ١٨/١٠٣ ح ٤١.

(٢) ابن أبي عاصم، الدييات ص: ١٥.

(٣) ابن المقرئ، معجم ابن المقرئ ص: ١٠٨ ح ٢٧٣.

(٤) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ٩/٢٩٠ ح ١٩٥٠.

(٥) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص: ٤٣٨ ح ١٥١٢.

(٦) أبو نعيم، تاريخ أصبهان أخبار أصبهان ١/٤٦٢.

عامل فجزاء عمله له أو عليه. وإذا كان ذلك حكمه في خلقه، فغير جائز أن يكون آثام المقتول مأخوذاً بها القاتل، وإنما يؤخذ القاتل بإثمه بالقتل المحرم وسائر آثام معاصيه التي ارتكبها بنفسه، دون ما ركبه قتيله"^(١). فيكون تعقب ابن كثير على البزار في مكانه.

المسألة الثانية (٩٨):

حديث مشكل، يرويه أبو داود، والنسائي من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، أَنَّ غُلَامًا لِأُنَاسٍ فُقَرَاءَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأُنَاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَى أَهْلَهُ النَّبِيَّ ﷺ

القول المتعقب عليه:

رواية أبي داود، والنسائي لحديث مشكل في القصاص.

التعقب:

قال ابن كثير: "وهذا إسناد قوي رجاله كلهم ثقات فإنه حديث مشكل، اللهم إلا أن يقال: إن الجاني كان قبل البلوغ، فلا قصاص عليه، ولعله تحمل أرش"^(٢) ما نقص من غلام الأغنياء عن الفقراء، أو استغفاهم عنه"^(٣).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على أبي داود روايته حديثاً مشكلاً، وحل ذلك بأن النبي ﷺ عفا عن الغلام وأهله ربما كان لأن الغلام كان قبل البلوغ، أو أن النبي ﷺ قد تحمل الأرش، أو أنه استغفاهم عنه.

(١) ابن جرير، جامع البيان ١٠ / ٢١٦.

(٢) الأرش: هو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا اطلع على عيب في المبيع. وأروش الجنايات والجراحات من ذلك؛ لأنها جابرة لها عما حصل فيها من النقص. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٣٩.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣ / ١٢٢.

قلت: وقد أخرج هذا الحديث الدارمي^(١)، وأبو داود^(٢)، وابن أبي عاصم^(٣)، والبزار^(٤)، والنسائي^(٥)، والطحاوي^(٦)، والطبراني^(٧)، والبيهقي^(٨)، جميعهم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وقد قال البيهقي في ذلك: "إن كان المراد بالغلام المذكور فيه المملوك فإجماع أهل العلم على أن جناية العبد في رقبته يدل والله أعلم على أن الجناية كانت خطأ، وأن النبي ﷺ إنما لم يجعل عليه شيئاً؛ لأنه التزم أرش جنائته فأعطاه من عنده متبرعاً بذلك"، ثم ذكر قول الخطابي بأنه إن كان الجاني حراً، وكانت الجناية خطأ، وكان عاقلته فقراء، فلم يجعل عليهم شيئاً، إما لفقرهم، وإما لأنهم لا يعقلون الجناية الواقعة على العبد إن كان المجني عليه مملوكاً.

ثم قال البيهقي: "وقد يكون الجاني غلاماً حراً غير بالغ، وكانت جنائته عمداً، فلم يجعل أرشها على عاقلته، وكان فقيراً فلم يجعله في الحال عليه، أو رآه على عاقلته فوجدهم فقراء فلم يجعله عليه لكون جنائته في حكم الخطأ، ولا عليهم لكونهم فقراء، والله أعلم"^(٩).

وقد توسع الطحاوي في هذا الإشكال، فذكر اختلاف أهل العلم في جنایات العبيد بعضهم على بعض فيما دون النفس، وأن من العلماء من يرى أنه لا قود بينهم في ذلك، ومنهم من يرى أن القصاص بينهم كما للأحرار، ويحتج أصحاب القول الأول بحديثنا، وأصحاب القول الثاني يحتجون بحديث علي "المؤمنون تكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده، ومن أحدث حدثاً فعلى نفسه، ومن أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"^(١٠)، فاستدلوا به أن دماء المسلمين تتكافئ سواء كانوا أحراراً أم عبيداً، ويشمل ذلك وجوب القود بين العبيد والأحرار.

-
- (١) الدارمي، سنن الدارمي - كتاب الديات - باب القصاص بين العبيد ٣ / ١٥٣٣ ح ٢٤١٣.
 - (٢) أبو داود، سنن أبي داود - كتاب الديات - باب في جنایة العبد يكون للفقراء ٤ / ١٩٦ ح ٤٥٩٠.
 - (٣) ابن أبي عاصم، الديات - باب حكم الحائض المائل ص: ٦٣.
 - (٤) البزار، مسند البزار البحر الزخار ٩ / ٧١.
 - (٥) النسائي، السنن الكبرى - كتاب القسامة - سقوط القود بين المماليك فيما دون النفس ٦ / ٣٣٦ ح ٦٩٢٧، سنن النسائي - كتاب القسامة - سقوط القود بين المماليك فيما دون النفس ٨ / ٢٥ ح ٤٧٥١.
 - (٦) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١٥ / ١٢٢ ح ٥٨٨٧.
 - (٧) الطبراني، المعجم الكبير ١٨ / ٢٠٨ ح ٥١٢، الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ١٤٢ ح ٨٢١٦.
 - (٨) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب الديات - باب جنایة الغلام يكون للفقراء ٨ / ١٨٣ ح ١٦٣٦٦.
 - (٩) البيهقي، السنن الكبرى - جماع أبواب الديات - باب جنایة الغلام يكون للفقراء ٨ / ١٨٣ ح ١٦٣٦٦.
 - (١٠) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١٥ / ١٢٣ ح ٥٨٨٩.

ورجح الطحاوي في العبيد القصاص بينهم في الأنفس، وإلى تركه بينهم فيما دونها، فقال: "لأن الأنفس لم يرد فيها الرجوع إلى القيم، وجعلت مكافئة بعضها لبعض، وعلى أن ما دون الأنفس رد إلى المساواة، وإلى تكافؤ القيم فيه من ذوي القيم وهو العبيد، فكانت القيم غير مدرك حقائقها، بل إلى ما يرجع منها إلى الحزر والظن الذي لا حقيقة معه، والذي قد يقع فيه الاختلاف بين المقومين له، فيقومه بعضهم بشيء، ويقومه غيره منهم بخلافه. ولما كان ذلك كذلك رفع القصاص بين العبيد فيما دون الأنفس، فإذا ارتفع عنهم في ذلك كان ارتفاعه فيما بينهم وبين الأحرار أولى، وما سوى ذلك مما لا يراد فيه رجوع إلى قيمة، إنما يراد فيه أخذ النفس بالنفس، تستوي فيه أنفس الأحرار وأنفس العبيد، فيكون القصاص في ذلك بينهم جميعاً لا يختلفون فيه"^(١).

فخلاصة القول في هذا الباب، أنه إذا كان عبداً، فالراجح أن القصاص بينهم فيما دون الأنفس يكون بالديات أو بتقدير ذلك بالمال، أما بالأنفس ففيها القصاص، أما إذا كان غلاماً حراً، فالأمر مختلف، أولاً أنه ليس بالغ، فهذا يستدعي قبول الدية، أو العفو، ثانياً أن أهله فقراء ولذلك كان أدهى أن يكون العفو لهم حكماً.

(١) المرجع السابق ١٥ / ١٢٥.

المبحث الخامس: تعقباته في تعارض الحديث مع صحيح السنة

أولاً: تعريف التعارض، وتعريف الحديث. سبق في المباحث السابقة.

ثانياً: تعريف السنة:

لغة: السين والنون أصل واحد مطرد، وهو جريان الشيء وإطراده في سهولة، والأصل قولهم سننت الماء على وجهي أسننه سنًا، إذا أرسلته إرسالًا، ومما اشتق منه السنّة، وهي السيرة، وسنّة رسول الله ﷺ: سيرته، وسن فلان سنة حسنة أو قبيحة يسنها سنًا؛ فهي الطريقة، مرضية كانت أو غير مرضية، وفي الشريعة: هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض وجوب^(١).

اصطلاحاً: هو ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية^(٢).

ثالثاً: تعارض الحديث مع صحيح السنة: إن التعارض بين الأحاديث له أسباب متعددة، وقد قال ابن القيم في ذلك: "ونحن نقول: لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة. فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة، وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدق الذي لا يخرج من بين شفثيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"^(٣).

فحقيقة التعارض هو في فهم السامع للحديث، أو أن يكون أحد الحديثين ناسخاً والآخر منسوخاً، أو أن أحد الحديثين غلط من الراوي. وسنتعرض هنا لما تكلم فيه ابن كثير من هذا النوع من التعارض من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم.

(١) ينظر: أبو بكر الأزدي، جمهرة اللغة ١/ ١٣٥، ابن فارس، مقاييس اللغة ٣/ ٦٠، الجرجاني، التعريفات ص: ١٢٢.

(٢) الجرجاني، التعريفات ص: ١٢٢.

(٣) ينظر: ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد ٤/ ١٣٧.

المسألة الأولى (٩٩):

تعقب على ابن أبي حاتم في تفسير يخالف السنة.

القول المتعقب عليه:

رواية ذكر ابن أبي حاتم فيها أن أسد بن وداعة كان يخرج من منزله فلا يلقي يهودياً ولا نصرانياً إلا سلم عليه، فقيل له: ما شأنك تسلم على اليهودي والنصراني؟ فقال: "إن الله يقول: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا} [البقرة: ٨٣] وهو السلام.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد ثبت في السنة أنهم لا يبدؤون بالسلام، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن أبي حاتم قوله بأن اليهود والنصارى يُبدئون بالسلام في الرواية التي قال فيها: "محمد بن خلف العسقلاني، ثنا عبد الله بن يوسف يعني التنيسي، ثنا خالد بن صبيح، عن حميد بن عقبة، عن أسد بن وداعة أنه: "كان يخرج من منزله فلا يلقي يهودياً ولا نصرانياً إلا سلم عليه، فقيل له: ما شأنك تسلم على اليهودي والنصراني؟ فقال: "إن الله يقول: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا} [البقرة: ٨٣] وهو السلام" وروي عن عطاء الخراساني نحو قول أسد بن وداعة"^(٢).

قلت: وهذه الرواية لم يخرجها غيره، وأيضاً تخالف السنة حيث أخرج ابن شيبه^(٣)، وأحمد^(٤)، وابن أبي عاصم^(٥)، والطبراني^(٦). جميعهم من طريق يزيد بن حبيب، عن مرثد بن عبد الله اليزني، عن أبي عبد الرحمن الجهني، - واللفظ لابن أبي شيبه - قال: قال رسول الله ﷺ: "إني راكب غداً إلى اليهود، فلا تبدءوهم بالسلام، وإذا سلموا عليكم فقولوا: وعليكم".

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٣١٨.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/ ١٦٢ ح ٨٤٨.

(٣) ابن أبي شيبه، مسند ابن أبي شيبه ٢/ ٢٣٩ ح ٧٢٩، ابن أبي شيبه، مصنف ابن أبي شيبه - كتاب الأدب - باب في رد السلام على أهل النمة ٥/ ٢٥٠ ح ٢٥٧٦١.

(٤) أحمد، مسند أحمد ٢٨/ ٥٢٦ ح ١٧٢٩٥.

(٥) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٥/ ٣٨ ح ٢٥٧٧.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ٢٢/ ٢٩٠ ح ٧٤٣، ٢٢/ ٢٩١ ح ٧٤٤.

وروى البخاري حديثاً في ذلك فقال: "حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا هشيم، أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: "إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم"^(١).

وأخرج مسلم حديثاً أيضاً فقال: "حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، ح وحدثني يحيى بن حبيب، حدثنا خالد يعني ابن الحارث، قالوا: حدثنا شعبة، ح وحدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار - واللفظ لهما - قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، يحدث عن أنس، أن أصحاب النبي ﷺ، قالوا للنبي ﷺ: إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم؟ قال: "قولوا وعليكم"^(٢).

فهذا ثابت بكثرة الأحاديث الدالة على الحكم بأنهم لا يُدوون بالسلام، وتفرد ابن أبي حاتم بذلك القول، الذي يخالف صريح السنة الثابتة عند البخاري، ومسلم وغيرهما، حتى أن الإمام مسلم يروي حديثاً ينص على تضييق الطريق عليهم ليضطروا إلى أضيقة فيقول: "حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز يعني الدراوردي، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: "لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق، فاضطروه إلى أضيقة"^(٣).

المسألة الثانية (١٠٠):

أول من أخرج المقام إلى موضعه الآن عمر ﷺ.

القول المتعقب عليه:

تعارض ما صح عن مجاهد.

التعقب:

قال ابن كثير: "وقد قال الحافظ أبو بكر بن مردويه: حدثنا أبو عمرو، حدثنا محمد بن عبد الوهاب، حدثنا آدم، حدثنا شريك، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، قال: قال عمر ﷺ:

(١) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الاستئذان - باب كيف يرد على أهل الذمة السلام ٨ / ٥٧ ح ٦٢٥٨.

(٢) مسلم، صحيح مسلم - كتاب السلام - باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم ٤ / ١٧٠٥ ح ٢١٦٣.

(٣) المرجع السابق - كتاب السلام - باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم ٤ / ١٧٠٧ ح ٢١٦٧.

يا رسول الله لو صلينا خلف المقام؟ فأنزل الله: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى} [البقرة: ١٢٥] فكان المقام عند البيت فحوله رسول الله ﷺ إلى موضعه هذا. قال مجاهد: قد كان عمر رضي الله عنه يرى الرأي فينزل به القرآن. هذا مرسل عن مجاهد، وهو مخالف لما تقدم من رواية عبد الرزاق، عن معمر، عن حميد الأعرج، عن مجاهد أن أول من أخرج المقام إلى موضعه الآن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهذا أصح من طريق ابن مردويه، مع اعتضاد هذا بما تقدم، والله أعلم^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن مردويه روايته المرسل عن مجاهد، قال عمر: يا رسول الله لو صلينا خلف المقام؟ فأنزل الله: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى} [البقرة: ١٢٥] فكان المقام عند البيت فحوله رسول الله ﷺ إلى موضعه هذا. قال مجاهد: قد كان عمر رضي الله عنه يرى الرأي فينزل به القرآن، وهي تخالف الروايات التي صحت عند عبد الرزاق عن مجاهد، بأن عمر رضي الله عنه هو أول من أخرج المقام إلى موضعه الآن.

وقد أخرج عبد الرزاق^(٢) عن معمر عن حميد عن مجاهد قال: كان المقام إلى جنب البيت، وكانوا يخافون عليه غلبة السيول، وكانوا يطوفون خلفه فقال عمر للمطلب بن أبي وداعة السهمي: "هل تدري أين كان موضعه الأول؟" قال: نعم، قد رثت ما بينه وبين الحجر الأسود، وما بينه وبين الباب، وما بينه وبين رزم، وما بينه وبين الركن عند الحجر قال: "أين مقداره؟" قال: عندي قال: "تأتي بمقداره" فجاء بمقداره، فوضعه موضعه الآن. وأخرج عبد الرزاق^(٣)، وأحمد^(٤) كلاهما من طريق ابن جريج قال: سمعت عطاء، وغيره من أصحابنا، يزعمون أن عمر رضي الله عنه أول من رفع المقام، فوضعه في موضعه الآن، وإنما كان في قبل الكعبة. وأخرج الفاكهي^(٥) من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال: "إن النبي ﷺ صلى إلى الكعبة وأبو بكر رضي الله عنه بعده، وعمر رضي الله عنه شطر إمارته، ثم إن عمر رضي الله عنه قال: "إن الله تبارك وتعالى يقول: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى} [البقرة: ١٢٥] فحوّله إلى المقام". فهذه الطرق إضافة إلى الطرق التي

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٤١٨.

(٢) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٥/ ٤٧ ح ٨٩٥٣.

(٣) المرجع السابق ٥/ ٤٨ ح ٨٩٥٥.

(٤) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة ١/ ٣٢٤ ح ٤٥٥.

(٥) الفاكهي، أخبار مكة ١/ ٤٥٤ ح ٩٩٧.

ذكرها ابن كثير من رواية البيهقي^(١)، وابن أبي حاتم^(٢)، جميعها تؤكد أن الصواب هو أن عمر رضي الله عنه هو أول من أقر المقام.

المسألة الثالثة (١٠١):

قول عمر: "وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِي نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالسَّاعَةَ الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ".

القول المتعقب عليه:

قول سفيان الثوري بعد الحديث: "وأشك أن يوم الجمعة أم لا".

التعقب:

قال ابن كثير بعد أن روى الحديث وذكر أن البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، قد أخرجوه: "وشك سفيان، رحمه الله، إن كان في الرواية فهو تورع، حيث شك هل أخبره شيخه بذلك أم لا؟ وإن كان شكاً في كون الوقوف في حجة الوداع كان يوم الجمعة، فهذا ما إخاله يصدر عن الثوري، رحمه الله، فإن هذا أمر معلوم مقطوع به، لم يختلف فيه أحد من أصحاب المغازي والسير ولا من الفقهاء، وقد وردت في ذلك أحاديث متواترة لا يشك في صحتها، والله أعلم، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر رضي الله عنه"^(٣).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على سفيان الثوري شكه إما بأن هذا اليوم يوم الوقوف في حجة الوداع كان يوم الجمعة أم لا، أو بأن شيخه أخبره بذلك أم لم يخبره. ويرجح ابن كثير أن الشك في الرواية وليس في اليوم، وما يؤكد أن معرفة اليوم الذي نزلت فيه الآية يبعد أن يكون سفيان الثوري شاكاً فيها؛ لأنها وردت في طرق عدة أهمها تلك التي أخرجها البخاري^(٤)، ومسلم^(٥)، والنسائي^(٦)، جميعهم من طريق أبي العميس.

(١) البيهقي، دلائل النبوة ٢/ ٦٣.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٢٢٦ ح ١٢٠٠.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ٢٧.

(٤) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الإيمان - باب زيادة الإيمان ونقصانه ١/ ١٨ ح ٤٥.

(٥) مسلم، صحيح مسلم - كتاب التفسير ٤/ ٢٣١٣ ح ٣٠١٧.

(٦) النسائي، سنن النسائي - كتاب الإيمان وشرائعه - زيادة الإيمان ٨/ ١١٤ ح ٥٠١٢.

وما أخرجه مسلم^(١)، والنسائي^(٢)، من طريق عبد الله بن إدريس، عن أبيه. وما أخرجه البخاري^(٣)، الترمذي^(٤) من طريق سفيان عن مسعر. جميعهم عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن عمر رضي الله عنه. وأخرجه غيرهم من غير أصحاب الكتب الستة ولكن ورود الرواية في الكتب الستة يغني عن الإتيان بجميع طرقها.

وفي هذه الطريق الأخيرة عند البخاري^(٥) فيها سفيان حيث قال فيها البخاري: "حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، حدثنا سفيان، عن مسعر وغيره، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: قال رجل من اليهود لعمر: يا أمير المؤمنين، لو أن علينا نزلت هذه الآية: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [المائدة: ٣]، لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، فقال عمر: "إِنِّي لِأَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، نَزَلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ، فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ" سمع سفيان من مسعر، ومسعر قيساً، وقيس طارقاً".

وهذا يؤكد أن سفيان لم يشك في اليوم لأن الرواية جاءت من طريقه فهو يعلم اليوم الذي أنزلت فيه هذه الآية، فيكون شكه إذا فيما إذا سمع ذلك من شيخه أم لا؟، لكن في ذات الوقت يروي البخاري^(٦) الحديث من طريق سفيان أيضاً، ولكن يذكر قول سفيان بعد الحديث "وأشك كان يوم الجمعة أم لا" ولكن هنا يختلف شيخ سفيان فهو قيس، وليس مسعر، فهذا يؤكد أن الشك ليس في معرفة اليوم إنما الشك في سماعه ذلك من شيخه قيس أما سماعه من شيخه مسعر فلم يشك في سماعه منه أن اليوم كان يوم عرفة يوم الجمعة.

والمقصود هنا والله أعلم أن سفيان الثوري رحمه الله، هو الذي يروي قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، أنه يعلم اليوم الذي نزلت فيه الآية {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [المائدة: ٣] هذه رواية سفيان عن مسعر وغيره، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب.

وأما في الحديث الثاني الذي أخرجه البخاري رحمه الله من طريق سفيان الثوري عن قيس بن مسلم، أي حصل لسفيان السماع الأعلى من قيس بدلاً من أن يأخذه عن مسعر عن

(١) مسلم، صحيح مسلم - كتاب التفسير ٤/ ٢٣١٣ ح ٣٠١٧.

(٢) النسائي، سنن النسائي - كتاب مناسك الحج - باب ما ذكر في يوم عرفة ٥/ ٢٥١ ح ٣٠٠٢.

(٣) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ٩/ ٩١ ح ٧٢٦٨.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب: ومن سورة المائدة ٥/ ٢٥٠ ح ٣٠٤٣.

(٥) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ٩/ ٩١ ح ٧٢٦٨.

(٦) البخاري، صحيح البخاري - كتاب تفسير القرآن - باب قوله: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} [المائدة: ٣] / ٦٠٦ ح ٤٦٠٦.

قيس بن مسلم، وأشار بقوله أنه حصل على الإسناد العالي حديثاً بقوله: "وأشك إن كان يوم الجمعة أم لا".

فقد صح ما قاله ابن كثير حول الشك الذي صدر عن سفيان في الرواية عن شيخه، وكان ابن كثير قد استبعد أن يصدر خطأ كالشك في معرفة هذا اليوم عن إمام كالثوري، وكان ذلك في مكانه.

المبحث السادس: تعقبته في تعارض الحديث مع أصول العقيدة

تعريف كلمة الأصول لغة:

أصل الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحَيَّة، والثالث: ما كان من النَّهَارِ بعد العَشِيِّ. فأما الأول فالأصلُ أصلُ الشيء^(١).

تعريف كلمة الأصول اصطلاحاً:

عبارة عما يبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره، أو هو: ما يثبت حكمه بنفسه ويبنى على غيره^(٢).

وتعريف كلمة العقيدة لغة:

عقد العين والقاف والذال أصل واحد يدل على شِدِّ وشِدَّةٍ وُثُوقٍ، وأَعْتَدَ الشيء: صَلَّبَ. واعتَدَ الإخاء: تَبَّثَ، والعُقْدَةُ: موضع العقْدِ من النَّظَامِ ونحوه، وهي من عَقَدَ قَلْبَهُ على الشيء ولَزِمَهُ^(٣).

تعريف كلمة العقيدة اصطلاحاً:

هي الأمور التي يجب على المسلم اعتقادها بقلبه مما يتعلق بالله عز وجل وأركان الإيمان الأخرى ومسائل تلحق بذلك مثل مسائل الإيمان والخلافة ونحوها^(٤).

فأصول العقيدة هي: الأسس المبنية عليها ما يجب على المسلم أن يعتقد به بالله ﷻ، وأركان الإيمان، وما يلحق بذلك من مسائل.

(١) ينظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٤/ ١٦٢٣، ابن فارس، مقاييس اللغة ١/ ١٠٩.

(٢) الجرجاني، التعريفات ص: ٢٨.

(٣) ينظر: الفراهيدي، العين ١/ ١٤٠، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٥١٠، ابن فارس، مقاييس اللغة ٤/ ٨٦.

(٤) ينظر: سعود الخلف، أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة ١/ ٣، محمود السعوي، رسالة في أسس العقيدة ص: ٥.

المسألة الأولى (١٠٢):

الاستدلال بالحكم في جواز لعن الكافر المعين بحديث ضعيف.

القول المتعقب عليه:

استدلال أبي بكر بن العربي بحديث ضعيف.

التعقب:

قال ابن كثير: "واختار ذلك الفقيه أبو بكر بن العربي المالكي، ولكنه احتج بحديث فيه ضعف"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير استدلال على أبي بكر بن العربي على جواز لعن الكافر المعين، وقد استدلال ابن العربي بحديثين^(٢)، الأول: أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها^(٣)، فهو دليل صحيح. أما الدليل الآخر - وهو الذي قصده ابن كثير -: وهو من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: "اللهم إن عمرو بن العاص هجاني..."، وهذا أخرجه الروياني^(٤)، وقال: "في إسناده مقال"^(٥)، والطحاوي^(٦)، والجورقاني^(٧)، ثم قال: "هذا حديث باطل، لا أعلم أحداً رواه سوى عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الرزقي المدني، وهو منكر الحديث". جميعهم من طريق عيسى بن عبد الرحمن بن فروة عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١/ ٤٧٤.

(٢) القاضي الإشبيلي، أحكام القرآن ١/ ٧٤.

(٣) مسلم، صحيح مسلم - كتاب البر والصلة والآداب - باب من لعنه النبي ﷺ ٤/ ٢٠٧ ح ٢٦٠٠. من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ فَكَلَّمَاهُ بِشَيْءٍ، لَا أَدْرِي مَا هُوَ فَأَغْضَبَاهُ، فَلَعْنَهُمَا، وَسَبَّهُمَا، فَلَمَّا خَرَجَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَصَابَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا، مَا أَصَابَهُ هَذَا، قَالَ: "وَمَا ذَلِكَ" قَالَتْ: قُلْتُ: لَعْنَتُهُمَا وَسَبَبَتُهُمَا، قَالَ: "أَوْ مَا عَلِمْتَ مَا شَارَطْتُ عَلَيْهِ رَبِّي؟ قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ لَعْنَتُهُ، أَوْ سَبَبْتُهُ فَاجْعَلْ لَهُ زَكَاةً وَأَجْرًا". وظاهر الحديث يدل على عدم جواز لعن المعين، لا كما ذهب أبو بكر بن العربي، ومن لعنه رسول الله ﷺ سأل الله تعالى أن تكون له زكاة ورحمة.

(٤) الروياني، مسند الروياني ١/ ٢٥٧ ح ٣٨٢.

(٥) المتقي الهندي، كنز العمال ١٣/ ٥٤٨.

(٦) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ٨/ ٣٨٥ ح ٣٣٣٢.

(٧) الجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ١/ ٣٢١ ح ١٦٨.

وسئل أبو حاتم عن هذا الحديث؟ فقال: "هذا حديث خطأ؛ إنما يروونه عن عدي، عن النبي ﷺ مرسلًا، بلا براء" (١)، وقال الذهبي: "يعنى قبل أن يسلم، والحديث منكر" (٢)، وذكر الحديث في موضوعات ابن الجوزي والجورقاني (٣)، وذكر الحديث أيضاً ابن عساكر، وقال بعده: "في إسناده مقال، وهذا قبل إسلامه، والإسلام يجب ما قبله" (٤).

فالحديث مجمع على تضعيفه، وضعف الحديث جاء من ضعف الراوي، فقد قال أبو زرعة الرازي عن عيسى بن عبد الرحمن بن فروة: "ليس بالقوي"، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك" (٥).

أما الراوي عدي بن ثابت فقد نقل يحيى بن معين عن المسعودي قوله: "ما رأيت أحداً أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت" (٦)، وذكره البخاري وسكت عنه (٧).

وعليه فلا يصح لعن المعين وإن كان كافراً، وهذا من مسائل العقيدة عند العلماء (٨).

المسألة الثانية (١٠٣):

رواية ابن أبي حاتم حديثاً منكراً.

القول المتعقب عليه:

قال ابن أبي حاتم: "حدثنا أبي، حدثنا محمد بن بكار بن الريان، حدثنا أبو معشر، عن محمد بن كعب القرظي، وسعيد - هو المَقْبِرِيُّ - عن أبي هريرة ؓ، قال: لَا تَقُولُوا: رَمَضَانَ، فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ قُولُوا: شَهْرُ رَمَضَانَ، قال ابن أبي حاتم: وقد روي عن مجاهد، ومحمد بن كعب نحو ذلك، ورخص فيه ابن عباس وزيد بن ثابت ؓ" (٩).

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٦ / ٢٤.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ٣ / ٣١٨.

(٣) الذهبي، أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي ص: ٨٦ ح ٦٠.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٦ / ١١٨.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٨١، ينظر: الجورقاني، الأباطيل والمنكير والصالح والمشاهير ١ / ٣٢٢، الذهبي، أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي ص: ٨٧.

(٦) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٤ / ١٠.

(٧) البخاري، التاريخ الكبير ٧ / ٤٤.

(٨) ابن أبي العز الحنفي، شرح الطحاوية ٢ / ٤٣٦.

(٩) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٣١٠ ح ١٦٤٨.

التعقب:

قال ابن كثير: "قلت: أبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمن المدني إمام في المغازي، والسير، ولكن فيه ضعف، وقد رواه ابنه محمد عنه فجعله مرفوعاً، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد أنكره عليه الحافظ ابن عدي، وهو جدير بالإنكار فإنه متروك، وقد وهم في رفع هذا الحديث، وقد انتصر البخاري، رحمه الله، في كتابه لهذا، فقال: "باب يقال: رمضان"، وساق أحاديث في ذلك منها: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"، ونحو ذلك"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن أبي حاتم رواية هذا الحديث بقوله: "جدير بالإنكار؛ لأن هذا الراوي متروك، وقد حكموا عليه بالضعف.

فقد قال عنه هشيم: "ما رأيت مدنياً أكيس من أبي معشر"^(٢)، وقال ابن مهدي: "أبو معشر، تعرف وتكرر"^(٣)، وكان يُحدث عنه^(٤)، وقال ابن معين: "ليس بالقوي"^(٥)، وعنه قال: "هو ضعيف، يكتب من حديثه الرقاق، كان رجلاً أمياً، يتقى أن يروى من حديثه المسند"، وقال أيضاً: "أبو معشر ريح، أبو معشر ليس بشيء"^(٦)، وعنه: "ليس حديثه بشيء"^(٧).

وقال ابن المديني: "كان شيخاً ضعيفاً ضعيفاً، وكان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث سالحة، وكان يحدث عن نافع والمقبري بأحاديث منكرة"^(٨)، وقال محمد بن بكار بن الريان: "كان أبو معشر تغير قبل موته تغيراً شديداً، حتى

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ١ / ٥٠٢.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٦، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٦، أبو البركات، الكواكب النيرات ص: ٥٠٨، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(٤) العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٣.

(٥) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣ / ٢٧، الذهبي، الكاشف ٢ / ٣١٧، الذهبي، تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٢.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٦، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(٧) العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٣، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١، ولم أجد أقواله في كتابه.

(٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٨، العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٣، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١، ولم أجد ذلك في كتابه.

كان يخرج منه الريح ولا يشعر بها"^(١)، وقال أحمد: "صدوق لا يقيم الاسناد"^(٢)، وقال: "كان بصيراً بالمغازي صدوقاً"^(٣)، وقال أيضاً: "حديثه عندي مضطرب، ولكن أكتب حديثه، أعتبر به"^(٤)، وقال: "يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب في التفسير"^(٥)، وعنه: "ليس بذاك"^(٦)، وقال أيضاً: "كان بصيراً بالمغازي"^(٧).

وقال عمرو بن علي: "وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر، ويضعفه، ويضحك إذا ذكره، وكان عبد الرحمن يحدث عنه"^(٨)، وقال أيضاً: "ضعيف، فما روى عن: محمد بن قيس، ومحمد بن كعب، ومشايخه، فهو صالح، وما روى عن: المقبري، ونافع، وهشام بن عروة، وابن المنكر، رديئة لا تكتب"^(٩)، وقال البخاري: "منكر الحديث"^(١٠)، وقال أبو زرعة: "صدوق"^(١١)، وقال أبو داود: "ضعيف"^(١٢)، وقال الترمذي: "قد تكلم بعض أهل العلم في أبي معشر من قبل حفظه"^(١٣)، وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(١٤).

وقال ابن أبي حاتم: "كان أحمد بن حنبل يرضاه"، وقال: "كنت أهاب أحاديثه، حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل، عنه، أحاديث، فتوسعت بعد في كتابه حديثه"، ثم قال: "هو صالح، لين الحديث"، وقال أيضاً: "ليس بالقوي في الحديث"، ونقل عنه أنه قال أيضاً: "صدوق"^(١٥). وقال ابن حبان: "كان ممن اختلط في آخر عمره وبقي قبل أن يموت سنتين في

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٨، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(٢) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢ / ٥٥٣.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٢.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٧، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٧.

(٦) العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٣.

(٧) أبو البركات، الكواكب النيرات ص: ٥٠٨، ولم أجد هذه الأقوال في كتابه، سوى القول الأول.

(٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٦، العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٣،

الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٨.

(١٠) البخاري، التاريخ الكبير ٨ / ١١٤.

(١١) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٢.

(١٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٧، العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٣،

الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(١٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٨، ولم أجد ذلك في كتابه.

(١٤) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص: ١٠١، الذهبي، تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٢.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٤٩٤.

تغير شديد لا يدري ما يحدث به فكثر المناكير في روايته من قبل اختلاطه فبطل الاحتجاج به^(١)، وقال ابن عدي: "يكتب حديثه مع ضعفه"^(٢)، وقال أبو نُعيم: "كان أبو معشر كيساً، حافظاً"^(٣)، وقال أيضاً: "صدوق في الحديث، ليس بالقوي"^(٤)، وقال الخطيب البغدادي: "وكان رجلاً أميناً يتقى أن يروى من حديثه المسندات"^(٥)، وقال الذهبي: "قد احتج به النسائي ولم يخرج له الشيخان"^(٦). وقال ابن حجر: "ضعيف من السادسة أسن واختلط"^(٧)، وقد ذكره في لسان الميزان^(٨)، وقال العيني: "وابنه محمد بن أبي معشر المدني، وهو آخر من روى عنه"^(٩).

وهكذا يتبين من ترجمته أنه ضعيف الحديث، ولرواية ابنه عنه، وابنه كما نص العلماء هو آخر من روى عنه، وقد ورد أنه تغير قبل موته تغيراً شديداً، فكانت هذه جميعاً دلالات على ضعفه.

أما الرواية نفسها فقد ذكر البخاري ما يعارضها تماماً، فقال باب: "هل يقال: رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله واسعاً"^(١٠).

ويزداد الوضوح في ضعف هذا الحديث؛ عندما نجده في كتب الموضوعات، فقد ذكره الفتني في كتابه، ثم قال: "اقتصر البيهقي على تضعيفه، وفي الوجيز فيه أبو نجيح ليس بشيء، قلت: هو ضعيف لا موضوع، وله شاهد قول مجاهد"^(١١).

(١) ابن حبان، المجروحين ٣ / ٦٠.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٨ / ٣٢١.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٦، العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٣، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٨، العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٣، أبو البركات، الكواكب النيرات ص: ٥٠٨، سعدي الهاشمي، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ٣ / ٩٦٩، ولم أجد أقواله في كتابه، لكنه ذكره في الضعفاء ص: ١٥٣، وقال: "الموضوعات لا شيء".

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٥٩١.

(٦) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٦.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب ص: ٥٥٩.

(٨) ابن حجر، لسان الميزان ٧ / ٤٠٩.

(٩) العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣ / ١١٢.

(١٠) البخاري، صحيح البخاري - كتاب الصوم - باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله واسعاً ٣ / ٢٥٥ ح ١٨٩٨.

(١١) الفتني، تذكرة الموضوعات ص: ٧٠.

وقال الجورقاني: "هذا حديث باطل؛ مداره على أبي معشر، واسمه نجيح السندي، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد نظرت في الكتب المصنفة في أسماء الله تعالى، وقرأتها قراءة فهم وإتقان وفتشتها، فما وجدت فيها رمضان من جملة أسماء الله عز وجل، وما سمع أحد من الفقهاء والعلماء أنه يدعو الله تبارك وتعالى بهذا الاسم، ويستنكر أن يقال له: يا رمضان في خلاف ذلك"^(١).

وقال السيوطي: "أخرجه البيهقي في سننه واقتصر على تضعيفه بأبي معشر ثم قال وهكذا رواه الحارث بن عبد الله الحارث عن أبي معشر وقد قيل عن أبي معشر عن محمد بن كعب من قوله وهو أشبه"^(٢)، وجاء بالرواية المرفوعة فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن فنجويه الدينوري حدثنا عبد الله بن يوسف بن أحمد بن مالك حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي حدثنا محمد ابن بكار بن الريان حدثنا أبو معشر عن محمد بن كعب قال: لا تقولوا رمضان فإن رمضان من أسماء الله عز وجل ولكن قولوا شهر رمضان"^(٣).

وقال نور الدين الكناني: "بأن البيهقي أخرجه في سننه من طريقه واقتصر على تضعيفه، ثم قال وقد قيل عن أبي معشر عن محمد بن كعب من قوله وهو أشبه، ثم رواه بسنده، ثم قال: وروى ذلك عن مجاهد والحسن والطريق إليهما ضعيف انتهى"^(٤). كل ذلك ينضم إلى بعضه البعض في تأكيد ضعف هذه الرواية، حتى أوصلها بعضهم إلى الوضع كما مر آنفاً.

المسألة الثالثة (١٠٤):

تعقب على تصحيح حديث ضعيف في أصول العقيدة.

القول المتعقب عليه:

رواية القاضي عياض للحديث بإسناد ضعيف، وقوله بعده: "ولا يبعد على هذا أن يختص نبيا رضي الله عنه بما ذكرناه من هذا الباب، بعد الإسراء والحظوة بما رأى من آيات ربه الكبرى".

(١) الجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ٢/ ١١٢-١١٤ ح ٤٧٥، وح ٤٧٤.

(٢) جلال الدين السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢/ ٨٣.

(٣) المرجع السابق ٢/ ٨٢.

(٤) الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٢/ ١٥٣.

التعقب:

قال ابن كثير: "وكانه صحح هذا الحديث، وفي صحته نظر، ولا يخلو رجال إسناده من مجاهيل لا يعرفون، ومثل هذا إنما يقبل من رواية العدل الضابط عن مثله، حتى ينتهي إلى منتهاه، والله أعلم"^(١).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على القاضي عياض روايته حديثاً، وإشارته إلى تصحيحه، وفي سنده من الرواة المجاهيل ما فيه، ويشير ابن كثير أن الأخبار التي تتحدث عن الغيب أو عن ما كان في زمان الأنبياء السابقين لا يقبل بأي حال من الأحوال، أن يكون الحديث في ذلك ضعيفاً، لأننا في هذه الأخبار في أمس الحاجة إلى أن تكون بنقل العدل الضابطين من بداية السند إلى منتهاه.

قلت: قد روى الحديث القاضي عياض كما أشار ابن كثير فقال القاضي: "كما أخبرنا أبو محمد عبد الله ابن أحمد العدل من كتابه حدثنا أبو الحسن المقرئ الفرغاني حدثتنا أم القاسم بنت أبي بكر عن أبيها حدثنا الشريف أبو الحسن علي بن محمد الحسني حدثنا محمد بن محمد بن سعيد حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان حدثنا محمد بن مرزوق حدثنا همام حدثنا الحسن عن قتادة عن يحيى بن وثاب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَمَّا تَجَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُبْصِرُ النَّمْلَةَ عَلَى الصَّفَا فِي اللَّيْلَةِ الظُّلْمَاءِ مَسِيرَةَ عَشْرَةِ فَرَسِيحٍ" ولا يبعد على هذا أن يختص نبينا صلى الله عليه وسلم بما ذكرناه من هذا الباب بعد الإسراء والحظوة بما رأى من آيات ربه الكبرى"^(٢).

ففي رواية هذا الحديث أم القاسم بنت أبي بكر، لم أجد أحداً من العلماء تكلم فيها جرحاً أو تعديلاً. وكذلك الشريف أبو الحسن علي بن محمد الحسني، مثلها لم أجد من تكلم فيه، وحديث كهذا لن يقبل أن يكون في سنده اثنان من المجاهيل.

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير ٣/ ٤٧٣.

(٢) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى - وحاشية الشمي ١/ ٦٨.

الخاتمة

وتشمل على أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: أهم النتائج:

أولاً: رغم كثرة التقلبات السياسية والاضطرابات التي كانت في عصر الإمام ابن كثير، إلا أن الحياة العلمية والاجتماعية كانت في ازدهار ملحوظ؛ خاصة أن هذه الفترة -بعد سقوط بغداد، وضياع الأندلس- جعلت العبء الأكبر على كاهل العلماء في مصر والشام في حمل العلم، فبرز العلماء لهذه الأمانة، وكان أبرز أعلامهم الإمام ابن كثير.

ثانياً: نشأ ابن كثير نشأة علمية مميزة فكان والده خطيباً، ثم رعاه أخوه عبد الوهاب الذي كان أستاذاً له أيضاً، ثم تتابع على المشايخ والفقهاء ينهل من علمهم، حيث كانت دمشق تعج بالعلماء والفقهاء، وكانت آنذاك عاصمة الحضارة وموئل العلماء.

ثالثاً: المكانة العلمية العالية لكتاب التفسير لابن كثير، فهو يعد من أهم المراجع في علم التفسير، وأيضاً من اللافت ازدهاره بالفوائد الحديثية القيمة التي تستحق أن ينعم الباحثون فيها النظر.

رابعاً: اتسمت تعقبات ابن كثير في غالبها بالوضوح، واقتربها بالدليل الذي يؤكد صحتها.

خامساً: يزخر الكتاب بالفوائد الحديثية المستقاة من تعقباته على العلماء، وتكثر الشواهد التي تدل على نبوغ ابن كثير في علم الحديث.

سادساً: بينت الدراسة مدى احتواء كتاب التفسير على ما يبين الصناعة الحديثية عند ابن كثير من نواحٍ متعددة كالجرح والتعديل للرواة، أو جمع طرق الحديث لبيان الطريق الصحيح، أو الأصح، وكذلك مختلف فنون علم الحديث، ووظف كل ذلك في سبيل الوصول إلى أدق المعاني في تفسير القرآن الكريم.

سابعاً: أبرز البحث شخصية ابن كثير الحديثية في الترجيح بين أقوال العلماء، والاستدلال على الصحة والخطأ فيها.

ثامناً: المصطلحات التي استعملها ابن كثير في تعقباته على العلماء كانت متنوعة الألفاظ، والطرق، لكنها بشكل مجمل: إما إن تكون صريحة وقوية في نبرتها؛ مثل: أن يصرح بأن هذا القول أصح من هذا؛ ففي غالب الأحيان يكون في ذلك محقاً، وأحياناً تكون بصيغة

غير صريحة، وليست قوية، كأن يقول والله أعلم، أو غير ذلك من الصيغ التي لا تفيد الجزم، وفيها يكون أحياناً قول غيره من العلماء أصح منه.

تاسعاً: في غالب مواضع تعقباته كان تعقبه على الأئمة واضحاً، إلا أنه في بعض المواضع كان من الصعب فهم أين موضع التعقب، أو مراده منه، إلا بعد إنعام للنظر، وتحريراً للأقوال^(١).

عاشراً: بلغت تعقبات الإمام ابن كثير على العلماء في الجزء الذي تمت دراسته في هذا البحث، (١٠١) تعقباً، منها ما يتعلق بالإسناد وقد بلغت (٨٩) مسألة، ومنها ما يتعلق بالمتن وقد بلغت (١٥) مسألة، وقد غلب عليها أنه يصيب فيها وجه الحقيقة، وقد حدث أنني خالفته في سبعة مسائل أي؛ ما نسبته ٦,٩%، ووافقه في باقي المسائل أي ما نسبته ٩٣,١%، وقد تكررت ثلاث مسائل في أكثر من موضع وبلغ عدد المسائل مع المكرر (١٠٤).

ثانياً: أهم التوصيات:

اعتنى الباحثون بكتاب تفسير القرآن العظيم عناية كبيرة؛ مما أثرى المكتبة الإسلامية ثراءً كبيراً، ومن أبواب العناية به كان هذا البحث الذي يبرز الشخصية الحديثية للإمام ابن كثير من خلال التفسير، فأوصي أهل البحث والدراسة بما يلي:

أولاً: إكمال تعقبات ابن كثير على المحدثين من خلال تفسيره، في الجزء المتبقي من تفسيره.

ثانياً: استخلاص المعالم الحديثية في شخصية ابن كثير من خلال دراسة مختلف مؤلفاته للخروج بقواعد نظرية وتطبيقية في مختلف علوم الحديث عند ابن كثير.

ثالثاً: وكذلك أوصي طلبة الحديث أن يعتنوا بموضوع التعقبات في المصنفات الحديثية لابن كثير وغيره من المحدثين لدراسة تعقبات العلماء في الحديث، ومنهجهم في ذلك؛ لما فيها من فائدة علمية حديثية.

(١) ينظر مثلاً لذلك المسألة الرابعة من المبحث الثاني في الفصل الثالث ص ٢٧١.

فهرس الأحاديث الشريفة

رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث
١٠٧	عثمان <small>رضي الله عنه</small>	اجْتَنِبُوا الْخَمْرَ، فَإِنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ، إِنَّهُ كَانَ رَجُلٌ فِيْمَنْ حَلَا قَبْلَكُمْ يَتَعَبَّدُ وَيَعْتَزِلُ النَّاسَ.
١٠٢	عبد الله بن عمر رضي الله عنهما	أُحِلَّتْ لَكُمْ مَيْتَتَانِ وَدَمَانٍ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ، فَالْحَوْثُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ، فَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ.
١١٩	عبد الله بن عمرو <small>رضي الله عنه</small>	أَخَذَ مِنْ ظَهْرِهِ، كَمَا يُؤْخَذُ بِالْمُشْطِ مِنَ الرَّأْسِ.
٢٢٠	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	إِذَا أَتَيْتَ أَهْلَكَ فَسَمِّ اللَّهَ؛ فَإِنَّهُ إِنْ وُلِدَ لَكَ وَوَلَدٌ.
٣٢٣	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم.
٢٩٢	عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما	إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا خَرَّ إبْلِيسُ سَاجِدًا يُنَادِي وَيَجْهَرُ.
١٩٣	أبو ذر <small>رضي الله عنه</small>	إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ دَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ وَالْأَفْئِدَةُ فَلْيُضْطَجِ.
١٣٢	معاذ <small>رضي الله عنه</small>	اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> ، فَغَضِبَ أَحَدُهُمَا حَتَّى أَنَّهُ لَيُحِيلُ إِلَيَّ أَنْ أَنْفَعَهُ لِيَتَمَزَّعَ مِنَ الْغَضَبِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> : "إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ يَقُولُهَا هَذَا الْغَضْبَانُ لَدَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ".
٢٤١	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ.
٢١٨	الزبير بن العوام <small>رضي الله عنه</small>	استعدى عليّ رجلٌ من الأنصار.

٣١٠	جابر بن عبد الله <small>رضي الله عنه</small>	اصْطَبَحَ نَاسُ الْحَمَرِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> ثُمَّ قُتِلُوا شُهَدَاءَ يَوْمٍ أُحُدٍ.
٨٢	عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْخٍ.
٢٠١	أبو أمامة الباهلي <small>رضي الله عنه</small>	اقْرَأُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ.
٢٤٣	عقبة بن عامر <small>رضي الله عنه</small>	أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالنَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هُوَ الْمُحَلَّلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ، وَالْمُحَلَّلَ لَهُ.
٧٤	عبد الله بن عمر رضي الله عنهما	إِنَّ آدَمَ <small>عليه السلام</small> لَمَّا أَهْبَطَهُ اللَّهُ إِلَى الْأَرْضِ.
٢٨١	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ يُمَثَّلُ اللَّهُ لَهُ مَالَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.
١١٦	ابن عباس رضي الله	إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِنُعْمَانَ. يَعْنِي عَرَفَةَ فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا فَنَثَرَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ.
١٨٦	أنس <small>رضي الله عنه</small>	إِنَّ اللَّهَ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعِمِائَةَ أَلْفٍ.
١٩٥	عبد الله بن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنهما</small>	إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُعْرِغِرْ.
٣٠٣، ٨٠	ابن عباس رضي الله عنهما	إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالُوا يَا مُوسَى هَلْ يَصْبِغُ رَبُّكَ.
١٥٦	ثوبان <small>رضي الله عنه</small>	إِنَّ رَبِّي، عَزَّ وَجَلَّ، وَعَدَنِي مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ، مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا.
٣١٤	عبد الله بن عمر رضي الله عنهما	أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ <small>رضي الله عنه</small> : "لَتَرَجِعْنَ نِسَاءَكَ أَوْ لِأَرْجَمَنَّ قَبْرَكَ، سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ <small>رضي الله عنه</small> ،

		أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ التَّقْفِيَّ: أَسْلَمَ وَتَحَنَّهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْتَرُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا
١٠١	ابن عباس رضي الله عنهما	أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَا الْكَبَائِرُ؟ قَالَ: "الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ.
٣١٨	عمران بن حصين	أَنَّ غُلَامًا لِأُنَاسٍ فُقِرَاءَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأُنَاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَى أَهْلَهُ النَّبِيَّ ﷺ .
١٦٣	عائشة رضي الله عنها	إِنْ كَانَ أَبَوَاكَ لَمَنْ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ: أَبُو بَكْرٍ وَالزُّبَيْرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
٢٧٥	عمر بن الخطاب	إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ.
٢٩٨	أبي هريرة	إِنَّ لِلَّهِ تِسْعًا وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ وَثْرٌ يُحِبُّ الْوِثْرَ".
٩٧	ابن مسعود	أَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعْصَى، وَأَنْ يُذَكَّرَ فَلَا يُنْسَى، وَأَنْ يُشْكَرَ فَلَا يُكْفَرُ".
١١١	ابن عباس رضي الله عنهما	إِنَّكُمْ مَعَشَرَ الْمَوَالِي قَدْ بَشَّرَكُمْ اللَّهُ بِخَصْلَتَيْنِ بِيهَا هَلَكَتِ الْقُرُونُ الْمُنْقَدِمَةُ: الْمِكْيَالِ وَالْمِيرَانِ.
٢٠٢	أبي هريرة	أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: ائْتِنِي بِالشُّهَدَاءِ أَشْهَدُهُمْ. فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا. قَالَ: ائْتِنِي بِالْكَفِيلِ. قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا
٣٢٢	أبي عبد الرحمن الجهني	إِنِّي رَاكِبٌ غَدًا إِلَى الْيَهُودِ، فَلَا تَبْدَعُوهُمْ بِالسَّلَامِ، وَإِذَا سَلِمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ.
٢٤٩، ١٩٦	عائشة رضي الله عنها	إِنِّي لَا أَجِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ.

	عنها	
١٤٩	من قول عمر <small>رضي الله عنه</small>	أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنَّ زَوْجَهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَرَقَّ بَيْنَهُمَا عُمَرُ <small>رضي الله عنه</small> .
١٨٣	عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما	بَعَثَ اللَّهُ جِبْرِيْلَ إِلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ، فَأَمَرَهُمَا بِنِيبَاءِ الْكَعْبَةِ، فَبَنَاهُ آدَمُ، ثُمَّ أَمَرَ بِالطَّوْفِ بِهِ.
٢٠٠	بريدة <small>رضي الله عنه</small>	تَعَلَّمُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ أَحَدَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرَكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا النَّبَلَةُ.
١٨٩	علي بن طلق <small>رضي الله عنه</small>	جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إنا نكون بالبادية فتخرج من أحدنا الرويحة؟
٣٠١	صفوان بن أمية <small>رضي الله عنه</small>	جاء رجل إلى النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> متضمخ بالزعفران، عليه جبة، فقال: كيف تأمرني يا رسول الله في عمرتي؟ قال: فأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].
١٦٨	ابن عباس رضي الله عنهما	جاءت اليهود إلى النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> فقالوا: نأكل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله؟ فأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].
٢١٥	ابن عمر رضي الله عنهما	حَتَّى يَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ.
٢٤٠	أبو أمامة <small>رضي الله عنه</small>	الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ.
٧٨	جندب <small>رضي الله عنه</small>	حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ .
٨٥	ابن عباس رضي الله عنهما	الْحَيْفُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكِبَائِرِ.

١٦٦	ابن عباس رضي الله عنهما	خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ
٢١٠	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ.
٢٠٦	عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	الذَّائِلُ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ.
٢٩٧، ١٣٦	عبد الرحمن بن سابط <small>رضي الله عنه</small>	دَحِيتُ الْأَرْضِ مِنْ مَكَّةَ.
٢٥٥	أبي هريرة <small>رضي الله عنه</small>	رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي، لَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَنظَرْتُ فَوْقِي.
١٥٧	سلمان الفارسي <small>رضي الله عنه</small>	رَبَّاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ - أَوْ قَالَ: خَيْرٌ - مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ فِيهِ وَقِي فِتْنَةُ الْقَبْرِ، وَنَمَا لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.
١٧٣	عدي بن حاتم <small>رضي الله عنه</small>	سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: {غَيْرِ الْمُعْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة: ٧] قَالَ: "هُمُ الْيَهُودُ".
٢٢٢	أبي سعيد بن المعلى <small>رضي الله عنه</small>	السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ.
١٢٦	ابن عباس رضي الله عنهما	السور الذي بين الجنة والنار، وأصحاب الأعراف بذلك المكان.
١٨١	عائشة رضي الله عنها	سُئِلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ} [آل عمران: ٧] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ

		مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَأَخَذَرُوهُمْ".
١١٢	ابن عباس رضي الله عنهما	الشمس والقمر يطلعان يومئذ من المغرب مقرونين وإذا انتصفا السماء رجعا ثم عادا إلى ما كانا عليه (موقوف على ابن عباس).
٦٩	علي ؓ	الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ كِتَابُ اللَّهِ.
٩١	عائشة رضي الله عنها	طَلَقُ الْأُمَّةِ تَطْلِيقَتَانِ وَقُرُوهَا حَيْضَتَانِ.
٣٠٩	أنس بن مالك ؓ	عَسَقَلَانُ أَحَدُ الْعُرُوسَيْنِ، يُبَعَثُ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا، لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ.
٢٠٤	ابن عمر رضي الله عنهما	قَامَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ الْحَاجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "السَّعْتُ الثَّقَلُ"...
٣١٦	عائشة رضي الله عنها	قَتَلَ الصَّبْرِ، لَا يَمُرُّ بِذَنْبٍ إِلَّا مَحَاهُ.
٩٤	أبي بن كعب ؓ	الْقَنْطَارُ أَلْفٌ أَوْقِيَّةٌ وَمِائَتَا أَوْقِيَّةٍ.
١٠١	ابن عباس رضي الله عنهما	كَانَ مُتَكَبِّرًا فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا الْكِبَائِرُ؟ فَقَالَ: "الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالْإِيْسَاءُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَهَذَا أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ".
٢٨٤	أبو حنمة ؓ	الْكِبَائِرُ سَبْعٌ، أَلَا تَسْأَلُونِي عَنْهُنَّ؟ الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرَّحْفِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَقَذْفُ الْمُحَصَّنَةِ، وَالتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ.
٢٦٧	أبو سعيد الخدري ؓ	كُلُّ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ يُذَكَّرُ فِيهِ الْقُنُوتُ فَهِيَ الطَّاعَةُ.

٣٢٣	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق، فاضطروه إلى أضيقه.
٣٣٠	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	لَا تَقُولُوا: رَمَضَانَ، فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ قُولُوا: شَهْرُ رَمَضَانَ.
١٤١	قتادة	لَا يُصِيبُ رَجُلًا خَدَشُ عُوْدٍ وَلَا عَثْرَةُ قَدَمٍ وَلَا اخْتِلَاجُ عِرْقٍ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَمَا يَغْفُو اللَّهُ أَكْثَرَ.
٨٧	جابر <small>رضي الله عنه</small>	لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ
١٧٩	ابن عباس رضي الله عنهما	لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ
٢٥٧	عقبة بن عامر <small>رضي الله عنه</small>	لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَبْتَدَأْتُهُ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِفَوَاضِلِ الْأَعْمَالِ". فَقَالَ: "يَا عَقْبَةُ، صِلْ مَنْ قَطَعَكَ، وَأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ، وَأَعْرِضْ عَمَّنْ ظَلَمَكَ".
١٤٥	ابن عباس رضي الله عنهما	لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأَحْدِ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضِرٍ، تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، وَتَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلٍ مِنْ ذَهَبٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَشْرَبِهِمْ، وَمَأْكَلِهِمْ، وَحُسْنَ مَنْقَلِهِمْ...
٢٩٤	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	لَمَّا تَجَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُبْصِرُ النَّمْلَةَ عَلَى الصَّفَا فِي اللَّيْلَةِ الظُّلْمَاءِ مَسِيرَةَ عَشْرَةِ فَرَاسَخَ.
١٥٢	أبو سعيد بن المعلى <small>رضي الله عنه</small>	لما نزلت: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: "لَا وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ". فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ﴾

		إِنْ تُبَدِّلْ لَكُمْ تَسْوُكُمْ} [الْمَائِدَة: ١٠١] .
٣٢٩	البراء بن عازب ؓ	اللهم إن عمرو بن العاص هجاني...
٩٩	ابن عباس رضي الله عنهما	لَيْسَ عَلَى أُمَّةٍ حَدٌّ حَتَّى تُحْصَنَ - أو حتى تزوج - فَإِذَا أُحْصِنَتْ بَرَّوْجٍ فَعَلَيْهَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ .
٢٣٢	سعيد بن المسيب (موقفاً)	ليس من يوم إلا تعرض على النبي ﷺ أمته غدوة وعشية، فيعرفهم بأسمائهم وأعمالهم؛ فذلك يشهد عليهم، يقول الله تعالى: {كَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا} [النساء: ٤١].
١٣٩	الزبير بن العوف	لَيَنْتَهِيَنَّ رِجَالٌ أَوْ لِأَحْرَقَنَّ بُيُوتَهُمْ.
٢٧٩	أبي بكر ؓ	مَا أَصْرَّ مَنْ اسْتَعْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً.
١٨٥	ابن عمر رضي الله عنهما	مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَنَمَيْنِ، تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً، وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً.
٢٨٧	ابن عباس رضي الله عنهما	مَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ بِنَقَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَسُوقُ غَنَمًا لَهُ.
١٠٨	ابن عباس رضي الله عنهما	الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَلْيَأْكُلْهُ.
١٩١	أبي هريرة ؓ	مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا.
٢٣٨	أبو سعيد ؓ	مِنْ الْخَيْضِ وَالْعَائِطِ وَالنَّخَاعَةِ وَالْبُرَاقِ.
٦٦	ابن عباس رضي الله عنهما	مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

٢٧١	أبي أمامة <small>رضي الله عنه</small>	مَنْ قَرَأَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ آيَةَ الْكُرْسِيِّ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ.
٢٢٦	المستورد بن شداد <small>رضي الله عنه</small>	مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيُكْتَسَبْ زَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيُكْتَسَبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيُكْتَسَبْ مَسْكَنًا.
١٢٤	جابر <small>رضي الله عنه</small>	مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَتُهُ لَهُ قِرَاءَةٌ.
٢٢٧	المستورد بن شداد <small>رضي الله عنه</small>	مَنْ وُلِيَ لَنَا عَلَى عَمَلٍ مِنْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ فَلْيُنْزَوْجْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَتَّخِذْ مَسْكَنًا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَابَّةٌ فَلْيَتَّخِذْ دَابَّةً وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ غَالٍ أَوْ سَارِقٌ.
١١٤	عبد الله بن عمرو <small>رضي الله عنه</small>	هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ، وَكَانَ بِهَذَا الْحَرَمِ يَدْفَعُ عَنْهُ، فَلَمَّا حَرَجَ أَصَابَتْهُ النِّقْمَةُ الَّتِي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهَذَا الْمَكَانِ.
١٤٠	جابر <small>رضي الله عنه</small>	وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَوْ قَالَا لَا لِأَمْطَرَ عَلَيْهِمُ الْوَادِي نَارًا.
٣٢٥	قول عمر <small>رضي الله عنه</small>	وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِي نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ <small>ﷺ</small> ، وَالسَّاعَةَ الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ <small>ﷺ</small> : عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ.
٣٠٣	ابن عباس رضي الله عنهما	وَقَعَ فِي نَفْسِ مُوسَى: هَلْ يَنَامُ اللَّهُ؟.
٢٨٩	ابن عباس رضي الله عنهما	وُلِدَ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ.
١٢١	سمرة بن جندب <small>رضي الله عنه</small>	وَلَمَّا وُلِدَتْ حَوَاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ.
١٧٤	أبو سعيد الخدري <small>رضي الله عنه</small>	وَيْلٌ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ، يَهْوِي فِيهِ الْكَافِرُ أَرْبَعِينَ حَرِيْقًا قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ قَعْرَهُ.
٣٢٤	عمر <small>رضي الله عنه</small>	يا رسول الله لو صلينا خلف المقام؟ فأنزل الله: لَوَاتَّخِذُوا

		مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى { [البقرة: ١٢٥] فكان المقام عند البيت فحوّله رسول الله ﷺ إلى موضعه هذا.
٢٥١	أبو ذرٍّ <small>رضي الله عنه</small>	يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: "مِائَةٌ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا."
٨٤	عائشة رضي الله عنها	يُرَدُّ مِنْ صَدَقَةِ الْحَائِفِ فِي حَيَاتِهِ.

فهرس الرواة

اسم الراوي	مرتبته	رقم الصفحة
إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني	ضعيف	٢٥١
إبراهيم بن يزيد الخُوَزِيِّ المكي	تكلّم فيه من قبل حفظه	٢٠٥
ابن لهيعة	ضعيف، مدلس من الخامسة	٢٧٠، ٢٩٠
أبو الزبير	مدلس من الثالثة عند ابن حجر	١٤٦، ١٢٥
أبو سعيد مولى عبد الله بن عامر بن كريز	ثقة	٢٢٣
أبو كريب ابن أبي مسلم القرشي الهاشمي	ثقة	١٨١
أحمد بن أبي طيبة	صدوق يخطئ	١٢٠
أحمد بن القاسم بن الريان	ضعيف	١٩٢
أسامة بن زيد بن أسلم	ضعيف	١٠٤
إسحاق بن إبراهيم بن زُبَيْرِ الحمصي	ضعيف	٢٩٣
إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي،	ثقة مشهور حافظ	٣١٤
أشعث بن إسحاق	ثقة	٨١

١٩٧	صدوق يخطئ	أقلت بن خليفة
٣٣٥،٢٩٤	مجهول	أم القاسم بنت أبي بكر
٣٠٦	صدوق	أمية بن شبل
١١٦	مجهول	بُجَيْرِ بْنِ أَبِي بُجَيْرٍ
٢٦٣	ضعيف	بشر بن عمارة
٢٠١	ثقة	بشير بن مهاجر
٣١٠	ضعيف	بشير بن ميمون
١٣٧	صدوق	ثور بن زيد
٣٠٧، ٨١	ثقة، أو ينزل إلى أقل من ذلك بقليل (صدوق)	جعفر بن أبي المغيرة
٢٤٥،٧٠	ضعيف	الحارث الأعور
١١٤	ثقة فاضل ثبت	حجاج بن المنهال
٢٤٠	متهم بالكذب	حصين بن مخارق
٣٠٦	صدوق يهم	الحكم بن أبان
٢٦٨،١٧٦	ضعيف	درّاج بن سمعان أبو السمح القرشي السهمي
٢٧٠	ضعيف	رشدين بن سعد
١٣٩	ثقة	الزبيرقان بن عمرو بن أمية الضمري

١٥١	ثقة فاضل مدلس	الزهري
٢٤٩	ضعيف	سالم بن أبي حفصة
١١٤	ثقة	سعيد بن أبي عروبة
١٥٣	صدوق يرسل عن علي	سعيد بن أبي عمران أبو البخري
١٥٠	ثبتاً فقيهاً مفتياً مأموناً ورعاً عالياً	سعيد بن المسيب
٨١	فهو أحد الثقات الأعلام	سعيد بن جبير
٢٤٢	تغير بآخره	سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي
٨٦	ثقة مأموناً ثبتاً كثير الحديث حجة	سفيان الثوري
١٠٥	ثقة	سليمان بن بلال
١٨٠	ثقة	سُلَيْمَانُ بْنُ حِيَانَ الْأَحْمَرِ أَبُو خَالِدٍ
٢٦٨،١٧٦	ثقة	سليمان بن عمرو العنَّواري، أبو الهيثم
١٥١	ثقة مأمون فاضل عابد	سليمان بن يسار
٣٣٥،٢٩٤	مجهول	الشريف أبو الحسن علي بن محمد الحسنبي
٢٨٣	ضعيف	شعبة، مولى ابن عباس

١٨٠	فهو ثقة، وإن نزل عن ذلك فإنه لا يبعد أن يكون صدوقاً	الضحاك بن عثمان
٢٦٤	ثقة	الضحاك بن مزاحم
٦٨	ضعيف وحديثه لا يحتج به	عبد الأعلى بن عامر الثعالبي
١٠٣	راوٍ ضعيف	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
٢٣٩	ضعيف	عبد الرزاق بن عمر البزيعي
١٠٠	يخطئ، ويخالف	عبد الله بن عمران
٢٧٦	مجهول	عبد الله بن خليفة
١٠٤	ضعيف	عبد الله بن زيد بن أسلم
٢٤٢	صدوق	عبد الملك الصنعاني
٢٥٣	ضعيف	عبد الوهاب بن مجاهد
٢٦٢	صدوق	عثمان بن سعيد
٢٤٣	ثقة	عثمان بن صالح
٢٦٤	صدوق	عَطِيَّة بن الحَارِث أبو روق
٢٥٠	ضعيف	عطية شيخ سالم
٢٨٨	ثقة ثبت	عكرمة
٢٥٦	ضعيف	علي بن زيد بن جدعان

٢٥٧	ضعيف	علي بن يزيد
١٢٢	صدوق يخطئ وإذا انفرد عن قتادة لا يحتج به	عمر بن إبراهيم
٨٦	ضعيف	عمر بن المغيرة
٣٣٠	ضعيف	عيسى بن عبد الرحمن بن فروة
٢٥٨	ضعيف	القاسم أبو عبد الرحمن
١١٩	صدوق	كلثوم بن جبر
٢٦١	ثقة	مُحمَّد بن العلاء بن كريب
٣١٤	ثقة	محمد بن جعفر
٢٧٢	صدوق يخطئ قليلا من جهة حفظه	محمد بن حمير
١٨١	ثقة	مخرمة بن سليمان
٩٢	ضعيف	مظاهر بن أسلم
٣١٤	ثقة	معمر
٧٦	ضعيف	موسى بن جبير
٧٧	لن يرقى حديثه لدرجة القبول	موسى بن سرجس
٧٧	ثقة	موسى بن عقبة

٨٨	ثقة في نفسه لكنه كان يخطيء	موسى بن مسعود النَّهْدِي أبو حذيفة
٣٣١	متروك	نجيح بن عبد الرحمن، أبو معشر
٣٠٩	ضعيف	هلال بن يزيد بن يسار، أبو عقال
١١٤	ثقة ثبت	هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بْنِ دِينَارٍ العَوْذِيُّ الْمُحَلِّمِيُّ، أبو بكر
١٨٠	ثقة مأمون عالم رفيع كثير الحديث حجة	وكيع
١٢٥	ثقة	وهب بن كيسان
١٢١	إمام مشهور ثقة	يحيى بن سعيد
٢٥٥،١٣٤	ضعيف	يزيد بن أبي زياد

فهرس المصادر والمراجع:

ابن أبي أسامة، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب (المتوفى: ٢٨٢هـ)، مسند الحارث (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)، تحقيق حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢م.

ابن أبي الدنيا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي (المتوفى: ٢٨١هـ)، العقوبات، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي (المتوفى: ٢٨١هـ)، التوبة، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، مصر.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي (المتوفى: ٢٨١هـ)، ذم المسكر، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، دار الراية - الرياض.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي (المتوفى: ٢٨١هـ)، صفة النار لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم - لبنان ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧م.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي (المتوفى: ٢٨١هـ)، المطر والرعد والبرق لابن أبي الدنيا، تحقيق طارق محمد سكلوع العمودي، دار ابن الجوزي، الدمام - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧م.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم)، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، علل الحديث لابن أبي حاتم، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد و خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المراسيل لابن أبي حاتم، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

ابن أبي عاصم، أبو بكر وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، السنة لابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

ابن أبي عاصم، وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني أبو بكر (المتوفى: ٢٨٧هـ)، الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراجعية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

ابن أخي ميمي، أبو الحسين مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ الْبَغْدَادِيِّ الدَّقَّاقُ (المتوفى: ٣٩٠هـ)، فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥م.

ابن الأثير الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، عز الدين (المتوفى: ٦٣٠هـ)، أسد الغابة، تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، تحقيق عبد القادر الأرنبوط، بشير عيون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ، ١٣٩٢ هـ.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٠هـ)، معجم ابن الأعرابي، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.

ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.

ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى: ٥٩٧هـ)، غريب الحديث، تحقيق عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الضعفاء والمتركون، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.

ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين (المتوفى: ٩٧١هـ)، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.

ابن السبتي، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّينَوْرِيُّ، (المتوفى: ٣٦٤هـ)، عمل اليوم والليلة لابن السني (عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد)، تحقيق كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت.

ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين (المتوفى: ٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ابن الضريس، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، تحقيق غزوة بدير، دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧ م.

ابن العثيمين، محمد بن صالح بن محمد (المتوفى: ١٤٢١هـ)، مصطلح الحديث، مكتبة العلم، القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.

ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (المتوفى: ٥٠٧هـ)، ذخيرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م.

ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرزوي (المتوفى: ١٨١هـ)، الجهاد لابن المبارك، تحقيق نزيه حماد، دار التونسية - تونس، ١٩٧٢م.

ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرزوي (المتوفى: ١٨١هـ)، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد (يليه ما رواه نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ فِي نُسَخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْزُوقِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الرَّهْدِ)، حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

ابن المبرّد الحنبلي، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين (المتوفى: ٩٠٩هـ)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، (المتوفى: ٣٨١هـ)، معجم ابن المقرئ، تحقيق أبي عبد الحمّن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر - دمشق - سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

ابن المنذر النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم (المتوفى: ٣١٩هـ)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسنّي القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: ٨٤٠هـ)، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

ابن أيبك الصفدي، صلاح الدين خليل (المتوفى: ٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عظمة، الدكتور محمد موعّد، الدكتور محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.

ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، أمالي ابن بشران - الجزء الأول، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهرا ن
البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، أمالي ابن بشران - الجزء الثاني، تحقيق أحمد بن سليمان، دار
الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

ابن بَطَّة أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي (المتوفى: ٣٨٧هـ)، الإبانة
الكبرى، تحقيق رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد
التويجري، دار الراجعية للنشر والتوزيع، الرياض.

ابن جزى الكلبى الغرناطى، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، (المتوفى: ٧٤١هـ)، تفسير ابن
جزى التسهيل لعلوم التنزيل أبو القاسم، تحقيق عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم
- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

ابن حبان البُستى، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي
(المتوفى: ٣٥٤هـ)، الثقات لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة
الأولى ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣م.

ابن حبان البُستى، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم،
الدارمي، (المتوفى: ٣٥٤هـ)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق مرزوق
على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، ١٩٩١
م.

ابن حبان البستى، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي
(المتوفى: ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة
الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المطالب
العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق سبعة عشر رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن
سعود، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الإصابة في
تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية -
بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحلى بالآثار، دار الفكر - بيروت.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، التوحيد (كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل)، تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، التوحيد لابن خزيمة (كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل)، تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.

ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية - بيروت.

ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي (المتوفى: ٢٣٨هـ)، مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني (المتوفى: ٢٥١هـ)، الأموال لابن زنجويه، تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤ م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، ناسخ الحديث ومنسوخه، تحقيق سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الاستنكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧ هـ.

ابن عدي الجرجاني أبو أحمد (المتوفى: ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تفسير ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة (معجم مقاييس اللغة)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين (المتوفى: ٨٥١هـ)، طبقات الشافعية، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، معجم الصحابة لابن قانع، تحقيق صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، (المتوفى: ٦٢٠هـ)، المغني لابن قدامة، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، المنتخب من علل الخلال، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراجحة للنشر والتوزيع.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت- مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،
الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،
البداية والنهاية، دار الفكر، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،
تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر
والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،
التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، تحقيق شادي بن محمد بن
سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن،
الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،
جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن، تحقيق عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر
للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،
عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الوفاء، الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،
مسند الفاروق لابن كثير (مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على
أبواب العلم)، تحقيق عبد المعطي قلججي، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ،
١٩٩١ م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،
السيرة النبوية، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت -
لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٦ م.

ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

ابن ماكولا، سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (المتوفى: ٤٧٥هـ)، الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن محمد بن الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك بن موسى الأصبهاني (المتوفى: ٤٩٨هـ)، جزء فيه أحاديث ابن حيان من كتب علماء جيء به يوم القيامة (جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني)، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المدني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز)، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.

ابن منجويه، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر (المتوفى: ٤٢٨هـ)، رجال صحيح مسلم، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدى (المتوفى: ٣٩٥هـ)،
الإيمان، تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهى، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية
١٤٠٦هـ.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدى (المتوفى: ٣٩٥هـ)،
التوحيد لابن منده (التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده)،
تحقيق علي بن محمد ناصر الفقيهى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم،
سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدى (المتوفى: ٣٩٥هـ)، الرد
على الجهمية، تحقيق علي محمد ناصر الفقيهى، المكتبة الأثرية - باكستان.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدى (المتوفى: ٣٩٥هـ)، فتح
الباب في الكنى والألقاب، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابى، مكتبة الكوثر - السعودية -
الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م.

ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي
الشافعي، شمس الدين، (المتوفى: ٨٤٢هـ)، الرد الوافر، تحقيق زهير الشاويش، المكتب
الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفى، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، تاريخ ابن يونس
المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.

الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق ثم القاهري، الشافعي (المتوفى:
٨٠٢هـ)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الطبعة
الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

أبو أحمد الحاكم (المتوفى: ٣٧٨ هـ)، الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، تحقيق يوسق بن محمد
الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.

أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (المتوفى:
٣٦٥هـ)، من روى عنهم البخاري في الصحيح (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل
البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح))، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية
- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

أبو البركات، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، زين الدين ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)، الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

أبو السري هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (المتوفى: ٢٤٣هـ)، الزهد لهناد بن السري، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري (المتوفى: ٣٦٩هـ)، أخلاق النبي وآدابه، تحقيق صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري (المتوفى: ٣٦٩هـ)، جزء ما رواه الزبير عن غير جابر لأبي الشيخ الأصبهاني (أحاديث أبي الزبير)، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشيد - الرياض.

أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري (المتوفى: ٣٦٩هـ)، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

أبو الفداء الحنفي، زين الدين قاسم بن قُطُوبِغَا السُّودُونِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشبخوني الجمالي) (المتوفى: ٨٧٩هـ)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، مسند الشاميين، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنيأوي، شرح الموقظة للذهبي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.

أبو بكر الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.

أبو بكر بن أبي داود عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، البعث لابن أبي داود، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، مسند ابن أبي شيبة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م.

أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

أبو بكر بن أبي عاصم، وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، الجهاد لابن أبي عاصم، تحقيق مساعد بن سليمان الراشد الجميد، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

أبو بكر بن أبي عاصم، وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، الديات، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.

أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، دار ابن حزم بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٠ م.

أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.

أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوئيه البغدادي الشافعي البزاز (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الفوائد الشهير بالغيلانيات، تحقيق حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي - السعودية الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

أبو حبيب، سعدي، القاموس الفقهي، دار الفكر. دمشق - سورية، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ)، البصائر والذخائر، تحقيق وداد القاضي، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

أبو خيثمة، أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة بن سليمان القرشي الشامي الأطرابلسي (المتوفى: ٣٤٣هـ)، من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - لبنان، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، الزهد لأبي داود السجستاني، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المراسيل لأبي داود، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تحقيق عبد الله نواره، مكتبة الرشد - الرياض.

أبو سعيد أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي القرشي الملقب بأسد السنة (المتوفى: ٢١٢هـ)، الزهد لأسد بن موسى، تحقيق أبو اسحق الحويني الأثري، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، مكتبة الوعي الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

أبو سعيد النقاش، محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي (المتوفى: ٤١٤هـ)، فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين لأبي سعيد النقاش، تحقيق طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة.

أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البُكثي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، المسند، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي.

أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (المتوفى: ٢٩٠هـ)، السنة لعبد الله بن أحمد، تحقيق محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.

أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩٠ م.

أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧ م.

أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٥٧٣٣هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، الأموال للقاسم بن سلام، تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر - بيروت.

أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، الطهور للقاسم بن سلام، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م.

أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، تحقيق محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، شركة الرياض - الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.

أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، تحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، أضواء السلف - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

أبو لبابة بن الطاهر حسين، السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن الكريم، مطبعة الملك فهد. أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي البديري السامرائي ، ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

أبو معاذ طارق بن عوض الله، تقريب علم الحديث، دار الكوثر، الطبعة الأولى.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تاريخ أصبهان أخبار أصبهان، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حديث إن لله تسعة وتسعين اسما (طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسما)، تحقيق مشهور بن حسن بن سلمان، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (المتوفى: ٤٣٠هـ)،
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (المتوفى: ٤٣٠هـ)،
معرفة الصحابة لأبي نعيم، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض،
الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)،
الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض،
الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى:
٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة
الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

أبي الشيخ الأصبهاني أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري (المتوفى:
٣٦٩هـ)، العظمة، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض،
الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

الأجزي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، أخلاق أهل القرآن،
تحقيق محمد عمرو عبد اللطيف، بإشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث، دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

الأجزي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، الشريعة، تحقيق عبد
الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - الرياض السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ -
١٩٩٩م.

أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ (المتوفى:
٨٤٥هـ)، مختصر الكامل في الضعفاء، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة - مصر
/ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ)، الزهد لأحمد بن
حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم)، تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، ٢٠١م.

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ)، فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت.

أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي الطهطاوي الحنفي (المتوفى: ١٣٥٥هـ)، التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، مطبعة الترقى ١٣٤٨هـ.

أحمد عيسى (المتوفى: ١٣٦٥هـ)، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

الأدنه وي، أحمد بن محمد من علماء القرن الحادي عشر (المتوفى: ق ١١هـ)، طبقات المفسرين للأدنهوي، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي (المتوفى: ٢٥٠هـ)، أخبار مكة للأزرقي، تحقيق رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر - بيروت.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م - ٢٠٠٢ م.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ م.

بازمول، أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر السلفي المكي الرحابي، المقتررب في بيان المضطرب، دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، خلق أفعال العباد للبخاري، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، التاريخ الأوسط، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الضعفاء الصغير، تحقيق أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (المتوفى: ٧٣٢هـ)، رسوم التحديث في علوم الحديث، تحقيق إبراهيم بن شريف الملي، دار ابن حزم - لبنان / بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

برهان الدين الحلبي، أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، تحقيق علاء الدين علي رضا، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

برهان الدين الحلبي، أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق يحيى شفيق حس، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي (المتوفى: ٢٩٢هـ)، مسند البيهقي المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى.

البصارة، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان الكويتي، أنيس الساري في تخريج وتحقق الأحاديث التي نكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، تحقيق نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة، مؤسّسة السّماحة، مؤسّسة الرّيّان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان الكنايني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين، تحقيق شرف محمود القضاة، دار الفرقان - عمان الأردن، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، البعث والنشور، تحقيق الشيخ عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الدعوات الكبير، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، السنن الصغير للبيهقي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، ١٩٨٩ م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، شعب الإيمان، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٣ م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، فضائل الأوقات، تحقيق عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، القراءة خلف الإمام، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، القضاء والقدر، تحقيق محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي - باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، العلل الكبير للترمذي (علل الترمذي الكبير)، تحقيق صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.

تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي، أبو القاسم (المتوفى: ٤١٤هـ)، فوائد تمام، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.

الجرجاني، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تاريخ جرجان، تحقيق محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (المتوفى: ٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي، تحقيق عبد الله شعبان، دار مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، طبقات الحفاظ للسيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، طبقات المفسرين العشرين، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (المتوفى: ٩١١هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر - بيروت.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (المتوفى: ٩١١هـ)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، أسماء المدلسين، تحقيق محمود محمد حسن نصار، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى.

جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

الجورقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمداني (المتوفى: ٥٤٣هـ)، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار

الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

الجوزجاني، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، التفسير من سنن سعيد بن منصور، تحقيق سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م.

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، أحوال الرجال، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان.

الجوهري، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن مُحَمَّدِ العَاقِبي، المالكي (المتوفى: ٣٨١هـ)، مسند الموطأ للجوهري، تحقيق لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بو سريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م.

حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثني - بغداد، ١٩٤١ م.

الحاكم الكبير، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (المتوفى: ٣٧٨هـ)، فوائد أبي أحمد الحاكم (ما اتصل إلينا من فوائد أبي أحمد الحاكم)، تحقيق أحمد بن فارس السلوم دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م.

الحسيني، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، تحقيق عبد المعطي أمين قلجعي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.

الحسيني، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ)، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، مسند الحميدي، تحقيق حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.

الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)،
اعتلال القلوب، تحقيق حمدي الدمرداش، الناشر نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض،
الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)،
مساوى الأخلاق ومذمومها، تحقيق مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي للتوزيع،
جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.

الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، مكارم
الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، تحقيق أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة
الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تاريخ
بغداد وذيوله، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى
١٤١٧ هـ.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تاريخ
بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ -
٢٠٠٢ م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الفصل
للوصل المدرج في النقل، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة الأولى
١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الفقيه
والمتفقه، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة
الثانية ١٤٢١هـ.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الكفاية
في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة
المنورة.

الخلف، سعود بن عبد العزيز، أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة.

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن (المتوفى: ١٧٠هـ)، العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، الإلزامات والتتبع للدارقطني، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، تحقيق بوران الضناوي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٥ م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، الصفات للدارقطني، تحقيق عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق عبد الرحيم محمد القشقرى، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤ هـ.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، علل الدارقطني العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المؤتلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد السجستاني (المتوفى: ٢٨٠هـ)، الرد على الجهمية، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير - الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، سنن الدارمي (مسند الدارمي)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ٢٠٠٠م.

الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين للداودي، دار الكتب العلمية - بيروت.

الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، الكنى والأسماء، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الكبائر، دار الندوة الجديدة - بيروت.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق محمد الحبيب الهيلة مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المعين في طبقات المحدثين، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان - عمان - الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، من تكلم فيه وهو موثق (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق)، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادين، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بـحلب، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٣ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، معجم الشيوخ الكبير، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

الذهبي، محمد السيد حسين (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة.

الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.

الرفاعي، صالح بن حامد بن سعيد، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

الرؤياني، أبو بكر محمد بن هارون (المتوفى: ٣٠٧هـ)، مسند الروياني، تحقيق أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

الزحيلي، محمد، ابن كثير الدمشقي، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ، ١٩٥٧ م.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، تحقيق سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

زكي الدين المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد (المتوفى: ٦٥٦هـ)، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

الزهراي، أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تخريج أحاديث الكشاف (تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري)، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا السوداني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشبخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، عوالي الليث بن سعد، تحقيق عبد الكريم بكر الموصلي النعيمي، مكتبة دار الوفاء - جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (المتوفى: ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (المتوفى: ٧٧١هـ)، قاعدة في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر - بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (المتوفى: ٧٧١هـ)، معجم الشيوخ، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤

السجستاني، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي (المتوفى: ٣١٦هـ)،
مسند عائشة لابن أبي داود، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين، مكتبة الأقصى - الكويت،
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد
(المتوفى: ٩٠٢هـ)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، الكتب العلمية، بيروت - لبنان،
الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد
(المتوفى: ٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد
(المتوفى: ٩٠٢هـ)، فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة
السنة - مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

سعيد بن منصور أبو عثمان بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، سنن سعيد بن
منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار السلفية - الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ،
١٩٨٢م.

سلامة، محمد خلف، لسان المحدثين، الموصل: ٢٠٠٧/٢/١٤.

السمرقندي، عثمان بن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون بن وردان أبو عمرو المصري، الحذاء
(المتوفى: ٣٤٥هـ)، الفوائد المنتقاة العوالي الحسان، تحقيق أبو إسحق الحويني الأثري مكتبة ابن
تيمية، القاهرة - مصر، مكتبة الخراز، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)،
الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر
آباد، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

السيد أبو المعاطي النوري، وأحمد عبد الرزاق عيد، ومحمود محمد خليل، من جمعهم وترتيبهم،
موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب، الطبعة الأولى
١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي،
تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.

الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، مسند الشافعي (المسند)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٠٠ هـ.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الأم للشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تفسير الإمام الشافعي، تحقيق أحمد بن مصطفى الفرّان، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ، ١٩٤٠م.

شهاب الدين الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، معجم الأديباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليميني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة - بيروت.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليميني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.

الصالح، صبحي إبراهيم (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة عشر ١٩٨٤ م.

صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرع الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، شرح الطحاوية (شرح العقيدة الطحاوية)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧م.

صفي الدين، أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، حلب، بيروت الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ.

صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

ضياء الدين المقدسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد (المتوفى: ٦٤٣هـ)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥م.

الطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد (المتوفى: ٣٦٠ هـ)، الجزء الموجود من كتاب السنة للطبراني، تحقيق عبد الله بن صالح البراك.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٦٠هـ)، الدعاء للطبراني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الصغير (الروض الداني)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر (المتوفى: ٣١٠هـ)، تفسير الطبري جامع البيان (جامع البيان في تأويل القرآن)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.

الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٤٢١هـ.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

العبادي، أحمد مختار، تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، دار الأحد البحيري.

عبد الرزاق الصنعاني بن همام بن نافع الحميري اليماني أبو بكر (المتوفى: ٢١١هـ)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر بن همام بن نافع الحميري اليماني (المتوفى: ٢١١هـ)، تفسير عبد الرزاق، دار الكتب العلمية، تحقيق محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (المتوفى: ٩٢٧هـ)، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.

عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المزوزي أبو عبد الرحمن (المتوفى: ١٨١هـ)، مسند عبد الله بن المبارك (مسند الإمام عبد الله بن المبارك)، تحقيق صبحي البدي السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي أبو محمد (المتوفى: ١٩٧هـ)، القدر وما ورد في ذلك من الآثار، تحقيق عبد العزيز عبد الرحمن العثيم، دار السلطان - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفّي الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)،
مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، الثقات (معرفة الثقات
من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم)، دار الباز، الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم
(المتوفى: ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد
عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم
(المتوفى: ٨٠٦هـ)، شرح (التبصرة والتذكرة ألفية العراقي)، تحقيق عبد اللطيف الهميم - ماهر
ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

العزري، ناصر، تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح
الباري، إشراف سلطان العكايلة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨م.

العُقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (المتوفى: ٣٢٢هـ)، الضعفاء للعقيلي،
تحقيق مازن السرساوي، دار ابن عباس - مصر، الطبعة الثانية ٢٠٠٨ م.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير،
تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ،
١٩٨٤م.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي (المتوفى: ٧٦١هـ)، جامع
التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة
الثانية ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٦م.

علي المدني، ابن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، العلل
لابن المدني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية
١٩٨٠م.

علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، شرح نخبة الفكر للقاري (شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر)، تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان / بيروت

علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المدني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المدني (سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني)، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة دمشقي (المتوفى: ٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

العوني، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.

العيّني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين (المتوفى: ٨٥٥هـ)، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

الغانم بسام بن عبد الله بن صالح العطوي، الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض، بحث ضمن العدد ٣٤ من مجلة الحكمة الصادر في محرم ١٤٢٨هـ.

الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧م.

الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي (المتوفى: ٢٧٢هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

الفالح، محمد بن عبد الله، حياة ابن كثير وكتابه تفسير القرآن العظيم، مكتبة البيان - السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة.

- الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري، معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة، الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.
- الفنّيني، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، تذكرة الموضوعات، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى ١٣٤٣ هـ.
- فحل، ماهر ياسين الهيتي، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- فحل، ماهر ياسين الهيتي، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، دار عمار للنشر - عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستَقاض (المتوفى: ٣٠١هـ)، فضائل القرآن، تحقيق يوسف عثمان فضل الله جبريل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
- الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستَقاض (المتوفى: ٣٠١هـ)، القدر، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.
- الفياض، أحمد أيوب محمد عبد الله، مباحث في الحديث المسلسل، الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: ٨١٧هـ)، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ينسب لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - (المتوفى: ٦٨هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان.
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- القاضي الاشبيلي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

القاضي عياض بن موسى اليحصبي أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، والحاشية، أحمد بن محمد بن محمد بن محمد الشمني (المتوفى: ٨٧٣هـ)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى - وحاشية الشمني - المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء-، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٨ م.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (المتوفى: ٦٧١هـ)، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، تحقيق الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (المتوفى: ٦٧١هـ)، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤ م.

القزويني، عمر بن علي بن عمر أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٧٥٠هـ)، مشيخة القزويني، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.

القضاعى، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، مسند الشهاب القضاعى، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.

القطان، مناع بن خليل، مباحث في علوم القرآن، (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، أبجد العلوم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسيني الإدريسي (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م.

الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري (المتوفى: ٣٩٨هـ)، رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات)، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

اللاحم، سليمان بن عبد الله، منهج ابن كثير في التفسير، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م دار المسلم للنشر والتوزيع.

اللاكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي (المتوفى: ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، الطبعة الثامنة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، موطأ مالك (موطأ الإمام مالك)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق بكري حيان، و صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

مجموعة من المؤلفين (محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزامل - محمود محمد خليل)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث، مكتبة الغرياء الأثرية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربي، ١٣٧٨هـ.

محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البجلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ)، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق محمود الأرنؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد و د خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ.

محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

محمد بن خليل بن إبراهيم، أبو المحاسن القاوقجي الطرابلسي الحنفي (المتوفى: ١٣٠٥هـ)، اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم (موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم)، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

محمد بن عودة السعوي، رسالة في أسس العقيدة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الردواني المغربي المالكي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، تحقيق أبو علي سليمان بن دريع، مكتبة ابن كثير، الكويت - دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلوي الأصفهاني ثم المكّي الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨م.

محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق روحية النحاس، ورياض عبد

الحמיד مراد، ومحمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٤ م.

محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ.

محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الثالثة.

مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.

المروزي، أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم الأموي (المتوفى: ٢٩٢هـ)، مسند أبي بكر الصديق، تحقيق شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي - بيروت.

المروزي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن حرب السلمي (المتوفى: ٢٤٦هـ)، البر والصلة، تحقيق محمد سعيد بخاري، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج (المتوفى: ٢٩٤هـ)، تعظيم قدر الصلاة، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفيرواني، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج (المتوفى: ٢٩٤هـ)، السنة، تحقيق سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠ م.

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، الكنى والأسماء للإمام مسلم، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤ م.

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المنفردات والوحدان، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨ م.

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

المشاط، حسن بن محمد المالكي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، التقريرات السنوية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

المعافى بن عمران بن نفيل بن جابر الأزدي الموصلي، أبو مسعود (المتوفى: ١٨٥هـ)، الزهد للمعافى بن عمران الموصلي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، تحقيق عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، جامع معمر بن راشد، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

المقدمي، محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٠١هـ)، التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الكتاب والسنة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب عبد الخالق ثروت - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (المتوفى: ٣٠٣هـ)، سنن النسائي (المجتبى من السنن، السنن الصغرى للنسائي)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (المتوفى: ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (المتوفى: ٣٠٣هـ)، الضعفاء والمتروكون للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (المتوفى: ٣٠٣هـ)، عمل اليوم والليلة، تحقيق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

نشوان بن سعيد الحميري اليميني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإيراني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

نصار، منصور، تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب، إشراف ياسر الشمالي، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥م.

النعمي، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦هـ)، التقييد والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المجموع شرح المذهب، دار الفكر.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦هـ)، شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

الهاشمي، سعدي بن مهدي الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية الطبعة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: ٨٠٧هـ)، موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: ٨٠٧هـ)، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، التفسير البسيط، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، أسباب نزول القرآن، تحقيق كمال بسيوني زغول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)،
المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق دكتور محمد أمين، الهيئة المصرية العامة
للكتاب.

يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)،
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

ملتقى أهل اللغة. <http://www.ahlalloghah.com/showthread.php?t=9185>